



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

١٤٤٧ هـ / ١٤٤٧

الرقم: ١٤٤٧
الاسماء: مكي بن عبد الله
المؤلف: الحلبي - الجليلي
تاريخ النسخ: ١٢٥٠ هـ
اسم الفاسخ: علي بن محمد بن عبد الباقي البجلي
عدد الأوراق: ٤٤٤
ملاحظات: -

فیه
۱۰
طند اکنا بکلی

ه ه ه کتاب ملتو

اولین طند

الحی

ه ه ه

باب برکت بولن طومس

کچی طوبلا غن دو کوب صولده ازه

ایچ شفا بود بد برکت یلان صو

قب طوبوب طومس دو کوب صوین ایچ

اغرسین جک بد برکت نک قولانی

صاعیر اولسه برکت صر صر صر صر دو کوب

برقیوب اودی و برقیوب سرک و اوج و اوج

صوا خا طه آیوب بر جوملک قیوب قیوبه تاد

صوکده سرکه اید اود قاه اشرا اشور رب سوز

صاف قله اول صودنا اوج دور طه طه طه طه

یته تکرارینه پویا ایچ غایت صر بر اوتوز یاق

صاعیر اولور سوده بارنا الله تعالی

من الرأس هذا باعتبار
الغالب الا ان هذا القبر
في الطولي من مبدا
نظير الجبهة على
الحا ان عليه من
نحوه

دي يوسف اتحاد المجلس وما ليس حد تاليس جيسا

فأما بلغها نزل من العرش فافيق

فقد سبق

والاحرام وعرفة ووجب المنيّة لفاية وعلى من اسلم جنباً

الحسين بن علي بن أبي طالب

فانما غلبت عليه

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

اعلم ان الكلام في الماء السهل في ثلاث مواضع
 في صفته ونسبه ووقته بين المصنف والاخرين
 ولم يبين الثالث اختلافوا فيه قال المصنف
 لا يكون مستلهما حتى يجرى في مكان لكن الصحيح
 انه لما زاد من العضو يجرى مستلهما لا سقوطا
 حكم الاستعمال قبل الانفصال عن الماء السهل ولا
 ضرورة بالماء الطلق
 والآن
 ان لم يكن
 المنفصلا

[illegible][illegible][illegible]

محکمہ

عن البدن وقيل إذا استقر في مكان ولو انفس جنب في البئر
بلاية فقيل الماء والرجل نجسان عند المامع والاصح ان الرجل
طاهر والماء مستعمل عنده وعند أي يوسف هما جاحلها
وعند محمد الرجل طاهر والماء طاهر وموت ما بعش في الماء
لا ينجسه كالسماك والضفدع والبير طاهر وكذا موت ما
لا ينفس له سائلة كالبيض والذباب والزبور والعقرب
وكل اهاب ذبغ فقد طهر الا جلد الادمي لكراسة والخزير
لجاسة عينه والفيل كالسبع وعند محمد الخزير قالوا وما
طهر جلده بالذباغ طهر بالذكوة وكذلك وان لم يؤكل وشعره
وعظمها وعصبها وقيرها وحافرها طاهر وكذا شعر الانسا
وعظمه فيجوز الصلوة معه وان جاوز قدمه التيمم وبول ما
يؤكل نجس خلا للحم ولا يشرب ولو للتدوي خلا فلا ي
يوسف **فصل** ينزع البئر لوقوع نجس لا نجو بقر وقت
وحشة لم يستكثر ولا بحر حام وعصفور فانه طاهر واذ
علم وقت الوقوع حكم بالنجس من وقت والا فمن يوم وليلة
ان لم يتبع الواقع ولم يتفتح ومن ثلثة ايام وليالها ان انفتح
او تفسخ وقال ابن وقت الجذاري وعشرون دلوها سطا

صحت في الحضانة من اطفاله
 من الذين يلحقون بالصلوة
 الى مكانه خارجا وهذا
 عندا يبين قبا ساجدا
 لا يجتمع فيه ايامنا
 عظمى والقرية من
 ارباب من التي هي
 لا في حضانة
 من الناس
 وضع في مكانه
 يجلس في حضانة
 لم يزل عن حضانة

ولودفع الكوف في الجيب فارفع الجنب
 يده في الماء الى السرق لا يخرج اللور
 لا يصيب الماء مستعملا
 الضفيرة ولو ادخل يده
 او سجد في الاناء للبر
 يصيب مستعملا
 قاصحا

الدم المفوح والحديد
لأن النخس هو الصلحوم وهو قوّم
وقوع الذباب في صلحا مالم
اذا وقع الذباب في جثّة
ثم انقلوه فان في احد
حييداء وفي اخر شفاه
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
الحارث بن عبد الرحمن

ان قيل لم قدم الحنفية على الاثر في معان
ان قيل لم قدم الحنفية على الاثر في معان
اولى لانه مشير في مسرهم وتقديم السابقين
المهان اولى كما قال الله تعالى والسابقون السابقون
او تلك المقربون قلت التأخير دليل التعظيم وسبع
الاهانة كما قال الله تعالى لهدمت صوامع واهانة
وصلوة ومساجد وعز الموضع
لكونه في بيان النجاسة فترك
صورة المسئلة لانها لم يملك بالكلية على الرواية
الصحيحة مع انه مخالف لعامة الكتب لان الشيعة
لا يعملون بحقوق النجاسة كما لا يعملون بالكلية
لكرامته في الرواية مع الدليل في انه لا يملك
ان شاء الله تعالى وهذا وقع المناقشة بين الشرح
والشرح

وان وقع فيها فارقان او اكثر فغن الى بنى ف ان النارج
كفارة واحدة والى كالا جاعة الى تنع والفتنة كاج
الشاة وعن محمد ان في العار ثين اذا كانا كهنين الدجا
يترج اربعون وفي المربعين ديزر ما وهائل وكوشاة
الفارة مبروحه يترج جميع الماء لاجل الدم ولا يقصد
بالنرج قبل اخراج الفارة من بطنه

لا يخرج الضلع من فوق
 حتى لا ينضم عضلا الا ان اسد الك
 والاسد على هذا هو الذي ينفذ
 ويخرج من الجذع الى الجوف من ان
 يخرج من الجذع الى الجوف من ان
 يخرج من الجذع الى الجوف من ان

صورة المثلثة يسوئ الفرس طاهر لان حرمة
لا احترامه وعزته لكونه اله الجبار لا انجاسه
ولهذا ان لبنه كان حلالا لا يوجب

الى ثلثين يموت خوفه او عصفور او سمانه او ربيع
 الى ثلثين يخو حامة او دجاجة او سنور وكله ينوك
 وفي الجامع المنعبر ما يعون او حسون وهو الاظفر هو
 او شاة او ادمي او تنقاح الحيوان او تفسخه وان لم يكن
 نوحه اخرج قدر ما كان فيها وبقي ينزع ماني دلو انك
 وما زاد في الوسط احتسب به ويغتفر في كل يرد لوهها
 وسور الادمي والفرس وما يؤكل طاهر وسور الفرة و
 والدجاجة الحذرة وسباع الطير وسواكن البيت كالحية
 والقارة مكروه وسور البغل والجمار مشكوك يتوضا به
 ان لم يجد غيره ويقيم وايأ قدمه جاز وعرق كل شيء كسوره
 وان لم يوجد الا ببيد النمر يقيم ولا يتوضا به عند ان يؤف
 وبه يفتي وعند الامام يتوضا به وعند محمد يجمع بينهما والله
 باب التيميم يقيم للمسافر ومن هو خارج للمصر لبعده عن الماء
 ميلا او لمرض خاف زيادته او بطور له او لظوف عدو او لبع
 او عطش او لفقد الله بما كان من جنس الارض كالتراب والرمل
 والنورة والمص والكل والزنج والجعر ولو بلا تنفع خلا فله
 وخضه ابو يوف بالتراب والرمل ويجوز بالنفع حال
 الاختيار خلا فله وشروط العجز عن استعمال الماء حقيقة

على وجهه المسمى من اربعة
 اجزاء استعمل الماء المالح
 او مضغ ماء بالمالا والنداد
 ان يفتل السرة او يحضر
 يحضر له الشيح وقال
 لا يحل بالمعاد انعا
 من في مضغها وحش
 هبها في ماء الصبي
 يحوي زانقا قودق

صوره المسئلة تفوق السلف والخ
اي نحوها كالشور وينفع منها
وجوب بالي شين استحسناتاً واذا مات فاما
او عصفور ونحوها ينزع منها الريه
ولو الى شين لان شوي عن الذي
والعصفور الذي الوسط لان شين
لان الكبير من الصغير كما ان الكبير
من الكبير كما اذا الصغير اصغر منه
ما زاد على الصاع والصغير ما د
يدل على ان لو نزع به مرة مقادير
الوسط حتى لا يوصله فيكون
جاء حصول المقصود فيكون
صوره المسئلة تفوق السلف والخ
طهوريته وسور الحار انما
الطهورية ودليل النجاسة
الوضوء والتيمم عند سور الحار
الفرق بين الان في الفرض بالوضوء
طهورية يخرج عن الفرض بالوضوء
تخرج عن علمية بالتيمم وان
جاء وعند فرج يجب تقديراً
على بنيد التمر في غيره من الانفة
فقد بنيد التمر في غيره من الانفة
بينهم اتفاقاً لان بنيد التمر مخصوص
القياس بالالة فلا يقاس عليه في
النية عند التوضؤ بنيد التمر
ثم اخلفا في جواز الغسل وال
يكفي التيمم ان يضرب يديه على
الارض ثم ينفذهما فيسبح بها و
يضرب اخرى فينفذهما فيسبح
الارض البهي بالخصر والبصر
مع شئ من كف البصر مبتدئ
من الاصابع الى الزمرك ثم
الاستبراء والايهام الى شرف
الارض

صانع المصنوع وهو الله
اليسرى واختار الصانع
وان كان الوضع جائدا
المروي ولادة الرفع

او حكما وطهارة الصعيد والاحتباب في الاصح والنية ولا بد
 من نية قربة مقصودة لا تنقص بدون الطهارة فلو تيمم كافر
 للاسلام لا يجوز صلاته به خلافا لابي يوسف ولا يشترط
 تعيين المحدث والمطهارة هو الصحيح وصفته ان يضرب يديه
 على الصعيد فينفضها ثم يمسح بها وجهه ثم يضربها كذلك
 ويمسح بكل كف ظاهر الذراع الاخرى وباطنها مع المرقق
 ويستوى فيه الجنب والمحدث والمائض والتفاسد ويجوز
 قبل الوقت ويصلى به ماشا من فرض ونقل كالوضوء ويجوز
 لخوف فوة جنازة او عيد ابتداء وكذا بناء بعد
 شروعه متوضاء وسبقه حدث خلافا لها لا خوف فوة
 جمعة او وقتية ولا ينقص ردة بل ناقض للوضوء والقعدة
 على ما كاف لطهارته وعلى استعماله فلو وجدت وهو في
 الصلوة بطلت صلوة لان حصلت بعدها ولو نسيه
 المسافر في رحله وصلّى باليتيم لا يعيد وقال ابي يوسف
 يعيد مادام في الوقت ويستحب له اجماع الماء تأخر الصلوة

الآخر الوقت ويجب طلبه ان ظن قربه قد غلظت والا فلا يجب
شراء الماء ان كان له ثمن ويبيع بمنه المثل والا فلا وان

١٢١
 وكان كان عاصمًا وكان الخليفة
 يحضره وسمى سديك أن
 هاترا اعتلاء في بني بنيها
 ولي مده صخر فانه يترجم
 ولا يسعوا الماء وكان =
 يحيا وان كان على القس
 كان يفسد في حصره على الحرة
 ان العذر افعى على قنطرة
 وان كان السبع لا يفسد ولا
 يتجمد وهو في اعلمنا
 وقال الشافعي يفسد كان
 يحيا ثم قس ذلك فان
 سئل قال لا ريب في هذا
 ففسل من رايه عن ابي
 قال فاجابنا قال يشتم ولا
 يشتم الماء وشتم من
 يشتم ففسد مكانه =
 فاجابنا فاجابنا وهو الا

والنية ولا بد
فلو تيمم كافر
ليس
ولا يشترط
يضر به
يضر به كذا
طهرا مع المرق
نفسا، وعمر
الوضوء، وعمو
أبناء بعد
الاحوف فوت
نوء، والقعدة
ت وهو
عالمونسية
يوسف
أخض الصلوة

والأفلاوان
أفلاوان

صورة المسئلة اذا لم يمسح عليه النفاق وان لم يمسح عليه النفاق
فيل الحذث يصح المسح عليهما وعند النفاق لا يصح الاصل في ان البدل لا يكون له بدل له ان الحذف
بدل عن الرجل فلا يكون للبدل بدل فلا يصح عليهما المسح كما لو لم يمسح عليهما بعد الحذف او بعد
المسح عليهما في الحذفين وتوفي

صورة المسئلة اذا لم يمسح عليه النفاق وان لم يمسح عليه النفاق
فيل الحذث يصح المسح عليهما وعند النفاق لا يصح الاصل في ان البدل لا يكون له بدل له ان الحذف
بدل عن الرجل فلا يكون للبدل بدل فلا يصح عليهما المسح كما لو لم يمسح عليهما بعد الحذف او بعد
المسح عليهما في الحذفين وتوفي

كان مع رفيقه ماء طلبه فانه منه تيمم وان تيمم قبل الطلب
او لم يمسح في المصروف البرد جاز خلاصتها ولا يجمع بين
الوضوء والتيمم فانه كان اكثر الاعضاء جرحا بغيره والا
غسل الصحيح ومسح على الجرح **باب المسح على الجرح** يجوز بالمسح
من كل حدث موجب للوضوء لا لمن وجب عليه الغسل
ان كان ملبوسين على طهر تام وقت الحدث يوما وليلة
للمقيم وثلاثة ايام ولياليها للمسافر من وقت الحدث
وفرضه قدر ثلث اصابع من اليد على الاعلى وسننه ان
يبدئ من اصابع الرجل ويمد الى الساق فمعه اصابعه
نصب على الجرح ويحيط به باليد ويحيط به باليد ويحيط به باليد
خطوط امرة واحدة ويمسح باليد ويحيط به باليد ويحيط به باليد
قد ثلث اصابع الرجل صفرها ويجمع في حف لا في حنين
بخلاف التحلة والانكشاف وينقض ناقض الوضوء ونزع
الحف ومضى المدة ان لم يحف تلف حليف فقط وخروج
اكثر القدم الى ساق الحف نزع ولو مسح مقيم ناسا
قل يوم وليلة ثم مدة المسافر ولو مسح مسافرا فاقا
لتام يوم وليلة نزع والاثمها والعدد وان لم يمسح على
الانقطاع فكا الصحيح والمسح في الوقت لا بعد حروجه

صورة المسئلة اذا لم يمسح عليه النفاق وان لم يمسح عليه النفاق
فيل الحذث يصح المسح عليهما وعند النفاق لا يصح الاصل في ان البدل لا يكون له بدل له ان الحذف
بدل عن الرجل فلا يكون للبدل بدل فلا يصح عليهما المسح كما لو لم يمسح عليهما بعد الحذف او بعد
المسح عليهما في الحذفين وتوفي

ويجوز المسح على الموقين فوق الحظفين ان لم يمسح قبل الحدث
ان لم يمسح قبل الحدث وعلى الجوارب مجلدا او منقلا وكذا
الحظفين في الاصبع عن الاسام وهو قولهما لا على عامة و
وقلنوة وبرقع وقفاذين ويجوز المسح على الجبهة وخزفة
الفرجة وضوؤها وان شدة هابلا وضوء وهو كالغسل
فيجمع معه ولا يتوقف ويمسح على كل العصابة مع فرجها
ان ضرحها كان جراحة او لا ويكفي مسح اكثرها فان سقطت
عن برة بطل والا فلا ولو نزع من غير عذر جاز خلاصتها
ولو وضع على شقاي رجله دواء لا يصل الماء تحته بحرية الماء
على ظاهر الداء ولا يفتقر الى نية في مسح الحف والراس **باب**
الحيف هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لادائها او قبل ثلثة
ايام بلياليها وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث واكثر
عشرة ايام ولياليها وانقص عن اقله او زاد على اكثر
لقولهم واكثر عشرة يومين
فهو استحاضة وما تراه من اللون في مدهته سوى البياض
للحاصل فهو حيف وكذا الطهر المتخلل بين الدمين فيها وهو
يمنع الصلوة والصوم ونقضه دونها ودخول المسجد
والطواف وقربان ما تحت الازار وعند محمد قربان الفرج فقط

صورة المسئلة اذا لم يمسح عليه النفاق وان لم يمسح عليه النفاق
فيل الحذث يصح المسح عليهما وعند النفاق لا يصح الاصل في ان البدل لا يكون له بدل له ان الحذف
بدل عن الرجل فلا يكون للبدل بدل فلا يصح عليهما المسح كما لو لم يمسح عليهما بعد الحذف او بعد
المسح عليهما في الحذفين وتوفي

صورة المسئلة اذا لم يمسح عليه النفاق وان لم يمسح عليه النفاق
فيل الحذث يصح المسح عليهما وعند النفاق لا يصح الاصل في ان البدل لا يكون له بدل له ان الحذف
بدل عن الرجل فلا يكون للبدل بدل فلا يصح عليهما المسح كما لو لم يمسح عليهما بعد الحذف او بعد
المسح عليهما في الحذفين وتوفي

صورة المسئلة اذا لم يمسح عليه النفاق وان لم يمسح عليه النفاق
فيل الحذث يصح المسح عليهما وعند النفاق لا يصح الاصل في ان البدل لا يكون له بدل له ان الحذف
بدل عن الرجل فلا يكون للبدل بدل فلا يصح عليهما المسح كما لو لم يمسح عليهما بعد الحذف او بعد
المسح عليهما في الحذفين وتوفي

ويجوز المسح على الموقين فوق الحظفين ان لم يمسح قبل الحدث
ان لم يمسح قبل الحدث وعلى الجوارب مجلدا او منقلا وكذا
الحظفين في الاصبع عن الاسام وهو قولهما لا على عامة و
وقلنوة وبرقع وقفاذين ويجوز المسح على الجبهة وخزفة
الفرجة وضوؤها وان شدة هابلا وضوء وهو كالغسل
فيجمع معه ولا يتوقف ويمسح على كل العصابة مع فرجها
ان ضرحها كان جراحة او لا ويكفي مسح اكثرها فان سقطت
عن برة بطل والا فلا ولو نزع من غير عذر جاز خلاصتها
ولو وضع على شقاي رجله دواء لا يصل الماء تحته بحرية الماء
على ظاهر الداء ولا يفتقر الى نية في مسح الحف والراس **باب**
الحيف هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لادائها او قبل ثلثة
ايام بلياليها وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث واكثر
عشرة ايام ولياليها وانقص عن اقله او زاد على اكثر
لقولهم واكثر عشرة يومين
فهو استحاضة وما تراه من اللون في مدهته سوى البياض
للحاصل فهو حيف وكذا الطهر المتخلل بين الدمين فيها وهو
يمنع الصلوة والصوم ونقضه دونها ودخول المسجد
والطواف وقربان ما تحت الازار وعند محمد قربان الفرج فقط

صورة المسئلة اذا لم يمسح عليه النفاق وان لم يمسح عليه النفاق
فيل الحذث يصح المسح عليهما وعند النفاق لا يصح الاصل في ان البدل لا يكون له بدل له ان الحذف
بدل عن الرجل فلا يكون للبدل بدل فلا يصح عليهما المسح كما لو لم يمسح عليهما بعد الحذف او بعد
المسح عليهما في الحذفين وتوفي

صورة المسئلة اذا لم يمسح عليه النفاق وان لم يمسح عليه النفاق
فيل الحذث يصح المسح عليهما وعند النفاق لا يصح الاصل في ان البدل لا يكون له بدل له ان الحذف
بدل عن الرجل فلا يكون للبدل بدل فلا يصح عليهما المسح كما لو لم يمسح عليهما بعد الحذف او بعد
المسح عليهما في الحذفين وتوفي

صورة المسئلة وطولها من غير حاشية
 لقوله تعالى وان تقصروا عنها فاعلموا ان الله عليم بما تعملون
 مستحبة لان حاشية نيت بالكتاب
 صورة المسئلة وطولها من غير حاشية
 لقوله تعالى وان تقصروا عنها فاعلموا ان الله عليم بما تعملون
 مستحبة لان حاشية نيت بالكتاب

ويكفر مستحبة وطولها وان انقطع تمام العشرة حل وطولها
 قبل الغسل وان انقطع لاقل لا يحل حتى يغسل ويغسل عليها
 ادنى وقت صلوته كاملة وان كان دونه عادية لا يحل
 وان اغسلت واول الظهر خمسة عشر يوما ولا حذ لاكثر
 الا عند نصب العادة في زمن الاستمرار واذا زاد الدم على
 العادة فان جاوز العشر فالزائد كله استحاضة والآخر
 وان كانت مبتدئة وزاد على العشرة فالعشرة حيض والزائد
 كله استحاضة والنفاس دم يعقب المولد وحكمه حكم الحيض
 ولا حذ لاقله واكثره اربعون يوما وما تراه الحمل حال الحمل
 وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد استحاضة وان زاد على
 اكثره ولها عادة فالزائد عليها استحاضة والا فالزائد على الا
 اكثر فهو استحاضة والعادة تثبت وتنقش مرة في الحيض والنفاس
 عند ان يوسف ويريقى وعند ما لا بد من المعاودة ونفاس
 التوطين من الاول خلا للمجد وانقضاء العدة من الاخير لا يحل
 والسقط ان ظهر بعض خلقه فهو ولد تصير بامه نفسا والامه
 بالمرأه الثلاث هي التي يسقط من بطن امه ميتا
 اتم ولد ويقع الطلاق المعلق بالولادة وتنقض به العدة ودم
 الاستحاضة كحاشية دائمة لا يمنع صلوته ولا صوما ولا يطأ

صورة المسئلة وطولها من غير حاشية
 لقوله تعالى وان تقصروا عنها فاعلموا ان الله عليم بما تعملون
 مستحبة لان حاشية نيت بالكتاب
 صورة المسئلة وطولها من غير حاشية
 لقوله تعالى وان تقصروا عنها فاعلموا ان الله عليم بما تعملون
 مستحبة لان حاشية نيت بالكتاب

الطاهر الذي يطهره
 وان كان من غير حاشية
 وان كان من غير حاشية
 وان كان من غير حاشية
 وان كان من غير حاشية

فصل المستحاضة ومن به سكت البول او استطلاق
 بطن او انفلات ريح او عاف دائم او جرح لا يرقا من قروح
 لوقت كل صلوته ويصلون به في الوقت ما شاؤوا من فرض
 ونفل ويبطل عروجه فقط وقال غير بدخوله فقط وقال
 ابو يوسف بانها كان فالتوضي وقت الفجر لا يصلي به بعد
 الا عند غير فرض والتوضي بعد الطلوع يصلي به الظهر خلا فانه
 ولا في يوسف والمعدور من لا يمضي عليه وقت صلوته الا
 والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه هذا حد المعذور بقاء واما
 حقه ابتداء ليتقرر كونه معذورا فهو من لا يمكنه ان يتوضي
 ويصلي خاليا من العذر الذي ابتلى به من اول وقت صلوته
 الى آخره **باب** يطهره بدم المصلي ونوبه من النجس الحقيقي بالماء
 وبكل ما يعطى طهر من كل الماء والورد لا الدهن وعند
 لا يطهره الا بالماء والنفث ان تجس بنجس ليجرم بالذلك المبالغ
 ان حفر خلا للمجد وكذا ان يحفر عند ان يوسف ويريقى
 وان تجس بماء فلا بد من الغسل والميتي تجس ويظهر ان يشي
 بالفرق والافعل والسيوف وغوه بالمسح مطلقا والارض
 باليفاف وذهاب الارض للصلاة لا للتميم وكذا الاجر المفروض

صورة المسئلة وطولها من غير حاشية
 لقوله تعالى وان تقصروا عنها فاعلموا ان الله عليم بما تعملون
 مستحبة لان حاشية نيت بالكتاب
 صورة المسئلة وطولها من غير حاشية
 لقوله تعالى وان تقصروا عنها فاعلموا ان الله عليم بما تعملون
 مستحبة لان حاشية نيت بالكتاب

الطاهر الذي يطهره
 وان كان من غير حاشية
 وان كان من غير حاشية
 وان كان من غير حاشية
 وان كان من غير حاشية

على نفعه من الماء الجاهل ان النجاسة اذا كانت
 في الماء او في غيره من الارض على ما ذكره في
 بل او ماء نجس او غير نجس فلو ان
 في الماء او في غيره من الارض على ما ذكره في
 بل او ماء نجس او غير نجس فلو ان
 في الماء او في غيره من الارض على ما ذكره في
 بل او ماء نجس او غير نجس فلو ان

والنقص المنسوب والشعر والكلاء القائم في الارض
 والنقص المنسوب والشعر والكلاء القائم في الارض
 والنقص المنسوب والشعر والكلاء القائم في الارض
 والنقص المنسوب والشعر والكلاء القائم في الارض
 والنقص المنسوب والشعر والكلاء القائم في الارض
 والنقص المنسوب والشعر والكلاء القائم في الارض
 والنقص المنسوب والشعر والكلاء القائم في الارض
 والنقص المنسوب والشعر والكلاء القائم في الارض

صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف

في مرتب نجس فظهرت فيه رطوبة ان كان
 بحيث لو عصر قطر نجس والا فلا كما لو وضع طباً
 على ما طين بطين نجس جاف ولو تجسرت منه
 فسيه وغسلها فاخر بلا تحرك ثم يطهرها بكتبة
 بالت عليها ثم تدوسها بفصل بعض ما ودهب
 طهرها بها وانجس المينة ولبسها طاهر خلاها و
 والاحتياط سنة ثم يخرج من احد السبلين غير الرج
 ويسكن فيه عدد بل مسحة بنحو حجر حتى يقيه
 يدبر الحجر الاول ويقبل في الثاني ويدبر الثالث في
 الصيف ويقبل الرجل الاول ويدبر الثاني والثالث
 في الشتاء وغسلهم بالماء بعد الحجر افضل فيسليديه
 اولاً ثم المخرج بيطن اصبع او اصبعين او ثلث
 لا برؤسها ويخرج مبالغة ان لم يكن صائماً
 ويجب ان جاء من النجس المخرج اكثر من
 درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء
 ولا يتنجى بظلمة وروث وطعام ويمينه
 وكراه استقبال القبلة ويستدبرها ببول ونحوه

على نفعه من الماء الجاهل ان النجاسة اذا كانت
 في الماء او في غيره من الارض على ما ذكره في
 بل او ماء نجس او غير نجس فلو ان
 في الماء او في غيره من الارض على ما ذكره في
 بل او ماء نجس او غير نجس فلو ان
 في الماء او في غيره من الارض على ما ذكره في
 بل او ماء نجس او غير نجس فلو ان

واذا بال خمس تدوس الخنثلة وغسل او ذهب بعضها
 يطهر ما بقي وان شئت للخنثلة يكون لكل واحد
 من القدمين طاهر الا احتمال ان يكون النجاسة
 في القدم الاخرى فاعتبر هذا الاحتمال في الطهارة
 للضرورة في توقيف

صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف

صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف
 صورة المسئلة بول الفرس من مخفف

ثم يغسل يديه
 ثانياً

في صلاة النافلة... صورة المسئلة... في صلاة النافلة... صورة المسئلة... في صلاة النافلة... صورة المسئلة...

ولو في الخلاء **كتاب الصلاة** وقت النجس من طلع
النجس الثاني ويؤايبياض معترض في الافق الى طلوع
الشمس ووقت الظهور من زوالها الى ان يصيب
ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقالوا الى ان يصير
مثل وقت العصر من انتهاء وقت الظهور الى
وقت غروب الشمس ووقت المغرب من غروب
بها الى مغيب الشفق وهو البياض الكائن في الافق
بعد الظهر وقالوا هو طرفة قيل وبه ينقث وقت
العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب الى فجر
الثاني ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ومن لم
يجد وقتها لا يجبان عليه ويستحب الاستعا
نه بالنجس حيث يمكن اذا قرأ بترتيب اربعين ا
اية او اكثر ثم ان ظهر فاداء طهارة يمكنه
الوضوء واعادته على الوجه المذكور والابراد بظهر
الصيف وتأخير العصر ما لم يتغير الشمس والعشاء
الثالث الليل والوتر الى اخره ليس بشق بالانبياء
والا فقبل النوم وتجب الظهور في الشتاء والغرب
بعد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل النبي

في صلاة النافلة... صورة المسئلة... في صلاة النافلة... صورة المسئلة... في صلاة النافلة... صورة المسئلة...

في صلاة النافلة... صورة المسئلة... في صلاة النافلة... صورة المسئلة... في صلاة النافلة... صورة المسئلة...

وتجب العصر والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرهما ومنع
عن الصلوة وسجدة التلاوة وصلوة الجحارة عند
طلوع الشمس والاستواء والغروب لا يصير يومه عن
النفل ولكن الطواف بعد صلوة الفجر والعصر لا عن
صلوة فائنة وسجدة تلاوة وصلوة الجحارة وعن النفل
بعد طلوع الفجر اكثر من سنة الفجر وقبل المغرب ووقت
الخطبة ايا كانت وقبل صلوة العيد وعن الجمع بين صلوتين
في وقت الاعرفة ومن دلفه ومن طهرت في وقت عصر
او عشاء صلتهما فقط ومن هو اهل فرض في آخر وقتة ينقض
لا من حاضرت فيه **باب الاذان** سن للقرآن في صلاة
ولا يؤذن لصلوة قبل وقتها ويعاد فيه
لو فعل خلافا لا ينعف في الفجر ويؤذن
للاغاينة ويقيم وكذا الاولى لقوايت وخير
فيه للعوام وكما تركها للمنافي المصلين
اذان هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما قضاها في مجلسين
في بيته في المصروند بالهما لا للشاء و
وصفة الاذان معرفة ويزاد بعد فلا
اذان الفجر الصلوة خيرة من النوم مرتين و

في صلاة النافلة... صورة المسئلة... في صلاة النافلة... صورة المسئلة... في صلاة النافلة... صورة المسئلة...

وانما قال

وإذا قال قد قامت الصلاة شرعوا وإن
 كان الإمام غائبا وهو المؤذن لا يقومون
 حتى يحضر **شرع** فصلها **قوله** بدن المصلي من
 حدث وخبت وثوبه ومكانه وشرع
 واستقبال القبلة والوقت واليتم وعورة
 التحيل من تحت سترته إلى تحت مكبته والامة
 مثل مع زيادة بطنها وظاهرها وجميع بدن
 الوجه عورة الا وجهها وكفيها وقدميها في
 رواية وكشف ربع عضويها وعورة تمنع
 كالبطن والفخذ والساق وشعرها النازل وفيه
 بمفرده والالتئمين وحدهما وخلقة الدبر
 بمفردهما وعند أبي يوسف انما منع الكفا
 اكثر وفي النصف عنه روايتان وعادم ما يزيل
 التجاسية يصلي معها ولا يعيد ولو وجد ثوبا رعية
 طاهر وصلى عاريا لا يجزيه وفي اقل من ربعه يحو
 والافضل الصلوة به وعند محمد بن عيسى وان لم يجد
 ما يستر عورته فصل في قائله ركوع وسجود جاز

جوية وفي جميع الصلوة
 لا يدل كفاية
 عطفها على البدن فيجوز ان ينزل صلواتها من بعض
 الجوارح وفاد في غاية الوضوح ولهذا قال بعض
 الفضلاء ومنها طهر من غير مكانة من حيث و
 طهر بدنه منه ومن حدث احتكركا اعتقادا
 لا يخفى ان هذا من قبيل الكراهة على كل
 على طهر الملامسة
 مرة الرجل مادون السرة حتى يجاوز سركتبه وقوله
 ليس من العورة ولان الركبة تليق عظم الخد فقلنا بكونها
 مرة احتسابا احتسابا وفي القدم في بيان الصحاح انها ليست
 سرة والركبة والكتف بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة
 بدنية واما الولد كالامه لانها من الزينة الفاضلة وهو
 احتسابا السوار ويحتاج الى كشفه في الخدمة
 عورة على نوعين غلظته
 خفيفة اما الغلظت القليلة
 كثرة من قدر الدرس لا يجوز
 صلوة مع ذلك وان كان يجوز
 غلظة يعتبر به العنق والفتوى
 عليه

صورة المسكن من كان حائفا
من عدا او سبع يهمل الى
الحاجة قلبه لان التمسك
بالنفس الصلابة والانه
يشترط فسقط بالعجز
تخري كما هو الشرط
تدوم

البناء ^{نوعه} وان تحرى قوم جهات وجهها واحال المأمور به
 صورة المسئلة ^{التي يصلو} النية التي يصلو
 وصول قصد قلبه ^{فصل} فلو
 احرام صلوة ^{لان الفصل} لان الفصل
 بينهما ^{لا يلحق الفصل} لا يلحق الفصل
 منع الانصراف ^{حظا في الصلوة} حظا في الصلوة
 ان اول طلوع الشمس ^{في الصلاة} في الصلاة
 بعين الصلوة ^{لن جواز الصلاة} لن جواز الصلاة
 بانفس النوافل ^{فيه مطلق} فيه مطلق
 تنبيه الصلوة ^{لان ادنى} لان ادنى
 دفع الصلوة ^{النفل ينقض} النفل ينقض
 طلاق اليد ^{وتعيين الفرض} وتعيين الفرض

قوله فمضى الى قبره
والله اعلم بالصواب

التي في سر كرم السجود حتى لو نزلت الثانية فقام
والثالثة الثانية لانفسد صلواته اما ترتيب =
القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود
فرض كفاية

يُقيد بفعل مكسراً في ركعة لأن دعاءات الركعة في
 الركعة الأولى في الركعتين وما فوقها فرض كثره
 لأفعال المكسرة في الركوع وفي الركعة الأولى
 للقيام على الركوع الآية العشرية صورة المسئلة
 للصلوة لا يوجد الآية العشرية وعندنا في فرض
 الأولى واجبة وعندنا في الركعة الأولى
 الفاتحة في الشفع قال بسم الله الرحمن الرحيم قوله
 في كل ركعة مع قوله بسم الله الرحمن الرحيم قوله
 بسم الله الرحمن الرحيم في كل ركعة صلوة لنا
 الاصلوة الكتاب والكتاب من القرآن مطلق فلا
 قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن مطلق فلا
 يجوز نسخه اطلاق الكتاب بخبر الواحد فيقول
 على نفى الفضيلة والكمال والصفة والحوادث وضمت السورة
 وثلاث آيات من آية سورة شفاء الى الفاتحة
 في الشفع الأول لأنه يجب بتركه ما هبها سجود السهو
 في الشفع الخامس والابهام على الركعة نهاية
 في بقائه بسم الله الرحمن الرحيم في اول الصلوة
 عند أبي حنيفة لأن الصلوة فعل واحد فيكون
 شسمية في أولها وقالوا في كل ركعة لأن كل
 ركعة بمنزلة صلوة مستقلة وهذا هو خلاف
 يفتي بجنتها بانها ركعة وفي الفاتحة
 شسمية في أول كل ركعة

في قوله القوم من الركون منه وهو القوم في قوله
ان الركون من الركون منه وهو القوم في قوله

الذي اهدى بضع اليه اليسرى =
القيام واليسرى في يدهم =
يستره لقلعه ثم التوازي والصلى
من الشيطان فاذا فتاوب احداكم =
ليكن منهم ما استطاع وركب

في قول القوم نوع الشك في القول
ان الرفق من الركوع ستة وهو القوة فيكون
في قول القوم نوع الشك في القول
ان الرفق من الركوع ستة وهو القوة فيكون
في قول القوم نوع الشك في القول
ان الرفق من الركوع ستة وهو القوة فيكون

تاسمك سنة الاحد فاني فيها
محبك القلب وديناك فاني فيها
بقا احسن من الاله في
ديناك احسن من الاله في
ديناك احسن من الاله في

أي الشعر وفي الصلوة بالفارسية مع عند البحر
 وقال الأبيصبي إن المأثور في كسر الله نعاونا
 لا يختلف بالعربية والفارسية ولهما في اللغة
 العرب من حيث لغيت لغبرها من اللبنة قالهم
 أنا عربتي والقرآن عربتي ولسان أهل الخنة
 عربتي ذكره في معرض فصل بفضل لسان العرب
 على سائر اللبنة
 الكثرة بالخرق إن لا يأت
 في بالمد في هرة الكثرة

قوله كبير حاذق التفسير لا والله قال الله اكبر عند
الهمة اي همة الله تعالى صلواته ولو تعمق
يكفى الاله وهذا لا يضر لان الله اشياء ولكن
بين اللام والهاء وهذا لا يضر لان الله اشياء ولكن
الحرفين واللام والهاء وهذا لا يضر لان الله اشياء
ايضا لان الله اشياء وهذا لا يضر لان الله اشياء
بين الهمزة والواو وهذا لا يضر لان الله اشياء
لا يفسد ويجوز ان يكون من التكرير التثنية
ايضا لان بروي عن ابو ابيهم التثنية
ايضا لان بروي عن ابو ابيهم التثنية
ايضا لان بروي عن ابو ابيهم التثنية

فان اجابوا ان الامر به الذكس قال الله
فاذكر واسم الله تعالى صواب وهو محمول
يحصل لللسان ثواب امره التقيد بالعين
بناء على قولهما لان القراءة بالفارسية
جائزة عند ابي حنيفة وان كان يحسن
بالعسرية لان القرآن هو المعنى والفار
سية تدل على المعنى فيكون جائزا في حق
الصلوة خاصة ورسى انه رجع الى
قولهما وهو الصحيح وعليه الاعتماد يقول
باشا

[illegible]

على الفلاح والشروع عند قد قامت الصلوة
نص ينبغي الخشوع في الصلوة وإذا أراد الدخول
 لا تأتي فعله في التكبير عن غير الله تعالى
 فيها كبر حاد فابعد رفع يديه محاذياً لها مائة
 شحني أدني وقيل مائتا وعند أبي يوسف رفع
 قاله قاضيان وعيسى بن أبي حنيفة
 مع التكبير لا قبله والمائة ترفع حذاء منكبيه
 ومقارنة تكبير المؤتم تكبير الإمام أفضل خلافاً
 لها ولو قال بدل التكبير الله أجل أو أعظم
 أو الرحمن أكبر أو لا اله الا الله أو كبرى بالفار
 حو حادي
 سية صحح وكذا الوقراء بها عاجز عن العربية
 جزرك
 أو ذبح ^{على} سمي بها وغير الفارسية من الالسن
 مثلها في النسخ ومع ولو شرع باللهما اغفر لي
 لا يجوز وقال أبو يوسف أن كان يحسن
 التكبير لا يجوز الآية ثم يعتمد بيمينه على راسه
 يارته تحت سترته في كل قيام ^ع فيه ذكر
 وعند محمد في قيام شرع فيه قنائة فيضع في
 القنوت و صلوة الجنازة خلافاً له ويرسل
 فقهمة الركوع وبين التكبيرات العبددين

فالحال ان كل قيام فيه ذكر مسنون فقيه
في الوضوء وكل قيام ليس كذلك
فيه الامسال دمره

وعندما قال قبل التكبیر
لا حضار القادس فهو
دور
وإذا محمد وجل ثناؤك بعد قوله
ونعالي جدك وعندم لك الحق
بالتكبير الحمد لله فهو
دور
وإذا محمد وجل ثناؤك بعد قوله
ونعالي جدك وعندم لك الحق
بالتكبير الحمد لله فهو
دور

اتفاقاً ثم يقرأ سبحانه إلى آخره ولا
يضم وجهك وجهي إلى آخره خلافاً لما في بعض
ثم يعود سراً للقراءة فيأتي به المسبوق عند
قضاء ما سبق لا المقترى ويؤخر عن تكبير
لعيدتين وعند أبي يوسف هو تبع للثناء فيأتي
به المقترى ويقدم عن تكبيرات العيدتين ويسمى
سراً أول كل ركعة للابن الفاتحة والسورة
خلافاً للحمدي في صلوة المخافتة وسجاية من القرآن
انزلت للفصل بين السور ليست من الفا
تحة ولا من كل سورة ثم يقرأ الفاتحة في سورة
او ثلاث ايات واذا قال الامام ولا الضا
آمين هو الموقوف ثم سراً ثم يكبر ركعاً ويعتمد
بيده على كتفيه ويفرج اصابعه باسطة
ظهره غير مرفوع رأسه ولا منكس له ويقول
ثلاثاً سبحان ربّي العظيم وهو ادناه و
يستحب التريادة مع الايتار المفردة ثم رفع
الايام قائلاً سمع الله من حده ويكتفي به

كرس
 بين الحين
 والنو على توفيقا
 محمول على العباد
 على بن النضر
 الحليم البصره
 تقضى قطع النكر
 فالأزكار والقدماء
 فوالله ما كان الا ما فيه وله ع
 امام سبع الله كرس
 يجمع بين التوحيد
 بيننا واليه لهما
 ح وحده ما بارك
 في قولنا في حق الامم عليه
 ومن قال سبع الامم عليه
 اللان اي قراط

وقال مالك هو مختص بوضع يديه ومكتبة المقصود
هو السجود والركعة وان كان على كيف وضع ولنا ما
مروي انه لم كان يفعل هكذا في كثير

تسمى في تكرار السجود قال بعضهم السجدة
الاولى لشكر الامان والثانية لبقائه وقيل
السجدة الاولى لنعمة الدنيا والثانية لنعمة
الآخرة وقيل السجدة الاولى لامتثال الامر
والثانية ترغيبا للنفوس وتحفيزا لان الشيطان
اسر بسجدة فلم يسجد فبسجدة تزيين ترغيبا
وقيل الاولى اشارة الى انه خلق من التراب والثانية
بعود اليه والاحسن ان يقال انه تعالى لا يطلب
فيه المعنى كاعداد الركعة ومقادير الركعة
فهي

وقال لا يضم اليه رتبك الحمد ويكتفى بالمقتدى
بالتحيد اتفاقا والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وقيل
كالمقتدى ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه
ثم وجهه بين كفيه ضامًا اصابع يديه بحذاء اذنيه
ويدي صبيحة ويحاذي بطنه عن فخذه ويوجه
اصابع رجليه نحو القبلة والمراءة تخفص وتلوق
بطنها على فخذيها ويقول سبحان ربنا الاعلى ثلاثا
وهو ادناه ويسجد بانف وجهته فان اقتضى
على احدهما او على كونهما مع الكراهة وقال
لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر ويجوز
على فاضل ثوبه وعلى شيء يجده حجة وتقر
جبهته عليه لا على الاثني عشر ^{ان يسجد للرحمة}
على ظهره من هو معنى صلواته جاز وهي تتم با
بالرفع عند محمد وعند ابي يوسف بالوضع
ثم يرفع راسه مكبرا ويجلس مطمئنا ثم يكبر ويسجد
مطمئنا ثم يكبر السجود فيرفع وجهه ثم يديه ثم
ركبتيه وينهض قائما من غير قعود ولا اعتما

المضيق بفتح الصاد العجوة وكون
اليد الى حدة والعين المهيضة
التي هي
وتمرة الخلافة يظهر فمن صلى الفلاح حسا ولم يقول
في الركعة وقيل الخامسة بالسجدة والصلوة لانه
في هذه السجدة عند النبي من لا يمكن الصلاة لانه
يجوز الوضع في غير موضع يمكن فيه هبوطه وينتفخ
ويبقى ويتم الغرض كما في

انما للقيام وينبغي ان يكون بين قدامه في القيام
اي للقيام لان هذا اقبس الخشوع
قد مر اصابع اربعة هكذا
كان النبي لم يفعل هكذا

كان ينبغي ان يكون في الركعة
التي هي في الركعة

يديه

في الركعة
في الركعة
في الركعة
في الركعة

يديه على الارض والثانية كما الاولى الى اليمين
لا لانه لا يبداء القراءة ولم يشرع في الامرة واحدة
ولا يعقود ولا يرفع يديه الى في ^{تضع} فاذا رفع
راسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية افترق
رجليه اليسرى فجلس عليها ونصب يمينه نصبا
ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه
وبسط اصابعه موجهة نحو القبلة وقراءته
ابن معمر رضي الله عنه وهو التحيات لله
والصلوة الى آخره ولا يزيد عليه في القعدة الاولى
ويقراء فيما بعد الاولين الفاتحة خاصة ويبي
افضل وان سجع او سكت جاز والقعود الثاني
كالاول والزيادة تقوي كذا فيها وهي ان تجلس على
اليمين اليسرى وتخرج كلتا رجليه من الجانب اليمين
فاذا تم التشرع في الركعة الثانية من غير ما شاء مما
يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة لا بما يشبه
بالنصب عطفًا على الفاظ القراءة
كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول
فترسلنا انما يشبه كلام الناس ما لا يستعمل
السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك
وينوي الامام به من عن يمينه ويساره من الحفظ

لان محله ابتداء الصلوة
لانه لا يبداء الصلوة
لانه لا يبداء الصلوة
لانه لا يبداء الصلوة

قوله اصابع رجليه واما وضع القدمين على الارض
في السجدة فهو فرض عند القدر وسري حتى اذا سجد
وسرع اصابع رجليه عن الارض لا يجوز ولو
وضع احدهما جاز او حتى قوله تشهد ابن
احمد عن ابن عباس وقوله التحيات المباركة
كنت الله الصلوة الطيبات اه نهاته اي يدها
بشدة الدعاء المروي عن النبي قال رسول الله
نحو ما مروي في صلوة فقال اللهم اني ظلمت نفسي
دعاء ادعوا في صلوة فقال اللهم اني ظلمت نفسي
ظلمًا كثيرًا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي
مغفرة من عندك انا
انت المغفرة والرحمة

وبالجهر عطف على ما منافع
كقوله اعطيتني كذا وزجفتني كذا في الايضاح
كلام الناس ما يستعمل قوله كقوله اغفر لي
الذي لا يغفر الا انت فاغفر لي

او ما يشبه
او ما يشبه
او ما يشبه
او ما يشبه

او ما يشبه

قله وحين انفك في من القابله
 اي حين ام النبي في صلوة
 الاسلام لو وجد منه منافي في
 الصلوة كالفقهية وكلام
 والخروج من المسجد بعد
 صلوة الامام الاول بان في
 حكمه الا انه وجد في خلاف صلوة
 الامام فلهذا الاعتدال في
 الامام الاول بان توفيه ما

باب ادراك الفريضة من شرع في فرض فاقم ان
لم يسجد الاولي بقطع ويقتدي وان سجد وهو
في التراب حتى يتم شفعاً ولو سجد لثالثية يتم و
يقتدي متطوعاً الا في العصر ولو في الفجر او المغرب
بقطع ويقتدي ما لم يقيد التثنية بسجدة فان
قيد يتم ولا يقتدي ولو كان في ستة الظهور او
للجمعة فاقم او خطب بقطع على شفع وقيل يتمها
وكره خروجه من مسجد اذن فيه قبل ان يصل
ما اذن لها الا ان تقام به جماعة اخرى وان صلى لا
يكراه الا في الظهور والعشاء ان شرع في الإقامة
ومن خاف فوت الفجر جماعة ان ادرك سنته
تركها ويقتدي وان رجا ادراك ركعة لا يترك
بل يصليها عند باب المسجد ويقتدي ولا يقضي الا تبعا
للعرض وعند سجدة تقضى بعد الطلوع ويترك ستة الظهور
في الحالين ويقضيها في وقت قبل شفع وغيرها وغير الفريضة
للنفس والوتر لا يقضى اصلا ومن ادرك ركعة واحدة
من الظهور جماعة لم يصلي جماعة بل ادرك فضلها ومن

مسجد ولم يدرك ركعة واحدة جماعة يتطوع قبل الفرض
ما شاء ما لم تخف فوته ومن ادرك الامام ركعا فكثر
ووقف حتى رفع راسه لم يدرك تلك الركعة ومن كبر
قبل امامه فادركه امامه فيه صبح ركوعه **باب الفريضة**
الترتيب بين الفاتحة والوقتيين شرط فلو صلى فرضا ذكرا
فأتمه ففرضه موقوفا وعندهما بانما فلو قضاها قبل
اداء ست بطلت فرضية ماضية والاصح عند
لا عندهما والوتر فرض عملا فذكره مفيد خلافا
لما رواه ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسيا ثم صلى السنة والوتر
برعيد السنة لاعادة العشاء ولا يعيد الوتر خلافا لما
ويبطلان الفريضة لا يبطل اصل الصلوة خلافا للمحذ
ويسقط الترتيب بضيق الوقت وبالنسيان وبصيرورة
الفوائت شاذية او قديمة ولا يعود بعودها الى
القلة فمن ترك ستا او اكثر وشرع يؤدي الوقنيات
مع بقاء الفوائت ثم فات فرض جديد فصل وقنية بعده
ذاكرا لصحت وقنيته وكذا لو قضى تلك الفوائت
الا فرضا او فرضين فصل وقنية ذاكرا ولا يقبل تارك

قضاء
وبين الفوائت

الصلوة عند ما لم يحجّ ولو ان تدعيب فرض صلته
 ثم اسلم في الوقت لزمه اعادته ولا يلزم قضاء ما فات
 زمان الرقة ولا قضاء ما فات بعد الصلاة في دار الخ
 ان جهل فرضيته **السجود** فاستسرى بزيادة او نقصان
 سجدة بعد ثنتين بعد التسليمتين وقيل بعد واحدة و
 وتشهد وسلم وياتي بالصلوة على النبي عم والدعاء
 في فقرة السهو هو الصحيح ويجب ان قراء في ركوع
 او قعود او قدم ركنا او اخره او كنهه او غير واجب
 او تركه كركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالث بزيادة
 على التشهد وركوعين والظهر فيما يخفى وبالعكس
 وترك القعود الاول وقيل كلمة يؤل الى ترك الواجب
 وان تشهد في القيام او الركوع لا يجب وان سجد
 من التكليف سجدة ثان وبلغ المقام بسجدة امام
 ان سجدة لا سهوة والمسبوق يسجد مع اما
 ثم يقضي سجدتها عن القعود الاول وهو اليه اقرب
 عاد والا لا ويسجد للسهو وان سجد عن
 الاخير عاد ما لم يسجد وسجد للسهو فان سجد

بطل

بطل فرضه برفعه عن سجدة ويصنع عند اي يوفى وصارت
 غفلا خلافا لمحمد بن عيسى سادسة ان شاء وان قعد في
 الرابعة ثم قام عاد وسلم ما لم يسجد وان سجد ثم تم
 فرضه ويسجد للسهو ويظلم سادسة والركعتان نفل
 ولا علة لوقوعه ولا تنوي ان عن سنة الظاهر
 ومن اقتدى به فيها اصلاها فقط ولو افر
 قضاها وعند محمد يصلي ثانيا ولا قضاء لو افر
 ولو سجد للسهو في شفع التطوع لا يبني عليه ولو
 بني صح وسلام من عليه سهو يخرج من الصلوة
 موقوفا ان سجد عاد اليها والا لا فيصح امتلاء
 من اقتدى به بعد سلامه ويصير فرضه اربعا
 بنية الإقامة ويبطل وضوءه بقرينة ان سجد
 والا فلا وعند محمد لا يخرج فتثبت الاحكام
 المذكورة سجدا ولا ولو سلم من عليه السهو بنية
 ان لا يسجد بطلت نيته وله ان يسجد وان شك
 في صلواته كم صلى ان كان اول ما عرض له مستقبل والا
 تحركي وعمل بغلبة ظنه فان لم يكن له ظن بني على الأقل

وتعد في كل موضع احتل انه موضع القعود
 وتوهم صلى الظهارة اتمها فلم يعلم ثم علم انه
 صلى ركعتين اتمها وسجدت له **باب من سجد في غير**
 عجز عن القيام او خاف زيادة المرض بسببه
 صلى قاعدا بركع وسجد وان تعذر الركوع والسجود
 او لم يبرأ منه قاعدا وجعل سجوده احفظ والحمد
 فعلى وجهه ثبوت السجود فان فعل وهو يحفظ
 راسه صح ايماء والا فلا يصح وان تعذر القعود
 او لم يستلقيار جلده الى القبلة او مضطجعا و
 جهة اليها وان تعذر الايماء براء منه آخرت
 ولا يروى بعينه ولا بحاجبه ولا بقلبه وان
 قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود يوم
 قاعدا وهو افضل من الايماء قائما ولو مرض في
 أثناء الصلوة بني بما قدر ولو افتتحها قاعدا
 بركع وسجد فقد روى على القيام بني قائما وقال
 محمد بن سنان وان افتتحها بايماء فقد روى على
 الركوع والسجود استأنف والمضطجع ان

يتكلى

ان يتكلى على شئ ان اعني ولو صلى في تلك جارية قاعدا
 بالاعذار صح خلافا لهما وفي المربوط لا يجوز بالاعذار
 ومن اعني عليه او جرت يوما ليلة قضي وان زاد
 ساعة لا يقضي وعند محمد يقضي ما لم يدخل و
 وقت سادس **باب سجود التلاوة** يجب على من تلا آية
 من اربع عشرة آية في الاعراف والرعده والنخل
 والكسواء ومريم والحجج اولاء الفرقان والنخل والم تنزيل
 وص وفصلت والنجم والانشقاق والعلق وعلى من
 سمع ولو غير قاصد وظل المؤمن بتلاوة امامه ولا يجب
 بتلاوته اصلا الا على سامع ليس معه في الصلوة ولو
 سمعها المصلي ممن ليس معه لا يسجد في الصلوة وسجد
 بعدها فان سجد فيها لا تجوز ولا تبطل الصلوة وان سمعها
 من امامه فان اقتدى به قبل ان يسجد يسجد معه وان
 اقتدى بعد ما سجد فان اقتدى في تلك الركعة لا يسجد
 اصلا وان في غير ما سجد خارجا خارج الصلوة كما لم
 يقدر ولا تقضي الصلوة خارجا تلاها ثم دخل في الصلوة
 واعادها وسجد كفنه عن التلاوتين وان سجد للتلاوة

ثم شريح واعادها سجدا اخرى ولو كرر آية واحدة
 في مجلس واحد كفة سجدة واحدة وان بدلها
 او المجلس لا وتسجد في الثوب والدياسة
 والانتقال من غصن الى اخر تبديل ولو تبدل المجلس
 السامع تكررها لوجوب عليه وان اتحد المجلس التالي
 وان تبدل المجلس التالي واتحد مجلس لا وكيفيته
 ان يسجد بشرائط الصلوة بين تكبيرتين من غير
 رفع يده ولا تشهد ولا سلام وكره ان يقرأ
 سورة ويدع آية السجدة لا عكسه وندب
 ان يضم اليها آية او آيتين قبلها ولتحسن الخلق
 عن السامعين وتقضي **باب للمسافر** من جاوز
 بيوت مصره من جانب خروجه من بلاد
 وسطا ثلثة ايام قصر الفرض الرباعي وصار
 فرضه فيه ركعتين واعتبر في الوسط في السهل
 الابل ومشي الاقدام وفي البحر اعتدال الترحيل و
 في الجبل ما يليق به فلو اتم المسافر ان قعد
 في الثانية صححت واساء والا فلا تضع ولا يزال

على حكم

على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الا
 الإقامة ببلد آخر اقرية وهي خمسة عشر يوما
 او اكثر ولو نواها بموضعين كمكة ونحوها يصير مقاما
 الا ان يبيت باحدهما وقصر ان نوى اقل منها او
 لم ينو وبقي سنين وكذا عسكر نواها بارض الحرب او
 حاصرا مصر فيها او حاصرا اهل البغي في دارنا في غيره
 ويتم اهل الاحبية لو نواها في الاصح ولو اقتدى الرجل
 بالمقيم في الوقت صح ويتم وبعده لا يصح واقتدى بالمقيم
 به صحیح فيهما ويقصر هو ويتم المقيم بالاقامة في الاصح
 ويصح له ان يقول لهم انما صلواتكم فاني غافل
 ويبطل الوطن الاصلی بمثله لا بالسفر ووطن الإقامة
 بمثله والسفر والاصلی وفائتة السفر تقضي في الحضر ركعتين
 وفائتة الحضر تقضي في السفر اربعا والمعتبر في ذلك
 اخر الوقت والعاصي كغيره ونية الإقامة والسفر تقبيل
 من الاصلی دون التبع كالعبد والمرأة والمجنون
باب الجمعة لا تصح الا بستة شروط للمصراو
 فناؤه والسلمطان او نائبه ووقت الظهور والظلمة



قبلها في وقتها والجماعة والاذن العام والمصري كل
موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود
وقبل ما لو اجتمع اهل في اكبر مساجده لا يسمعونهم
وفناؤه ما اتصل به مقدرا لمصلحة وتفتح في مصر في مواضع
هو الصحيح وعن الامام في موضع فقط وعند ابي
يوسف في موضعين ان حال بينهما شهر ومضى مصر ومن
في الموسم تفتح الجمعة فيها للخليفة او الامير ليجاز لا الامير يوم
ولا بركات ونفرض الخطبة تسبحة او نحوها وعندها
لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وسننها ان يحطبا قائما
على طهارة خطبتين يفصل بينهما بحلقة مشتملين على تلاوة
اية والايماء بالتقوى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
فيكره ترك ذلك واول الجماعة ثلثة سوى الامام وعند ابي
يوسف اثنان وقبل الحمد معه فلو نفر وقبل سجودده يستأنف
الظهر وعندها لا يستأنفها الا ان نفر وقبل شروعه
ويطأ بحرج وقت الظهر وشروط وجوبها ستة الاقامة
بمصر والدعوة والصحة وسلامة العينين والرجلين والحرية
فلا تجب على الاعمي وان وجد قائدا خلافا لهما وكذلك الخلاف

في الحج ومن هو خارج المصر ان كان يسمع النداء
تجب عليه عند محذره يفتي ومن لا الجمعة عليه
ان اذاها اجزأته عن فرض الوقت والمسافر
والمرضى والعبدان يؤم فيها وتنعقد بهم ومن لا
عذر له لو صلى الظهر قبلها جاز مع الكراهة ثم اذا
سعى اليها والامام فيها تبطل ظهره وقال لا تبطل
ما لم يدرك الجمعة ويشترع فيها وكراهة للمعذور
والسجود اداء الظهر بجماعة في مصر يومها ومن ادركها
في التمهيد او سجود التمهيد الجمعة وقال محمد بن
ظهره ان لم يدرك اكثر الثانية واذا خرج الامام فلكل
والكلام حتى يفرغ من خطبته وقال ابي باح الكلام
بعد خروجه ما لم يشترع في الخطبة ويجب السعي وترك
السعي بالاذن الا قول فاذا جلس على المنبر اذن
بين يديه ثانيا واستقبلوه مستمعين فاذا اتم الخطبة ا
اقامت **بالعير** تجب صلاة العيد وشرا يطأها كشرط
الجمعة وجوبا واداء سوى الخطبة ونذير في الفطر
ان تأكل شيئا قبل صلواته ويستاك ويغتسل **بطينة**

وليس أحسن ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه الى المصلى
 ولا يجهر بالكبير في طريقه خلافا لها ولا يتنفل قبلها
 ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رنج أو رجبين الى
 زوالها وصفها ان يصلي ركعتين يكبر تكبيرة الاحرام
 ثم يثنى ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم
 يركع ويسجد ويبدأ في الثانية بالقراءة ثم يكبر
 ثلثا ثم اخرى للركوع ويرفع يديه في التزويد
 ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس احكام
 الفطرة ولا تقضى ان فاتت مع الامام وان منع
 عذر عنها في اليوم الاول صلوها في الثاني ولا تنقض
 بعده والاضحية كالفطر لكن يستحب تأخير الكل
 فيها الى ان يصلي ولا يكره قبلها في المختار ويجهر
 بالكبير في طريق المصلى ويعلم في الخطبة تكبير التثنية
 والاضحية ويجوز تأخيرها الى الثاني والثالث
 جذرا وبغير عذر والاجتماع يوم عرفة تشبهها
 بالواقعين ليس بشئ ويجب تكبير التثنية من فجر
 عرفة الى عصر يوم العيد على المقيم بالمصر عقيب

فرض ادى جماعة مستحبة والاقتداء يجب على
 المرأة والمسافر وعندها الى عصر آخر ايام التثنية
 على من يصلي الفرض وعليه العمل وصفته ان يقول
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
 والله الحمد وليتركه المؤتم ان تركه امامه **باب صلوة**
الخوف ان اشتد الخوف من عدو او سبع جعل
 الامام طائفة بالراء العدو وصلى بطائفة ركعة ان
 كان مسافرا وفي الفجر ركعتين ان كان مقيما وفي المغرب
 ومضت هذه الى العدو وجاءت تلك وصلى بهم ما بقى
 وسلم وحده وذهبوا الى العدو وجاءت الطائفة
 الاولى وانتموا بالقراءة ثم الطائفة الاخرى وانتموا
 بقراءة ويبطلها المشي والركوب والمقابلة وان
 اشتد الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه الصفة
 صلوا وحدا نارا كيانا يومون الى اى جهة قدروا
 ان عجزوا عن التوجه ولا يجوز بالحضور عدو
 وابويوسف لا يجوزها بعد النبي عليه السلام **باب**
الختان بوجه المختص الى القبلة على شقه الايمن و

واختير الاستلقاء ويلقن الشهادة فاذا مات
 شد الحميم وغضوا عينيه ويحبب تعجيل دفنه
 واذا ارادوا غسله وضع على سريره حجر وثقوا به
 عورته ويجرد ويؤمأه بلا مضضة ولا تشاق
 ويغسل بماء مغلي يسيرا وحض ان وجد الماء فافعل
 وغسل رءسه ولحيته بالخطمي واضطجع على سبلة
 فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي تحت منه ثم على مية
 كذلك ثم يجلس مستندا ويمسح بطنه برفق فان
 خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه
 وينشفه بثوب ويجعل الخنوط على رءسه ولحيته
 والكافور على اجده ولا يسترح شعره ولحيته
 ولا يقص ظفره وشعره ولا يحنثن ثم يكفنه وسنة
 كفن الرجل قميص ويومن المنكب الى القدم واذا
 ولغافة وهما من القرن الى القدم ^{رأس} ولتحنس بعض
 المتأخرين العمامة وكفايته ازار ولغافة وسنة
 كفن المرأة درع وحمار واذا ارادوا غسله وحرقه
 تربط على يديها وكفايته ازار وحمار ولغافة

وعند الضرورة

وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر عليه
 بل الضرورة ويستحب الابيض ولا يكفن الا
 فيها يجوز له لبس حال حيوته وتجوز الكفان وتركه
 قبل ان يدرج فيها وتبسط اللغافة ثم الازار عليها
 ثم يقص ويوضع على الازار ثم يغسل الازار من قبل
 ثم يمينه ثم اللغافة كذلك والمرأة تلبس الدرع
 ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه ثم الخمار
 فوق ذلك تحت اللغافة ويعقد الكفن ان خيف
 ان ينتشر **فصل** الصلوة عليه فرض كفاية وشروطها
 اسلام الميت وطهارته واوى الناس بالتقدم
 فيها السلطان ثم القاضي ثم الامام المحي ثم الولي
 الاقرب ^{بملازمة الولي} فالاقرب الا الاب ^{بملازمة الابن} فانية يقدم على الابن
 والولي ان ياذن لغيره فان صلى غير من ذكره بلا اذن
 اعاد الولي ان شاء ولا يصلي غير الولي بعد صلوة
 وان دفن بلا صلوة صلى عليه ما لم يظن تفسيحه
 ويقوم خلفه الصدر للرجل والمرأة ويكبركبيرة
 يثنى عقبيها ثم ثانية يصلي على النبي عم بعدها ثم

ان
 من السلطان والقاضي والامام المحي

ثالثة يدعوا الفقه والميت والمسلمين بعدها
ثم رابعة ويسلم عليها فان كبر خمساً لا يتابع ولا
قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاولى ولا
يستغفر لصبي ويقول اللهم اجعله لنا شافعاً
مشفقاً ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر
اخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا ينظر
ممن كان حاضراً حال التحريمة ولا تجوز ركبا
استحساناً وتكره في مسجد جماعة ان كان
الميت فيه وان كان خارجه اختلف المشايخ
ولا يصلي على عضو ولا على غائب ومن استهل
بعد الولادة غسل وتيمم وصلى عليه والغسل في
المختار واوجب في خرقه ولا يصلي عليه ولا يمسح
صبي مع احد ابويه لا يصلي على الا ان اسلم احدهما
او اسلموا قلا او لم ينسب احدهما معه ولو مات
لمسلم قريب كافر غسله غسل النجاسة ولفه
فخرقة والقاء في خفرة او دفعه الى اهل دينه
وسن في حمل الجنابة اربعة وان يبدل فيضع

مقدمها

مقدمها على يمينه ثم مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم
مؤخرها ويسعوا به دون الخشب والمشي خلفها
افضل واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه
عن الاعناق ويحضر القبر ويحدو ويدخل الميت
فيه من جهة القبلة ويقول واضعه باسم الله
وعلى امته رسول الله ويستحي قبر المرأة لا الرجل ويؤ
الى القبلة وتحمل العقدة ويسوي عليه اللبن او القصب
ويكره الاجر والخشب ويبال التراب ويسم القبر
ولا يربع ويكره بناؤه بالحصص والاجر والخشب ولا يد
اشان في قبره الا الضرورة ولا يخرج من القبر الا ان
يكون الارض المعصومة ويكره وطئ القبر والجلوس
والنوم عليه والصلوة عنده **باب الشهيد**
هو من قتل اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق
او وجد في المعركة وبه اثر او قتل سلم ظالم او لم
يجب بقتله دية فيكفن ويصلي عليه ولا يغسل
ويدفن بدمه وثيابه الا ما ليس من جنس الكفن
كافرو والخشوش والخنف والتسلاخ ويزاد في

وحولان حول وشروطها نهاية مقارنة للاداء
 اولها المقتدر الواجب ولو تصدق بالكل ولم ينو
 سقطت ولو بالبعض لا تقط حصة عندنا
 يوسف خلافا لمحمد وتكره الخيلة لا تقاطعها عند
 خلافا لابي يوسف ولو اشترى عبدا للتجارة فنوى
 استخدامه بطل كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا
 يغير للتجارة بالنية ما لم يبرأ وكذا ما ورث وان نوى
 التجارة فيما ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع
 او صلح عن قود كان لها عندنا يوسف خلافا
 لمحمد وقيل للخلاف بالعكس ولذا تعين النادر
 للتصدق اليوم او الدرهم او الفقيه **باب ركة**
التي لا تملك السائمة التي تكفي بالرعي في اكثر الحول
 وليس في اقل من خمس من الابل ركة فاذا كانت
 خمسا سائمة فقيرها شاة وفي العشر شاتان
 وفي خمسة عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع
 شياه وفي خمس وعشرين الخمس وثلثين بنت
 مخاض وهي التي تلد في الثانية وفي ست

وثلثين

وثلثين الخمس واربعين بنت لبون وهي التي
 طلعت في الثالثة وفي ست واربعين الي ستين
 حقة وهي التي طلعت في الرابعة وفي احدى وستين
 الى خمس وسبعين جذعة وهي التي طلعت في الخامسة
 وفي ست وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي احدى
 وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس
 الى مائة وخمس واربعين فقيرها حقتان وبنت
 مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلث حقا ثم
 في كل خمسة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلث
 حقا وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين
 ففيها ثلث حقا وبنت لبون الى مائة وست
 وتسعين ففيها اربع حقا الى مائتين ثم يفعل في
 كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة وخمسين
 واليخت والعراب سواء **فصل** وليس في اقل من
 ثلثين من البقر ركة فاذا كانت ثلثين سائمة فقيرها
 تبع وهو ما طعن في الثانية او يبيعه الى اربعين فقيرها
 مسن وهو ما طعن في الثالثة او ستة ولا يبي

فيما زاد الى ان يبلغ ستين وعند الامام في خمسة
 وفي الستين تبعا وفي سبعين ستة وتبيع و
 هكذا يحسب كلما زاد عشر ففي كل ثلثين تبعا
 وفي كل اربعين ستة وللجوهري في البقرة **فصل**
 وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت
 اربعين سائمة ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين
 ففيها شاتان الى مائتين وواحدة ففيها ثلث
 شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة
 شاة الفدان والتمر سواء وادنى ما يتعلق به
 الزكاة ويؤخذ في الصدقة الشيء وهو ما تمت
 له ستة منها **فصل** اذا كانت الخيل سائمة زكورا
 وانافا ففيها الزكاة خلافا لهما فان شاء اعطى عن
 كل فرس دينار وان شاء قومه واعطى من قيمتها
 ربع العشران بلغت نصابا وليس في الذكور الخيل
 شيء اتفاقا وفي الاناث الخافض عن الامام روايتان
 ولا شيء في البغال والحمير ما لم يكن للتجارة وكذا الفصلا
 والحميلان والحمائل الا ان يكون معهما كبير وعند أبي

في قوله
 كونه

الى يوسف فيها واحدة منها ولا في الخوامل والعوامل والعلوف
 وكذا السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب كل منها
 نصيبا ومن وجب عليه سن فلم يوجد عنده دفع ادى منه
 مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقيل الخيار للساعي
 ويجوز دفع القيم في الزكاة والعش والخراج والكفارة
 والذرة وصدقة الفطر وتسقط الزكاة بهلاك المال
 بعد الحول وان هلك بعضه سقطت حصته ويصرف
 الهلاك الى العفو ولا تخم الى نصاب يليه ثم وشم عند
 الامام وعند أبي يوسف يصرف بعد العفو الا الى
 النصب شايئا والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو
 وعند محمد بهما فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانية
 شاة تجب شاة كاملة ^{عندها} وعند محمد نصف شاة
 ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعير يجب بنت
 مخاض وعند أبي يوسف خمسة وعشرون جذا من
 ستة وثلثين من بنت لبون وعند محمد نصف بنت
 لبون وثمرتها واخذ الساعي الوسط لا الاعلى و
 لا الادنى واخذ البغاة زكاة السوايم والعش

في قوله فلو هلك

او يخرج يفتي اربابها ان يعيدوها خفية ان لم يصفوا
 في حقها الاخراج **باب زكاة الذهب والفضة والعروض**
 نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة
 مائتا درهم وفيها ربع العشر ثم في كل ربع مثاقيل
 واربعين درهما فبحسابه وقال اما زاد بحسابه
 وان قل ولتعتبر فيهما الوزن وجوبا واداء وفي الدرهم
 وزن سبعة وهو ان تكون العشرة منها وزن
 سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه او فضته حكمه
 حكم الذهب والفضة للالصين وما غلب غشه
 تعتبر قيمته لا وزنه وتشتريه التجارة فيه كالعمو
 وتجب في تبرها وحليتها وايتنها وفي عرض تجارة
 بلغت قيمتها نصابا من احدهما تقوم بما هو انفع للفقراء
 وتضم قيمتها اليهما اليتيم النصاب ويضم احدهما الى الآخر
 بالقيمة وعندهما بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس
 نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصان النصاب
 في اثناء الحول لا يضربان حكم في طرفيه ولو عجل ذو
 نصاب لسنتين او لنصيب صح ولا شيء في مال البقي

في كل ربع مثاقيل
 وان قل ولتعتبر فيهما الوزن
 وجوبا واداء وفي الدرهم
 وزن سبعة وهو ان تكون العشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب
 ذهبه او فضته حكمه حكم الذهب
 والفضة للصين وما غلب غشه
 تعتبر قيمته لا وزنه وتشتريه
 التجارة فيه كالعمو وتجب في تبرها
 وحليتها وايتنها وفي عرض تجارة
 بلغت قيمتها نصابا من احدهما
 تقوم بما هو انفع للفقراء وتضم
 قيمتها اليهما اليتيم النصاب ويضم
 احدهما الى الآخر بالقيمة وعندهما
 بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس
 نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصان
 النصاب في اثناء الحول لا يضربان
 حكم في طرفيه ولو عجل ذو نصاب
 لسنتين او لنصيب صح ولا شيء في
 مال البقي

التقلي

التقلي وعلى المراءة منهم ما على الرجل **باب العاشر**
 هو من نصب على الطريق لياخذ صدقات التجار
 ياخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي نصفه ومن
 الخرفي تمامه ان بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدم ما ياخذ ون
 مثا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل لا ياخذ
 بل يترك قدم ما يبلغه ثمانية وان كانوا لا ياخذون
 شيئا لا ياخذ منهم شيئا ولا من القليل وان اقبلت
 في بيته ما يملك النصاب ويقل قول من انكر تمام الحول
 او اخرج من الدين او ادعى الاداء الى الفقراء بنف
 في المصر في غير السواجم الاداء الى عاشر آخران وجد
 عاشر آخر مع مجبته ولا يشترط اخراج البراءة
 ولا يقبل في ادائه بنفسه خارج المصر ولا في السواجم
 ولو في المصر وما قبل من المسلم قبل من الذي لا
 من الخرفي الا قوله لامته هي امه ولي وان من الخرفي
 ثانيا قبل مضى الحول فان لم يرد عوده الى داره
 ثانيا والا فلا ويعتبر قيمة الخول لا قيمة الخول
 اني يوسف ان من ماله ما عاشرها ولا يعش مال

بذل في الحول

في كل ربع مثاقيل
 وان قل ولتعتبر فيهما الوزن
 وجوبا واداء وفي الدرهم
 وزن سبعة وهو ان تكون العشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب
 ذهبه او فضته حكمه حكم الذهب
 والفضة للصين وما غلب غشه
 تعتبر قيمته لا وزنه وتشتريه
 التجارة فيه كالعمو وتجب في تبرها
 وحليتها وايتنها وفي عرض تجارة
 بلغت قيمتها نصابا من احدهما
 تقوم بما هو انفع للفقراء وتضم
 قيمتها اليهما اليتيم النصاب ويضم
 احدهما الى الآخر بالقيمة وعندهما
 بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس
 نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصان
 النصاب في اثناء الحول لا يضربان
 حكم في طرفيه ولو عجل ذو نصاب
 لسنتين او لنصيب صح ولا شيء في
 مال البقي

ترك في مصر ولا بضاعة ولا مزارعة ولا
كسب ماذون الا ان كان لاديين عليه
ومعه مولاه ومن تر بالخوارج ف عشرة عشر
ثانيا **باب الزكاة** مسلم او ذمي وجد معدن ذهب
او فضة او حديد او رصاص او نحاس في ارض
عشر او خراج اخذ منه خمسة والباقي له ان لم
يكن الارض مملوكة والافلا لكها وما وجده الحر
فكله في وان وجده في داره لا يخمس خلفا لها
وفي ارضه روايتان وجد كنز فيه علامة الاسلام
فهو كاللقطة وما فيه علامة الكفر خمس وبما
قيه له ان كانت ارضه غير مملوكة وان كانت
مملوكة فكل ذلك عند ابي يوسف وعندها
قيه لمن ملكها اقل الفتح ان علم والافلا قصي مالكه
عترف لها في الاسلام وما اشتهى ضربه يجعل
كافر ياتي في ظاهرها المذهب وقيل اسلاميا في ثنائيا
ومن دخل دار الحرب باسان فوجد في صحرائها كنزا
فكله له وان وجده في دار منهاره على اكلها وان

وجد كنزها

وان وجد رمازتها عليهم في ارض منها غير مملوكة خمس
وباقية له والا خمس في نحو فيرونج وبرجب وجد
في جبل ويخمس زريق للؤلؤ وغيره وعند ابي يوسف
بالعكس **باب زكاة القارح** في ما سقته السماء او
سقى سحبا او اخذ من ثمر جبل العشر قل او اكثر
بلا شرط نصاب وبقاء وعندها انما يجب فيما
يبقى سنة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون
صاعا وما لا يوسق فاذا بلغت قيمة خمسة اوسق
من ادنى ما يوسق عند ابي يوسف وعند محمد اذا
بلغ خمسة امثال من اعلى ما يقتدر به نوعه فاعتبر
في العطن خمسة اجمال وفي الزعفران خمسة امناه
ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش
وبين وسعف وفي ما سبق بغرب او دالية او سانية
نصف العشر قبل رفع مؤن الزرع وفي العمل العشر
قل او اكثر اذا اخذ من جبل وارض عشرية وعند محمد
اذا بلغ خمسة خمسة اوقاف والفرق ستة وثلاثون
رطلا وعند ابي يوسف اذا بلغ عشر قوب ويؤخذ

بالتقريب

بالتقريب

اعلم ان الذي سجد في ربه

بالتقريب

عشران من ارض عشيرة لتفلي وعند محمد
واحد ان كان اشتراها من مسلم واشتراها منه
ذم اخذ منه العشران وكذا لو اشتراها من مسلم او لم
هو خلافا لابي يوسف وقيل محمد معه وعلى المرأة
والصبي منهم ما على الرجل ولو اشترى ذم عشيرة
مسلم فعليه الخراج وعند محمد تبقى على حالها وان
اخذها من مسلم لشفعة او رقت على البايع
لفساد البيع عاد العشر وفي دار جعلت بسنن
خراج ان كانت لذم او لم يسقاها بماء
وان سقاها بماء العشر فعشر ولا شيء في
الدار ولو لذم بماء السماء والبرء والعين
عشري وماء انهار حفرها في العجم خراجي وكذا
سبخون وجبجون ودجلة والفرات عند
ابي يوسف خلافا لمحمد وليس في عين قبر
او نبط في ارض عشيرة وان كانت في ارض
خراج ففي حرمها التصالح للرعاة الخراج لانها
ولا يجتمع عشرو خراج في ارض واحدة

المصرف

باب المصرف هو الفقير وهو من له شيء دون نضا
ولم يكن من الاشياء له وقيل بالعكس والعامل
يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب يعان في
فك رقبة ومديون لا يملك نصابا فاضلا
دينه ومنقطع الغزاة عند ابي يوسف ومنقطع
الحج عند محمد ان كان فقيرا ومن له مال في وطنه
لامعه ويجوز دفعها اليهم والى بعضهم
لا تدفع لبناء مسجد او تكفين ميت او قضاء
دينه او ثمن قن يعتق ولا الى ذم وصح غيرها ولا
الى غني يملك نصابا من اى مال كان او عبده او
طفله بخلاف ولده الكيس وامرأته ان كانا فقيرين
ولا الى هاشمي من آل علي او عباس او جعفر او
عقيل او الحارث ابن عبد المطلب ولو كان عا
عليها قيل بخلاف التطوع ومواليهم مثله ولا
يدفع المزكي زكوة الى امله وان علا او فرعه وان
سفل او زوجته وكذا لا تدفع الى زوجها بخلاف
نهما ولا الى عبده او مكاتبه او مديونه او ولده

المصرف

ين

ملا

وكذا عبده الغني بعضه خلافا لهما ولو دفع الى من يظن مصرقا
 فان ادعى او هاشمي او كافرا وابوه او ابنا جزءه
 خلافا لابي يوسف ولو بان انه عبده او مكاتب لم يخرج
 وترب دفع ما يعني عن السؤال يومه وكره دفع
 نصاب او اكثر الى فقير غير مدين ونقلها الى
 بلد آخر الا الى قريبه او اجوع من اهل بلده ولا
 يسئل من له قوت يومه **باب صدقة الفطر**
 هي واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل
 عن حوائجه الاصلية وان لم يكن ناميا ويتعم
 الصدقة وتجب الاصلية عن نفسه وولده
 الصغير الفقير وعبده بالحزمة ولو كافرا وكذا مبدته
 وامه ولده لا عن زوجته وولده الكبير وطفل الغني
 بل من مال الطفل والمجنون كالطفل ولا عن مكاتبه
 ولا عن عبده للتجارة ولا عن عبد بقي الابد
 عوده ولا عن عبد او عبيد بين اثنين وعندهما
 تجب على كل فطرة ما يخفى من الرؤس دون
 الاشفاص ولو بيع بخيار فعلى من يتقرر الملك له

وتجب

وتجب بطولوع فجر يوم الفطر من مكان قبله او لم
 او ولده بعده لا تجب فطرته وصح تقديمها بلا
 فرق بين مدة ومدة وترب اخراجها قبل صلاة
 العيد ولا تسقط بالتأخير وهي نصف صاع
 من ترواقية او سويقة او صاع من تمر او شعير
 والذي يرب كالتمر وعندهما كالشعير وهو رواية
 الحسن عن الامام والصابغ ما يبع ثمانية ار
 طال بالعراقي من نحو عيسى اوبج وعندي يوسف
 خمسة ارطال وثلاث رطل ولو دفع منوى بر
 صح خلافا لمحمد ودفع البر في مكان تشتري به
 الاشياء فيه افضل وعندي يوسف الدراهم
 افضل **كتاب الصوم** هو ترك الاكل والشرب
 والطعم من الفجر الى الغروب مع نية من اهله و
 وهو مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس وصوم
 رمضان فريضة على كل مسلم مكلف اداء وقضا
 وصوم المنذور والكفارة واجب وغير ذلك
 نفل وصوم العيدين وايام التشريق حرام

يطلبه بياضه الاح

ويجوز اداء رمضان والنذر المقيم بنية من الليل
 والى ما قبل نصف النهار لا عنده في الاصح ومطلق
 النية ونية النفل وصوم رمضان بنية واجب
 آخر الصحيح المقيم لا النذر المقيم بل عما نواه
 ولو نوى المريض او المسافر فيه واجبا اخر وقع غاوى
 وعندها عن رمضان والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار
 والقضاء والنذر المطلق والكفارة لا تنفع الا بنية معينة
 من الليل ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعثه ثمان
 ثلثين ولا يصام يوم الشك الا تطوعا وهو احب
 ان وافق صوما يعتاده والا فيصوم الخواص ويفطر
 غيرهم بعد نصف النهار وكراه صومه عن رمضان او
 عن غير الخواص
 عن واجب اخر وكذا ان نوى ان كان رمضان
 فعنه والا فغن نفل او عن واجب اخر وصح في الكل
 عن رمضان ان ثبت والا فمأنوى ان جزم ونفل
 ان ردد وان قال ان كان رمضان فاما صايام عنه
 والا فلا لا يصح ولو ثبتت رمضان بنية ولا يصير
 صائما وان كان بالسماء علة قبل في هلال رمضان

خبر عدل

خبر عدل ولو عبدا او انثى او محروكا في قذف تاب
 ولا يشترط لفظ الشهادة في هلال الفطر وذى
 الحجة شهادة حزين او حر وحر تين بشرط العدالة
 ولفظ الشهادة لا الدعوى وان لم يكن بالسماء
 علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم بحرمهم
 وفي رواية يكتفى باثنين وقال الصلي لوى بواحد ان
 جاء من خارج البلد او كان على مكان مرتفع ولو صا
 ثلثين ولم يروه حل الفطر ان صاموا بشهادة
 اثنين وان بشهادة واحد لا يحل ومن رآه رمضان
 او الفطر ورده فله صام وان افطر قضى فقط وجب
 على الناس التمس الهلال في التاسع والعشرين من
 شعبان ومن رمضان واذا ثبت في موضع لزم
 جميع الناس وقيل يختلف باختلاف المطالع
باب وجوب القضاء والكفارة ككفارة
 الظهار على من جامع او جتمع في رمضان عمدا في احد
 التبيلين او اكل او شرب عمدا غدا او دوا
 وكذا لو احتجم او اغتاب فظن انه فطر فاعلى

عمدًا ولا كفارة بافاد صوم غير رمضان ويجب
 القضاء فقط لو افطر خطاء او مكرها واحتقن او
 استعط او اقطر في اذنه او دوى جافية وآتة
 بصره او صبت الدواء في الانف فوصل الى القصبة ^{الانف} ^{تدبر}
 فوصل الدواء الى الجوفه او دماغه او ابتلع حصاة
 او حديدًا او استقاء ملاء فم او شئ يظن ليلًا
 والفجر طالع او افطر بظن الغروب ولم تغرب او
 اكل ناسيًا فظن انه افطر فاكل عمدًا او صبت
 في حلقه نائمًا او جومعت نائمة او مجنونة ولم
 ينو في رمضان صومًا ولا فطرًا وكذا لو اصاب غير ناي
 للصوم فاكل وعندها تجب الكفارة ايضا و
 ولو اكل او شرب او جامع ناسيًا لا يفطر وكذا
 لو نام فاحتمل او انزل بنظر او دهن او اكمل
 او قبل او اغتاب او احتجم او غلبه القيء او
 تقيا قليلًا او اصاب جنبا او صبت في اذنه ماء
 وكذا لو صبت في احليله دهن او غيره خلافا
 لابي يوسف وان دخل حلقه غبارا ودخان
 او ذباب لا يفطر ولو مطر او ثلج افطر في الثلج

لو كان ملاء
 الفم
 دون
 صفة

ولو وطئ

ولو وطئ ميتة او بهيمة او في غير المسلمين او قبل
^{ميتة او بهيمة}
 او قبل ان ينزل افطره والا فلا وان ابتلع ما بين
 اسنانه فان كان قد رخصه قضى وان كان د
 دونها لا تقضى الا اذا اخرجته ثم اكل ولو اكل مسمة
 من الخارج ان ابتلعها افطر وان مضغها فلا
^{احتلف في لزوم الكفارة والخيار الوجوب}
 والقيء ملاء الفم ان عاد او عجز عن ان يورث
 وان كان قليل لا يفد وعند محمد يفد بها عادة
 القليل لا يعود الكثير وكره ذوق شئ ومضغه بلا
 عذر ومضغ الصلك والقبلة ان لم يامن على نفسه
 لان آمن ولا الكحل ودهن الشارب والسواك
^{عن الانزال الى الكراهية لا جدي}
 ولو عشتيا ومضغ طعام لا يرد منه لطفل ولا الحجامه
 ويكره عند الامام المستنشق للتبرق وكذا الاغتسال
 والتلفف بثوب ولا يكره ذلك عند ابي يوسف
 وقيل تكره المضمضة بمحذر عذره والمباشرة والمعانقة
 والمصافحة في رواية ويحب السجود وثاثيره
 وتجميل الفطر **فصل** في باح المريض خاف زيادة
 مرضه بالصوم والمسا في صومه احب

ان لم يضرمه ولا قضاء ان ماتا على حالهما ويجب
 بقدرهما فانتهما ان صح اوقام بقدره والا بقدر الصحة
 والاقامة فيطعم عنه وليه لكل يوم كالفطرة و
 يلزم من الثلث ان اوصى والا فلا لزوم وان توجع
 برصه والصلوة كالصوم وفدية كل صلوة كصوم
 يوم هو الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي
 وقضاء رمضان ان شاء فترقه وان شاء تا
 تابعه فان اضره حتى جاء آخر قدم الاداء ثم قضى
 ولا فدية عليه والشيخ الفاني اذا عجز عن
 الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر
 بعد ذلك لزمه القضاء وحامل او مريض حافت
 على نفسها او ولدها تفطر وتقضى بلا فدية و
 يلزم صوم نفل شرع فيه الا في الايام المنهية
 ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية وباح
 بعذر الضافة ويلزم القضاء ان افطر ولو نوى
 الصوم المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم
 في وقتها صح ويلزم ذلك ان كان في رمضان

قضي
 عن الغل
 من الصوم
 لا بد منه

كما يلزم مقيما اخر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة
 فيها ومن اعى عليه ايا ما تفقها الا يوم واحد شفي
 او في ليلة ولو جن كل رمضان لا يقض وان افاق
 ساعة منه قضى ما فيه سواء بالغ مجنون او عرض
 له بعده في ظاهر التولية ولو بالغ صبي او لم يكف
 او قام مسافرا وظهرت حائض في يوم من رمضان
 لزمه اساك بقيته يومه ولا يلزم الاوليين ق
 قضاء بخلاف الاخيرين **فصل** نذر صوم يوم
 العيد وايام التشريق صح وافطر وقضى وكذا
 لو نذر صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها
 ولا عهدة لو صامها ثم ان نوى النذر فقط او
 نواه ونوى ان لا يكون يمينا او لم ينوشيا
 كان نذرا فقط وان نوى يمينا وان لا يكون نذرا
 كان يمينا فحسب فيجب بالفطر كفارة اليمين
 لا القضاء وان نواه او نوى اليمين فقط كان
 نذرا ويمينا فيجب القضاء والكفارة ان افطر
 وعندنا في يوسف نذر في الاول ويمين في الثاني

١٩٠
 ١٩١

قضي للنفقات الاداء وهو حق مضمون بالنفل وهو قضاء

كما يلزم مقيما

ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من شوال
وتعريفها بعد عن الكراهة والتشبه بالنصارى
باب الاعتكاف وهو سنة مؤكدة ويجب بالنذر
وهو التلبث في مسجد جماعة مع النية واقل يوم
عند الامام واكثره عند ابي يوسف وساعة عند
محمد والصوم شرط في الاعتكاف الواجب
وكذا في النفل في رواية والمرقة تعتك في مسجد
بيتها ولا يخرج المعتكف الا لحاجة الانسان
او الجمعة في وقت يدركها مع سنتها ولا يلبث
في الجامع اكثر من ذلك فان لبث فلا فساد
فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعندها
لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكله وشربه
ونومه فيه ويجوز له ان يبيع ويتباع فيه بلا
احضار الساعة ولا يجوز لغيره ويجرم عليه
الوطئ ودواعيه ويفسد بوطئه وناسيا
او في الليل والانس والقبلة والوطئ في
غير فرج ايضا انزل والا فلا ويكره له

الصمت والكلام الا بخير ومن نذر اعتكاف
ايام لزمته بلياليها وان نذر يومين لزمته ان يلبث بها
خلاف الا في يوسف في الليالي الاولى منها وان
نوى الشهر خاصة صححت ويلزم التتابع وان
لم يلتزمه ويلزم بالشرع الا عند محمد **كتاب**
الحج هو زيارة مكان مخصوص بفعل مخصوص
فرض في العمرة على الفور خلافا لمحمد بشرط العلم
وحيرة وعقل وبلوغ وصحة وقدره وزاد وراحلة
ونفقة ذهاب وايابه فضلت عن حوجبة الاصلية
ونفقة عياله الى حين عوده مع امن الطريق
وزوج او محرم المرأة ان كان يستنها وبين مكة
مسافة سفر ولا يخرج بلا احدهما وغرطكون
المحرم عاقلا بالغا غير مجوس ولا فاسق
ونفقة عليها ثمة حجة الاسلام بغير اذن
زوجها فلها حرم صبي او عبد فبالغ او اعتق
فمضى لا يجوز عن فرضه فان جد والصبي
احرامه للفرض صح خلافا للعبد وفرضه

الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطول
 الزيادة وهما ركنا واجبة الوقوف بمزدلفة
 والصبي بين الصفا والمروة وري الجمال وطول
 الصدر المافاق والمخلوق والتقصير وكل ما
 يجب بتركه الدم وغيرها سنن واداب
 واشهره شوال وذو القعدة والعشر الاقل من
 ذي الحجة وبكره الاحرام له قبلها والعمرة سنة
 والمواقيت للدينين ذو الخليفة وللثاميين
 حجة والاهل قين ذات عرق والتجديين
 قرن واليمنين يلزم لاهلها ومن مرت بها وحرم
 ما خبر الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة
 وجاز التقديم وهو افضل ويجل لمن هو داخلها
 ودخل مكة غير محرم ووقته للعل والملك
 في الحج الحرم وفي العمرة الحلق **نقص** واذا اراد
 الاحرام رتب ان يقلم اظفاره ويقص
 شاربه ويخلق عانته ثم يتوضأ **او** قبل
 وهو افضل **وليس** الاكل وردا **مجد**

يدرس

جديدين ابيضين وهو افضل ولو كانا غيلين
 او ليس ثوبا واحدا يستر عورهما جاز
 يتطيب ويصلي ركعتين فان كان مفردا
 بالحج يقول عقبهما التهنيتي اريد الحج فيستره
 وتقبله متى وان نوى بقلبه ثم يلبي فيقول لبيك
 التهنيتي لبيك لا شريك لك لبيك الحمد
 والتمنة لك والملك لا شريك لك ولا
 ينقص منها ونحوها الزيادة فاذا لبي نوا
 يا فقدا حرم فليتنق الرث والفوق وللجلال
 وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه
 وقتل القمل والطيب وقلم الظفر وخلق شعر
 راسه او بدنه وقص لحية وسنانه
 او وجهه وغسل راسه ولحيته بالخطي
 وليس قميص او سراويل او قباء او عمامة
 او غلشوة او خفين الا ان لا يجد نعلين
 فيقطعهما من اسفل الكعبين وليس ثوبه
 صبيغ برعفران او ورس او عصفور الا

ما غلب حتى لا ينقض ويجوز له الاغتسال
 ودخول الحمام والاستظللال بالبيت والحمل
 وشدة الهيمان في وسطه ومقاتلة عذوقه و
 يكثر التلبية رافعا بها صوته عقيب الصلوات
 وكلما علا شرفا أو هبط واديا أو لقي ركبنا أو بال
 الاسحار **فصل** فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد
 فاذا عاين البيت ^{عطف على عقيب} كبر وهلل وابتداء بالحجر الأسود
 فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلوة ويقبله
 ان استطاع من غير اداء أو يستلمه أو يمسه
 شيئا في يده ويقبله أو يشير اليه مستقبلا
 مكبرا مهللا حامدا لله مصليا على النبي عم و
 يطوف اخذك عن يمينه مما يلي الباب وقد
 اضطلع رداءه بان جعله تحت ابطه الا
 يمن والى طرفيه على كتفه الايسر ويجعل
 طوافه وراء الخطيم سبعة اشواط يرمل
 في الثالثة الاقل منها ويمشي في الباقي على هينة
 ويستلم الحجر كلما مر به ويختم طوافه بالاستسلام

يستلام

واستلام الركن اليماني كلما مر به حتى يتم يصلي
 ركعتين عند المقام وحيث تبت من المسجد
 وهما واجبتان بعد كل سبوع وهذا طواف
 القدوم وهو سنة لغير المقيم بمكة ثم يعود و
 يستلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل
 البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي ثم رافعا
 يديه لل دعاء ويدعو بما شاء ثم ينحط نحو المروة
 ويمشي على مهل فاذا بلغ بطن الوادي بين
 الميادين الحضرين يبسعي سعيها حتى يجاوزها
 ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط
 فيسعي بينهما سبعة اشواط يبدا بالصفا
 ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة محرما ويطوف
 بالبيت ثلثا ما اراد فاذا كان اليوم السابع
 من ذي الحجة خطب الامام جعوبة يعلم الناس
 فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع عرفات
 وفي الحادي عشر بمنى فاذا صلى الفجر يوم التروية
 خرج الى منى فيقيم بها الى صلوة فجر يوم عرفة

ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس
خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها
الناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظاهر
والغصير معا باذان واقامتين وشوط الجميع صلواتها
مع الامام خلافا لهما وكونه محرما فيهما ثم يقف
لكل واحد مع الامام بوضوء او غسل وهو السنة
قرب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف
الابطن عرنة ويستقبل القبلة رافعا يديه با
سطا حاملا مكبرا مهتلا ملتبيا مصليا على النبي
داعيا بحاجته بجهده ويقف الناس وراءه
الامام بقرينة مستقبلين سامعين لقوله ثم
يقضون معه بعد الغروب الى مزدلفة و
ينزل بقرب جبل منزه ويصلي المغرب والعشاء
^{ويحرم له ينصرف الى اجدال والعلانية نهائة}
باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق
او بعد فاته فعليه اعادة ما لم تطلع
الفجر خلافا لابي يوسف وبهيت بمزدلفة
فاذا طلع الفجر صلى بغلس ووقف بالمشعر

الحرم

الحرم وصنع كما في عرفته ومزدلفة كلها موقف
الا وادى تحت فاذا سافر نفر قبل طلوع
الشمس الى منى فيبداء فيها برى جمره العقبة من
بطون الوادي سبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع
كل حصاة ويقطع التلبية باقولها ولا يقف عندها
ثم يذبح ان احب ثم يخلق وهو افضل او يقصر
وقد حل له غير النساء ثم يذهب من يومه او غدا
او بعده الى مكة فيطوف الزيادة بالدرمل والسعي
ان كان قد قدمها والا رمل فيه وسعى بعده و
قد حل له النساء ووقته بعد طلوع فجر يوم النحر
وهو فيه افضل وكره تاخيره عن ايام النحر ثم
يعود الى منى فيرى الجمار الثلاث في الثاني بعد
الزوال يبداء بالتي تلي المسجد فيرملها سبع
حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها و
يدعو ثم بالتي تليها كذلك ثم بجمره العقبة كذلك
الا انه لا يقف عندها ثم في اليوم الثالث كذلك
ثم ان شاء نهر الى مكة وله ذلك قبل طلوع

فجر اليوم الى الحج لا بعد حتى يرى وان شاء
 اقام فيرى كما تقدم وهو احب وان رى فيه
 قبل الزوال جاز خلا فالحما وجاز ان يرى ركبا
 وغير ركب افضل في غير حجرة العقبة ويبت
 لبالي الذي يبنى وكما تقدم نقله الى مكة قبل نفره فاذا
 نفر الى مكة نزل بالمحصب وأوساعة فاذا اراد
 الظعن عنها طاف القدح بجهة اشواط بلاد
 ولا سعى وهو واجب الاعلى لمقيم بمكة ثم يفتي
 من زمزم ويشرب ثم ياتي الى باب ويقبل العتبة اي باب
 ويضع صدره وبطنه وحده الايمن على المنبر
 بين الباب والحجر الاسود ويتشبه بالانسان ساعة
 ويدعو بجته ويكبي ويرجع القهقري حتى يخرج
 من المسجد **فصل** ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه
 الى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف القدوم
 ولا شيء عليه لتركه ومن وقف اناختا بعرفة
 ساعة عابدين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع
 الفجر من يوم النحر فقد ادى ركعتي الحج ولو نائم او

او نائم عليه ولم يعلم انها عرفة ومن فاته ذلك
 فقد فاته الحج فيطوف ويسعى ويتحلل ويقضي من
 قابل ولادم عليه ولو آمن رقيقه ان يحرم عنه
 عند اغنامه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلا فالحما
 والمرأة في ذلك كالرجل الا انهما تكشف وجهها
 لا لاسها ولو سدت على وجهها شيئا وجافته
 جاز ولا تجب بالتلبية ولا ترمي ولا تسعى بين
 الميدين ولا تحلق بل تقصر وتلبس المحيط ولا
 تقرب الحجر اذا كان عنده رجال ولو خاضت
 عند الاحرام اغتسلت واتت بجميع المناسك
 الا الطواف وان خاضت بعد طواف الزيارة
 سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لتركه
 كما يقط عن اقام بمكة ولو بعد انفر عن ابي
 يوسف وعند محمد لا يقط بالاقامة بعده
 ومن قلد بدنة تطوى او نذير او جزاء صيدا ونحوه
 وتوجهه معها يبرر الحج فقد احرم وان لم يلب
 فان بعث بها ثم توجه فلا حتى يلحقها الذي

بدنة المنقة فان جعلها او شمرها او قلدها لا يكون
 محرما والبدن من الابل والبقر **باب العمرة**
 القران افضل مطلقا ويوان بهل بالعمرة فيسرها
 الى وتقبلها متى فاذا دخل مكة ابتداء فطاف
 للعمرة وسعى ثم طاف الحج طواف القدوم
 وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سبعين
 جاز واساء ثم حج كما تراه جرة العقبة
 يوم النحر فحج دم القران شاة او بدنة او سبع
 بدنة فان عجز عنه صام ثلاثة ايام قبل يوم
 النحر والا فضل كون آخرها يوم عرفة وسبعة
 اذا فرغ ولو بمكة فان لم يصم الثلاثة قبل طوافه
 للعمرة فقد رخصها فعليه ان يقضيها وسقط عنه
 دم القران والتمتع افضل من الافراد وهو ان
 ياتي بالعمرة في شهر الحج ثم يحج من عامه فيحرم بها
 من المقات ويطوف لهما وسعى وتحلل منها ان
 لم يسق الهدى ويقطع التلبية باقل الطواف
 ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التروية وقبله افضل

نحو ما في المعنى ويؤيد الصلوة الذم في ربه الحج والعمرة حج

في يوم النحر فحج كما تراه جرة العقبة

ويحرم

ويحج ويذبح كالقران فان عجز فكذلك وجاز يوم
 يوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الحج
 بها لا قبله فان شاء سوق الهدى وهو افضل
 احرم وساقه وهو اولى من قوده وان كان
 بدنة فلهما بمزادة او نعل وهو اولى من التجليل و
 الاشعار جائز عندها وهو سق سنامها من الا
 يسر وهو الاشبه بفعله عرم او من الايمن ويكره
 عند الامام ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل ويحرم
 بالحج كما مر فاذا خلق يوم النحر حل من آخر امه
 ولا تمنع ولا قران لاهل مكة ومن يود داخل مكة
 فان عاد المتمتع الى اهل بعد العمرة ولم يكن ساق
 الهدى بطل تمنعه وان كان قد ساقه لا يبطل
 ومن طاف للعمرة قبل شهر الحج اقل من اربعة
 واتم بعد دخوله دخولها وحج كان متمتعا وان
 كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفى في شهر الحج
 وتحلل واقام بمكة وحج صبح تمتعه وكذا لو اقام
 ببصرة وقيل لا يصح عندها ولو اوفى وعمرته

واقام ببصرة وقضاها ورجع لا يصح تمتعه الا
 ان يعود الى اهله ثم ياتي بهما وعندها يصح وان
 لم يعد وان بقي بعد الفاد بمكة وقضى ورجع
 من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقا وما افده
 المتمتع من عمره او حجه مضى فيه وسقط عنه
 دم التمتع ومن تمتع فضحي لا تجزيه عن دم
 التمتع **باب الخنايات** ان طيب المحرم عضو
 كاملا لزومه دم وكذا لو اتهم بزيت وعند
 هاه صدقة ولو خضب راسه به بقاء او
 ستره يوما كاملا فعليه دم وكذا لو لبس
 محيطا يوما كاملا وخلق ربع راسه او خيته
 او خلق رقبته او ابطيه او احدهما او عانته
 وكذا لو خلق محاجمه وعندها صدقة وان
 قضى اظافر يديه ورجليه في مجلس
 واحد فعليه دم وكذا لو قضى اظافر يديه
 او رجل وان قضى اظافر يديه ورجليه في
 رعة مجالس فعليه اربعة دماء وعند محمد

دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر راسه او
 لبس المحيط اقل من يوم فعليه صدقة وكذا
 لو خلق اقل من ربع راسه او خيته او خلق بعض
 رقبته او عانته او ابطيه او ستر غير او قضى
 اقل من خمسة اظفار او خمسة متفرقة وعند
 محمد في خمسة المتفرقة دم وان طيب او
 لبس او خلق لعذر خيولان شاء ذبح شاة
 وان شاء تصدق بثلاثة اصوع على ستة
 مساكين وان شاء صام ثلاثة ايام ولو ارتدى
 او تشح بالقيص او اتذر بالستر ويل فلا بأس
 به وكذا لو دخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه
 في كفيه **فصل** وان طاف القدوم او للصدقة جنبا
 فعليه دم وكذا لو طاف للركن حداثا وترك طواف
 الصفا ^{او طواف الزاوية} او اربعة منهن او دون اربعة من الركن او افا
 من عرفة قبل الامام او ترك السعي او الوقوف
 بمنى ^{سبع الصفات} دلفه او رى بها او رى يوم واحد او رى
 جرة العقبة يوم النحر او اكثره ولو طاف للقدوم

ض

او لا يصدر محدثا فعليه صدقة وكذا لو ترك دون اربعة
 من الصدر او روى احدى الجوارث الثلث ولو ترك
 طواف الركن او اربعة منه بقي محرما ^{بوجوب} ابداح حتى
 يطوفها وان طاف جنباً فعليه بدنة والا فضل ان
 يعيده ما طم بمكة ويسقط الدم ولو طاف للصدقة
 طاهراً في آخر ايام التشريق بعد ما طاف للركن
 محدثا فعليه دم ولو كان بعد ما طاف له جنباً
 فدرمان وعندهما دم فقط ايضاً وان طاف
 لعمرته وسعى محدثا يعيدها فان رجع الى اهله
 ولم يعدهما فعليه دم ولا شيء لو اعاد الطواف
 فقط هو الصحيح وان جامع المحرم في احد السبلين
 قبل الوقوف بعرفة ولو ناسياً فدحجه و
 يمضي فيه ويقضيه وعليه دم وليس عليه ان
 يفرق عن زوجته في القضاء وان جامع بعد
 الوقوف قبل الخلق لا يفد وعليه بدنة ولو
 بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو
 قبل وليس بشهوة وان لم ينزل وكذا لو جامع

في عمرته قبل طواف الاكثر فدرت وقضاها وان
 بعد طواف الاكثر لزم الدم ولا تنفس ولا شيء
 ان انزل بنظره ولو الى فرج وان آخر الخلق او
 طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم خلافاً
 لهما وكذا الخلاف لو آخر الرمي او قدم ^{بمنع} على
 شك هو قبله وان حلق في غير الحرم الحج
 او عمره فعليه دم خلافاً لابي يوسف فلو عاد
 المعتمر بعد خروجه فقصر فلا دم اجماعاً ولو
 حلق القارن قبل الذبح لزمه دمان وعندهما
 دم والدم حيث ذكر شاة تجزئ في الاضحية
 والصدقة ما تجزئ في الفطرة **فصل** ان قتل عم
 جدي او جدل عليه من قتله فعليه الجزاء وهو قيمة
 الصيد بتقويم عدلين في موضع قتله او في اقرب
 موضع منه ان لم يكن فيه قيمة ثم ان شاء اشترى
 بها هدياً ان بلغت فذبحه بالحرم وان شاء
 اشترى بها طعاماً فتصدق به على كل فقير
 نصف صاع برز او صاع تمر او شعير لا اقل

وإن شاء صام عن طعام كل فقير يوماً فإن
 فضل أقل من طعام فقير تصدق به أو صام عنه
 يوماً كاملاً وعند محمد الجزاء نظير الصيد فالحية
 فيما له نظير في الظبي ^{في} شاة وفي الضبع شاة
 وفي الأرنب عناق وفي البربوع جيفة وفي
 النعام ^{دونه} بدنة وفي الحمار الوحشي بقرة ومالا
 نظير له فكلولهما والعامد والناسي والعامد و
 المبتدئ في ذلك سواء فإن جرح الصيد أو قطع
 عضو ^{أو} تنف شعره ضمن ما نقص من قيمته و
 إن تنف ريشه أو قطع قوايمه فخرج عن خيز
 الامتناع فعليه قيمة كاملة وإن حلبه فقيمة لبنه
 وإن كسر بيضه فقيمة البيض وإن خرج من البيض
 فرج ميتة فقيمة الفرج ولا شيء بقتل الغراب
 وحذاء وذئب وحيتة وعقرب وفارة و
 كلب عقور وبعوضة وعمل وبرغوث
 وقراد وسحفاة وإن قتل قملة أو جرادة تصدق
 بما شاء وتمر خير من جرادة ولا يتجاوز شاة

في قتل

في قتل السبع وإن صال فلا شيء بقتله وإن اضطر
 المحرم إلى قتل الصيد فقتله فعليه الجزاء والمحرم
 ذبح شاة وبقرة وبغير ودجاج وبطأ اهلق و
 صيد سمك وعليه الجزاء بذبح حمام ^{بجاءه} ولو أوى
 ظبي مستأنس ولو ذبح صيداً فهو ميتة ولو
 أكل منه فعليه قيمة ما أكل مع الجزاء بخلاف المحرم
 آخر أكل منه ويجزى المحرم لحم صيد صاده حلال و
 ذبحه إن لم يدله عليه ولا أمره بصيده ولا أعا
 ومن دخل الحرم وفي يده صيد فعليه إرساله
 فإن باعه رد البيع إن كان باقياً وإن فات لزومه
 الجزاء ومن أحرص في بيته أو قفصه صيد لا يلزم
 إرساله وإن أخذ حلال صيداً ثم أحرص فأرسله
 أحد ضمن المرسل بخلاف ما أخذه محرم فإن
 قتل ما أخذه المحرم محرم آخر ضمنا ورجع أخذه
 على قاتله وإن قتل الحلال صيد المحرم فعليه قيمته
 وإن حلبه فقيمة لبنه ومن قطع حشيت المحرم أو
 شجره غير ميتة ولا ما ينبت الناس ضمن

قيمته الا ما جف والتصدق ^{في} متعتين في هذه الا
 ربعة ولا يجزئ الصوم وحرم رعي حبشته و
 قطعه الا الاخر وكل ما على المفرد به دم على
 الفارن به دمان ^{ابرق} الا ان يجاوز الميقات غير
 محرم فعليه دم وان قتل محرمان صيدا فعلى كل
 منهما جزاء كامل وان قتل حلالا لان صيد المحرم
 فعليه اجزاء واحد ويبطل بيع المحرم الصيد
 وشراؤه ومن اخرج ظبية للمحرم فولدت فما
 ناضلها وان ادرك جزاءها ثم ولدت لا يضمن
 الولد **باب تجاوز الميقات بالاحرام** من جاوز
 الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم فان عاد
 اليه محرما ملئنا سقط وعندها يسقط بعوده
 محرما وان لم يلبث وان عاد قبل ان يحرم
 فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعرة ثم افسد
 وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا
 يسقط وان دخل كوفي البستان الحاجة و
 فله دخول مكة غير محرم وميقاته البستان

ومن دخل

ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عرفة فلو عاد
 واحرم بحجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه
 بدخول مكة ايضا وان بعد عامه لا يسقط وان
 جاوز مكة او تمتع للمحرم غير محرم فهو كمن جاوز
 الميقات ووقوفه كطوافه **باب اضافة الاحرام**
حرام الى الاحرام مكى طواف لمرته شوطا فاحرم
 بالحج رفضه وعليه دم وقضاء حج وعرفة فلو اتمها
 صح وعليه دم ومن احرم فحج ثم باخر يوم التخر
 فان كان قد خلق في الاول لزمه الثاني ولا دم
 عليه والا لزمه وعليه دم سواء قصر بعد احرام
 الثاني او لم يقصر وعندها ان لم يقصر فلا دم عليه
 ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى لزمه
 دم ولو احرم افاقي الحج ثم بعرة لزمه فان وقف
 بعرفة قبل افعال العمرة فقد رفضها لا لو توجه و
 لم يقف فان احرم بها بعد طوافه بالحج ندب
 رفضها ويقضيها وعليه دم فان مضى عليها صح ولزمه
 دم وهو دم جبري الصحيح وان اهل الحاج بعرة يوم

النحر وإيام التشريق لزمته ولزمه رخصها و
 قضاؤها ودم فان مضى عليها صح وعليه دم ومن
 فاته الحج فاحرم حج او عمره لزمه الرض والقضاء و
 الدم **باب الاحصار والغوات** وان احصل
 المحرم بعد وارض او عدم محرم اوضاع نفقة
 فله ان يبعث شاة تذبح عنه في الحرم في وقت
 معين ويحلل بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير
 خلافا لابي يوسف وان كان قارنا يبعث
 دمين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر لا في الحل وعند
 هه لا يجوز قبل يوم النحر ان كان محصرا بالحج وعك
 المحصر بالحج اذا تحلل قضاء حج وعمره وعلى المعتمر عمره
 وعلى القارن حجة وعمرتان فان زال الاحصار بعد
 بعث الدم وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك
 الحج لا يجوز له التحلل ^{اعين} ولو لم يمتنع وان امكن ادراكه
 كمن فقد تحلل وان امكن ادراك الحج فقط جاز التحلل
 استحسانا ومن منع بمكة عن الركنين فهو محصر
 وان قدر على احدهما فليس بمحصر ومن فاته الحج

بفوات الوقوف بعرفة فليتحلل بافعال العمرة
 عليه الحج من قابل ولا دم عليه ولا فوات العمرة
 وهي احرام وطواف وسعي وتجوز في كل السنة
 وتكره يوم عرفة والنحر وإيام التشريق ويقطع
 التلبية فيها باول الطواف **باب الحج عن الغير**
 تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا ولا تجوز
 في البدنية كالحج وفي المركب منها كالحج تجوز عند
 العجز لا عند القدرة وبشرط الموت والعجز
 الدائم الى الموت وانما شرط العجز للحج الفرض لا
 للنفل فمن عجز فأحج صح ويقع عنه وينوي النائب
 عنه فيقول ببيتك حجة عن فلان ويرد بافضل
 من النفقة الى الوصي او الورثة ويجوز احجاج الصغار
 والمرأة والعبد وغيرهم اولى ومن امره رجلان
 فاحرم حجة عنهما ضمن نفقتهما والحجة له وان
 ابرهم الاحرام ثم عيّن احدهما قبل المضي صح خلافا
 لابي يوسف وبعده لا ودم المتعة والقارن على
 الثامور وكذا دم الجنابة ودم الاحصار على الامر

خلافاً لابي يوسف وان كان ميتاً ففي ماله وان
 جامع قبل الوقوف ضمن النفقة وان مات المأ
 مور في الطريق يحج من منزل أمه من ثلث ما بقي
 من ماله وعندها من حيث مات المأ مور لكن
 عند أبي يوسف بما بقي من الثلث وعند محمد بما
 بقي من المال المدفوع ويرد ما فضل من النفقة إلى
 الوصي أو الورثة ومن أهل حجة عن أبيه ثم
 عين أحدهما جاز ولأن أن يجعل ثواب
 على غيره في جميع العبادات **باب الذي هو**
 من ابل أو بق أو غنم أو قلة شاة ولا يجب
 تعريفه ويجزى فيه ما يجزى في الأضحية و
 يجزى الشاة في كل موضع إلا إذا طاف للزيارة
 جنباً أو جامع بعد وقوف عرفة قبل الخلق و
 لا يجزى فيهما إلا البدنة ويأكل من هدي التطلو ع
 والمتعة والقران لا من غيرها وحض ذبح هدي
 المتعة والقران بأيام النحر دون غيرها والكل
 بالحرم ويجوز أن يتصدق به على فقير الحرم و

وغيره ويتصدق بجذوة وحطامه ولا يعطى الجزل
 منه ولا يركب الأعداء ضرورة فإن نقص بر
 كونه ضمنه ولا يحلبه فإن حلبه تصدق به وينفع
 ضرعه بالماء البارد لينقطع لبنه فإن عطب الهدي
 الواجب أو تعيب فاحشا أقام غيره مقامه وصنع
 بالمعيب ما شاء وإن عطب التطوع فخره و
 صبغ نعله بدمه وضرب به صفحته ولا يأكل منه
 هو ولا غنى وليس عليه غيره وتقدر بدنة التطو ع
 والمتعة والقران لا غيرها **مسائل مشهورة**
 أن هذا اليوم الذي وقفت فيه يوم النحر بطلت
 ولو شهدوا أنه يوم التروية صححت ومن ترك
 الحجرة الأولى في اليوم الثاني فإن شاء رماها فقط و
 الأولى أن يرى الحمل ومن نذر أن يحج ما شأى عشي
 من بيته حتى يطوف للزيارة وقيل من حيث
 يحرم فإن ركب لزمه دم حلال لشترى أمة محرمة
 بالاذن له أن يحللها والأولى تحليلها بقص شعر
 أو ظفر قبل الجماع **كتاب النكاح** هو عقد

على ملك المتبقي قصد يجب عند التوفيق ويكون عند
 خوف الجور ويسن مؤكداً حالة الاعتدال و
 ينقذ بإيجاب وقبول كلاهما بلفظ الماضي أو أحد
 هاتين زوجتي فقال زوجت وإن لم يعلم ما عاها و
 لو قال ذاك أو يذير في فقال ذاد أو يذير فت
 بلايم صح كبيع وشراء ولو قال لا عند الشهود يمان
 وشؤنهم لا ينقذ وإنما يصح بلفظ تكاح وتزويج
 وما وضع لتمليك العين في الحال كبيع وشراء وهبة
 وصدقة وتمليك لا بأجرة وإعارة وإباحة و
 هبة وشروط سماع كل من العاقلين لفظ الآخر
 وحضور حزين أو حزن وحزنيين مكلفين مسلمين
 إن كانت الزوجة مسلمة سامعين معاً لفظها فلا
 يصح أن سمعا متفقين وجاز كونهما فاسقين أو
 أو محجورين في قذف أو عيبين أو ابني العاقلين
 أو ابني أحدهما ولا يظهر بشهادتهما عند دعوى
 القريب وصح تزويج مسلم ذميمة عند ذميتين
 خلافاً للمحدث ولا يظهر بشهادتهما إن ادعت

في تزويج ذميتين
 أو ابني أحدهما

ومن امر رجلاً أن تزوج صغيرته فزوجها عند رجل
 أو امرأتين صح إن كان الأب حاضرًا والآل وكذا لو
 تزوج الأب بالغة عند رجل إن حضرت صح والآل
 فلا **باب المحرمات** يحرم على الرجل أمه وجدته
 وإن علت وبنته وبنت ولده وإن سفلت و
 اخته وبنتها وبنت أخيه وإن سفلت وعمته
 وخالته وأمها وأمه مطلقاً وبنت امرأة دخل بها
 ونحوه وامرأة أبيه وإن علواً وبنته وإن سفلت و
 اللعين نكاحاً ولو في عدة من باين أو رجعي أو وطأ بمك
 يمين فلو تزوج أخت أمه التي وطأها لا يطاق واحدة منهما
 حتى يحرم الأخرى ولو تزوج اختين في عتدين ولم تعلم الأولى
 فرق بيند وبينهما وإلهما نصف مهر والجمع بين امرأتين أو
 فوضت أحدهما ذكر يحرم عليه الأخرى بخلاف الجمع بين
 امرأة وبنت زوجها لا ينهوا الزنا يوجب حرمة المصاهرة
 وكذا المن شهوة من أحد الجانبين ونظره إلى الزوج
 الدخول ونظرها إلى ذكره شهوة وما دون تسخين
 غير مشهورة وبيريقه ولو أنزل مع المنس لا تثبت المحرم

هو الصحيح وفتح نكاح الكتابية والصائبية
المؤمنة بنبي المقة بكتاب لا عابدة كوكب
وفتح نكاح المحرم والمحرم والامة المسلمة
والكتابية ولو مع طول الطرة والحق على الامة و
اربع فقط للحرم من حريرا واماء والعبد شتان
وحبلى من زنا خلا فالانى يوسف ولو توطأ
حتى تضع حملها وموطوءة سيدها اوزان
ولو تزوج امرأتين بعقد واحد واحد يهرما محرمة
صح نكاح الاخرى والمسمى كله لها وعندها
يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزوج امته او
سيدته او محبوسية او وثنية ولا خامسة
ابا^{الشيخ} في عدة رابعة ابانها ولا امة على حرة او عتقا
خلا فالرهما فيما اذا كانت عدة البايين ولا حامل
من سبي او حامل ثبت نسب حملها ولو من
سيدتها ولا نكاح المتعة والموقت **باب**
الاولياء والكفاءة نفذ نكاح حرة مكلفة
بالاولى وله الاعتراض في غير الكفو وروى

الحسن

الحسن عن الامام عرجوان عليه فتوى قاضى
خان وعند محمد بن عقدة موقوفه ولو من كفو
ولا يجبر على بالغة ولو بكر فان استاذن الو
لى البكر فسكتت او ضحكت او بكيت بل الصو
فهو اذن ومع الصوت رد وكذا لو زوجه ابانها
الخبر وشرط فيهما تسمية الزوج لالمر هو الصحيح
ولو استاذنها غير الولى الاقرب فلا بد من القول
وكذا لو استاذن الشيب ومن نالت بكارتها بوشية
او حبيضة او جراحة او تعفيس فهي بكر وكذا لو زالت
بزنا حتى خلاها ولوقال لها الزوج سكنت وقالت
رددت ولا يشيئه فالحقول لها وتختلف عندها لا
عند الامام وللولى النكاح المجنونة والقصيرة الصغيرة
ولو ثيبا فان كان ابا او جذا لزم وان كان غيرها
فلهما الخيار اذا بلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ خلافا
لالى يوسف وسكوت البكر رضى ولا يمتد خيار
ها الى آخر المجلس وان جهلت ان لها الخيار
بخلاف المعتقة وخيار الغلام والشيب لا يبطل
بغير

القول كونه

ولو قاما عن المجلس ما لم يرضا صريحا او دلالة
 وشروط القضاء الفسخ في خيار البلوغ لا في خيار
 العتق فان مات احدهما قبل التفريق و
 رثه الآخر يلحق الاول والاولى هو العصبه نسبيا
 او سببا على ترتيب الارث وابن المجنونة
 مقدم على غيرها خلافا للمحمد ولا ولاية لعبد
 ولا صفي ولا مجنون ولا كافر على ولده المسلم
 فان لم يكن له عصبه فللام ثم للاخت لا بوي
 ثم للاخت لا ب ثم لولد الامام ثم لزوج الام
 رحام الاقرب فالاقرب التزوج عند الامام
 خلافا للمحمد وابو يوسف مع محمد في المهر
 ثم لمولى المولات ثم لقاض في منشورة
 ذلك ولا بعد التزوج ان كان الاقرب غائبا
 بحيث لا ينتظر الكفو لمخاطب جوابه وقيل
 مائة الف وقيل بحيث لا تصل القوافل
 اليه في السنة الآمرة ولا يبطل بعوده ولو ترك
 جبرها وليان متساويان فالعبرة بالتسابق وان كانا

معا بطلا يصح كون المرأة وكيلة في النكاح
فصل تعتبر الكفاءة في النكاح نسبيا فقريش
 بعضهم اكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس
 كفوا لهم بل بعضهم اكفاء بعض وبنو بيلة ليسوا
 كفوا غيرهم من العرب وتعتبر في الحجم اسلا
 وخسرية فلم او حرا بوه كافرا او رقيق
 غير كفولين لها اب في الاسلام او خسرية ومن
 له اب فيه او فيها غير كفولين لها ابوان خلافا
 لابي يوسف ومن له ابوان كفولين لها اباء
 وتعتبر ريانة خلافا للمحمد فليس فاسقا كفوا
 لبنت صالح وان لم يعلن في اختيار الفضلي و
 تعتبر مالا فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة غير
 كفول للفقيرة والقادر عليهما كفول لذات اموال
 عظام عند ابي يوسف خلافا لهما وتعتبر
 حرفة عندها وعن الامام روايتان في ايك
 او حجام او كناس او دباغ غير كفول عطار
 او بزاز او صرغل وبه يفتي ولو تزوجت

غير كفوف فلو لم يكن ان يفرق وكلاهما نقصت من
مهر مثلها لم يكن يفرق ان لم يتم خلافا لهما و
قبضه المهر او تجهيزه او طلبه بالنفقة رضى
لا سكوته وان رضى احد الاولياء فليس
لغيره الاعتراض **فصل** ووقف تزويج
فضولي او فضوليين على الاجازة ويتولى كل
الكناح واحد بان كان وليا من الجانبين او وكيل
منهما او وليا واصيلا او وليا ووكيلا او وكيل
واصيلا ولا يتولاهما فضولي ولو من جانب
خلافا لابي يوسف ولو امره ان يزوجه امرأة
فزوجته امه لا تصح عندها وهو لا تحسان
وعند الامام يصح ولو زوجته امرأتين في
عقوة لا يلزم واحدة منهما ولو زوج الاب
او الجد الصغير والصغيرة بغيب فاحش في
المهر او من غير كفوف جاز خلافا لهما وليس
ذلك لغير الاب والجد **باب** المهر يصح النكاح
بلا ذكره ومع نفية واقد عشرة دراهم فلو لم يكن

دونها

دونها لزمت العشرة وان سماها او اكثر لم
يسمى بالدخول او موت احدهما ونصف
الطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة
وان سكوت عنها ونفاه لم يبرأ من المثل بالدخول
والموت وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متعة
معتبرة بحالها في الصحيح لا تنقص عن ختمه ^{او رجل}
ولا تزد على نصف من المثل وهي دية وخمار و
ملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بخمر او خنزير او بهذا
الدين من الخلق فاذا هو خير خلافا لهما او بهذا العبر
فاذا هو خير خلافا لابي يوسف او بثوب او
بداية لم يبين جنسها او بتعليم القرآن او
بخدمة الزوج الحرة بكنته وعند محمد لها قيمة
لخدمته وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو
ان يزوجه بنته عليا يزوجه بنته او اخته
سعا وضته بالعقدين ولو تزوجها على خدمته
لغيره كنته وهو عبد فله بالخدمة ولو اعتق الله
عليان يزوجهانعتقه باصداقها عن ابي يوسف

وعندها لها مهر المثل ولو ابت ان تنزوجه
ففيها قيمتها اجماعا والمفوضة ما فرض لها
بعد العقد ان دخل بها او مات والمتعة ان طلق
قبل الدخول وعندنا في يوسف نصف ما فرض
وان نزل في مهرها بعد العقد لزمت وتسقط
بالطلاق قبل الدخول وعندنا في يوسف ^{او الزيادة}
تنصف ايضا وان حطت ^{امرأه} عند من المهر ^{رجل}
صح وان خلاها بالامان من الوطئ حشا او
او شرعا او طبعهما من يمنع الوطئ ورتق و
صوم رمضان واحرام فرض او نقل وحيض و
نفاس لزمت تمام المهر ولو كان خصيا او عنتا وكذا
لو كان مجبويا خلاها لهما وصوم القضاء غير
مانع في الاصح وكذا صوم النذر في رواية وفرض
الصلوة مانع والعدة تجب بالخلوة ولو مع
المانع احتياط والمتعة واجبة لمطلقة قبل الد
خول لم يسخر لها مهر ^{في} سحبة لمطلقة
بعد الدخول وغير سحبة لمطلقة قبله ^{في}

لها مهر ولو حتى لها الف وقبضة ثم وهبت
له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه و
كذا كل مكيل وموزون ولو قبضت النصف
ثم وهبت الكل او الباقي لا يرجع خلاها لهما ولو
وهبت اقل من النصف وقبضة الباقي رجع
عليها الى تمام النصف وعندها بنصف المقبوض
ولو لم تقبض شيئا فوهبت لا يرجع احدها
على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فوهبت قبل
القبض او بعد القبض وان تزوجها بالف على
ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج
عليها فان وفي فلها الف والآخر المثل ولو
تزوجها على الف ان اقام بها او على الفين
ان اخرجها فان اقام فلها الف والآخر المثل
لا ينزل على الف ولا ينقص على الف وعند
هما الفان ان اخرجها ولو تزوجها بهذا
العبد او بهذا العبد فلها الاعلى ان كان
مثل مهر مثلها او اقل والادنى ان كان مثله

او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما وعندها
 لها الادنى بكل حال وان طلقها قبل الدخول
 فلها نصف الادنى اجماعا وان تزوجها بهذين
 العبدتين فاذا احدها حر فلها العبد فقط
 عند الامام ان ساوى عشرة وعند ابى
 يوسف العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا وعند
 محمد العبد وتام مهر المثل ان هو اقل منه
 وان تزوجها على فرس او ثوب هروى
 بالغ في وصفه والاخير في دفع الوسط او
 قيمته وكذا لو تزوجها على مكيل او موزون
 بين جنسه لاصفته وان بين صفة ايضا
 وجب هو لا قيمته وقيل الثوب مثله ان
 بولغ وصفه وان شرط البكارة فوجدها
 شيئا لزمه كل المهر وان اتفقا على قدر في السر
 واعلنا غيره عند العقد فالمعتبر ما اعلناه
 وعند ابى يوسف ما استراه ولا يجب
 شيء بلا وطئ في عقد فاسد وان خلا فان
 المهر

وطئ وجب مهر المثل لا يزداد على المستحي و
 عليها العدة وابتداءها من حين التفريق
 الا من آخر الوطئات هو الصحيح ويثبت
 فيه النسب ومدته من حين الدخول غير
 متحد وبه يفتى ومهر مثلها يعتبر بقوم ايها
 ان تساوتنا وجمالا ومالا وعقلا و
 دينا وبلدا وعصر وبكارة او ثيابة فان لم
 يوجد منهم فمن الاجانب فان لم يوجد جميع
 ذلك فيما يوجد منه ولا يعتبر بامر او حالها
 ان لم تكونا من قوم ايها وضع صان وليتها مرها
 وتطالب من شأيت منه ومن الزوج ورجع
 الولي على الزوج اذا تك ان ضمن بامر والافلا
 والمروة منع نفسها من الوطئ والسفر حتى يو
 فيها قدر ما بين تعجيل من مهرها كلاً او بعض و
 لها السفر والخروج من المنزل ايضا ولها النفقة
 لو منعته لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده
 خلافا لما فيما لو كان الدخول برضاها غير صيته

ولا يمنونه وان لم يبين قدر المعجل فقدس ما يعجل
 من مثله عرفا غير قدره برابع ونحوه وليس لها
 ذلك لواجل حاله خلافا لابي يوسف واذا
 اوفاهما ذلك فله نقلها حيث شاء مادون
 السفر وقيل له السفر بها في ظاهر الرواية و
 الفتوى على الاول وان اختلفا في قدر المهر
 فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر
 وله ان كان كما قال او اقل وان كان بينهما
 لفا ولزم المتعة وعند ابي يوسف القول
 لم قبل الدخول وبعده الا ان يذكر ما لا يعرف
 مهر لها وايهم برهن قبل وان برهننا فبينت اول
 حيث يكون القول لها وبينتها اولى حيث يكون
 القول له وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل
 وموت احدهما كحياتها وفي موتها بعد الدخول
 ان اختلف الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج
 عند الامام ولا يستثنى القليل وعند محمد
 الحيوة وان اختلفا في اصله يجب مهر المثل

فان لم يبين قدر المعجل فقدس ما يعجل
 من مثله عرفا غير قدره برابع ونحوه
 ليس لها ذلك لواجل حاله خلافا لابي
 يوسف واذا اوفاهما ذلك فله نقلها
 حيث شاء مادون السفر وقيل له السفر
 بها في ظاهر الرواية و الفتوى على
 الاول وان اختلفا في قدر المهر فالقول
 لها ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر
 وله ان كان كما قال او اقل وان كان
 بينهما لفا ولزم المتعة وعند ابي
 يوسف القول لم قبل الدخول وبعده الا
 ان يذكر ما لا يعرف مهر لها وايهم
 برهن قبل وان برهننا فبينت اول
 حيث يكون القول لها وبينتها اولى
 حيث يكون القول له وان اختلفا في
 اصله وجب مهر المثل وموت احدهما
 كحياتها وفي موتها بعد الدخول ان
 اختلف الورثة في قدره فالقول لورثة
 الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل
 وعند محمد الحيوة وان اختلفا في
 اصله يجب مهر المثل

عندها

عندها وبه يفتى وعند الامام القول لمنكر التسمية
 ولا يجب شيء وان بعث اليها شيئا فقالت
 هو هدية وقال مهر فالقول له في غير ما هيته
 للاكل وان نكح ذمي ذمية او حرى حرية ثم
 على ميتة او بلامهر وذلك جائز في دينهم فلا
 شيء لها خلافا لهما سواء وطئت او طلقت
 قبله او مات احدهما وان نكحها بخمر وخنزير
 معين ثم سلم او سلم احدهما قبل القبض فلم ياذ
 ذلك وان كان غير معين فقيمة الخمر ومهر المثل
 في الخنزير وعند ابي يوسف مهر المثل في جميع
 وعند محمد القيمة فيها وفي الطلاق قبل الد
 خول تجب المتعة عند من اوجب مهر المثل
 ونصف القيمة عند من اوجبها **باب**

الطلاق نكاح العبد والامة والمذنب والمكاتب
 وام الولد بلا اذن السيد وقوف فان اجل
 تفرد وان رد بطل وقوله طلقا ربيعة اجازة
 لا يطلقها او فارقتها فان نكحها باذنه فالحمل
 عليه بعد سبعة النكاح الصحيح فيرد له

او الموطأ النكاح قبل الدخول
 او بعده صحح ابو داود
 او لا لا الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد
 او لا لا الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد

او لا لا الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد
 او لا لا الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد
 او لا لا الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد

لا يملك ما كان له من قبل
ولا يملك ما كان له من بعد
ولا يملك ما كان له من قبل
ولا يملك ما كان له من بعد

وكذا في ان كان بين كتابي ومجوسى ولو
^{لان الطفل يتبع خيل الابوين ديناً}
 اسلمت روجه الكافر او زوج المجوسى
 عرض الاسلام على الآخر فان اسلم فعلى له و
 الا فرق بينهما فان ابي الزوج فالفرقة طلاق
 خلافا لابي يوسف لان ابنته هي وليها للمهر
 لو بعد الدخول والا فنصفه لوالى ولا شيء لوالى
 ابنت ولو كان ذلك في دارهم لا تبين حتى
 تحيض ثلثا قبل اسلام الآخر وان اسلم زوج
 الكتابية بقي تكا حهما وتباين الطارين بسبب
^{فلا عزم ولا فرقة لان مجوسى لا تكا حهما}
 الفرقة لا السبب فلو خرج احدهما اليها مسلماً
 او اخرج مسلماً بانته وان سبياً معاً لا ومن
 هاجرت اليها بانته ولا عدة عليها خلافا لها واد
 نداد احد الزوجين فسح في الحال وعند محمد ارادة
 الرجل طلاق ولو طوطة تمام المهر وغيرها نصفه ان
 ارتد ولا شيء لها ان ارتدت وان ارتدا معاً ولما
 معاً لا تبين وان اسلما متطابقا بانته ولا يصح تزوج
 المرتد ولا المرتدة احلاً **باب القسم** يجب العول

يقضى اذا خرج احد الزوجين الى الاسلام يقع الفرقة بينهما
 بسبب تباين الدينين عندنا في جميع ما يقع عندنا وعند
 سبب التباين حتى سبب ما يقع الفرقة عندنا وعندنا وعندنا
 سبب احدهما يقع الفرقة اتفاقاً بين الدينين وعندنا وعندنا
 خرجا معاً بلا سبب لا يقع اتفاقاً في جميع سبب الفرقة عندنا
 يعني يقع الفرقة ولو اسلم احد الزوجين بعد ارادتها
 وانصر الآخر وانصره على الشرع كما نشأ في قسرى

هذا القسم
 لا يملك ما كان له من قبل
 ولا يملك ما كان له من بعد
 ولا يملك ما كان له من قبل
 ولا يملك ما كان له من بعد

لا يملك ما كان له من قبل
 ولا يملك ما كان له من بعد
 ولا يملك ما كان له من قبل
 ولا يملك ما كان له من بعد

فيه بيتونة لاوطنا والبكر والشيب والجديرة والقدر
 والمسلمة والكتابية فيسواء وللأمة والمكاتبية
 والمدبرة وام الولد نصف المهر ولا قسم في
 السفر فيسافر من شأه والفرقة يجب وان
 وهبت قسمها لغيرها لم يمتنع ولها ان ترجع **كتاب**
الرضاع هو من الرضيع من ثدى الاممية في و
 وقت مخصوص وينت حكمه بقليله وكثيره
 في مذبته لا بعدها وهي حولان ونصف وعندها
 حولان فيحرم به ما يحرم من النسب الا
 جدة ولده واخنة ولده وعمة ولده وام اخيه
 واخنة وام عمه او عمته او خاله او خالته والا
 اخا ابن الملاءة لها وقس عليه وتحل اخنة
 الاخر رضاعاً ونسباً كما خ من الاب له اخنة
 من امه تحل للاخيه من ابيه ولا حل بين رضيعي
 ثدى وان اختلف زمانها ولا تبين رضيع
 ولو مرضعت وان سفل ولدت زوج لبنها منه
 فهو اب للرضيع وابنه اخ وبنته اخنة

من تقدم ومن تأخر

لأنه جعلها ولها الرجوع لانها وهبت حقها لها في المستقبل
 هذه اللفظة عبارة عن معنى الدين من التداي مطلقاً
 ولما الرضاع ثلثون شهراً عند ابي حنيفة وقاله
 مستان وهو قول الشافعي وقال ثلثة احوال وعند
 هما مستان وقوله تعالى والولادة بغير رضاع
 دهن حولان كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة
 وله قول ثلثة احوال وفصله ثلثون شهراً هو

أما في الرضاع
 فثبت رضاع
 بثلثة احوال
 ١- رضاع ثلثة احوال
 ٢- رضاع ثلثة احوال
 ٣- رضاع ثلثة احوال

وإذا احتقن الصبي بلبس اللبن لم يتعلق به
لا لبس بل لبس على التحقيق لأن اللبن إنما يتصور من لبن
فالاحتقان من اللبنين والمرصوف الطفل يتعلق به حرمة الاحتقان
بالطعام لا حرمة خلافه ما عذ غلبه اللبن وممن
وحكم غلبه لبنها به علم لجل اللبن الرضاع سواء أكره
الغالب لو غلب لبن امرأة بجماء أو ذؤابة ولبن شاة
ولذا لو غلب لبن امرأة أخرى وعند محمد تنطلق الحرمة

بما وان أرضعت ضرته حرم ما ولا مهر للكيسرة ان لم
توطأ وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة ان
علمت بالكاح وقصدت الفساد ولا ان لم
تعلم به او قصرت دفع الجوع والهلاك وان لم تعلم
انه مفسد والقول قولها فيه وانما يشبث الرضاع بما
يشبث به المال ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم
ادعى الخطأ صدق **كتاب الطلاق** هو وقع
الطلاق في اللغة انه الرفع القيد والتحلية

فان قيل الطلاق ثلاثا ولم يكن اربعا وانما الجواب
عند لان عبارة بني ادم على ثلثة درجات درجته
الجد ودرجته الزوج ودرجته القلب والطلاق
الرجل امرأة واحدة خرجت المرأة من حلاله ولا
صلى على ثلثان حرجها من زوجة واحدة اذا طلق
نصفها من حرجها من زوجة واحدة ثلث حرجها من
قلبه واخر حرجها من ثلثه من هذه الدرجات
لا يخرج احدها عن حرجها غير نقل من حرج

عند بعض ما يخفى يستحب اعلان الطلاق
وعند الباحات فلا بد ان يكون بقلع الضمير
افضل واحدة فطهر الوطى في زمان واحدة
فاحسن الواحدة فطهر فطهر فلا بد ان كان في الحرج
فلا تها أقل واما في الطهر فلا بد ان كان في الحرج
ان يكون لنفسه الطهر للاجل المصلحة واما اعلان
الوطى لئلا يكون شبهة العلوق من
قول السنت الوقت وقت الطلاق السنت
طهر لاجتماع فيه هذا اذا لم ينوح في حرجي
والانجام ثم بلغ او استيقظ
ولو طلق الصبي ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
فقال اجزئت ذلك الطلاق لا يقع واقعت وقع

فان قيل الطلاق ثلاثا ولم يكن اربعا وانما الجواب
عند لان عبارة بني ادم على ثلثة درجات درجته
الجد ودرجته الزوج ودرجته القلب والطلاق
الرجل امرأة واحدة خرجت المرأة من حلاله ولا
صلى على ثلثان حرجها من زوجة واحدة اذا طلق
نصفها من حرجها من زوجة واحدة ثلث حرجها من
قلبه واخر حرجها من ثلثه من هذه الدرجات
لا يخرج احدها عن حرجها غير نقل من حرج

فان قيل الطلاق ثلاثا ولم يكن اربعا وانما الجواب
عند لان عبارة بني ادم على ثلثة درجات درجته
الجد ودرجته الزوج ودرجته القلب والطلاق
الرجل امرأة واحدة خرجت المرأة من حلاله ولا
صلى على ثلثان حرجها من زوجة واحدة اذا طلق
نصفها من حرجها من زوجة واحدة ثلث حرجها من
قلبه واخر حرجها من ثلثه من هذه الدرجات
لا يخرج احدها عن حرجها غير نقل من حرج

فان قيل الطلاق ثلاثا ولم يكن اربعا وانما الجواب
عند لان عبارة بني ادم على ثلثة درجات درجته
الجد ودرجته الزوج ودرجته القلب والطلاق
الرجل امرأة واحدة خرجت المرأة من حلاله ولا
صلى على ثلثان حرجها من زوجة واحدة اذا طلق
نصفها من حرجها من زوجة واحدة ثلث حرجها من
قلبه واخر حرجها من ثلثه من هذه الدرجات
لا يخرج احدها عن حرجها غير نقل من حرج

فان قيل الطلاق ثلاثا ولم يكن اربعا وانما الجواب
عند لان عبارة بني ادم على ثلثة درجات درجته
الجد ودرجته الزوج ودرجته القلب والطلاق
الرجل امرأة واحدة خرجت المرأة من حلاله ولا
صلى على ثلثان حرجها من زوجة واحدة اذا طلق
نصفها من حرجها من زوجة واحدة ثلث حرجها من
قلبه واخر حرجها من ثلثه من هذه الدرجات
لا يخرج احدها عن حرجها غير نقل من حرج

عاطلة

عن الانس في حق الاربعين الصغيرة
عن ابن عمر في حق الاربعين الصغيرة

ما طلق ولو في الحيض والادب والصغيرة والمامل
يطلق السنة عند كل شهر واحدة وعند محمد لا
تطلق المامل السنة الا واحدة وجزا طلاقين
عقب الجماع وبدعية تطليقها ثلث او ثنتين
بجملة واحدة او في طهر واحد لا رجعة فيه
ان كانت مدخولا بها او في طهر جامعا فيه
وكذا تطليقها في الحيض ونجب مراجعتها في
الاصح وقيل تحب فان طهرت ثم
حاضت ثم طهر طلقها ان شاء وقيل يجوز
ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة
ولو قال الموطئة انت طالق ثلث السنة وقع عند كل طهر
واحدة وان نوى الوقوع جملة صحت نيته ويقع طلاق
كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها او سكرانا او اخرس
المعروفة لا طلاق صبي ومجنون ونائم وتبدل
على زوجة عبده واعتباره بالنساء فطلاق
الحرثة ثلث ولو تحت عبده وطلاق الامه ثلثا
ولو تحت حر **باب ايقاع الطلاق** صححه

ضعف المسئلة اذا قال الغيبا الموطئة انت طالق ثلثا
السنة يقع في الحال واحدة وان كانت حاضيا او طاهرا
عندنا ويتعلق الثانية بالتمسك في السنة وهو ضامن في غير
بالتمسك ثالثا لان الطلاق لا يقع الا على هذه النسخة
الدخول بها لا يتصور الا على هذه النسخة

عند بعض ما يخفى يستحب اعلان الطلاق
وعند الباحات فلا بد ان يكون بقلع الضمير
افضل واحدة فطهر الوطى في زمان واحدة
فاحسن الواحدة فطهر فطهر فلا بد ان كان في الحرج
فلا تها أقل واما في الطهر فلا بد ان كان في الحرج
ان يكون لنفسه الطهر للاجل المصلحة واما اعلان
الوطى لئلا يكون شبهة العلوق من
قول السنت الوقت وقت الطلاق السنت
طهر لاجتماع فيه هذا اذا لم ينوح في حرجي
والانجام ثم بلغ او استيقظ
ولو طلق الصبي ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
فقال اجزئت ذلك الطلاق لا يقع واقعت وقع

عند بعض ما يخفى يستحب اعلان الطلاق
وعند الباحات فلا بد ان يكون بقلع الضمير
افضل واحدة فطهر الوطى في زمان واحدة
فاحسن الواحدة فطهر فطهر فلا بد ان كان في الحرج
فلا تها أقل واما في الطهر فلا بد ان كان في الحرج
ان يكون لنفسه الطهر للاجل المصلحة واما اعلان
الوطى لئلا يكون شبهة العلوق من
قول السنت الوقت وقت الطلاق السنت
طهر لاجتماع فيه هذا اذا لم ينوح في حرجي
والانجام ثم بلغ او استيقظ
ولو طلق الصبي ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
فقال اجزئت ذلك الطلاق لا يقع واقعت وقع

عند بعض ما يخفى يستحب اعلان الطلاق
وعند الباحات فلا بد ان يكون بقلع الضمير
افضل واحدة فطهر الوطى في زمان واحدة
فاحسن الواحدة فطهر فطهر فلا بد ان كان في الحرج
فلا تها أقل واما في الطهر فلا بد ان كان في الحرج
ان يكون لنفسه الطهر للاجل المصلحة واما اعلان
الوطى لئلا يكون شبهة العلوق من
قول السنت الوقت وقت الطلاق السنت
طهر لاجتماع فيه هذا اذا لم ينوح في حرجي
والانجام ثم بلغ او استيقظ
ولو طلق الصبي ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
فقال اجزئت ذلك الطلاق لا يقع واقعت وقع

عند بعض ما يخفى يستحب اعلان الطلاق
وعند الباحات فلا بد ان يكون بقلع الضمير
افضل واحدة فطهر الوطى في زمان واحدة
فاحسن الواحدة فطهر فطهر فلا بد ان كان في الحرج
فلا تها أقل واما في الطهر فلا بد ان كان في الحرج
ان يكون لنفسه الطهر للاجل المصلحة واما اعلان
الوطى لئلا يكون شبهة العلوق من
قول السنت الوقت وقت الطلاق السنت
طهر لاجتماع فيه هذا اذا لم ينوح في حرجي
والانجام ثم بلغ او استيقظ
ولو طلق الصبي ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
فقال اجزئت ذلك الطلاق لا يقع واقعت وقع

عند بعض ما يخفى يستحب اعلان الطلاق
وعند الباحات فلا بد ان يكون بقلع الضمير
افضل واحدة فطهر الوطى في زمان واحدة
فاحسن الواحدة فطهر فطهر فلا بد ان كان في الحرج
فلا تها أقل واما في الطهر فلا بد ان كان في الحرج
ان يكون لنفسه الطهر للاجل المصلحة واما اعلان
الوطى لئلا يكون شبهة العلوق من
قول السنت الوقت وقت الطلاق السنت
طهر لاجتماع فيه هذا اذا لم ينوح في حرجي
والانجام ثم بلغ او استيقظ
ولو طلق الصبي ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
فقال اجزئت ذلك الطلاق لا يقع واقعت وقع

عند بعض ما يخفى يستحب اعلان الطلاق
وعند الباحات فلا بد ان يكون بقلع الضمير
افضل واحدة فطهر الوطى في زمان واحدة
فاحسن الواحدة فطهر فطهر فلا بد ان كان في الحرج
فلا تها أقل واما في الطهر فلا بد ان كان في الحرج
ان يكون لنفسه الطهر للاجل المصلحة واما اعلان
الوطى لئلا يكون شبهة العلوق من
قول السنت الوقت وقت الطلاق السنت
طهر لاجتماع فيه هذا اذا لم ينوح في حرجي
والانجام ثم بلغ او استيقظ
ولو طلق الصبي ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
فقال اجزئت ذلك الطلاق لا يقع واقعت وقع

عند بعض ما يخفى يستحب اعلان الطلاق
وعند الباحات فلا بد ان يكون بقلع الضمير
افضل واحدة فطهر الوطى في زمان واحدة
فاحسن الواحدة فطهر فطهر فلا بد ان كان في الحرج
فلا تها أقل واما في الطهر فلا بد ان كان في الحرج
ان يكون لنفسه الطهر للاجل المصلحة واما اعلان
الوطى لئلا يكون شبهة العلوق من
قول السنت الوقت وقت الطلاق السنت
طهر لاجتماع فيه هذا اذا لم ينوح في حرجي
والانجام ثم بلغ او استيقظ
ولو طلق الصبي ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
فقال اجزئت ذلك الطلاق لا يقع واقعت وقع

لا تشمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نية وهو أنت
 طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكل منها واحدة
 رجعية وان نوى ~~الرجعية~~ او بينة وقوله انت
 الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق
 طلاقا يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى ~~ثنتين~~
 او بينة وان نوى بقوله انت طالق واحدة ~~وقوله~~
 بطالق اخرى وقوله وان نوى الثلث وقوله
 ويقع باضافته الى جملتها كما مر او الى ما يعبر
 به عن الجملة كالرقبة والعنق والبرص ولو
 والروح والمعدن والمعدن والفرج او الى جزء شأ
 منها كنصفها وثلثها لا باضافته الى بدنها او
 رجلها او ظهرها او بطنها ولو طلقها نصف
 تطليقة او سدرسها او ربعها طلقت ويقع في
 انت طالق ثلثة انصاف تطليقتين ثلث
 وفي ثلثة انصاف تطليقة ثنتان وقيل
 ثلث وفي منى واحدة الى ثنتين او ما بين
 واحدة الى ثنتين واحدة وعندها ثنتان وفي

على من قال المنة انت طالق او انت طالق
 المنة او انت طالق او نوى واحدة واحدة
 ان لم ينشئ لانه صريح في وقوع طلاق واحدة الا ان
 عليه وان ثنتين لا يصح النية فيقع طلاقا
 الطلاق امة وعندها مائة

فقولته تع فخر من رقبته اي مملوكة وليس بالرقبة
 فقولته تع فضلت اعناقهم لها حاضرين
 وان بد به الذوات فقولته تع كل شيء هالك
 الا وجهه اي الا هو بانه ان الضرب في عرف
 الحساب تضعف احد العددين بالعدد الاخر
 الضرب الواحد في ثنتين يجعله ثنتين لانا ان
 عمل الضرب في تكثير اجزاء الضرب لا في تعدد
 وتكثير اجزاء الطلاق لا في تعدد حاضري
 ووجه الاول ان ثلاثة انصاف مملوكة يكون نصفها
 فيتم اكمل النصف فحصل طلقان ووجه الثاني ان كل
 نصف يتم اكمل فحصل ثلاث

انت طالق او
 الطلاق
 مطلقه اخرى
 صدق لان
 كل منهما
 يصح
 لا يصح
 يقع
 على السراج
 لا يصح
 انكلا وعند
 البعض يقع

لان نصف الطلاقين
 لا يصح
 لان ثلثه انصاف
 لا يصح

الى ثلثه

الى ثلث ثنتان وعندها ثلث وفي واحدة
 في ثنتين واحدة ان لم ينو شيئا او نوى الضرب
 والحساب وان نوى واحدة وثنتين ثلث وفي
 غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنتين وان نوى
 مع ثنتين ثلث فيها ايضا وفي ثنتين في ثنتين
 ثنتان وان نوى الضرب وفي انت طالق من
 هنا الى الشام واحدة رجعية وفي انت طالق
 بمكة او في مكة تطلق الحال حيث كانت ولو
 قال اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم
 تدخلها وكذا العذر فيها ايضا **اصل** قال انت
 طالق غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى
 الوقوع وقت العصر صححت ديانته وفي الثاني خفا
 ايضا خلافا لهما ولو قال انت طالق اليوم غدا
 او غدا اليوم يعتبر الاول ذكر ولو قال انت طالق
 قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا انت طالق
 امس وقد نكحها اليوم وان كان نكحها
 قبل امس وقع الآن ولو قال انت طالق

قالوا لان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المضرب
 اذا قال لغيبه المنة او نوى واحدة واحدة
 واحدة وثنتين يقع واحدة كما اذا قال لها انت طالق
 واحدة وثنتين يقع واحدة ايضا
 معنى لو قال المنة او نوى واحدة واحدة
 فنوى واحدة وثنتين يقع ثلث لان يحصل
 حرف الواو للجمع والظرف يجمع
 الغيب المنة المدخول بها يقع واحدة وان
 مع ثنتين يقع الثلث لان كلمة في ياتي بمعنى
 كما في قوله تعالى فادخلني عيادي ولو نوى
 الظرف يقع واحدة لان الطلاق لا يصح
 فيا نوى تخفيف عليه فمري
 لا قضاء لانه نوى التخفيف على ما نوى
 محتمل محال الظاهر كما صح ديانته

لان حجب في الاول ثبت حكمه فلا يتغير بغير الثاني
 لان استناده الى حالة منافقة لها الكثرة
 لان ثلثه انصاف
 لا يصح

في قول المنة انت طالق امس
 في قول المنة انت طالق امس
 في قول المنة انت طالق امس

لا تضاف الصلابة الى زمان حال
 من الصلابة وقد وجد حيث كانت
 وهذا لان كلمة متى ومنها اصبر جميع في
 الوقت وكذا كلمة ما شج الزمان هكذا
 ما داميت حيا
 وقال الشاعر في مطلع اذ انقضى
 لا تدرى من ذلك انك والى
 قاتلهم جميعا وقد قال
 ما كان في الدنيا من شيء الا وله
 القيد والقيود والحدود

ما لم يطلقك او متى لم يطلقك او حيث ما لم
 اطلقك وسكت طلقت للمحال حتى لو علق الثلث
 وقعه وسكت طلقت للمحال حتى لو علق الثلث
 وقع بسكوته وان وصل انت طالق وقع وا
 حدة ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع
 ما لم يمت احدها واذا بالانية مثل ان وعندهما
 مثلت ومع نيته الشرط او الوقت فما نوى و
 اليوم للنهار مع فعل ممتد ولطالق الوقت
 مع فعل لا ممتد فلو قال امك بيدك يوم بقر
 زيد فقدم ليل لا لا تختار وان قال يوم تزوجك
 فانت طالق فنكحها ليل لا وقع ولو قال انك
 طالق فهو لغو وان نوى ولو قال انك باين
 او عليك حرام بانك ان نوى ولو قال انت
 طالق مع موتي او مع موتك فهو لغو وكذا
 لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لما عاين في
 وان ملك امراة او شقصها او ملكته او شقص
 بطل العقد فلو طلقها بعد ذلك لغا ولو قال
 لها وهي امه انت طالق ثنتين مع اعتاق

[illegible]

وقضى بسلوته وان وصل انت طالق وقع ولا
 حدة ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع
 ما لم يمت احدهما واذا بالايته مثل ان وعندها
 مثلت ومع نيته الشرط او الوقت فما نوى و
 اليوم للنهار مع فعل ممتد ويطالق الوقت
 مع فعل لا ممتد فلو قال امرك بيدك يوم يوم
 م

واليوم النهار مع مستند
سالك في الليل والنهار هو الظاهر
اضيف اليه اليوم ويطلق الوقت مع فعل لا يجند
اي لا يقبل التوقيت كالطلاق والاعتاق هذا
اصل ومما اثنان اليوم للنهار او يطلق
الوقت اذا اليوم في اصل اللغة يستعمل في كليهما
فاعلم ان اليوم يذكر ويراد به مطلق الوقت
فيتمناول الليل والنهار والضابط فيه انما قرن
يقول مستند يراى النهار واذا قرن بفعل لا يجند
يراد به مطلق الوقت والتسريع ان ظرف الزمان
انما يتعلق بالفعل بلا لفظة في يكون معيارا

وكانت طالق واحدة أو حلالا فالجواب في رواية
 وان ملك امراة او شقصها او ملكته او شقص
 بطل العقد فلو طلقها بعد ذلك لفا ولو قال
 لا ادفع الفرية بينهما بمكالمه الرقبة والطلاق يستلزم
 لها وهي امه انت طالق شتين مع اعتاق
 له كقولنا صحت السنة بخلاف ما اذا تعلق
 بالمظنة في كقولنا صحت في السنة فاذا كان الفعل
 ممتدا كان العبار ممتدا فغير ان باليوم النهار
 وان كان غير ممتد كان العبار غير ممتد فغير ان
 مطلق الوقت ثم اختلف عبارتهم في ان يعتبر
 الاستعداد وعدمه فالفهوم من العبارة في هذا
 الفصل ان العبار الفعل الذي يتعلق به اليوم وعدمه

الصلابة في مثل الثاني والذكور في المثال الأول
 ان المعنى الفعل الذي اضيف اليه وهو التزوج
 في المثال المذكور وقال في التلويح هو من نساجهم
 الحجاب لتعلق به والضاف اليه في الامتداد والعنصر
 هو ما تعلق بالظرف والامر باليد
 مثل امرات بيدك يوم يقدم زيد وقد انفقوا على
 الامر باليد مما يتجدد في الحال
 لا يكون الامر باليد

[illegible]

يعني لو علق المولى عنقها والزواج طلقها بمجيئ غدا فاء لا تترك

سيدك اياك فاعتقها ملك الرجعة وان
علة طلقها بانحاء الغد علة منه لاها اعتقار

سَيِّدُكَ اِيَاكَ فَاعْتَقْهَا مَلِكُ الرَّجْعَةِ وَاِنْ

علق طلقها بمجى الغد وعلق مولاهما عتقها به

فما لا تخال له إلا بعد زوج أخى وعبد محمد علي

الآن نواف احدا بالاختيار

التي هي في حوزة الحسن بن علي بن فضال

طابق هذا ما قيل بأصابعه وقع بعددها فان
يصلونها تغتبر الشهادة وان اشار

بظهورها تعتبر المضمومة ولو وصف الإطلاق

نضرب من الشوة بان قال انت طالق باين

[illegible]

أولبنته أو أحسن الطلاب أو أحبه أو

او طلاق الشيطان او البدعة او كما يجبل او كما

اوملاء البيت او تطليقة شديدة او طويلة

امع بضو قه واحده قايمة بالانته وكذا الام

و من بعد از این که در این کتاب

لَوِي الثَّانِيْنَ اِلَّا اَذْهَبَ لَوِي بِقَوْلِهِ اَنْتَ طَالِقٌ وَا

حَدَّثَنَا بِقَوْلِهِ بَابُ الْوَالِدَةِ الْآخَرَى فَيَقَعُ بَابُ الْوَالِدَةِ

وصحت ليه الثلث في الكا **فما** طلق

غير الخواص انما هم في رتبة

حينئذ يكون بها وعاء وان في باب
 ابي الطاهر

بالاولى ولا تنفع الثانية ولو قال قلت

اعترفي: انت طالق واحدة واحدة وقموا

100

اختار من بين
لأنها المنة فعلا من كبره ودين
ولأن الاختيار من التأكيد على هذه
التأكيد يقع الثلاث وقع التأكيد على
أي قبل قال لها اختار من بين ثلاث فقال لا اختار
أو الاختار طلق ثلاث في قول المرحوم والنية لا تملك
النية التي لا تملك وقالوا واحدة ولا اختار في حق الطلاق هذا
الكل عليه الاختيار في حق الطلاق هذا

ولو قال امرك بيدك
ببعض ما كان في الاختار
ببعض ما كان في الاختار
ببعض ما كان في الاختار

لأن الاختار يصح بعد الإصرار باليد للكونه ملكا
والواحدة صفة الاختار فصار كأنها
كالصبر نفس واحدة وبذلك يقع الثلاث
قالت اخترت نفسي واحدة وقع الثلاث وإن
لأن الواحدة نعت لصبرها بانه لا يختار عليها
لأنه لا تملك عليها الاختار بل لانه لا تملك
الباب في الثاني القول في موضعين أحدهما أنه
يعني نظرها في الدليل لا يقع ذلك اليوم وكان
لو اختارت بملكها في يومها بطل امر واحد مختار
من دون الإصرار في يومها بطل امر واحد مختار
ببعض ما كان في الاختار بطل امر واحد مختار
انت طالق اليوم وبعد ذلك الطلاق لا يملك
الناقص والامر باليد بطل امر واحد مختار
وجعل الثاني امر مبتدأ فربما لأن الدليل يصبر
تابعها هنا فيصير الجوع نفقضا واحدا فإذ اردت
في البعض بطل الجوع بخلاف الفصل الأول لأنه
يصبر نفقضا واحدا فإذ اردت احدهما بقي الآخر

في خيارها لأن الاستينار لغير الصواب فيكون
دليل الإقبال لا العزل فربما

الأولى أو الوسطى أو الأخيرة يقع الثلاث
بلانية وعندها واحدة بانية ولو قالت
اخترت اختيرة وقع الثلاث اتفاقا ولو قال
طلقت نفسي واخترت نفسي بتطبيقه
نت بواحدة في الأصح وقيل بملك الرجعة و
لو قال امرك بيدك ينوي ثلاثا قالت اخترت
نفسى بواحدة أو مرة واحدة وقع الثلاث وإن
قالت طلق نفسي واحدة واخترت نفسي
بتطبيقه فواحدة بانية ولو قال امرك بيدك
اليوم وبعد غد لا يدخل الليل وإن ردت اليوم
لا يرد بعد غد وإن قال اليوم وغدا يدخل الليل
وإن ردت اليوم لا يبقى غدا ولو مكثت
بعد التفويض يوما ولم تقم أو كانت قائمة
فجلست أو جالسة فمكثت أو مكثت
فقدت أو على دابة فوقفت أو دعت
أياها المشورة أو شربها لثمة لا يبطل
خيارها وإن سارت ذاتها بطل لا يسير فلذلك

اختار من بين
لأنها المنة فعلا من كبره ودين
ولأن الاختيار من التأكيد على هذه
التأكيد يقع الثلاث وقع التأكيد على
أي قبل قال لها اختار من بين ثلاث فقال لا اختار
أو الاختار طلق ثلاث في قول المرحوم والنية لا تملك
النية التي لا تملك وقالوا واحدة ولا اختار في حق الطلاق هذا
الكل عليه الاختيار في حق الطلاق هذا

ولو قال امرك بيدك
ببعض ما كان في الاختار
ببعض ما كان في الاختار
ببعض ما كان في الاختار

لأن الاختار يصح بعد الإصرار باليد للكونه ملكا
والواحدة صفة الاختار فصار كأنها
كالصبر نفس واحدة وبذلك يقع الثلاث
قالت اخترت نفسي واحدة وقع الثلاث وإن
لأن الواحدة نعت لصبرها بانه لا يختار عليها
لأنه لا تملك عليها الاختار بل لانه لا تملك
الباب في الثاني القول في موضعين أحدهما أنه
يعني نظرها في الدليل لا يقع ذلك اليوم وكان
لو اختارت بملكها في يومها بطل امر واحد مختار
من دون الإصرار في يومها بطل امر واحد مختار
ببعض ما كان في الاختار بطل امر واحد مختار
انت طالق اليوم وبعد ذلك الطلاق لا يملك
الناقص والامر باليد بطل امر واحد مختار
وجعل الثاني امر مبتدأ فربما لأن الدليل يصبر
تابعها هنا فيصير الجوع نفقضا واحدا فإذ اردت
في البعض بطل الجوع بخلاف الفصل الأول لأنه
يصبر نفقضا واحدا فإذ اردت احدهما بقي الآخر

في خيارها لأن الاستينار لغير الصواب فيكون
دليل الإقبال لا العزل فربما

لأنه اتفاق في امركها فربما

هي فيه

هي فيه ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو
واحدة فطلقت وقعت رجعة وكذا لو
قالت أنت نفسي وإن طلقك ثلاثا
ونواه وقعن ولغت نية الشئين ولو قالت
اخترت نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع
بعد قول طلق نفسك ويتقيد بالجلوس
الأذا قال من شئت ولو قال لها طلق
ضرتك أو الآخر طلق امرأتى يملك الرجوع ولا
يتقيد بالجلوس إلا إذا زاد أن شئت ولو
قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة وقع
واحدة وفي عكس لا يقع شيء وعندها بغير
وفي طلق نفسك ثلاثا إن شئت فطلقت
واحدة لا يقع شيء وكذا في عكس وعندها
يقع واحد ولو امرها بالباين أو الرجوع فعكس
وقع ما أمر ولو قال أنت طالق إن شئت
فقالت شئت إن شئت فقال شئت
ينوي الطلاق لا يقع وكذا لو علق المشيئة

تقع واحدة رجعية لأنها امرت بالطلاق وقادت به
وتجربته وصفتها في البيعة فيبقى الأصل لم يفتقها
ولم يفتق الوصف لم يفتقها وعن أبي حنيفة
تطلق لأنها انت بغير ما فوضت نفسك
لأنه نية العبد إلا إذا كانت المتلكة أمية لأنه جنس
في حقها كلف بقولها طلق نفسك متى شئت
عقلها أن تطلق نفسها في المجلس وبعد لأنه متى
نعم الأوقات فصارت كما قال في أي وقت شئت فربما

لو قامت عن مجلسها بطل لأن المنة لا يكون
يقع في حق نفسها فكان ملكها والتملك مختص
وكذا في حق غيرها فربما
النساء ففتقها هذا فتقيد بالجلوس وليس لأن
تزوج وقال من قبل لا يتقيد به وإن يرجع وعنده
على أن طلق التطليق بالمشيئة عندنا تملك وعنده
من قبل لأن التقيد بالمشيئة لغو لأن الرجل يتصرف
في نفسه لا المحل لا يتصرف

واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع شيء عند أبي حنيفة
مسألة لأنه لا يقع في نفسها بقاها الواحدة قصدا
لأنه من الثلاث قصدا
واحدة إن شئت فطلقت ثلاثا لا يقع شيء عند أبي حنيفة
لأنه لا يقع شيء لأن المراد أن شئت الثلاث ولم يوجب
الثلاث وفي الثانية لا يقع شيء عند أبي حنيفة لأن المراد
مطلقك نفسك واحدة قصدا إن شئت ولم يوجب
مشيئة الواحدة قصدا فربما

لأنها مشيئة من قبله فلا ينفذ تصرفها على حلقه في امره كلف

لأنه اتفاق في امركها فربما

هي فيه

ان قال قلت قد شئت ان لا يكون الاصل
 ولا معنى لطلاق لان التعليق
 بشرط ما كان متجهين نحو

بمجرد وان علق بمتجود وقع ولو قال
 انت طالق مع شئ او متى ما شئت او اذا
 شئت او اذا ما شئت فزرت الامر لا يرتد
 ولها ان تطلق واحدة متى شئت ولا ترتد ولو
 قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق
 كلما شئت قال لا مجموعا ولا بعد زوج آخر ولو قال
 انت طالق حيث شئت او اين شئت
 لا تطلق ما لم تشاء في مجلسها ولو قال انت
 طالق كيف شئت فان شاءت موافقة
 لنية رجعية او بآية او ثلثا وقع كذلك وان
 تخالف يقع رجعية وكذا ان لم تشاء وعندها
 لا يقع شئ وان لم يكن له نية يقع ما شئت
 ولو قال انت طالق كم شئت او ما شئت
 طلق ما شاء في المجلس لا بعده ان قال
 طلق نفسك من ما شئت فلها ان تطلق
 ما دون الثلث لا الثلث خلافا لما

التعليق انما يصح في ملك كقوله لمنكوحته
 فتنصرف الخلاق يظهر فيمن قامت عن المجلس
 قبل المشقة وفيها اذا كان ذلك قبل الدخول
 فانه يقع عنده لا عندها احيى طلق

حتى لو قال طلق نفسي لثلاث لا يقع لانها لا يقع
 عموم الافراد لا عموم الاجتماع فلا تملك الا
 بقاء جملة وجعها صريحا

لان مشيتها ومشيته تعارضا فثباتا فبقيا
 الاصل وهو الواحدة الرجعية آتية

لان كل واحد منهما يستعملان للعدد فقد وقع في المجلس
 احيى عدد شئت فلها ان تطلق ما شئت من العدة
 بشرط نية الزوج في تنفيذ المجلس لانه تملك
 والتعليق ان ينصرف على المجلس وكم هذا البس
 باستفهامية ولا خبرية الا انها التفسير وهو ليس
 بمراد بل بمعنى الشرط مجازا فكانه قال انت
 طالق على احدى عدد شئت فلو صرح به لكان الشرط
 قلنا ما في معناها صريحا
 لانها تستعملان للعدد فقد وقع في المجلس
 شئت فان قامت من المجلس المجلس وان مررت
 للمركب سر ذلك في الهدام

انما يصح في ملك كقوله لمنكوحته
 فتنصرف الخلاق يظهر فيمن قامت عن المجلس
 قبل المشقة وفيها اذا كان ذلك قبل الدخول
 فانه يقع عنده لا عندها احيى طلق

ان زرت فانت طالق او مضافا الى الملك
 كقوله لاجنبة ان تكحك فانت طالق
 فيقع ان تكحها ولو قال للاجنبة ان زرت
 فان طالق فتكحها فزرت لا تطلق
 والفاظ الشرط ان واذا واذا وما وكل وكلما
 متى ومتىما ففي جميعها اذا وجد الشرط
 انشئت اليمين الا في كلما فاتها تنتهي فيها
 بعد الثلث ما لم تدخل على التزويج فلو قال
 كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بكل
 تزويج ولو بعد زوج آخر وان قال كلما دخلت
 فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج آخر
 وزوال الملك لا يبطل اليمين والملك شرط
 لوقوع الطلاق لا لانحلال اليمين فان وجد
 الشرط فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق
 والا انحلت ولا يقع وان اختلفا في وجوب
 الشرط فالقول له الا ان ابرهنت وفيما
 لا يعلم الا منها القول لها في حق نفسها الا

مقتضية العموم والتكلم في اللغة
 وانما كانت لانها غير متممة بغير الشرط والادعاء لليمين
 فيكون جوف الفعل مترا بغير الشرط والادعاء لليمين
 بدون الشرط

فوقع الجراء عقب الشرط ان وجد في ملكه والا لا
 في كلما لانه تنكح من الجراء بتكرار الشرط فصرح
 انما هو دخل على التزويج فلا تنتهي اصلا وصرح
 على هذا قوله فلو صرح

في اليمين والجراء باق ببقاء محله في اليمين وان

صورت من رجل الامرته ان دخلت الدار فانت طالق
 قد دخلت الدار مع بقاء اليمين لوجوب الشرط في الملك
 والطلاق وانحلت اليمين لوجوب الشرط في الملك
 ولو دخلها قبل وجوب الشرط وانقضت عدتها ثم
 دخلت الدار انحلت اليمين ولم يقع شئ لان اليمين
 متعلقة بالشرط وقد وجد فتبين الحث في جرح
 بالادعاء فتاوى
 ما جازع
 المتعبر

في حق غيرها فلو قال ان حضت فانت طالق
 وقلاية فقالت حضت طلقت هي لا فلا
 وكذا لو قال ان كنت تحبين عذاب الله
 فانت طالق وعبري حر فقالت احب طلقه
 ولا يعتق ولا يقع في ان حضت ما لم يستمر
 الدم ثلثا فاذا استمر وقع من استراة ولو
 قال ان حضت حيضة يقع اخطا لم يرت ولو
 قال ان ولدت ذكر فانت طالق واحدة وان
 ولدت انثى فانت طالق ثنتين فولدت هما
 ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء وثنتين تنزها
 وتنقض العدة ولو علق بشرطين شرط الوقوع
 وجود الملك عند آخرهما فان وجدا او آخرهما
 فيه وقع وان وجدا او آخرهما لا فيه لا يقع ويحل
 تنخير الثالث تعاقبه فلو علقها بشرط ثم تجزها
 قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل فوجب لا يقع
 بشيء ولو علق الثلث او العتق بالوطى لا
 يجب العتق باللبث بعد الايلاج ولا يصح

مراجعا

مراجعا في الرجعي ما لم ينسح ثم يولج خلا فالله
 يوسف ولو قال ان تكتمها عليك فهي طالق
 فكتمها عليها في عدة البائن لا تطلق وان
 وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او
 ان يشاء الله او ما شاء الله او ما لم يشاء الله
 او الا ان يشاء الله لا تطلق وكذا لو ماتت قبل
 قوله ان شاء الله وان مات هو يقع وفي انت
 طالق ثلثا الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين
 واحدة وفي الاثلاث ثلث **باب طلاق المريض**
 للحالة التي يصير بها الرجل فائلا بالطلاق ولا ينفذ
 تبرعه فيها الا من الثلث ما يخلب فيها الهلاك
 كمرض يمنعه عن اقامة مصالحه خارج البيت
 ومبارزته رجلا وتقديمه ليقتل في قصاص او حرم
 فلوا بان امراءته وهو يملك الحال ثم مات عليها
 بذلك السبب او بغيره وهي في العدة ^{او بغير طلاق ويرس} وثبت
 وكذا لو طلبت رجعية فطلقها ثلثا ومبانة ثبتت
 ابنه بشهوة ولو ابانها وهو محصور وفي صف

القتال او حبوس لقصاص او رجم او قتل على
 القيام بمصالحه خارج البيت ككته مشكك
 او محمول لا ترث وكذا الخلق او مختارة اختارت
 نفسها ومن طلق ثلثا بامرها او بغير امرها
 لكن صح نكاح مات ومن ارتدت بعد ما ابانها ثم
 اسلمت وكذا مفرقة بسبب الحب او العنة
 او الخيال البلوغ او العتق ولو فعلت ذلك وهي
 مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها ثم ماتت
 وهي في العدة ورثها ولو ابانها بامرها في مرضه او نكاحا
 دقا انها كانت حصلت في صحته ومضت العدة
 ثم اوصى لها او اقربى من فلها الاقل من ارثها ومما او
 صى او اقرب وان علق الطلاق بفعل اجنبى او
 محجى الوقت فوجد فان كان التعليق والشرط
 في مرضه ورثت وان كان احدهما في الصحة
 لا ترث وان علق بفعل نفسه وهما في المرض والشرط
 فقط ورثت وكذا لو علق بفعلها ولا بد لها منه و
 هما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط فيه خلافا للمحمد

وان كان

وان كان لها منه بد لا ترث على كل حال وان
 قد فها ولا عن وهو مريض ورثت وكذا لو كان
 القذف في الصحة واللعان في المرض خلافا للمحمد
 وان آلى منها وبانت به فان كان في مرضه و
 رثت وان كان الايلاء في الصحة لا وفي الرجعي
 ترث في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة
 والا **باب الرجعة** هي استدامة النكاح القائم
 في العدة فمن طلق ما دون ثلث بصرح الطلاق
 او بالثلث الاول من كنيانته ولم يصف بغير
 من الشدة ولم يكن بمقابلة مال فله ان يرجع
 وان ابنت ما دامت في العدة بقوله راجعتك
 او رجعت امرأتى او بفعل ما يوجب حرمة
 المصاهرة من وطئ او مس ونحوه من احد
 الجانبين ونسب الاشهاد عليها واعلامها بها
 ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها فصدقة
 صحت والا فلا ولو قال راجعتك فقالت
 مجيبة لم انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح

لأن الملك بعد انقضاءها فرجى
 الرجعة الا في العدة فلا
 مرجعة الا في العدة من

اى يتعبد ان يشهد على الرجعة عندنا وعند الشافعي
 واجب فيه

عندنا خلافهما

اليه بعد آخر عادت بثلاث وعنده ما بقي ولو قال
مطلقة الثلث انقضت عدي منك
وتحللت وانقضت عدي وللمدة تحفل
ذلك فله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها
باب الايلاء هو الخلف على ترك وطئ الزوجة مدة
وهي اربعة اشهر للحره وشهران للامة فلا ايلاء
لو خلف على اقل منها وحكمه وقوع طلاق بائنة ان
بر وتزوم الكفارة والجزاء ان حنث فلو قال لنزو
جته والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة
اشهر كان مولياً وكذا لو قال ان قربتك فعلى
حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عده
حنثان قربها في مدة حنث وسقط الايلاء والا
بانت بمضيها وسقط اليمين ان خلف على اربعة
اشهر وبقيت ان اطلق فلو نكحها ثانيا عاد الايلاء
فان مضت مدة اخرى بلاوطى بانت باخرى فان
ثالثا فكذلك فان تزوجها بعد نكاح آخر فلا ايلاء واليمين
باقية فان وطئ لم يرم الكفارة والجزاء ولا يبين بمضي المدة

والم يطا وكذا لو الى من اجنبية او من مبانة
امنا الرجعية فكما الزوجة ولا ايلاء فيما دون اربعة
اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد
كان ايلاء ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين
بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء وكذا لو قال لا
اقربك ستة الايام فان قربها وقد بقي من السنة
اربعة اشهر صار ايلاء ولو قال لا ادخل بصره
وامرأته فيها لا يكون مولياً وان عجز المولى عن
وطئها بمرمته او مرضها او رفقها او صفرها او
جبه اولان بينها وبينه مسافة اربعة اشهر
ففيه ان يقول فيت اليها ان لم يسم العذر من
وقت الخلف الى اخر المدة فلو زال في المدة
تعين الفى بالوطى وان قال لها انت على
حرام كان مولياً ان نوى التحريم او لم ينو
شيئا وان نوى ظهارا فظهار وان نوى الكذب
فكذب وان نوى الطلاق فطلاق وان نوى الثلث
فثلث والفتوى على وقوع الطلاق به وان

لم ينو وكذا بقوله كل حل على حرام او هر چه بد
 ست راست كبريم بوي حرام العرف
باب الخلع هو الفصل عن النكاح وقيل انه
 تفندي المروءة بالطلاق والباس به عند الحاجة وكذا
 اخذ من ان تشترى واخذ اكثر مما اسطرها ان تشترى وكذا
 وباطلاق على مال باين ويلزم المال المستمي
 وما صلح مهر اصلح بطل الخلع وان بطل العوض
 فيه وقع باين وفي الطلاق يقع رجعا بلا شيء كما
 اذا خالها او طلقها وهو لم على غيرها وخبر رواية
 او قالت خالني على ما في يدي ولا شيء في يدي
 وان قالت على ما في يدي من دراهم
 ولا شيء فيها نهرها ثلثة دراهم وان قالت
 من مال لزمها ردها وان خالها على عيها
 الا بقى على انهما برية من ضمان لا تبرأ ولزمها
 تسليم ان امكن والاذقته ولو قالت طلقني
 ثلاثا بالف فطلق واحدة فله ثلث الالف
 وبانت وفي على يقع رجعا بلا شيء وعندها

قائد صاحب المختار كذا في الشرح اي كرهه تحريما وقيل بمنزلة كذا في النسخ

اي وانما في كل على كالماء

كالماء ان ولو قال لها طلقني نفسك ثلاثا بالف
 او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو
 قال انت طالق بالف او على الف فطلقت بانت
 ولزمها المال وان قال انت طالق عليك الف
 او قال لعبدك انت حر وعليك الف فطلقت
 وعتق بجانا وان لم يقبلها وعندها للم يقبلا
 واذا قبل لزم المال والخلع معاوضة في حقها
 فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت
 وشروط الخيار لها ولا يبطل بالقيام عن المجلس
 قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعد ما اوجبت
 ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس
 قبل قبولها وجانب العبد في اعتق على مال كجانبها
 ولو قال لها طلقتك امس بالف فلم تقبل فقا
 بل قبلت فالقول له ولو قال البايع كذلك
 فالقول للمشتري والمباراة كالخلع ويسقط
 كل منها كل حق لكل واحد من الزوجين على
 الاخر ما يتعلق بالنكاح ولا تطالب هي مهر

فيكون معاوضة من جانبها فتعتبر احكامها
 وميمنا من جانبها لمولي فتعتبر احكام الميمن
 حتى انه اذا قال اشترت نفسي منك بكذا كان له
 الرجوع قبل قبول المولى فاذا قال المولى لا بعث
 نفسك بكذا ليس له الرجوع وفرضه شرط لطلقاتها
 وغيره كذا في شرح

يعني من قال لغيره بعتك منك
 هذا العبد بالف امس فمقبول
 فقل لا قبلت

لا يملك قولها بائع بكذا انفرادا بالشر او لا يملك
 قوله فتنكح به بكذا انفرادا بزوجها فتنكح به

والاعور والاعمى الذي اذا صبح يسمع ومقطوع
 احدى اليدين واحدا الرجلين من خلاف ومثما
 لم يؤدي شيئا ولا يجوز الا على والاعمى الذي لا
 يسمع اصلا والاخرى ومقطوع اليدين او
 ابراهيمهما او الرجلين او يد رجل من جانب
 واحد ومجنون مطبق ومدر فام ولد ومثما
 اذى بعضا ومنعق بعضه ولو اشترى قريش بعتها
 صح وكذا لو حرر نصف عبده عنها ثم باقيه قبل
 وطى من ظاهر منها ولو حرر نصف عبده
 مشترك وضمن باقيه لا يجوز خلافا لها وكذا لو
 حرر نصف عبده ثم جامع المظاهر منها ثم حرر
 باقيه فان لم يجز ما يعتق صاحب شري من متباينين
 ليس فيهما رمضان ولا شئ من الايام المنهية
 فان وطئها فيها لا عاملا او نهرا ناسيا استأنا
 خلافا لابي يوسف وان افطر بذر او بغير عذر
 استأنف اجماعا فان لم يستطع الصوم اطعم
 هو او نائبة ستين مسكينا كل مسكين كالفطرة

وتخصيص الاربعة
 اشارة الى انهم اذا كانوا
 يجوز في الاختيار وثلاثة اقسام
 من اليد لها حكم الكل فعلم من هذا
 ان الجواز اذا كان الوقت
 في الشرع

فوات منفعة السمع والبصر وقوة
 والمشقة فيغيرها لثا حكما

فان لا يجوز
 عنه

وهو يوم العيد والايام المشرك
 له في الصوم حرام فيها فاما قسما
 فلو يمتد الى به الواجب كذا في الشرع

وقد ذكرنا في غير هذا
 في كتابنا في الصوم
 او قيمة

او قيمة ذلك ويصح اعطاء من يترفع منوى
 شعير او تمر او طعم وتصح الاباحة في الكفارات
 والفدية دون الصدقات والشعير فلو غداهم
 وغشاهم او غداهم غداين او غشاهم غداين
 واشبعهم جاز وان قل ما اكملوا ولا بد من الاطعام
 في خبر الشعير دون الخنطة ولو اطعم فقيرا واحدا
 ستين يوما اجزاه وان اعطاه طعام الشهرين
 في يوم لا يجزى الا عن يوم واحد فان جامعها
 في خلل الاطعام لا يستأنف ولو اطعم ستين
 فقيرا كل فقير صاعا عن ظهاريين لا يصح الا
 عن واحد ولو عن ظهاريين وافطار صح عنها وكذا
 لو حرر عبيدين عن ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر
 او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنهما
 وان لم يعين وان حرر عنهما رقية واحدة او صام
 شهرين ثم عيى احدهما صح ولو عن ظهاريين
 وقل لا وان ظاهره بعد لا يجزى الا الصوم وان
 اعتق عنه سيده او اطعم **باب اللعان** هو

ين

تصح نية باللعن والقدح
 او بغيره من غير ان يكون باللعن
 وفي الشك في اللعان لا يصح
 وللعن اسم يلقب به من لعن نفسه في الامامة
 وهو في اللغة الطرد والابعاد يقال لعنته اذا عنته

لا يجوز اعتناق المولود اطعم عنه اخ
 لا يجوز الشك في الرق والملك ولهذا
 لا بعد الملك لا يملك العبد ان يملك
 يعني ان الاصلان والنفقة لا يملك

شهادات مؤكدة بالإيمان مقررة بالدليل
 قائمة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام الحد
 الزنا في حقها فلو قذف زوجته بالزنا وكل منهما اهل
 الشهادة وهي ممن يحد قاذفها او ينفي
 ولها وطالبته موجبة وجب عليه اللعان فان
 لموجب حتى يلعن او يكذب نفسه فيحد
 فان لاعن وجب اللعان عليها فان ابنت حبست
 حتى تلعن او تصدقه فان لم يكن الزوج من
 اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محمدا
 في قذف وهي من اهل الحد وان كان اهلا وهي
 امة او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف
 او كافرة او ممن لا يحد قاذفها فلا حد و
 لا لعان وصفته ان يبداء بالزوج فيقول ار
 اربع مرات تشهد بالله اني صادق فيما
 رميتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه
 ان كان كاذبا فيما رميتها به من الزنا يشير
 اليها في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات

شهادة

اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي
 الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا
 فيما رماني به من الزنا يشير اليه في جميع ذلك
 وان كان القذف بنفي الولد ذكره عوفى ذكر
 الزنا وان كان بالزنا ونفي الولد ذكرها فان تلا
 عنافرق الحاكم بينهما وهو طليقة باينة ونفي
 نسب الولد ان كان القذف به ويحقه
 بانه فان اكدب نفسه بعد ذلك حد وحل
 له ان يتزوجها خلافا لابي يوسف وكذا ان
 قذف غيرها فحد او زنت فحدت ولا لعان
 بقذف الاخرى ولا بنفي الحمل وعندهما تلا
 عن ان اتت به لاقل من ستة اشهر ولو
 قال زنيته وهذا الحمل منه لاعن اتفاقا ولا
 بنفي القاضى للحمل ولو نفي الولد عند الشهادة و
 ابتاع آله الولادة صح ولاعن وان نفي بعد
 ذلك لاعن ولا ينفي وعندهما يصح النفي
 في مدة النفاس وان كان غائبا فحال علم

قوله ليعن او يكذب نفسه فيحد
 قوله فان لاعن وجب اللعان عليها فان ابنت حبست
 قوله حتى تلعن او تصدقه فان لم يكن الزوج من
 قوله ان كان كاذبا فيما رميتها به من الزنا يشير
 قوله اليها في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات

دخول

وفي رواية الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينفك الحيض عن المرأة الا في وقت واحد وهو وقت الحيض في كل شهر فلو انفك في غير ذلك وقتها لم يكن حيضاً

عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينفك الحيض عن المرأة الا في وقت واحد وهو وقت الحيض في كل شهر فلو انفك في غير ذلك وقتها لم يكن حيضاً

كحال ولادتها وان نفى اول توأمين واقربا لا
 خرجت وان عكس لاعتن ويشيت تسبها
 فيهما **باب العتق** يوم لا يقدر الخراج او يقدر
 على الشيب دون البكر فلو اقرا لم يصل الى زوجته يوم
 جله لمخاكم عتق قربة هو الصحيح ويحسب منها
 رمضان وايتام حيضها لا مدة مرضه او مرضها
 فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طليته وهو طلق
 باينة فلو قال وطئت وانكرت ان كان قبل
 التاجيل فان كانت ثيبا او بكر فظنن
 اليها فقلن هي ثيب فالقول له مع عينة
 وان قلن هي بكر اجل وكذا ان نكل وان
 بعد التاجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب
 فالقول له وان قلن هي بكر خيرت وكذا
 ان نكل ومتى اختارت بطل خيارها والمضي
 لعينين والمحبوب يفترق الحال وحق التفريق
 في الامة للمولى عند الامام ولها عند
 ابي يوسف ولا خيار لها ان وجدت

عليان الشاء ولدت نفسي الشاء من غنينة رة شتهن الشاء

مقطوع

به جنونا او جزا ما او برصا خلا فالمحمد رمة الله ولا
 له لو وجد بها ذلك او تقا او قرا **باب السات**
 هو تربص يلزم المرأة عدة الحرة الطلاق او اله
 الفسخ ثلاثة قروء اي حيض وكذا من وطئت
 شبهة او بنكاح فاسد وقرئت او مات عنها
 وام ولد عتقت او مات مولها ولا يحسب
 حيض طلق في فيه وان كانت لا تحيض لكن
 او صغرا وبلغت بالسن ولم تحض فثلاثة اشهر
 والموت في نكاح صحيح اربعة اشهر وعشرة ايام
 وعدة الامة حضانة وفي الموت وعدم الحيض
 نصف ما للحرة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا
 لو مات عنها صبي وعند ابي يوسف ان مات
 عنها صبي فعدها بالاشهر وان حملت بعد موت الصبي فعدها
 بالاشهر اجماعا ولا نسب في جهلين ومن طلق في مرض
 موت رجعيها كالزوجة وان باينا تعقد باعد الاجلين
 وعند ابي يوسف كالرجعي ومن عتقت في عدة رجعي تم
 كالخرة وان في عدة باين او موت فكالامة وان اعتدت

معلق بالطلاق الشبهة
 واليك الفاسد العتق
 فيه كذا من حيفت او مات
 الذي وقع فيه من غير

عدة الحرة اي المدخول اليه حيض
 لا يحسب هذا الحيض من العدة
 وفي اللقطة عدة عن الاحصاء يقال عدة
 الشريعة في الشرع عدة عن الاستحاضة
 في كل شهر من الحيض

عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينفك الحيض عن المرأة الا في وقت واحد وهو وقت الحيض في كل شهر فلو انفك في غير ذلك وقتها لم يكن حيضاً

في الباطن من غير ان يشهدوا

اللاية بالاشهر ثم عاد دما على عاداتها بطلت
عذرتها وتأنف بالحيض هو الصحيح وكذلك
نصف الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن
اعتدت البعض بالحيض ثم آتت تعتد بالاشهر
واذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها
اذا كان له الربع نسوة امرة وطاعة
فطلق احد يلقن لا يجزئ لان
امره لغير ما لم تمض عدها والثانية
اذا كان امرة ولها اختها
الاشباح الفاسد عقيب التفريق او الفرم على
ترك الوطء ومن قالت انقضت عدي
بالحيض فالقول لها مع اليمين ان مضى عليها
ستون يوما وعندهما ان مضى تسعة و
ثلثون يوما وثلث ساعات وان تكلم
معدته من باين ثم طلقها قبل دخول المهر
كامل وعدة مستأنفة وهو عند محمد نصف
مهر واتام الاولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول
ولا على ذمته طلقها ذمته او جرتية حرم

اعلانت العدة على ضربين عدة اناء
عدة الرجال اما عدة النساء فانها
اما الطلاق واما العتق والوفاء
واما عدة الرجال فتسعة الاول
اذا كان له الربع نسوة امرة وطاعة
فطلق احد يلقن لا يجزئ لان
امره لغير ما لم تمض عدها والثانية
اذا كان امرة ولها اختها

عند الشيخين لا يشترط مقبوضة
في يده بالوطء الاول لبقاء اثره
وهو العدة فاذا عقد عليها ثانيا
نابذ ذلك عن القبض الثاني
كالفاصد اذا اشترى المفسوب
وهو فدية يصير فاضلا بغير
العقد فيكون طلاقا بعد الدخول

المهر
اي من المهر

زفر لها
نصف المهر
او النصف ولا
عدة عليها الا
في القياس

فانما القول في
نقدونها من عدة
اليان

اليان مسلمة خلافا لها **فصل** تعدد عدة البائين
والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك
التزنية ليس للزوج عذر والمعتد والطيب
والدخول والحمل والامتناع عن عدة المعتد
المعتق والكاح الفاسد ولا تحطب المعتدة
ولا لباس بالتعريض ولا تخرج معتدة الطلاق
من بيتها اصلا ومعدة الموت تخرج منها
او بعض الليل ولا تبقي في غير منزلها والامتناع
تخرج في حاجة المولى وتعد المعتدة في منزل
يضاف اليها وقت الفارقة او الموت الا
ان تخرج جبراً وجافت على مالها وانهدام
المنزل او لم تقدر على كمالها لا بأس بكونها
معا بمنزل وان كان الطلاق بائنا اذا كان
بينهما سيرة الا ان يكون فاسقا فان كان
فاسقا او البيت ضيقا خرجت والاخرى
وان جعلها بينهما امراة ثقة تقدر على الحمل
فحسن ولو ابانها او مات عنها في سفر و

اي بائنا بالطلاق او الخلع او الزيد او اللعان
او بفرقة اخرى فيجب على المطلقة قبل الدخول والمطلقة
التي تزني ليس للزوج عذر والمعتد والطيب
والدخول والحمل والامتناع عن عدة المعتد
المعتق والكاح الفاسد ولا تحطب المعتدة
ولا لباس بالتعريض ولا تخرج معتدة الطلاق
من بيتها اصلا ومعدة الموت تخرج منها
او بعض الليل ولا تبقي في غير منزلها والامتناع
تخرج في حاجة المولى وتعد المعتدة في منزل
يضاف اليها وقت الفارقة او الموت الا
ان تخرج جبراً وجافت على مالها وانهدام
المنزل او لم تقدر على كمالها لا بأس بكونها
معا بمنزل وان كان الطلاق بائنا اذا كان
بينهما سيرة الا ان يكون فاسقا فان كان
فاسقا او البيت ضيقا خرجت والاخرى
وان جعلها بينهما امراة ثقة تقدر على الحمل
فحسن ولو ابانها او مات عنها في سفر و

ق مطلقا
رجعها او ابانها

او المعتدة

لقد روي ولا يخرج من بيتها

او جنتين

رجع الزوج

وعلى منع الوطء

وانما في البائنة لا في الرجوع ثم قال لا الزوجة
فانما بينهما

وبين ما وبين مهرها اقل من مائة رجعت وان
 كانت مسافعة من كل جانب تخترت معها
 وفي اول العود احمد وان كان ذلك في مصر
 لا يخرج منه ما لم تقدم ثم خرج ان كان لها محرم
 وقال ان كان معها محرم جاز للخروج قبل
 الاعتداد **باب ثبوت النسب** اقل مدة الحمل ستة
 اشهر واكثرها سنتان ومن قال ان تكتمت
 فلانة فهي طالق فنكحها فولدت لبنة اشهر
 منذ نكحها الرمة نسبه ومهرها وانما اقربت المطلقة
 بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر
 من وقت الاقرار ثبت نسبه وان لبنة
 لا وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل من سنتين
 وان لبنتين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون
 رجعة بخلاف البائين الا ان يدعيه فيثبت
 فيه ايضا ويحمل على الوطئ بشبهة في العدة
 وان كانت للبائنة مراهقة فان اتت به لا
 قل من ستة اشهر ثبت والافلا وعندا

في الحمل ستة اشهر
 فان لم يولد له في ستة اشهر
 فان لم يولد له في ستة اشهر
 فان لم يولد له في ستة اشهر

اي يوسف

وعندا اي يوسف يثبت فيما دون سنتين
 ومن مات عنها ان اتت به لاقل من سنتين
 يثبت وان كانت مراهقة فلاقل من عشرة
 اشهر وعشرة ايام والافلا ولا تثبت و
 لا رة المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأة
 وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة وان كان
 حبل ظاهرا واعترف الزوج به تثبت بجر
 قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة
 وان اوعتها بعد موته لاقل من سنتين و
 فصدقها الورثة مع في حق الارث والنسب
 هو المختار ومن نكح فانت بولد ستة اشهر
 فصاعدا ثبت منه ان اقرب بالولادة او سكنت
 وان حمل في شهادة امرأة فان نفاه لاعن
 وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان اد
 عت نكاحها منذ ستة اشهر وادعى الاقل
 فالقول لها مع اليمين وعند الامام بلا يمين
 وان علق طلاقها بالولادة فشهدت بها

تين

وقال ان افعى فلد الجبار لان النبي عم. النفقة هي اسم بمعنى النفاق قال
 حيرة ولما انه لقصير عقله بخمار هشام سئالت محمد عن النفقة
 من عنده الدعة بتخلية بينه وبين فقال في الطعام والكسوة والسكنى
 اللعب فلا يتحقق النظر وقد صح
 ان الصحابة رضي الله عنهم لم
 يتخيروا واما الحديث فقلنا قد قاله
 الله ثم اهد فوفق للاختبار انظر
 بدعائه عليه الصلوة والسلام او يحمل
 على ما اذا كان بالغاً عايداً شرح
 في شرحه البصيرة

علي ما اذا كان بالغا هذا شرح
ونفقة الغير على الغير يجب بثلاثة اشياء: الزوجية
والقرابة والملك فبدون نفقة الزوجات لانها
تناسب ما تقدم وغيرها المستطاع اما
أحد المصالح الداخل والنفع لصالح الخارج البيت
وهو لان الواحد يقوم بهما فلا حاجة الى اثنين
حتى لو كانا نفسا ثم يلزمه نفقة خادمين
ان كانت من بنات الاشراف فلها نفقة خادمين
أحد المصلحة والنفع للرسالة امور خارج
البيت احتسابا
واما المصلحة قبل التقلد الى المنزلي الزوج =
وهو المراد بقوله ومن نفقة لم توف فلعدم =
الاحتياج لاجل الاستمتاع بها ولو سلمت
نفسا وهي من نفقة لا يجب لها النفقة ولو
مست بعد التسليم يجب لها ما يلقي

آخراً من قول محمد فان عنده تجد على
قيد به لانه لو كان حروجهما
جفت بان يكون جهن معجل
فلها التنفقة ابن مالك
طوبى ما دخلت
انما قال كسرهما لان العسورة
تحت هذا الفاشدة ايضاح

الى المصنف بخلاف العكس ولا خارا للولاء
لان فيه نظر للصغير حيث يتخلق بخلق باحلاق اهل
باب النفقة تجب النفقة والكسوة والكنى
هـ كانه الزوج من الزوجة
للزوجة على زوجها ولو صغيرا مسلمة كانت
تؤجر كالزوجة او فقيرة حاضرة او غائبة
او كافرة كبيرة او صغيرة تو طلاقا تسلمت اليه
اي يصلح للوطئ في الجبهة يلو
نفسها في منزله او لم تلمحق لها او لعدم طلبه و
تفرض النفقة كل شهر وتسلم اليها والكسوة كل
سنة لشهر وتقدر بكفايتها بالاسراف والافتقار وتعتبر
في ذلك حالها في الموسرين حال اليسار وفي المعسر ين
ووفقر نفقة الزوجين
حالا الاعسار وفي مختلفين بين ذلك وقيل فانظر الى
يعتبر حاله فقط والقول له في اعساره في حق النفقة
والبيته لها ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها في
موسر وعندنا في يوسف نفقة خادمين ولو موسر
لا تلزمه نفقة الخادم في الاصح وتوفرت لماره
ثم اليسر في احسنه تتم لها نفقة اليسار وبالعكس
تلزم نفقة العسار ولا نفقة لنا شتر فخرجت
من بيته بفقره وتحبوسة بدین ومريضه لم تنف
ومغضوبة وصغيرة لا تو طأ وحاجة لامه
كما هو في

لا تتبع
ابن زوجها
ابن ملك

والتحفة

فان قيل كان ينبغي ان لا يجب النفقة الرزاق والقراف مع انها واجبة قلنا الرزاق وان لم نعلم جماعها لكن يمكن التخييد والتبطين وكان الاحتباس منفعة مطلوبة من التكاثر فيجب النفقة فرق

ولو حجت معه فلمها نفقة لحضر لا السفر ولا
الكسرة ولو مرضت في منزل فلمها النفقة لا لو
مرضت في بيتها وزفت مريضه ولا يفرق
لعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستعانة لتحيل عليه
ولا تجب نفقة مدة مضت الذان يكون قضي
بها أو تراضيا على مقدارها ولو مات أحدهما أو
طلقت بعد القضاء أو التراض قبل قضاء سقطت
الآن تكون مستدات بمرقاض ولو عجل لها
والكسوة لمدة ثم مات أحدهما قبل تمامها فلا
لها صلة اتصل بها القبط فيكون سقط الرجوع في العدة
رجوع خلافا لحمد والذات زوج العبد بالأذن
فنفقة ما دى عليه بيع في مدة بعد أخرى والبيع
في غيرهما الزمارة وعلى الزوج الدية كذا في بيت
حال عن أهله وأهلها ولو ولد من غيره أو
يكنيها بيت مفرد من دار إذا كان له غلق ولمنع
أهلها ولو ولد لها من غيره عن الدخول عليها لا
من النظر إليها والكلام معها متى شأؤا والصحیح
أنه لا يمنعها من الخروج إلى الوالدین ودخولها

بانه مولد
 امضى للزوجية والباقيته تنسب لانتها عوض
 فيما يستحقه عليه بالاعتبار كذا في الصدر
 كنتم
 كنتم من حيث
 الفراق ان النفقة تنجد في كل زمان فليكون
 دينا احرا حادنا بعد البيع والاكذالك ساير
 الدين ايضا
 الفلق بفتحين الغلاق وهو
 ما يعلق به الباب كذا في مختار
 الصحاح

الرحم شرح مجمع
الان في النوع عنهما قطع

الروية الكبيرة وبيت
فصل الكبير

لأن ذلك قضاء
على الغايه

عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا من الثمر حتى يذهب عنه شوكه

لا عين سدتها بل لانها حجب حتى تنفلا
 يكون في بيت زوجها حتى اذا ارتدت ولم يحجب
 بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة وكذا
 ان نابت وزوجت اليه بخلاف ما اذا فرقت
 بردها فلا نفقة وان نابت لان اصل الفرقة
 كان من جهتها جهلا ولا نافر للبردة في الفرقة
 لا رفعت بالطلاق الثالث فمنه يعني
 ابن زوجها بعد الطلاق فلها النفقة لو فرقت
 الفرقة قبله ولو كانت معتدة عن رجوع فان
 او امكن ابن زوجها فلا نفقة لها لان التناح
 باق والفرقة حصلت منها
 على الاكثر على الامر
 امرضا ولا فاق الاستحباب واجب
 وراثة لانه من راب الزوج والخبر فان واجب
 البيت والتلج وحصل الزوج عليه لان الاستحباب
 عليها وادانة الاجمعي والافاض على الغيب صريح
 بعد التناح نسلم النفس
 على حكي

من الجانب فانها اشفق وقرية نخل للمعبري رح

الحق في النفقة له بقاء حتى يستحق عليه

فان لا يوجد من يضعها ولا يشرب
 بين غيرها صدق
 وثان عقل الكمال لا فاقته مصالح
 البت ومن جعلها اسما على امرها
 عنه فاذ اذن من عليه الاحتمال
 قدس فاذ اذن من الاستحسان
 فلا يجوز واجب غير
 فعل واجب عليها وبان لغة
 لان الارض واجب عليها
 بوضع او لا فاذ من عليها
 لا احتمال عجزها فاذ من عليها
 فاذا استاجرها على فعل واجب عليها لم يجز فاسم
 فاذ اذن من الاستحسان
 فاذ اذن من الاستحسان
 فاذ اذن من الاستحسان

فإذا استأجر من
فعل وعلى السر بآل الفطر هذه الشاة منه
في اختيار قول أبي يوسف رحمه الله كما صرح به صاحب
الكتاب حيث قال والبارد مقدّم بالنصاب عند أبي
محمد فمن نقص ملكه عن نصاب لم يجبر على نفقة
لأقارب وإن كان يعمل وكتب لأن الغني مقدّم
بالنصاب في الشرع لكن المغني نصاب حرمان
خذ الصدقة وهو ما تبادر هو أن كان فاضلا
من حواججه الأصلية من غير اشتراط النماء
لأن الصدقة الفطر وهو الصحيح لأن النفقة
شبه بصدقة الفطر الغني الموجب للزكوة فلأن
لا يشترط الاشتراط ههنا وهي مؤنة من كل وجه
وأولي الفطر لكونها مؤنة من وجه والصدقة مؤنة
من كل وجه فلما لم يشترط لوجوب صدقة أبي علي

الاستناب في حق هؤلاء الغني
لأن العجزة من وجوب النفقة أحصاء
نائب لأن العجزة من وجوب النفقة أحصاء

أول العجزة والباء

طوبى للعجايز عن الاستسباب في حقن دماء العجايز
لأن العجايز طوبى لهن في حقن دماء العجايز
نائب لأن طوبى لهن في حقن دماء العجايز

الحرق بالضم وبالحريك وبالحاء المعجمة والياء
المهملة الحرق وان يحسن سجع
المصباح النبير القاموس سجع

هو كتاب علي بن الحسين عليهما السلام

فقد روي في الملاء والدرق وانما اوردوها معا بناء على نقادها
من حيث الكمال والنقصان فانها كما كان في الاصحاح
سابل والحق ناقص في المبدأ واما في الاصحاح
عنه كما في الكائن في الكتاب فقد كمل حتى في الاصل
عن الكائن ومكمله ناقص حتى خرج من يد العبد والاصل
تحت قوله كل صلوك لي فهو حسن كذا في التبيين ابي حلي
المعروف ورجل انتبه في امارة على انها ملاء البائع او كماله
امارة على انها حق فوالد كل واحد في نفسها ولد فظالم
ان الاول في ملك الغير البائع والثانية امارة في يكون كل من
الولد في حرم بالقيمة وسما في الاول فلا يتبعها واما
ولم يرد في الولد في حرم في الثانية الاصولية
القيمة فلم عاية جانب التبعية الاصولية

حلاف الشافعي ابن
الاضافة الى الملك
الملك كما يصح
فان حتر عتق
بان قال ان ملكك

ولما اخرجوا من مكة فبعثوا عليه ابنه ليرجع جازيا الام باعتبار
 لانه مخلوق من مائه فبعثوا عليه ابنه ليرجع جازيا الام باعتبار
 ولما اخرجوا من مكة فبعثوا عليه ابنه ليرجع جازيا الام باعتبار
 عتق بعض عبده صم وسعي في باقيه وهو كالم
 كاتب الا انه لا يرد في الرق او عن رق الا يفتق
 في جميع الاحوال ان يردى الساعية فلا يقبل شهادته ولا يقر
 كله ولا يسمي وان اعتق شريك نصيبه ولا يزوج
 صم

١٤٤٤

مع الاعسار ولا يرجع العتق على العبد لو يمن
والولاء له في الخالين ولو شهد كل منهما باعثاق
شريكه يسعى لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف
ما كانا وقاله يسعى للمصريين لا للوكرين ولو
أخذها موصرا والآخري معسر يسعى للموصر فقط
والولاء موقوف في الأحوال حتى يتصادق أو لو
عتق أحدها عتقه بفعل غلغ أو الآخر بعده
فيه فمضى ولم يدر عتق نصفه وسعى في نصفه
لها مطلقا وعندها أن كانا موصرين فلا سعا
وإن كانا معسرين ففي نصفه عند أبي يوسف
وفي كل عند محمد وإن كانا مختلفين يسعى للموصر فقط
في أربعة عند أبي يوسف وفي نصفه عند محمد ولو
حلف كل يعتق عبده والمسئلة بحالها لا يعق
واحد ومن ملك ابنه مع آخر شراء أو صدقة
أو هبة أو وصية عتق حظه ولا يضمن لو شريكه
أن يعتق أو يستعسى سواء علم الشريك
أنه ابنه أو لا وقاله لا يضمن الأب أن كان موصرا

عند عساره يسعي الابن وكذا الحكم والخلاف
 لو علق عتق عبد بشراء بعضه ثم اشترا
 مع آخر واشتري نصف ابنه ممن يملك كله
 ولو اشتري الاجنبي نصفه ثم الاب باقية موك
 ضمن الشريك او استسعر وقال ايضمن فقط
 ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجماعا ^{في غير}
 دبره احدهم واعتقه آخر ضمن الساكن مديرة
 وللدبر معتقة ثلثه مديرة ^{الا يضمن} والولاء ثلثاه
 المدبر وثلثه المعتق وقال ايضمن مديرة لشريكه
 ولو مصر والولاء كله وقيمة المدبر ثلثا قيمته
 قتيلا ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تحريمه
 يوما وتوقف يوما وقال لا انكر ان يستسعيها في
 حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لامه فلا يقوم فلا
 يضمن موصرا عتق نصيب منها وعندها هي متفوقة
 فيضمن حصته شريكه منها **باب العتق المبرم**
 له ثلثة اعبد قال لاشين عنده احد كما آخر فخرج
 احدهما ودخل الآخر فاعاد القول ثم مات

ولو اشتري نصف ابنه ممن يملك كله
 ولو اشتري الاجنبي نصفه ثم الاب باقية موك
 ضمن الشريك او استسعر وقال ايضمن فقط
 ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجماعا

من غير

من غير بيان عتق ثلثة ارباع الثابت و
 نصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال محمد
 ربعة ولو في مرضه ولم يجز الوارث جعل كل عبد
 سبعة كسهام العتق وعتق من الثابت ثلثة
 وسعي في اربعة ومن كل من الآخرين اثنان و
 سعي كل منهما في خمسة وعند محمد جعل كل عبد
 ستة كسهام العتق عنده ويعتق من الثابت
 ثلثة ويسعي في ثلثة ومن الخارج اثنان ويسعي
 في اربعة ومن الداخل واحد ويسعي في خمسة
 ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات بالبيان
 سقط ثلثة اثمان من الثابتة وربع من الخارجة
 ومن مداخلته بالاتفاق هو المختار والبيع بيان
 في العتق المبرم وكذا العرض على البيع والموت والقهر
 والتدبير والاستيلاء والهبة والصدقة مستلزمات
 والاطمئنان ليس ببيان فيه خلافا لهما وفي اطلاق
 المبرم هو والموت بيان وان قال لامته
 اقل ولد تلدينه ذكر فان كانت حرة فولدت ذكرا



وانتي ولم يدع اولها فالتذكر رقيق ويعتق
نصف كل من الام والانتى ولا تشرط الدعي
اصحة الشهادة على الطلاق واعتق الامه بمنزلة
وفي عتق العبد وغير المعينة تشرط خلافا لما قلوا
شهادته يعتق احد عبديه او امته لا تقبل الا في وصية
وعندهما تقبل وان شهدا بطلاق احدي نكاح
قبلت اتفاقا **باب الخلف بالتعق** ومن قال ان
دخلت فكل مملوك لي يومئذ يعتق بدخول
من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت
الخلف او تجدد بعده ولم يقل يومئذ لا يعتق
الا من كان في ملكه وقت الخلف وكذا لو قال
كل مملوك لي حر بعد عند المملوك لا يتناول
الممل فلو قال كل مملوك لي ذكر حر وله امه حامل
فولدت ذكرا لاقل من نصف حول من دخلت
لا يعتق ولم يقل ذكر عتق تبع الامه ولو قال
كل مملوك لي حر بعد موتي من في ملكه عند الخلف
موترا لا من ملكه بعده لكن يعتق الجميع من الثلث

وعلى ان يجعل العتق جزءا من المال
او يذلل للمال باءا وان انت اوتى حري او افسا
مال او به فقبل عتق والمال دين عليه فقتل الكفا
او لقتل او مرقص او جسد او لا يفتقر عليه مكملا او يوزن
به بخلاف بطل الكتاب وان قال ان اديت
الى الف فانتي حرة او اديت صار ما ذونا لا

عند موته **باب الخلف على عتق** ومن اعتق على
مال او به فقبل عتق والمال دين عليه فقتل الكفا
او لقتل او مرقص او جسد او لا يفتقر عليه مكملا او يوزن
به بخلاف بطل الكتاب وان قال ان اديت
الى الف فانتي حرة او اديت صار ما ذونا لا
مكاتباً ويعتق ان اتى في المجلس او خلى بين
المولى وبين المال فيه في التعليق بان ومتى ادعى
خلى في التعليق بان او جبر المولى على القبض وان ادعى
القبض يجبر على القبض ايضا الا انه لا يعتق مالم
يقع الكل كما لو خط عنه البعض فادى البطل ثم ان
ادى الف اكسبه قبل التعليق رجع المولى عليه
بمجلسها ويعتق وان كسبها بعده لا يرجع ولو قال
انت حر بعد موتى بالف فان قبل بموتى
واعتقه الوارث عتق والا فلا ولو حرره على
ان يجزئ سنة فقبل عتق وعليه ان يجزئ تلك
المدة فان مات المولى قبلها لم يمه قيمة نفسه
وعند محمد قيمة حرزته وكذا لو باع المولى العبد
من نفسه بعين فملكته قبل القبض يلزمه

لان الدين صحيح يكون ديناً حقيقياً بخلاف
بدل الكتاب فانه على عبده صلتاً لا ديناً

لا بد من اخلاله
بممكن المولى من اخلاله

لا بد من اخلاله
بممكن المولى من اخلاله

قيمة نفسه وعند محمد قيمة العين ومن قال
 لاخر عتق اشك بالف على ان تزوجها ففعل
 فابت ان تزوجه فلا شيء عليه ولو ضمة
 عني قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها ولزمه
 حصة القيمة وسقط ما يخص المهر ولو تزوجه
 فحصة المهر لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى
 في الثاني وهو في الاول **باب التدبير** المدة
 المطلق من قال له مولاه اذمت فانت حر
 او انت حر عن دبري او يوم اموت او مع موتي
 او عند موتى او في موتى او انت مدبر او قد دبر
 تك او ان مت اليها سنة وسنة وعقب موت
 فيها او وصيت لك بنفسك او بربقتك
 او بثلث مالي فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا
 بالعتق ويجوز استخدامه وكتابته وابعاده والامة
 نوطاء وتزوج واذمت سيده عتق من ثلث
 ماله وان لم يخرج من الثلث فبحسابه وان
 لم يترك غيره سعى في تليته وان استفرقه دين

لأن اشترط
 الدال على العتق
 جازية في الطلاق
 لا الاعتاق

أي يكون حصة المهر من الالف وهو ثلث الالف فيها
 أي في الوجه الثاني أي فيما قال عني سرج

أي ان سعى في وقت من هذا المدة
 أي ان سعى في وقت من هذا المدة

المولى سعى في كل قيمته ولو جرد احد الشريكين
 وضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير
 وسعى في نصفه خلا فالحما والمقيد من قل له ان
 مت من مرض هذا او سعى هذا او من مرض
 كذا او الى عشرين او الى مائة سنة واحتمل عدم
 موته فيها فيجوز بيعه وان وجد الشتر طعق
 عتق المدبر **باب التدبير** لا يثبت نسب ولد
 الامة من مولاها الا ان يدعيه واذا ثبت صارت
 ام ولد لا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق وله
 طئها واستخدامها واتجارها وتزوجها وكتابتها
 وعتق بعد موته من جميع ماله ولا تسعى لوليه
 ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بالادعوتة وان
 نفاه انقضى ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي
 ام ولد له وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت
 ثم ملكها بخلاف ما لو استولدها بنكاح ثم ملكها ولو
 اسلمت ام ولد النصراني عرض عليه الاسلام فان
 اسلم فله وان ابي سعت في قيمتها وهي كالملك

ولا ترق بجرحها وان مات عتقت بالطلاق
 ومن ادعى ولدا منه له فيها شراكة ثبت نسبته
 وصارت ام ولده وضمن نصف قيمتها ونصف
 عقرها لقيمة ولدها وان ادعى اهله معا ثبت منهما
 وبني ام ولدها وعلى كل نصف عقرها وتقاصا ورث
 من كل منهما ميراث ابن وورثان ميراث اب واحد
 وان ادعى تحولا ولدا منه مكاتبه فصدقه المكاتب
 ثبت نسبته ونصف قيمته وعقرها ولا تصير ام ولده
 فان لم يصدقه لا يثبت النسب الا ان دخل الولد
 في ملكه وقتا **كتاب الايمان** اليقين بقوله احد
 طرفي الخبر المقسم به وهي ثلثة خموس وهي حلفه
 على امر ماض او حال كذا او عدا وحكمه الا انهم والكفارة
 فيها الا التوبة ولغو وهي حلفه على امر ماض يظنه كمالا
 وهو غلاة وحكمه رجاء العفو وسفيدة وهي حلفه على فعل
 او ترك في المستقبل وحكمه وجوب الكفارة ان حنت
 وبها يلجأ فيه اليك كفعل الفرائض وترى المعاصي منها
 ما يجب فيه الحنت كفعل المعاصي وتلك الواجبات ومنها

ان في النكاح شراكة بين المأخر
 والنفس والعقود والتمسك في هذا العقد
 ليست لا تنهم في كونه بيا لانه حاله
 الخالف

ما يفضل فيه الحنت كحجر ان المسلم ونحوه وما عدا
 ذلك به فيه البتر حفظا لليمين ولا فرق في وجوب
 الكفارة بين العابد والناسي والمكفر في الحلف
 او الحنت وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين
 كافي عتق الظهار واطعامه او كسوتهم كل واحد ثلثا
 يستتر عامته بدنه هو الفصح فلا يخرج في الكسوة اكل
 فان عجز عن احدها عند الاداء صام ثلثة ايام
 متتابعات ولا يجوز التكليف قبل الحنت ولا كفارة في
 حلف كافر وان حنت مسلما ولا يصدق بين الصبي
 والمجنون والناثم **فصل** وحروف القسم الواو
 والهاء والباء وقد تضمنت كاشية لفعله واليمين بالثقة
 او بيمين من اعيانه كاليمين في حلفه ولا يفتقر اليه
 الا فيما يستحق به غيره كاليمين والعليم او بصفتين صفاته
 يختلف بها عرفا كمن الله والمجلاز وكبرياؤه وعظمته
 وقدرته لا يقرب الله كالتقرب والنبى والكعبة ولا
 بصفة لا يختلف بها عرفا كرحمته وعلمه ورضاه و
 غضبه وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله يمين وكذا

قوله ^{او} لا يم الله وسوكنه ^{او} يحورم بخداي وكذا قوله و
عهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان
يقول بالله وكذا على نذر او يمين او عهد وان لم يضاف
الى الله وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافرا ويهوديا او
نصرانيا او يري من الله يمين ولا يصير كافرا فكل بالحنث
فيها سواء علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه
يمين وان كان عنده انه يكفر يصير كافرا وقوله
ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او لعنته او
هو زان او سارق او شارب خمر او اكل ربوا ليس
بيمين وكذا قوله حقا وحق الله خلافا لابي يوسف
وكذا قوله سوكنه يحورم بخداي يا بطلان زن و
من حر ملكه لا يحرم وان استباحه او شيئا منه فعليه
الكفارة وقوله كل حلال على حرام على الطعام والشراب
والهتوكه انه تطلق امرائه بلائيه ومثله قوله حلال
بروي حرام وقوله ^{او} حرجة بدست راست كبريم
بروي حرام ومن نذر نذرا مطلقا او مطلقا بشرط
مريده كان قدم غائبى ووجد من الوفاء ولو علم

بشرط لا يريده كان زنيث خير بين الوفاء والكفر
هو الصحيح ومن وصل بخلفه ان شاء الله فلا حنث
عليه **باب اليمين في الدخول والخروج والايان**
والسكنى وغير ذلك من خلف لا يدخل بيتا قد
فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكعبة لا يحنث
وكذا لو دخل دهليزا او ظلة باب واياها كان
لو غلق يتي خارجا والاحنث كما لو دخل ضفة وقيل
لا يحنث في الصفة ايضا وفي لا يدخل دارا فدخل دارا
حرمة لا يحنث ولو قال هذه الدار فدخلها اخرجه
صحرا او بعد ما بنيت دارا اخرى حنث وكذا لو وقف
على سطحها وقيل لا يحنث به في عرفها ولو دخل طاق
بابها او دهليزها ان كان لو غلق يتي خارجا لا يحنث
والاحنث ولو جعلت مسجدا او حماما او ستانا او
بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يحنث ولو دخل بعد ان هدم
الحمام او شباهه وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما
انهدم وصار صحرا او بعد ما بنى بيتا اخر لا يحنث
بخلاف ما لو سقط السقف وبقي الجدران وفي لا يدخل

هذه الدار وهو فيها لا يحنت مالم يخرج ثم يدخل
في لا يلبس هذا الثوب وهو لابس اولاً يركب هذه
الدابة وهو ركبها اولاً يركب هذه الدار وهو ركبها
ان اخذ في النزع والنزول والنقل من غير لابس لا يحنت
والأحنت ثم في لا يركب هذا البيت او هذه الدار لا
يترس خروجه جميع اهله ومتاعه حتى لو بقي وترى
وعند ابي يوسف يعتبر نقل الاكثر وعند محمد نقل ما تقوى
به كخدايشة وهو الاحسن والارفق ثم لا بد من
نقلته الى المنزل آخر حتى لا يترس نقله الى الكعبة او المسجد
وكذا في لا يركب هذه المحلة وفي لا يركب هذه البلدة
او القرية يترس خروجه وترك اهله ومتاعه فيها
وفي لا يخرج فامر من محله واخرج محنت ولو حمل فخرج
بلا امره مكرها او راضيا لا يحنت ومثله لا يدخل
في الخروج الى الجنان فخرج اليك ثم اتي حاجة
اخرى لا يحنت وفي لا يخرج الى مكة فخرج يريد
ثم رجع حنت وفي لا ياتيها لا يحنت مالم يدخلها
ولذهب كالمخرج في الاصح وفي لياتين فلانا فلم يات

البت

حتى مات حنت في اخرج ارجاء حياته وان قيد الاثبات
غدا بال استطاعة فهو على سلامة الاالات وعدم
الموانع فلو لم يات ولا مانع من مرض او سلطان
حنت ولو نوى الحقيقة صدق ديانته لا قضاء في
المختار وفي لا يخرج الا باذن شرط الاذن لكل خروج
وفي لا يخرج الا ان اذن يكفي الاذن مرة وفي
لا يخرج الا باذن لو اذن لها فيه متى شاء
ثم نهاها فخرجت لا يحنت عند ابي يوسف
خلدا فالحمد ولو ارادت الخروج فقال ان
خرجت او ضربت العبد فقال ان ضربت
تقيد الحنت بالفعل فوراً فلو لبست ثم فعلت
لا يحنت قال لا يخرج لابس فتقدمي فقال
ان تغدري فكذلك لا يحنت بالتغدي لامر ولا
في ذلك اليوم الا ان قال ان تغدري اليوم
وفي لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد لم
ماذون لا يحنت الا ان نواه وهو غير
مستغرق بالدين وعند ابي يوسف يحنت

مطلقا ان نوى وعند محمد يحنث مطلقا وان
لم ينوه **باب العيمين في الاكل والشرب واللبس**
والكلام لا يأكل من هذه النجسة فهو على تسر هاو
دبرها غير المطبوع لانيته هاو خلمها ووجدها
المطبوع او من هذه النجاسة فهو على اللحم دون
اللبس والذين يد في لا يأكل من هذا البسر فأكله
رطباً لا يحنث وكذا من هذا الرطب او اللبن فأكله
تماما او شربا لا يخلاف لا يعلم هذا القبي فأكله شاة
او شيئا او لا يأكل لحم هذا الحيوان فأكله كبش
وفي لا يأكل بسرا فاكل رطباً لا يحنث ولو اكل
مذنباً حنث وكذا لو اكله بعد ما حلف لا يأكل رطباً
وقالا لا يحنث فيهما ولو اكله بعد حلفه لا يأكل
رطباً ولا بسرا حنث اتفاقا وفي الماشية رطباً
فاشترى كباسته بسرفها رطب لا يحنث كما
لو اشترى بسرا مذنباً وفي لا يأكل لحماً او بيضا فاكل
لحم سمك او بيضه لا يحنث وكذا في الشراء ولو
اكل لحم انسان او خنزير حنث وكذا لو اكل كبدا او

والمراد بالبسر الذئب كسر الذئب للشاة
الذي اكثره بسرا من رطب والذين
المذنب الذي اكثره رطب والذين من بسر
فالخاصة انه اعتبر الغالب المفقود
في مقابلته كالمعروف عرفا فاذ وعامة
رطب يسمى رطباً عرفاً لا بسراً او شاة
اذ العبرة للغالب في الاحكام الشرعية في
في الرضا ضد رغبته ولهذا اوجب
لا يشترى رطباً فاشترى بسراً من ذئب
لا يحنث كذا انه في النزه

او كرس شاة والمختار انه لا يحنث بهما في غير فاكما
لو اكل آية وفي لا يأكل شاة يتقيد بشحم البطن
فلا يحنث بشحم الظهر خلافا لهما ولو اكل
آية او لحماً لا يحنث اتفاقا وفي لا يأكل من هذه
النجسة يتقيد باكلها قضا لا يحنث باكل خبزها
خلافا لهما وفي لا يأكل من هذا الرقيق يحنث بخره
لا بسفنه في الصحيح والخبز يقع على ما اعتاده اهل
مصر كخبز البر والشعير فلا يحنث بخبز القطار
او خبز الارز بالعراق الا اذا نواه والشواء على اللحم
لا على الباذنجان او الخمر او البيض الا اذا نواه و
الطبيع على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرقه
الا اذا نوى غرذ لك والراس على ما يباع في مصره
ويكبس في الثنائير والفاكهة على التفاح والبطيخ
والمشمش وعندهما على العنب والرطب
والزمان ايضا ويقع على الثناء والخيار اتفاقا و
الا حرام على ما يصطبغ به كالخل والزيت واللبن
وكذا المالح لا اللحم والبيض والخبز الا بالنية وعند

القضيم بفتح الفاق وكونه المضاد
المعجمة الاكل باطراف الوسماء

وطاري
شواء وكبرى باش ورسبي

المراد بالبسر الذئب كسر الذئب للشاة
الذي اكثره بسرا من رطب والذين
المذنب الذي اكثره رطب والذين من بسر
فالخاصة انه اعتبر الغالب المفقود
في مقابلته كالمعروف عرفا فاذ وعامة
رطب يسمى رطباً عرفاً لا بسراً او شاة
اذ العبرة للغالب في الاحكام الشرعية في
في الرضا ضد رغبته ولهذا اوجب
لا يشترى رطباً فاشترى بسراً من ذئب
لا يحنث كذا انه في النزه

محمد بن ابي طيم ايضا والعنب والبطيخ ليس بالادم
 في الصحيح والافداء الاكل فيما بين طلوع الفجر
 والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف
 الليل والسحور فيما بين نصف الليل وطلوع
 الفجر وفي ان اكلت او شربت او لبست او
 كملت او تزوجت او خرجت ونوى مقينا لا
 يصدق ولو زاد طعاما او شرا با ونحوه صدق
 ديانم لا قضاء وفي لا يشرب من جملة لا يحنت
 بشر بها باناء ما لم يكن خلافا لها وان قال
 من ماء جملة حنت بالاناء اتفاقا وكذا في الحب والنير
 وفي الاناء بعينه وامكان البر شرط صحة الحلف
 خلافا لابي يوسف فمن حلف لي شرب ماء
 هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصب قبل
 مضيه لا يحنت خلافا له وكذا ان لم يقل اليوم
 الا ان كان فصب فانه يحنت بالاتفاق وفي ليصبر
 ليصعدن السماء او يطيرن في الهواء او يقبلن
 هذا الحجر ذهباً او يقتلن زيدا ما لم يمتوا انعقدت

الجمعة في
 البعد
 اليوم

وحنت الحال وان لم يعلم بموته فلا خلافا لابي
 يوسف وفي لا يكلم فقراء القرآن او شيخ او
 هلال او كبر لا يحنت سواء في الصلوة او خارجها
 هو المختار وفي لا يكلم فكله بحيث يسمع وهو
 نائم حنت ان يقظه قبل مطلقا ولم يكلم غيره وتهدد السماع
 لا يحنت ولو سلم على جماعة وهو نائم حنت وان نواهم
 دون لا يحنت ولو قال لا ياذن فاذن ولم يعلم فكله حنت
 خلافا لابي يوسف وفي لا يكلم شرا فهو من حين خاف ووق
 اكلم لمطلق الوقت ونصح نيت النهار فقط ولبه اكلم
 الليل فحسب وفي ان كلمة الا ان يقدم زيدا وحيه يقدم
 او الا ان يؤذن زيدا وحيه ياذن فكله قبل ذلك حنت
 وان مات زيدا سقط الحلف وفي لا ياكل طعام فلان
 او لا يدخل داره ولا يلبس ثوبه او لا يركب دابة او لا يكلم
 عبده ان عتق وزال ملكه وفعل لا يحنت خلافا لمحمد بن عبد
 القادر وفي المتجدة لا يحنت اتفاقا وان لم يعين لا يحنت
 بعد الزوال بالمتجدة وفي لا يكلم امراته او صديقه حنت
 في المعين بعد الابانة والمعادة وفي غيره لا في رواية محمد

ويجوز بالتجرد وفي لا يكلم صاحب هذا الصلح
 فباعه فكله حنت لا اكلمه حنا او زمانا والحين
 او الزمان ولا ينة فهو على ستة اشهر ومصرها ما نوى
 وان قال الدهر او الابد فهو على العهر ولو قال دهر
 فقد توقف الامام وعندها هو كالتومان ولو قال ا
 اياما او شهرا او سنين فعلى ثلثة وان عرف فعلى
 عشرة كاياما كثيرة وقال على جمعة في الايام وسنة في
 الشهور والعهر في اسنين **باب اليمين في الطلاق**
والعتق قال ان ولدت فانت كذا حنت باليمين
 ولو قال لامته اذا ولدت ولدك فهو حنت ميتا غنيا
 عتق لحي خلا فالحما وقول عبد ملكه فهو حنت فملك
 عبدك عتق ولو ملكك عبد من معاتم آخر لا يعتق واحزنهم
 واولاد وحده عتق الآخر ولو قال آخر عبد ملكه فانت
 بعد ملكك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ملكك عتق
 عتق الآخر من ملكك من كل ماله وعندهما عند موت من
 الثلث وعلى هذا آخر امرأة اتزوجها فهي طالق ثلاثا
 فلا ترث خلا فالحما وفي كل عبد بشرى بكذا فهو حنت بشره

سجل قال لم يدعونه ان لم احد منك فاما مني طالق
 وقال الطلوع بان اعطيتك فاسل في طالق فالحلية فيه
 ان يقع المطلوب حق الطالب فيجب جبر او اعدا

اذا قال آخر امرأة اتزوجها فهي طالق ثلاثا فترجع امرأة
 ثم امرأة اخرى ثم ماتت عند طلق الطلاق مقصودا
 على الموت حتى يستحق الارث فانه لها كان وقوع الطلاق
 التزوج من وقت التزوج وقد دخل بها كان لها المهر
 عنده من وقت التزوج وعند طلاق الطلاق
 او نصف المهر عند طلاق الطلاق
 الى اخر حيوة ولها مهر واحد وعليها عدة جعيا
 والوفات وتزوج منه وان كان الطلاق رجعي
 فعليه عدة الوفاة فيها

فانها تطلق عند الموت
 فيصير قاتل فترث ابنتها

لان البيت ولد
 حقيقة

لان البينة اسم لليمين
 لان البينة اسم لليمين
 لان البينة اسم لليمين

ثلاثة متفرقون عتق الاول وان بشره معا
 عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين
 ولو نوى كفارة بشعره ابيه سقطت الابشر
 امتد استولدها بالنكاح او بعد خلف بعته
 ان قال ان بشرت بك فانت حر عن كفاري
 وفي ان بشرت بك امة فهي حرة ان تسرى من في
 ملكه وقت الخلف عتقت وان تسرى من ملكها بعد
 لا تعتق وفي كل مملوك حنت عتق عبده ومذروه
 وامهات اولاده لا مكاتبوه الا ان نوى في هذه
 طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخبر في الاولى
 ليين وكذا العتق والاقراء **باب اليمين في البيع**
الشراء والتزوج وغير ذلك يحنت بالمباشرة دون
 التوكيل في البيع والشراء والاحارة والاستجار
 والصلح عن مال والقيمة والحضومة وضرب
 الولد وبها في النكاح والطلاق والخلع والعتق
 والكتابة والصلح عن دم عمد والهبه والصدقة
 والقرض والاستقراض وان نوى المباشرة خاصة

لان البينة اسم لليمين
 لان البينة اسم لليمين
 لان البينة اسم لليمين

لان البينة اسم لليمين
 لان البينة اسم لليمين
 لان البينة اسم لليمين

لان البينة اسم لليمين
 لان البينة اسم لليمين
 لان البينة اسم لليمين

العقد
 لا يلزم من صحة العقد انه لا يمتنع لان
 ما لا يلزم من صحة العقد انه لا يمتنع لان
 عقد البيع لا يمتنع من صحة العقد
 وشرط لصحة العقد وهو ان يكون
 في الوجهين وافق به بعض الشايع
 بانشاء العقد حقيقة وانما هو تفصيل
 بالوضع به كذا في الاختيار
 المراد بخلوه فعل يتعلق به فقي قوله ان بيعت
 اي من الام متعلق بالبيع فيقتضوا احتصاص
 فبعد في جمل الام متعلق بالبيع فيقتضوا احتصاص
 البيع بالحق طلب والفعل لا يمتنع بغير الفا عل
 ولا باسره اي التوكيد فلهاذا اقتضى الامر
 عن اي مما فيه تحقيق الادبانه لان نوي ما يمتنع
 كلامه ولكنه خلاف الظاهر لان في شرح الكسح
 على ولو نوي بقوله بيعت لادبانه فيهما وقضاء فيما فيه
 اي بالعكس صدق ديانته فيهما وقضاء فيما فيه
 تغلبت لادنوي ما يمتنع كلامه في الثاني
 لوجود الشرط وهو البيع في الاول والثاني
 في الكلام شرح

الحمل الا انه لو نوى المباشرة يصدق قضاء وديا
في الميزاج فزوجته فزوجي فاجاز بالقول حيث
وبالفعل لا يحسن وفي لا يخرج عبده او امته
يحسن بالتوكيل والاحازة وكذا في ابنه وبنته ال
الصغيرين وفي الكبيرين لا يحسن الا بالمباشرة
ودخول الام على البع كانه يفت لك ثوبا
يقتض اختصاص الفعل بالمحاور عليه بان كان
بامر سواء كان ملكه او لا ومثله الشراء والاجارة

والصناعة والبناء وعلى العين كان يفت ثوباً لكسول
أو فلفل لا يبق عن غيره كمالاً في شرب
نقطة اختصارها بان كان ملكه سواء به او
ولا دخوله على الضرب والاكل والشرب والد
خول وان ثوباً غيره صديق فيما عليه وفي ان يفت او ان
شترته فهو حر فقد بالخيار عتق وكذا لو عقد بالفا
والموقوف ولو بالباطل لا يفتق وفي ان لم ابعه كذا

بالصله
الذبحه

الى يوسف وان نوى غيرها صدق ديانته لاقضاء
ومن قال على المشى الى بيت الله او الى الكعبة لزمه
حج او عمره مشيا فان ركب فعليه دم ولو قال على
الخروج والذهاب الى بيت الله والمشى الى الحرم
او الى المجدد الماتصفا او المروة لا يلزمه شيء و

كذا لو قال على المشي الحرم او الى المسجد الحرام
خلافهما وفي عبده حران لم الحج العام فشهدا يكون
يوم النحر بكوفة لا يعتق خلافا للمحمد وفي الايض
فصام ساعة بينة حث وان ثم صوما او يوما
اي لوجود الشرط ان الصوم
لا لم يتم يوما وفي الايض يحث اذا سجد سجدة

لا قبله وان ضمتم صلوة فيشفع الي اقبل وان لم يست
من غزلك فهو هدي فملك قطنا فغن الله ورج
فلبسه فهو صدقة خلافا لهما وان لبس ما غزلت
من قطن في ملكه وقت الحلف فهو ملك بالاتفاق
خاتم فضة ليس بحلي بخلاف خاتم الذهب وعقد

بكون الآدميين

الكتاب في تخصيصها للعلوم وفي النهاية ونسبها
للأئمة ان ما ذكره ابي يوسف رحمه الله صحيح
عندي قولي

الحج والعمرة بهذه الألفاظ غير متعارف

ولهما انها قامت على النفي لان المقصود منها
الاثبات التوضيحي

هو الامر ان المقطعة عن قصد التعليل
وجد لان الشارح في الفعل يستعمل فاعلام
بالافصا بعد ذلك لا يرفع الحذف
الامر في الثاني

حاتم ذهب بحسن الله لا يستعمل الا بغيره
 ابن مالك
 لا يجنب لو ليس حاتم فضله الله
 يعني بخلي كامل الله كما يستعمل الله كما
 ليس بخلي كامل الله كما يستعمل الله كما
 يستعمل الثمن يستعمل الا فامة الستة
 ابن مالك

لأنه لا يجوز أن يرضع نخله والافلا والاحلى مطلقا وبه
يفتى وفي لا يجلس على الارض فجلس على بساط او

الاولى ان رضع نخله والافلا والاحلى مطلقا وبه
يفتى وفي لا يجلس على الارض فجلس على بساط او
حصير لا يحث وان حال بينهما وبينه ثياب جئت
وفي لا ينال على هذا الفراش فجعل فوقه فراش
فنام عليه لا يحث وان جعل فوقه فراش يحث
وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه
سري فجلس لا يحث وان جعل فوقه بساط
او حصير حث **باب اليمين في الضرب والقتل**
وغير ذلك الضرب والكسوة والكلام والدخول
يختص فعلها بالحي فلا يحث من قال ان ضربته او
كسوته او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف
الفعل والحمل والممس لا يضربها فحد شعرها او خنجرها
او عضها حث لحيته حتى يموت فهو على حد
الضرب ليقضين دينه قريبا فها دون الشهرة
والشهر بعد لقصته اليوم فقصته في يوم او شهر
او سنة او اقل من ذلك فها دون الشهرة
وجه او حجة او باعة او شيا وقبضه ولو لم
صا صا او شوقه او وهب او ابراء منه لا يبر لا يبر

لأنه بعد جالس على السرير بهما كما اذا حلف
لأنه بعد جالس على السرير بهما كما اذا حلف

لأن هذه الاشياء لا يتحقق في الميت وهذا لان
الضرب اسم لفعل موكم متصل بالبدن وبعد
الموت لا يتحقق ذلك سرح لان هذه
يتحقق في الميت كما يتحقق في الحي وهذا لان
القتل الاسالة والمقصود منه التظلم والميت
يظهر بالفعل والحمل يتحقق بعد الموت
قال يوم من جعل ميتا فلبس ثيابه واليس
للعظيم او الشفلة فتتحقق بعد الموت

هو الذي يقتضيه دينه
من مال القبر مستصحب

السوقه بالضم والفتح ما يكون داخلها
نحو اوجار حيا فاضله

لأنه لا يجوز أن يرضع نخله والافلا والاحلى مطلقا وبه
يفتى وفي لا يجلس على الارض فجلس على بساط او

دينه درهما دون درهم لا يحث بقبض بعضه
لم بقبض كله متفرقا وان فرقه بعمل ضروري كالور
لا يحث ان كان في الامانة او غير مائة او سوى
مائة منها او اقل منها لا يفعل كذا تركه ابعدا وفي ليعفانه
يكفي فعله مرة خلفه والى ليعفانه بكل طاع يقيد حال
ولا يتهبه فوهب ولم يقبل من وكذا القرض والعارة
والصدقة بخلاف البيع لا يشتري ربحا فهو على ما لا
سابق له فلا يحث بشئ النور والياسمين وقيل
لا يشتري وردا او بنفججا فهو على ورقه لا يدخل
طرفلان تناول الملك والاحار قطفه لانه مال
له وله دين على فليس او ملي لا يحث **كتاب**
الحدود الحد عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا
يسمى تعزير ولا قصاص حثا وان اوطى مكلف
في قبل خال عن ملك وشبهته ويشب بشهادة اربعة
رجال مجتمعين بالزنا لا بالوطى او الجماع اذا ساء لهم
الامام عن حاشية الزنا وكيفية ومن زنى فليس زنى
ومتى زنى فبينوه وقالوا اياه وطئها في فرجها كالميل

مطلقا فيقتضي عدم الفعل في جميع الحالات
مطلقا فيقتضي عدم الفعل في جميع الحالات
مطلقا فيقتضي عدم الفعل في جميع الحالات

جميع الحدود وهو في القدر المنع ولهذا سمي الباب
هذا والمنع الناس عن الذموم موكم فان القصور
الاصل من شرع الله ان جاز عتيا نفس ربه العباد
خرج به القصاص لانه حق العبد سرح

في الشافعي كافي
فان الزنى في المال حثا

فان الشافعي لا يوجب المال في الزنا
فان الشافعي لا يوجب المال في الزنا

اعلم ان قوله كل ما اقر به ناسحا لا
يدل على الامام به اربع مرات
التي واثبت كذلك بل الامام به ثلاث
مرات فاذا قرئت مرة بعد الاخرى لم يقبله
وبالله التمسك

في المكحلة وعدلوا سورا وعلاية او بالاقوال عاقلا
بالا اربع مرات في اربعة مجالس كلها اقرده
حتى يفي بصره ثم قال كما مر سوى الزمان
فيتم ويدب تلقينه يرجع بملكك قبلت او لمست
فاذا بينت لم يرد
او وضعت بشبهة فان رجع قبل الحد او فاشا
ترك والحد المحصن رجعه في قضاء حتى يموت
بدلوه الشهود فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط
اي البعض او الكل موثق
ثم الامام ثم الناس وفما مقر يبداء الامام ثم الناس
ويغسل ويصلى عليه وغير المحصن جلده مائة و
للمعد نصفها بسوط شجرة له ضربا وسطا مفرقا
على بطنه الا ان ليس والوجه والفرج وعند يديه
يضرب الراس ضربة ويضرب الرجل قائما في
كل حد بلا مئة وتنع ثيابه سوى اللان والمائة
جالسة ولا ينزع ثيابها الا الفرس ولا يشوي ويحفر
لها في الوجم لاله ولا يحد سيد مملوكه بلا اذن
الامام واحصان الرحم المحرمة والتكليف والاسلام
والوطى بنكاح صحيح حال وجود الصفات المذكورة

عن الحد حق الله تعالى للحد المقصود فيه اطلاق العالم
لان الحد حق الله تعالى لا يسقط باسقاط العبد فينوبه
عن الفاسد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فينوبه
النائب عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف التعزير
لان حق العبد ولهذا يعزير الصبي وحق الشرع ساقط
عنه

على ان الجلال لا يحد في فوق راسه وقيل سراه
ان يطرح على الوجه ويحد جلده وكل ذلك لا
يفعل لما فيه من ابداء على المستحق والنجوى العقلي
عن حد فشرع الشرع كافي

انق العجم
واللذان كبر
واحدة لقوله ان يحد في راسه
من اس فان
فيه شبهة
قلنا قال ذلك
في مخرج
القتل

فيها

وفي النهاية والاصح ان يقول شرط الاحصان على الخصوص
اثنان الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرة هي مثله
واما العقل والبلوغ فيهما شرطان لا عقوبة لهما شرط
لاحصان والحرة شرط تكميل العقوبة لان يكون شرط
لاحصان على الخصوص

فيهما ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي الا
اذا لم يرض بجرم ولا يجلد ما لم يبرأ ولا حامل ان
ثبت زناها بالبينه تجلس حتى تلد وترجم اذا
ضعت ولا يجلد ما لم يخرج من نفاسها وان لم يكن
للولد من يربيه لا ترجم حتى تستغنى عنها باب

الوطى الذي يوجب الحد والدم لا يوجب

الشبهة دارية الحد وهي بوجان شبهة في الفصل
ضمن غير الدليل دليل فلا يحد فيها ان ظن الحرة
والا يحد كوطى معتدته ثلث او مطلق على مال
او ام لا اعتقها او امة اصله وان علا او امة ز
زوجته او سيده وكذا وطى المرتبة المهرية
في الاصح وشبهة في المحل وهي قيام دليل نافي
للمهرية في ذات فلا يحد فيها وان علم بالمهرية كوطى
امته ولده وان سفل او مشتركة او معتدته با
بالكنائيات دون الثلث او البايع المبيحة او الزو
الممورة قبل تسليمهما والنسب يثبت في حرة
عند الدعوى لافي الاول وان ادعاه ويحد بوطى
لعدم كونه زنا محضا موثقا

فلا الشبهة دائية اي لا فقرة من الدية
بالدال الهلكة مهورا وهو الدفع مع
فهذه سبعة اشياء والعقل والتبليغ والحرة والنكاح والدخول
في النكاح الصحيح والاسلام وكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر
في زمان الاصابة بحكم النكاح يعني مثل الاخر وقت الدخول

في قوله في الاصح قال الذي يلحق ومنها الجارية المهرية في حق
المهرية في سر او بة كتاب الحد وهو الحدان انتهى
ولهذا قال المصنف في الاصح معهم ومعنى قوله فان للمهرية
ذاتا انا الوضوفا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون
اي اذا نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا
للمهرية ولا يتوقف على ظن الجاني واعتقاده

اعلم ان الشبهة ثلثة اشياء في الفعل وفي المحل
وفي العقد ولا يمكن دمج الثلاث والثانية لان
النسب يثبت فيها ولا شيء فيها على الجاني وان
اعترف للجاني بالمهرية يفسخ

وفي العقد به اي فيما اذا كان الشبهة في العقد يثبت النسب بالعقد
فلم يحد بوطى محرم نكحها سوى ان كان عالما بالمهرية او لم يكن
ولكن ان كان عالما بها يرجع بالضرب تعزير هذا عندنا
وهو قول الشافعي ان كان عالما بحد في ذات زوج ومهره عليه
التايد

لعدم كونه زنا محضا موثقا
لانه زنا محضا موثقا
في مخرج
في مخرج

وإن شئت جرح جرحه على غيره من غير أن يشهد له القاضى
يعنى إذا شهد رجل بالزنا فقام القاضى بالزنا فقام القاضى
فجرح الجرح فادركه غيره واجب عند المحقق وأوجباه في
بيت المال ومعه من الأجر من أن يقوم الجرح وسلك
من قوله الآخر وغيره في نظر إلى ما بينهما من التفاوت
الفرق

وإن شئت جرح ضربه أو موته منه يدرى وقال في بيت
المال أيضا وكذا الخلاف لو جرح الشهود ولو
رجعوا بعد الرجوع حدوا أو شربوا الدية وكل واحد
رجع حدوا غيرهم ربحها ولو رجع أحد خمسة فلا
شيء عليه فإن رجع آخر حدوا وغيره ربحها ولو رجع
واحد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بعده قبل الحد فكذا
لك وعند محمد الرجوع نقطه ولو شهدوا فزكوا فزج
ثم ظهرهم أو كفأوا وعبيدا فالدية على المزيين أن رجعوا
عن التسمية والأفعلى بيت المال وقال على بيت
المال مطلقا ولو قتل أحدا لم يجرم بجرم نظره ولا
كذلك فالدية في مال القاتل ولو أقر بالشهود وبعد
النظر لا ترد شهادتهم ولو أنكروا الإحصان يشهد
بشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة رجعة
منه **باب حد الشرب** من شرب خمر أو قطرة
فاخذ من ربحها موجودا وجازا به سكران ولو من بين
وشهد بذلك رجلان أو اثنين من غير أن يقر به عند القاضى
مزينين في علم شرعه طوعا حدا فاصحان اثنا عشر سوطا

على من شهد أو بعت على رجل بالزنا فقام القاضى بالزنا فقام القاضى
يعنى إذا شهد رجل بالزنا فقام القاضى بالزنا فقام القاضى
فجرح الجرح فادركه غيره واجب عند المحقق وأوجباه في
بيت المال ومعه من الأجر من أن يقوم الجرح وسلك
من قوله الآخر وغيره في نظر إلى ما بينهما من التفاوت
الفرق

السكن بالضم الاسم يعنى بالشرى حو شلق
والفتح سرجوش الفوق

لأنه يباح لهم النظر ضرورة التحمل الشهادة
لأنه يباح لهم النظر ضرورة التحمل الشهادة

للحر والبعين للبعد مفرقا على بدنه كما في الزنا وإن
أقر أو شهدا عليه بعد زوال ربحها لا بعد المسعة
لا يحد خلافا لمحمد ولا يحد من وجدته رابحة
الخمر وتقياءها أو أقر ثم رجع أو أقر سكران والسكو
الموجب للحدان لا يعرف للرجل من المرأة واللا
من السماء وعندهما أن يهتك ويخلط كلامه
وبه يفتى ولولد تدا سكران لا تبين امرأته
باب حد القذف هو كسر الشرب كميته وثبوتها
فمن قذف محصنا أو محصنة بصريح الزنا حد بطلان
المقذوف متفرقا ولا ينعى عنه غير الفرو والخشوع
واحصانه كونه مكفرا حرا مسلما عفيفا عن الزنا
ولو نفاه عن أبيه بأن قال ليست لابيك أو
ليست لابن فلان أن في غضب حد والافلا
ولا يحد لو نفاه عن جده أو نكحته إليه أو أخته
أو خاله أو أخته أو قال يا ابن ماء السماء أو قال
لعزى نبطى أو لست بعزى ويحد بقذف الميت
الحصن أن طالب به الوالد أو الولد أو لده ولو

الحر والبعين للبعد مفرقا على بدنه كما في الزنا وإن
أقر أو شهدا عليه بعد زوال ربحها لا بعد المسعة
لا يحد خلافا لمحمد ولا يحد من وجدته رابحة
الخمر وتقياءها أو أقر ثم رجع أو أقر سكران والسكو
الموجب للحدان لا يعرف للرجل من المرأة واللا
من السماء وعندهما أن يهتك ويخلط كلامه
وبه يفتى ولولد تدا سكران لا تبين امرأته

المقذوف متفرقا ولا ينعى عنه غير الفرو والخشوع
واحصانه كونه مكفرا حرا مسلما عفيفا عن الزنا
ولو نفاه عن أبيه بأن قال ليست لابيك أو
ليست لابن فلان أن في غضب حد والافلا

ولا يحد لو نفاه عن جده أو نكحته إليه أو أخته
أو خاله أو أخته أو قال يا ابن ماء السماء أو قال
لعزى نبطى أو لست بعزى ويحد بقذف الميت
الحصن أن طالب به الوالد أو الولد أو لده ولو

ولا يحد لو نفاه عن جده أو نكحته إليه أو أخته
أو خاله أو أخته أو قال يا ابن ماء السماء أو قال
لعزى نبطى أو لست بعزى ويحد بقذف الميت
الحصن أن طالب به الوالد أو الولد أو لده ولو

في رجل من الناس ما يصفه غيره
في رجل من الناس ما يصفه غيره

الحق لان الاب لا يعاقب بسبب ابنه ولا العبد بسبب مولاه
فلما كان له ابن من غير له العبد لوجود العبد
لوجود السيد وانقطع المانع

محرور ما عن الارث وكذا ولد البنت خلافا للمحمد
ولا يطالب ولد اباه ولا عبد سيده بقذف
امته ويصل بموت المقدوف لا بالترجوع عن
الاقترار ولا يصح العفو ولا الاعتراض عنه ولو
قال زنا في الجبل وعني الصعود خلافا للمحمد
ان قال بالنفي وعكس جزاؤه قاله الامراء وعكس
حدث ولا لعان ولو قالت زني بك بطل
الحكم ايضا وان اقر بولد ثم نفاه يلاعن وان عكر
حد والولد له في لوجهم بين ولا شيء ان قال
ليس بابني ولا ابنتك ولا حد بقذف امرأة
لها ولد لا يعلم له اب ولا عنت بولد بخلاف
من لا عنت بغيره ولا يقذف رجل وطى حراما
لونه كوطى في غير ملكه من كل وجه او من وجه
كوطى امته مشتركة او مملوكة حرمت ابدا كامة
التي هي اخته رضاعا ولا يقذف مسلم زني في كفره او
مكاتب وان كان مات عن وفاء وحده بقذف
من وطى حراما غيره كوطى امته المجوسية وامه

ان الذي يلعن
منه لا يعاقب
بسببه ولا العبد
بسبب مولاه
فلما كان له ابن
من غير له العبد
لوجود العبد
لوجود السيد
وانقطع المانع

ان الذي يلعن
منه لا يعاقب
بسببه ولا العبد
بسبب مولاه
فلما كان له ابن
من غير له العبد
لوجود العبد
لوجود السيد
وانقطع المانع

ان الذي يلعن
منه لا يعاقب
بسببه ولا العبد
بسبب مولاه
فلما كان له ابن
من غير له العبد
لوجود العبد
لوجود السيد
وانقطع المانع

وهي حائض وكذا وطى مكاتبته خلافا لابي
يوسف ويحد من قذف مسلمان قد كتم محرمه
في كفره خلافا لها ويحد ثمان من قذف مسلمان
في حرامه او يحد ثمان من قذف مسلمان
اختلف **فصل في التنزيه** يزعم من قذف مملوكا
او كافرا بالزنا او قذف مسلمانا بغير ما فيه
خبيث بالزنا او قذف مسلمانا بغير ما فيه
يلعب بالصبيان يا اكل الترياق يا شارب الخمر
يا ديوث يا مخنث يا خاين يا ابن القحبة يا ابن
الفاحشة يا زنديقا يا فطيانا يا مشاويك الزواني او
الصوص يا حرام زاده لا يا خمار يا قوقع
يا نيس يا خنزير يا بقر يا خيخية يا حجام يا ابن الحمام
يا بوه ليس كذلك يا باها يا مواجر يا ولد الحرام يا عتيا
يا ناكس يا منكوس يا خنجر يا صخرة يا كشخان
يا ابله يا موسوس ولا تحسبوا تعزير افكان
المقول له فقيها او عليا والزواج ان يعزير زوجه
لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه

ان الذي يلعن
منه لا يعاقب
بسببه ولا العبد
بسبب مولاه
فلما كان له ابن
من غير له العبد
لوجود العبد
لوجود السيد
وانقطع المانع

ان الذي يلعن
منه لا يعاقب
بسببه ولا العبد
بسبب مولاه
فلما كان له ابن
من غير له العبد
لوجود العبد
لوجود السيد
وانقطع المانع

واختلف في شدة قال بعضهم هو مجموع في عضو واحد
ولا ينفص على الأعضاء وقال بعضهم لا بل شدة
في العضب لأن في المجموع فيه تفصيل في العناية
فإن ظهر مقدره في

على الصبر
لأن الغريب ينبغي أن لا يبلغ حد الجوع والحر والبرد
لأن الغريب ينبغي أن لا يبلغ حد الجوع والحر والبرد
وهو حد العبد في القذف والشرب
أشده من حد العبد في القذف والشرب
من حيث أن العبد لا يجوز فيه الخلع من حيث أن العبد لا يجوز فيه الخلع
من حيث أن العبد لا يجوز فيه الخلع من حيث أن العبد لا يجوز فيه الخلع
على من حد الزنا أشده من حد الشرب لأن جنايته
اعظم ولهذا شرع فيه الجرم ولا يشرع فيه الجرم
أي يكون حد الشرب أشده من حد الشرب
من حد القذف لأن جنايته متطوع بها ولا كذلك في القذف في الاحتمال
أن يكون القاذف صادقا في قوله
أي مكسوة منقوشة إشارة إلى أنه سرق فضة غيره
مضروبة وفيها عشرة دراهم أو أكثر وقبيلتها
أقل من عشرة دراهم مضروبة لا يقطع وعلى هذا
أو في الفضة والذوق إذا سرقها وقبيلتها
وقبيلتها أقل أو بالعكس لا يقطع وقبيلتها
وغيرها فيه سواء والاول أصح كذا في التبيين على حقه
طه فان دمها لا يكون حد لأن ناديه صلاح مقيد
بشرط السلامة أو عيب على وجهها أو أختاف أو نبت
ذلك عليه بغض ذلك العلم في البيع والنسيئة

كل ما منهم قدر نصاها فاقطعوا وان تولى الاخذ بعضهم
اي حسب مقتضى الحال يجب من الهند سرج
ويقطع بسرة الساج والابوش والصندل
والقناطر ^{جميع}
والفصوص الخضراء والساقوت والزنجبر والاناة
^{اي وفيه خضر انفاق ابيض}
والباب المتخذين من الخشب لا يسرقه اشي تأخر
^{اي لا يقبله سرج}

۱۴

وسك وطير وزرنيخ ومغرة ونورة والابحار
يسرع فسادة كلين ولحم وفاكهة رطبة وتطبخ
وكذا تمر على شجر وزرع لم يحصد والاعشاب اول
فيها الاكارا شنة مطبوخة والاث لهوكوف و
اي مسكرة

طبل و زبط و زمار و طنبور و صلیب ذهب
و فضة و شطرنج و نرد و لاسرقة باب مجد
و کتب علم و مصحف و صبی حر و لعلها خلیل

خلافه الا اني يوسف وعبدكيس ودفتر بخلافه
لأن احدهم عظيم او جليل
دفتر الحساب ولا بسرقه كلب وفهد والخنزير
لانها يوجدان مباح الا
يب واختلاس وكذا نيش خلافه الا اني يوسف ولا
وهي ان ياخذ من اليد جهل سرقة
سرقة مال عامة او مشترك او مثله انه او زوجه

ان او مؤجلا وان كان دينه نقدا ففسر قى عرضا قطع
لا فالاننى يوسف وان كان دنائير ففسر قى درهم
بالعكس لا يقطع وقيل يقطع ولا بما قطع فيه ولم
يتر وان كان قد تغير قطع ثانيا كفى لانسج **فصل في**

هو قمان بمكان كيت ولو بلا باب او يا مفتوح

ولو كان على المصنف والصبي
 تابع لهما فلا تعتبر
 عليه ان ما فيهما
 شذوذ فان الدين والحسب الذي اوصى حابه
 لان فيها لا يقصد بالاحد وكان المقصود الكواغد
 فان كان نصبا قطع فيه كما في الايضاح منافع
 وهو ان يخون المودع ما في يده لقوله ام
 لا تقطعه علي خاين ولا متشه ولا محلس
 احتلاس ان يأخذ من البدعة
 لا تقطعه لان حد السرقة =
 هو اخذ مال الغير عا سبل الخفية
 فانه
 لا يقطع ما لا يحل في بيت المال او في مال العامة
 وانما احتاج ثبوت الحق فيه بقدر حاجته فان كان
 في يد غيره فلا بد منه

واختلفت في شدة قال بعضهم هو الجمع في عضو واحد
 ولا يفرق على الاعضاء وقال بعضهم لا يفرق شدة
 في النفس لان في الجمع فيه تفصيل في العناية
 وانظر قوله لا يخفى

لان النفس يجب ان لا يبلغ حد الحد وافضل الحد يكون
 وهو حد العقل في القذف والشرب من حيث العدد فلا يحقق
 اشتراط ما لا بد من فيه التحطيف من حيث العدد فلا يحقق
 من حيث الصف لئلا يخلو عن الزجر من حيث العدد
 على كون حد الشرب اشتراط من حد الشرب لان جنائنه
 اعظم وله شرب فيه الرجم ولا يشرب فيه الرجم
 أي يكون حد الشرب اشتراط من حيث العدد
 من حد القذف لان جنائنه شلوخ
 بهما لا كذلك جنائنه القذف الاحتمال
 ان يكون القاذف صادقا في قوله

أي مسكوكه منقوشة إشارة الى ان سرق فضة
 مضرورية وذاتها عشرة دراهم او اكثر وقيمة
 اقل من عشرة دراهم مضرورية لا يقطع
 او في الفضة والذوق اذا سرقها ووزنها
 وقيمتها اقل او بالعكس لا يقطع وقيل الفضا
 وغيرها فيه سواء والاول اصح كذا في التبيين
 فماتت فان معها لا يكون حد لان ناديه عليه
 بسبب السلامة او عت على وجه اخر بافاد
 ذلك عليه بعينه ولد العالم اذا ضرب الصبي

أي بالقميص وهو جمع
 شجرة تحتها

اشارة شوية وارد اول شري

لما روى على رضى الله عنه
ظريفا لا يقطع وتسمى بهذا السج

وكصدوق ويحافظ لمن هو عند مال ولو ناعما وفي الحزن
بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا يقطع بسرقة مال من بينهما
قربة ولا يقطع بسرقة من بيت ذي رحم محرم ولو مال
غيره ويقطع بسرقة مال من بيت غيره وكذا بسرقة من
بيت محرم رضا خلافا لابي يوسف في الامم ولا يقطع
بسرقة مال زوجته ولو حوزها ولو حوز خاص وكذا لو سرق
من سيده او زوجته سيده او زوج سيده او مكانه
او حريمه او صهره خلافا لهما فيهما او من مغمم ارجحها
وان كان ربه عنده او من بيت اذن في دخوله او من بيت
وقطع لو سرق من الحمام ليلا او من المسجد متاعا
وربه عنده او دخل يده في صندوق غير مكتمل او حريمه
او سرق جواثيقا فيه متاع وربه يحفظه او ناعما عليه او ق
الموجود من بيت المستاجر خلافا لهما ولو سرق شيئا ولم
يخرجه من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرج من حجره الى
الدار او سرق بعض اهل حجره دار من حجره اخرى فيها او
اي حجره الدار حيث يقطع لئن لم يقصود باعبارها كذا في العداية
اخذ شيئا من حوز فاقاه في الطريق ثم خرج فاخذه او حمله
على حمار فاساقه فاخرجه من الحوز ولو دخل بيتا فاخذوا

وقال ابو الحسن بن ابي البراءة والحنابلة اتها والاختلاف
من قبل السرقة والاحياء من قبل السرقة والاصحاب
يقولون ان السرقة والنسب في الاصلها اهل بيت المرأة
عن الخليل قال ومن العرب من يجعل الصهر من الاحياء
والاختلاف جميعا
ويقال ان السرقة والنسب في الاصلها اهل بيت المرأة
عن الخليل قال ومن العرب من يجعل الصهر من الاحياء
والاختلاف جميعا

حطبة الدار ومن حجره الدار والجميع
وحيث ان يقطع لئن لم يقصود باعبارها كذا في العداية

ول من هو خارج لا يقطع ان وكذا لو ادخل الخارج يده
فتناول وقال ابي يوسف يقطع الداخل في الاول
يقطعان في الثانية وكذا لا يقطع لو ثقب بيتا ودخل
يده فيه واخذ شيئا او طرقت خارجة من كم غير خلا
ليه وان حلتها واخذ من داخل كم قطع اتفاقا ولو سرق
من قطار رجلا او رجلا لا يقطع وان شق رجل واخذ
منه شيئا قطع والفسطاط كالبيت
القطع والثبات يقطع عمن السارق من يده ويحسم
ورجله اليسرى ان عاد فان سرق ثانيا لا يقطع بل
يجب حتى يثوب وطلب السروق منه شق القطع ثم احسب ولا بد لولم يحسم
ولو مودعا او غاصبا او صاحب الدار او مستجير او
مستاجر او مضاربا او متبذرا او قابضا على
الشراء او من ثمنها ويقطع بطلب المالك ايضا
من هؤلاء لا بطلب السارق او المالك لو سرق
من السارق بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه
قبل القطع او بعد حرقه الخد بشبهة وان لم يطلب
احدا لا يقطع وان اقر هو بها ولا بد من حضوره

لأن الجاني
من الحرز
من الحرز

الشقة حرقه جعلت
وعلى النقود سج

لان القابض والساق والركب يقصدون
قطع المسافر ونقل الامور دون الحفظ ايقاع

حسم كسك وادخل من باب الثاني وتحسم
قوله وتحسم من الحسم بالحاء والسين المهملة
وهو الذي بعد القطع بالزيت ونحوه وثبت
شعر عتيد بالذمة اني يسارق فقال قطعوه
والحد من اجله لا يملك احدا

او على طلب الشراعي وقصده احملي
ثم روى عن علي بن ابي بصير اني يسارق ففقطعه
ثم اني بدفقطعه رجلا ثم اني بدفقطعه رجلا
او على طلب الشراعي وقصده احملي

قوله ولا بد من حضوره اي حضور السروق منه
بقوله سرق الكلام او الضمير لا يرجع الى احد في
قوله وان لم يطلب احدا لان المالك لا يملك السروق منه

هذا الحديث لا يوجب حق القتل
بل يوجب حق العاقلة
والنفس الجارية

اي لا يجزئون قتلهم لان جنائز واحدة قامت بكل واحد فاما لم يقع
فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العاقلة وبه لا يشت
الحكم واذا سقط الحد حارس القتل او الاولياء ان شاءوا قتلوا وان
شاؤا عفووا

اما سقوط الحد اذا جرح فقط فلا يوجب الجنابة ليس فيها حد فلا
يسقط حق العبد او سقوطه في ضمن استيفاء الحد ولم يوجب
فيبقى حقه واما سقوطه اذا جرح بعد ما تاب وقد قتل جرحا
واحد المال فقتله بغير الاذن من تابوا ومن قبل ان تقدر
عليهم فانا سقط عليهم حق العبد فيه

فهو بذل الصلابة
و هو الذوق
سبيل الله لا علماء
كلهم ومفسرين

عني ما المصبي فليعدم الخطا واما البرية
والعبد فلا تشغلها احدا من الذوق
والملوك واما الثلثة الباقية فليجرح
عن اللان

وجرح قطع من خلاف والجرح صدر وان جرح فقط
او قتل قاتل قبل ان يؤخذ فلا حد ملحق للمولى
ان شاء عفو وان شاء اخذ بموجب الجنابة وكذا
ان كان فيه مسمى او مجنون ذورحم يحرم من القتل ع
عليه او قطع بعض العاقلة على بعض او قطع الطريق

ليلا او نهارا بعصا وبين مصرين او من جنح في الصبح
غيره قتل به والا فكالقتل بتمنقيل كتاب السير
الجهاد بدماء متافض كفاية اذا قام به بعض سقط
عن الكل وان تركه اكل اتوا ولا يجب على صبي و
امرأة وعبد واعمي او مقعد او قطع فان هجم العدو

ففرض عين فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج
والملوك وكرة الجمل ان كان فيهم والا فلا واذا حاصروا
ناهم ندعوهم الى الاسلام فان لم يسلوا ولا الى
الجزية ان كانوا من اهلها وبين لهم قدرها ومتى
تجب فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا وجرم
قتال من لم يلقه الدعوة قبل ان يدعى ونذب عنه

هذا الحديث لا يوجب حق القتل
بل يوجب حق العاقلة
والنفس الجارية

من بلعته فان ابوا استعين بالله ونقاتلهم
بنصب المجانيق والتجريق والتعريق وقطع الطريق
وافساد الخودع وتزيمهم وان توتسوا باسارى
المسلمين ونقصدهم به ويكره اخراج النساء
والمصاحف في سيرة لا يؤمن عليها الا في عسكر
يؤمن عليه ولا دخول مستثامن اليهم بمصحف
ان كانوا يوفون العهد ونهى عن التعدي والخلول
وقتل امرأة او غير مكلف او شيخ واعمي او مقعد
او قطع اليمنى الا ان يكون احدهم قادرا على القتال
او ذراعي في الحرب او ذما له كسبه او ملكا وعين
قتل اس كافي بل ياتى الابن ليقتل غيره الا ان قصد
قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل ويجوز صلحهم ان كان
مصلحة لنا واخذ مال الاجل ان لنا به حاجة و
هو كالمجربة ان كان قبل التزول وساحتهم وكالغنى
لو تبعد ودفع المال ليصالحوا لا يجوز الا خوف
الهلاك ويصالح المرتدون بدون اخذ مال وان
اخذ لا بد ان ترجع الشدي ينفذ اليهم ومن بداء

والمتخفي الذي ترمى بهما الحجة
مقرنة واصلاها بالفاصلة من جنى
نيلك اي ماء جودني وهي مؤنثة
وجمعها متخفيان ومجانين
صحا

مريد عدد قليل يسرون بالليل
ويجلبون بالنهار مقدرا من مع ما
شرح بحار

معناه جعله كالا وعبرة للغير مثل قطع الاعضاء
وتسويد الوجه يقال مثل القتل قطع
نهي عن قتلهم موصى والمراد بالشيخ الفاني من لا يقدر
على القتال ولا على الاحتيال اذ لو قدر
على الاحتيال يقتل كالملايحي منه ولد
فيحارب المسلمون كذا في الزخيرة
موصى

بصرف مصارف الجزية
بشرط ان يكونوا مسلمين
او يرضوا بالجزية
او يرضوا بالقتل
او يرضوا بالمال
او يرضوا بالجزية
او يرضوا بالقتل
او يرضوا بالمال

هو نفس المسلم من غير ان يجرى
الجزية او يرضى بالمال او يرضى بالقتل

هذا الحديث لا يوجب حق القتل
بل يوجب حق العاقلة
والنفس الجارية

واهل الذمة ان تنقض العهد كالحرب غير المقتضية

لأنه انما هم من اهل الحرب
وجعلهم اليهم لان فيه تقوية لهم على قتال المسلمين
فيمنع من ذلك موطن

منهم بخلافه قوتل فقط وان باتفاقهم او باذن

ملكهم قوتل الجميع بلا تمييز ولا يباع منهم سلاح

ولا حيل ولا حديد ولو بعد الصلح ولا يجهل اليهم
لو ورد اليهم في الحرب

وقبح امان خرا وخرق كافلا وجماعة او اهل حصن
لو ورد اليهم في الحرب

وحرم قتلهم فان كان فيه ضرر لبطلانهم او دبت
او بعد ذلك في امانهم

لما امان ذمي او غير ذمي او جرحه او صلبه او عذبه
او اسلمه او جرحه او جرحه او صلبه او عذبه

ين بالقتال وعند محمد يجوز امانها وابو يوسف
مع في رواية **باب الغنائم وقتلها ما فتح**

الامام عتوة قسمة بين المسلمين او اقربا لهم
اي قتلها

عليه ووضع الجزية عليهم والمطرح على ارضهم
اي قتلها

قتل الحاربي او استرقه او تركه احرا لادمة للمسلمين
اي قتلها

وسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ ولا
اي قتلها

يجوز ردهم الى دارهم ولا المن ولا الفداء بالمال وقيل
اي قتلها

لا باس به عند الحاجة اليه ويجوز بالكراري عذرها
اي قتلها

وتدفع مؤنث شق نقلاها وتحرق ولا تغرق وحرق سلا
اي قتلها

نشق ثقله ولا تقسم غنيمة في دار الحرب الا للايداع ثم
اي قتلها

ويصح امان من حرقة فانه كان شرا نبي
لذلك الصلح انما هو قوله وادب اهل
الامام الى الذي يعطى الامان بربك
اي جلي

قوله عتوة وهو دفع العين اليه وكونه قد
قتل صاحب الهدية بالفهر وقد قال صاحب الكفاية
قتل صاحب الهدية والفهر ليس بنفسه الغنم
العتوة الذل والخضوع والفهر ليس بنفسه الغنم
لان عتوى الامم وفهر متعد بل بطل بقى الحجاز لان الله
يلزم الفهر انتهى

اي يكون من اهل ذمة المسلمين بان يضع عليهم
الجزية وعلى ارضهم المطرح الا مشركه العرب
والمرتدين
اي ان يتركوا للاسرى الكافر من غير ان يحد منه
شرا او الفداء ان يتركوا باخذ ما لا اوسيل
مسلمتهم في مقابلته

على الايجري منه بد في موضع لا يقف عليه
الكفار ابطالا للمنفعة عليهم هذا لا يرح

ترد ولا تباع قبل القسمة والمقاتل والردة سواء

فالغنيمة وكذا مدحهم قبل احرازها دارنا ولا حق
اي مدحهم في الحرب

فيها السوق لم يقاتل ولا لم يقاتل في دار الحرب قبل
اي قتلها

الاحراز بدارنا ولو بعد الاحراز بورت نصيبه و
اي قتلها

يستفيع منها بالقسمة بالسلاح والركوب والبس
اي قتلها

ان احتيج وبالعلف والخطب والدهن والطيب
اي قتلها

مطلقا وقيل ان احتيج لالابيع اصلا ولا القول
اي قتلها

ولا بعد الخروج بل بردة ما فضل الى الغنيمة وان انتفع
اي قتلها

بردة قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به
اي قتلها

لو غنيا ومن اسلم منهم قبل اخذه احز نفسه وطفله
اي قتلها

وكل مال هو معة او ذبيحة عندهم لم او ذمي وعقاره
اي قتلها

في وقيل فيه خلاف فخر واي يوسف في قوله الاول
اي قتلها

ذوله الكبير وزوجته وحملها وعنده المقاتل وماله
اي قتلها

مع حرز بخصب او وديعة في وكذا ما لم مع لم
اي قتلها

او ذمي بخصب خلافا لها وقيل الى يوسف مع الامام
اي قتلها

فصل وتقسيم الغنيمة للرجال سهم وللنساء سهمان
اي قتلها

وعندها ثلثة له سهم ولفرسه سهمان ولا يسهم
اي قتلها

قوله بصلحا بالنسبة الى جميع الاربعة لا الى كل واحد
اي قتلها

اي قتلها

اي قتلها

اي قتلها

اي قتلها

اي قتلها

اي قتلها

اي قتلها

اي قتلها

اي قتلها

اي قتلها

ولا الاغنياء ثلثة له سهم ولفرسه سهمان ولا يسهم

لا أكثر من فرس واحد أو فرسين أو فرسين
البراذين كالعناق ولا يسير لراجل ولا يمل والعبرة
لكونه فارسا أو رجلا أو جارية فيسعى للامام
أن يعرض الجيش عند دخوله والحرب ليعلم الفارس
من الرجل من جاوز رجلا فاشترى فرسا فله سهم
رجل ومن جاوز فارسا فنفق فرسه فله سهم فارس
ولو باعه قبل القتال أو وهبه أو أجره أو رهنه
فسهم راجل في ظاهرها لرواية وكذا لو كان مريضا
أو مريغا لا يقاتل عليه ولا يسهم لمملوك أو مكا
أو صبي أو امرأة أو ذئب ليس لهم سهم
ما يرى أن قاتلوا أو داوت المرأة الجرحى أو دل الذئب
على عورتهم وعلى الطريق والخمس لليتامى والميت
وإن السبيل يقدم منهم ذوى القربى الفقراء
لاحق فيه لا غنياءهم وذكر الله تعالى التبرك وسهم
النبي عليه السلام سقط بموته كالصفي وإن دخل
دار الحرب من لا منعة له بلا إذن الامام لا يخمس
ما أخذوا وإن باذنه أو لهم منعة خمس وللأمام

البراذين جميع البراذين وكونه فارسا أو رجلا أو جارية فيسعى للامام

الفران وحيثما ودية الحسن من جرح يستحق سهم اعتبار الجائزة عداية شرح

ذو القربى وهم بنو المطلب وبنو هاشم لابن نوفل وبنو عبد الشمس وبنو عبد المطلب وإن كانوا في القرابة كبنى هاشم لا يسهم لهم يعطون شيئا ابن

ان ينفل قبل احراز الغنيمة وقبل ان تضع الحرب
أوزنها فنقول من قتل قتيلا فله سهمه أو من
أصابه شيئا فله ربعه أو يقول لست بجهل
لكم أربع بعد الخمس ولا ينفل بكل ما أخذ ولا بعد
الاحراز الآمن الخمس والسلب لكل من لم ينفل
وهو مربي وما عليه وثيابه وسلاحه وما معه
لأمام غلامه على طلبة أخرى والتنفيل لقطع
حق الغير للملك خلافا لما قيل من أصاب
جارية فهي له لا يحل لمن أصابها الوطئ ولا البيع
قبل الاحراز خلافا له **باب من يملك الكفارة**
إذا سبي الترك الروم وأخذوا أموالهم مملوك
ومملوك ما وجدنا من ذلك إذا غلبنا عليهم وإن
غلبوا على مولانا وأحرزوها هم مملوكها وكذا
لو نزلنا إليهم بعير فأنظرنا عليهم فمن وجوه ملكه
أخذه قبل القسمة بخان أو بعدها إن كان مثليا لا
يأخذه وإن قيمته أخذه بالقيمة وإن استراه منهم
تاجر وأخرجه وهو قيمه يأخذه بالثمن إن استراه

السلب كما رأيت لا يقاتل عليه متاهون عنه القتال ولا أخا حقه كشيابه ولا يقاتل في الصحيح وسواره ومنطقته في الصحيح

أرى بعد ما رفع الخمس جعلت لكم الباقي من الغنمة التي أخذتموها من أهل الكوفة

وكذا إذا قال الثلث فله الثلث بعد الخمس أو النصف بعد الخمس معناه انتم منكم دون بالربع من جعلت العسكر

الشافعي لا يملكونها وهذا الخلاف من غير أن الكفار يخاطبون بالشريعة عند قبضهم أو لانهاء معصية في حقهم فلا يملكونها بالاستيلاء وغير محالين عند نافيلا بغير معصية فالاستيلاء على مال غير معصوم موجب للملك

لا يجوز أن ينفل بعد احراز الغنيمة ولا يسير لراجل ولا يمل والعبرة لكونه فارسا أو رجلا أو جارية فيسعى للامام

الذي استراه فاجره ان استراه بغيره

العرض بالكون المتاع فالوا والدرهم والدينارين وما سويهما عرض والبيع عرض مثل فلس وفلس وقال ابو عبيد العرض الامتنع التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حبوا فاولا عقار كذا في الصباح للنبي م

لان السبب انما يذهب الحكم في محله والحال بالارباب
والعرض والبيع عرض مثل فلس وفلس وقال ابو عبيد العرض الامتنع التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حبوا فاولا عقار كذا في الصباح للنبي م

بشر وان اشتراه بغيره فيقيمة العرض وان وهب

له فيقيمة ومثله المتاع في اشتراجه بغيره او عرض

وان اشتراه بجنسه او وهب له لا يأخذه وان كان

عبد ففقدت عيشته في يد التاجر واخذت ربه باخذه

بكل الثمن ان شاء وان استره من يد التاجر

فاشتراه اخر ياخذه المشتري الا في منتهى

ثم المالك منه بالثمن وليس له اخذه من المشتري

الثاني ولا يملكون خربا ومدينا واما ولدان ومكاتبان

وتملك عليهم كل ذلك ولا يملكون عبدا انق

ايهم ياخذه ماله بعد القسمة مجانا ايضا لكن

يعوض عنه من بيت المال وعندها هو كالماسو

وان ابقى بغيره ومتاع فاشترى رجل ذلك

كده واخرجه اخذ المالك ما سوي العبد بالثمن

والعبد مجانا وعندها بالثمن ايضا وان اشترى

مستامن عبدا مسلما واخذه دارهم عتق خلا

فالمها وان سلم عبدهم ثم فحاهنا او ظهرنا عليهم

او خرج الي عنكم نافع هو خرب **باب المستامن**

عصم العبد المسلم استحق الازالة عن ملكه الكافرة بالبيع
ان العبد المسلم استحق الازالة عن ملكه الكافرة بالبيع
ان العبد المسلم استحق الازالة عن ملكه الكافرة بالبيع
ان العبد المسلم استحق الازالة عن ملكه الكافرة بالبيع

وقايلة الخلائق تظلم فيها اذا اخرج من بيته
شراء او هبة نأخذ له الا في حقه قبل
وبقيته عندها وكذا في حق غيره

لان الاستحقاق الازالة كان بطريق البيع
وقد انتهى ذلك بالادخال في دارهم لغير الاما
عن الاكراه فبقي في يده عتقا كما كان لان
دار الحرب لا يملك على الادخال فيها سب

وان ابقى العبد اليهم بغيره ومنع بالوفا
كذا في الهداية وفي بعض النسخ او متاع شجرة
اقتناء والحالة الاجنبية بحالة الانفراد
وقد تبين الوجه في كل فرد مغفرا او غنما

واذا قيد بقوله فجاثبا لانه لو لم يبيع
الينا بعد الاسلام فهو عتق على حاله
اعلم ان التا في ثمة يكتب للفرق بين
ثم للعطف وتم للفرق كما يكتب

الفرق والفرق بين عتق وعتق في
حالتهم الوفاء والعتق
في الصورة كالماسوي ان
عبد من عبده عتق بعتقه او بعتقه او بعتقه
الله ثم يفتقهم وقال هم عتقا الله ولا يفتقهم
لهم من ثمة بالعتق اليهم من اهل المواله

لان ضمن ان لا يبيع من اهلهم بالاستمان
فان يبيع بعد ذلك يكون عتقا والعتق
حرام هذا كله في العتق
العتق

ان ادخل تاجرنا اليهم بمان لا يحل له ان يعرض لشيء

من مالهم او دمهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه مخطو

فيتصدق به وان غدر به بملكهم فاخذ ماله او جسر

او فعل ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالذي وان انا

ثم حرق او اذل حررتا او غصب احدهما من الآخر

وخرجنا اليه لا يقض بشيء وكذا لو فعل ذلك حررتا

وخرجنا مستامين وان خرجنا لمسلمين قضى بالدين

لا بالغصب ولو لم يلحقني بعد ما غصبه لمسلم ثم خرجنا

يفتق بالرد وبانة وان قتل احد المسلمين المستامين

الاخر ثمة فعليه الدية فماله والكفارة ايضا في الخطا

وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة في الخطا وعند

هما كالمستامين ولا شيء في قتل المستامن مسلما

اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطا اتفاقا

فصل لا يمكن مستامن ان يقيم فطرا سنة ويقال

له ان قت سنة تضع عليك الجزية فان اقامته

صار ذميا ولا يمكن من العود الى طاره وكذا لو قيل له

ان اقم شرا ونحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع

في العتق لانها تجب في العتق عندنا ما امر في
من العتق لانها تجب في العتق عندنا ما امر في
من العتق لانها تجب في العتق عندنا ما امر في
من العتق لانها تجب في العتق عندنا ما امر في

عليه حرجا وعليه حجة سنة من حين وضع الخراج
 او نكحت المستامنة ذميا لا لونكم هو ذميتة فان
 رجعت الى طار حبل دمه وان كان له وديعة عندكم
 او ذمى او ذمى عليها فاسرا وظهر عليهم سقط ذمها
 وصارت وديعتها فبا وان قتل ولم يظهر عليهم او ما
 فيها ثورته فان جاء حربي بامان وله زوجة هناك
 وولد و مال عند مسلم او ذمى او حربي فاسلم هناك
 ثم ظهر عليهم فالكل في وان اسلم ثم جاء ثم ظهر
 عليهم فظفر حربي مسلم و وديعته عند مسلم او ذمى
 له وغير ذلك في ومن اسلم ثمة وله هناك وارث
 مسلم فقتله مسلم عدا او خطاء فلا شيء عليه الا
 الكفارة في الخطاء واذا قتل مسلم الاولي له خطاء
 او ثامن اسلم هناك فلا مال اخذ الدية من عاقلة انا
 وقال محمد انه ان يقتص او اخذ الدية وليس له
 العفو تجانا باب العشر والخراج ارض العرب
 عشرية وهي ما بين العذيب الى اقصى حرم البصرة
 وجمهورية الحدة الشام وكذا البصرة وكل ما لم يملك اهل
 البصرة وكونها ارض العرب لا تقبل منهم الا
 الاسلام ان السيف هذا به سيج

اما العرس واولاده الكبار فاعلم النجعة
 واما غير ذلك فلا ليست في بلد فلا سلا
 لا يوجب عصمة سدة
 ومن اسلم في ارضه مسلم فظفر مسلم عدا
 هذا طوله واما غير هذا فهو ما بين بين والديها
 ورسول عاجل في مشارق ايام وهي التي تنسب اليها
 السيرة الشريفة كذا في الكفاية احيى حيا

لان القصاص للعامة وليس في العفو عن ظلمهم
 وهي ما بين حفر ابي موسى الى اقصى البصرة
 وما بين سمرقند وبين و طائفة والبرية
 وفيها من البصرة و مكة ولان النبي في الحدا
 اى البادية عربها فاصح ان العرس والاشجار
 لم ياجد الخراج من ارض العرب ولا في بلاد
 الخراج ان يقرها اهلها عليه اهل الكوفة في بلاد
 العراق ومشرق العرب لا تقبل منهم الا
 الاسلام ان السيف هذا به سيج

عليه حرجا وعليه حجة سنة من حين وضع الخراج
 او نكحت المستامنة ذميا لا لونكم هو ذميتة فان
 رجعت الى طار حبل دمه وان كان له وديعة عندكم
 او ذمى او ذمى عليها فاسرا وظهر عليهم سقط ذمها
 وصارت وديعتها فبا وان قتل ولم يظهر عليهم او ما
 فيها ثورته فان جاء حربي بامان وله زوجة هناك
 وولد و مال عند مسلم او ذمى او حربي فاسلم هناك
 ثم ظهر عليهم فالكل في وان اسلم ثم جاء ثم ظهر
 عليهم فظفر حربي مسلم و وديعته عند مسلم او ذمى
 له وغير ذلك في ومن اسلم ثمة وله هناك وارث
 مسلم فقتله مسلم عدا او خطاء فلا شيء عليه الا
 الكفارة في الخطاء واذا قتل مسلم الاولي له خطاء
 او ثامن اسلم هناك فلا مال اخذ الدية من عاقلة انا
 وقال محمد انه ان يقتص او اخذ الدية وليس له
 العفو تجانا باب العشر والخراج ارض العرب
 عشرية وهي ما بين العذيب الى اقصى حرم البصرة
 وجمهورية الحدة الشام وكذا البصرة وكل ما لم يملك اهل
 البصرة وكونها ارض العرب لا تقبل منهم الا
 الاسلام ان السيف هذا به سيج

او فتح

او فتح عنوة وقسم بين الغانين وارض السواد
 جية وهي ما بين العذيب الى عقب حلو ان ومن
 الثلثية او العلب الى عبادان وكذا كل ما فتح عنوة
 واقر اهلها عليه او صولحو اسوي مكة وارض السواد
 مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وان
 احبى موت يعتبر قربة عند ابي يوسف وما في عند
 محمد والخراج نوعان خراج متاسمة فيسقط با
 الخراج كالمشروخ وخراج وظيفة ولا يزداد على ما
 وضعه عمر رضي الله عنه على السواد وكل جريب صالح
 الزرع صاع من براد شعير و درهم وجريب اوطية
 خمسة دلاهم وجريب الكرم او النخل المتصل عشرة
 صاهم وما سوا ذلك غفران وبتان ما تطلق
 ونصف الخراج غاية الطاعة وان لم تطلق ما ولف
 نقص ولا يزداد وان اطاعت عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد والخراج ان انقطع عن ارض الماء او
 غلب عليها او اصاب الزرع آفة ويجب ان
 عطلها ما لم يكن ولا يتغير ان اسلم او اشتراها لم

الخارج اى لا يتبدل الى العشر

اي سواد عرف العرب
 اي قبلها يستوي بالسواد
 الحضره الشجره في ارض
 العشر اى جاء الخراج انتهى
 اي سواد عرف العرب
 اي قبلها يستوي بالسواد
 الحضره الشجره في ارض
 العشر اى جاء الخراج انتهى

وقال في طيفت العقبة
 التي وضع على الاسيرين
 الجريب شعير من ذراعا
 في سبعة ذراعا بدارع
 كس باس
 وعلى بالتري من شعير
 كل سري درهم ما لم
 مصر به برسمه ذراعا

لان الاصل ان اهلها لم يملك ما تعلق به فاعلى انما سقط
 اذا لم يبق من السنة فاعلى انما سقط
 فانها واما اذا بقي فلا يسقط له

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

ولا عشر في خارج ارض الخراج ولا يترك خارج الخراج
بترك خارج الخراج بخلاف العشر وخارج المقاسمة
لانه العشر لا يستحق عشر الا بوجوبه في كل الخارج
فان قيل العشر لا يستحق عشر الا بوجوبه في كل الخارج
فان قيل العشر لا يستحق عشر الا بوجوبه في كل الخارج

فصل الجزية اذا وضعت بتواضع وصالح لا تعين وان
فتحت بلدة عنوة واقربها عليها توضع على الظن

الغنى في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى المتوسط
بأن مائة عشرة الف درهم
نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها ووضع
على كفاي وجوسي وثني عجي لا تعني ولا على رقة

فلا يقبل منها الا الاسلام او السيف وترقا
اشاها وطغرها وللجزية على صبي وامرأة ومملوك
ومحارب وشرح كبير وضم واعي ومقعد وفقير

لا يكسب ولا يهاب لا يخالط وتجب في اقل الخول
ويؤخذ قط كل شهر فيه وقط بالاسلام

او الموت وتدخل اهل بالتكرار خلاف اهلها بخلاف
خراج الارض ولا يجوز احداث بيعه او كسبه او
او صومعة في طرنا وتعاد المنهومة من غير نقل وميل

الذي في رية ومركبه وسرجه ولا يركب خيلا ولا يهل
بسلح ويظهر الكسب ويكب سرجا كالافان

بالان كذا في كذا
بالان كذا في كذا

واللاحق

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

واللاحق ان لا يترك ان يركب الاضربة وح ينزل

في الجامع واللبس ما يخص اهل العلم والزهو والشرف
وتميز انما في الطريق والحمام ويجعل على داره علامة
كيد لا يستغفره ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق
ويؤذي الجزية قائما والاحذقا عدل ويؤخذ بتلبيس

ويزو قال لا للجزية يا ذمي اذ يا عدو الله ولا ينقص
عده الا بانه عن الجزية او بانه بمسلمة وقطام مسلما
وسبته النبي عم بل بالحاق بلل الحرب او العيلة
على موضع لمحاربتنا ويصير كالمترد لكن لو استمر

والمترد يقتل ويؤخذ من بني تغلب رجالهم ونساء
ضعف الزكوة لامن صبيانهم ويؤخذ من مواليتهم
الجزية وللخراج كماله في قريش ويصرف الخراج و
الجزية وما اخذ من بني تغلب او من ارض اهلها

عنها وما اهداه اهل الحرب واخذ منهم بالقتال في
مصالح المؤمنين كذا الثغور وبناء القناطر و
الجسور وكفاية العلماء والمكسبين والمفتين والقضا

والعمال والمقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف
الرجل ولا يسج

بالان كذا في كذا
بالان كذا في كذا

واللاحق

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

فان قيل الكفر معصية وهو اعطى الكتاب كيف يشاء الله
على قدر دينه اجيب بان الجزية لا تكون بلا عن نفسه بل
واما هو عيش من دونه القتل والاسقام فافقوا اجيب بان
سقاط القصاص يعرض او هو عقوبة على الكفر فيجب
الاستغناء في كذا في الاكلية فهو احق

والعطاء اسم لما يصرف اليه من الماله فلا يملك قبل
 العطاء ولا يملك بعد العطاء ولا يملك من قبل العطاء
 ولا يملك من بعد العطاء ولا يملك من قبل العطاء
 ولا يملك من بعد العطاء ولا يملك من قبل العطاء
 ولا يملك من بعد العطاء ولا يملك من قبل العطاء

السنة حرم من العطاء **باب الرد** من ارتد والعياذ
 بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان كانت
 فان استعمل حبس ثلثة ايام فان تاب ولا يقتل
 وتوبته بالتبرع عن كل دين سوى الاسلام او عما
 انتقل اليه وقبلة قبل العرض ترك ثوب لا ضمان فيه
 ويؤول ملكه ماله موقوفا فان لم عاد وان مات
 او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به عتق مدبره وامته
 اولاده وحلت ذبونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم
 وكسب ردة ترفع ويقضى دين اسلامه من كسب اسلامه
 ودين ردة من كسبها ويوقف بيعه وشراؤه واجارته
 وهبته ورهنه وعتقه وتبرعه وكتابه ووصيته فان
 اسلم صححت وان مات او قتل او حكم بالحاقه بطلت
 وقال لا يؤول ملكه عن ماله وتقضى ذبونه مطلقا من
 كلاكبيه ولا لها لوارثه المسلم ونحوه اعتبر كونه وارثا
 عند الحاقه وابويوسف عند الحكم به وتصح تصرفاته
 ولا يوقف غير المفاضة لكن كتصرف الصحاح عند
 ابو يوسف وكصرف المريض عند محمد ويصح اتقا

فانه في حكم الميت والدين الموقوف
 حالاً جميعاً للميت وعند الفاعل
 يبقى ماله موقوفاً كما كان سج

لا يكره
 وهذا
 عند
 الله

فان ارتد كان له ما كان له
 من الماله ولا يملك من قبل
 العطاء ولا يملك من بعد العطاء
 ولا يملك من قبل العطاء
 ولا يملك من بعد العطاء

استيلاده وطلاقه وبطل كاحه وذبحته وتو
 قف مفا وضيمته وتو امراته المسلمة ان مات
 او قتل وهي في العدة وان عاد مسلماً بعد الحكم بالحاقه
 اخذ ما وجده باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق
 مدبره وامه ولده وان عاد قبله فواته لم يرتد والمراء
 لا تقتل بل تحبس حتى تتوب **باب الرد** من ارتد والعياذ
 بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان كانت
 فان استعمل حبس ثلثة ايام فان تاب ولا يقتل
 وتوبته بالتبرع عن كل دين سوى الاسلام او عما
 انتقل اليه وقبلة قبل العرض ترك ثوب لا ضمان فيه
 ويؤول ملكه ماله موقوفا فان لم عاد وان مات
 او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به عتق مدبره وامته
 اولاده وحلت ذبونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم
 وكسب ردة ترفع ويقضى دين اسلامه من كسب اسلامه
 ودين ردة من كسبها ويوقف بيعه وشراؤه واجارته
 وهبته ورهنه وعتقه وتبرعه وكتابه ووصيته فان
 اسلم صححت وان مات او قتل او حكم بالحاقه بطلت
 وقال لا يؤول ملكه عن ماله وتقضى ذبونه مطلقا من
 كلاكبيه ولا لها لوارثه المسلم ونحوه اعتبر كونه وارثا
 عند الحاقه وابويوسف عند الحكم به وتصح تصرفاته
 ولا يوقف غير المفاضة لكن كتصرف الصحاح عند
 ابو يوسف وكصرف المريض عند محمد ويصح اتقا

والرد ان ارتد
 فله ما كان له
 من الماله ولا يملك
 من قبل العطاء ولا يملك
 من بعد العطاء

اعلم ان النكاح والدمع بالملان اتفاقا والطلاق والاستيلاد
 وصحبه ان اتفاقا واللفا وضمة موقوفة اتفاقا والبراءة من قرون
 عند أبي حنيفة فاذن هذا

فان ارتد كان له ما كان له
 من الماله ولا يملك من قبل
 العطاء ولا يملك من بعد العطاء
 ولا يملك من قبل العطاء
 ولا يملك من بعد العطاء

صحت في كل غير محض لله
 كذا

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

خطأ فقتل على يده أو لحق فديته في كسب إسلامه
 وقال لا كسبيه مطلقاً ومن قطعت يده عمداً فارتد
 والعياذ بالله تم ومات منه أو لحق فتم جاء مسلماً
 ومات منه فنصف دية لورثته في مال القاطع
 وأن أسلم برون لحاق فمات فتمام الدية وعند
 فتم نصفها مكاتب ارتد فلحق فاخذ عماله و
 قتل قبل الكتابة لمولاه والباقي لورثته زوجان
 ارتد فلحق فولدت المرأة ثم ولد الولد فظهر عليهم
 فالولدان في ويجوز الولد على الإسلام لا ولده وإسلام
 الصبي العاقل صحيح وكذا ارتد أخاه فلا يبي يوسف
 ويجوز على الإسلام ولا يقتل أن أبي **باب البغات** إذا
 خرج قوم مسلمون عن طاعة الإمام وتغلبوا على
 بلادهم إلى العود وكشف شهرتهم وجرأهم بالقتال
 لو حزنوا محتملين وقيل لا مالهم بغيره فإن كان لهم
 فيهم أجر من على جرحهم وأتبع مولاهم والأفلا ولا تسمى
 ذريتهم ولا يقيم مالهم بل يحبس حتى يتوبوا فيرد
 عليهم وجان استعمال سلاحهم وضياعهم عند الحاجة

فهم من تولى
 في محال غير
 فالدية
 معصوم
 حصلت في محال
 لأن القاطع

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

وان قتل

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

فإن قتل باع مثله فظهر عليهم لا يجب شيء وإن
 غلبوا على مصر فقتل بعض أهلها آخره عمداً فقتل به
 فظهر على المصر وإن قتل عادل مودته الباغي برثته
 ولو بالعكس لا يرثه الباغي لأن إذا عاين كان
 على الحق وعند أبي يوسف لا يرثه مطلقاً وكذا بيع
 السلاح ممن علم أنه من أهل الفتنة وإن لم يعلم
فلا كتاب اللقيط التقاطه مندوب وإن خيف
 هلاكه فواجب وكذا اللقطة وهو حيوان لا يشك
 رقبته ونقته في بيت المال وكذا جنايته وارثه له
 وإن اتفق عليه الملقط فهو متبرع إلا أن يأذن الحاكم
 بشرط الرجوع أو يصدق الملقط إذا بلغ ولا يؤخذ
 من ملقطة وإن ادعاه واحد ثبت نسبته ولو
 عبداً وهو حر أو ذمياً وهو مسلم إن لم يكن في مفرقهم
 وذئ أن كان فيه وإن ادعاه اثنين معا ثبت نسبتهما
 وإن وصف أحدهما علامة فيه أو مسبق فهو هو
 وللحر والمسلم أولى من العبد والذمي وإن شتر عليه
 مال أو على فأنه هو عليها فهو له ينفق منه عليه بامر

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم
 لأن العاقل لا يقطع الميراث لا لعدم

قاض وقيل بدونه ايضا ولم يشاء ما لا بد له منه من
طعام وكسوة وقبض هبته وتسلم فخره لا
تروجه وتصرفه في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في
الاصح وقيل له اجارته **كتاب اللقطة** هي مائة ان
شهراته اخذها ليردها على صاحبها والا ضمن والقول
لما لك ان اكبر اخذه الرد وعندنا يوسف لللقطة
ويكفي في الاشهاد قوله من سمعتموه ينشر لقطة فلول
على ويعرف ما في مكان اخذها وفي المجامع مدة يغلب
على خلافه عدم طلب صاحبها بعرضها هو الصحيح وقيل
ان كانت عشرة دراهم فاكثر فلول وان كانت اقل
فانما وما لا يبقى يعرف الى ان يحاف فسادها ثم ينصرف
بها ان شاء وان جاء ربه بآخره اجازته ان شاء و
اجزله او ضمن الملتقط او الفقير لوها لكة وانها ضمن
لا يرجع على الآخر ولا اخذها منه ان باقية ولقطة الخلل
والطير وسواء ويجوز التقاط البهيمة وهو متبرع في
انفاقه عليها بلا اذن حاكم وان باذنه بشرط الرجوع
فدين على ربه ان يحبسها عنه حتى ياخذها فان اخذ

ولا ان يحبسها فان فعل وحلله به ضمن كذا في الدرر نفلا
من الحاشية
وقال لم يشهد ضمن هذا اذا امكنه الاشهاد وما اذا لم
يملكه بان لم يجد احد يشهد او يخاف عليها من الظلمة
انفاقا احمى على تشد الضالة فيقول العبد
فلم يشهد لا ضمن وتشدا فابكر النوبة وسكون النوبة
بشدها بالضم تشدا وتشدا فابكر النوبة وسكون النوبة
فيهما اي طلبها وتشدها عرفها كذا في محاسن الصحاح
واختلف في مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة
معلومة بل هي موقوفة على رأي اللقطة فيعرفها ان يغلب
على ظننها انها لا تطلب بعد ذلك وقدسها كالحمل
ضل بالحوال من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو
الصاح

وقال الشافعي لقطة الحرام
تصرفها الى ان يجي صاحبها
(الصلح)

ان يوجه

حارج الكعب

ان يوجه

بيعت في النقطة فان هلكت بعد القبض سقطت
ان قبله لا ويوجر القاضى ماله منفعة وينفق
منها وما لا منفعة له ياذن بالانفاق ان اصلها
اقام البيعة انما لقطة وان قال لا بيعة لي يقول
له انفق عليها ان كنت صادقا والى باعه وامر
بحفظ ثمنه وللملتقط ان ينفع باللقطة بعد التعريف
لوفيق وان غنيا تصدق بها ولو على يومية او ولده
او زوجته لو فقرا وان كانت حقة كالنوى وقشور
الزمان والتسبل بعد الحصار ينفع بها بدون التعريف
ولذلك اخذها ولا يجب دفع اللقطة الى من عليها
الا بيعة وحمل ان بين علامتها من غير **كتاب**
الابيق تدب اخذه لمن قوى عليه وكذا الضال
وقيل تركه افضل ويوفى ان الحاكم فيجب الابيق
دون الضال ومن رده من مائة سمير يعون درهما
وان كانت قيمته اقل من اربعين فقيمة الادرها
عند محمد وعندنا يوسف اربعون وان رده من مائة
فبحسابه وان ابقى منه لا يضمن ان اشهد ان اخذ

وفي الوقوف الخاضعة في القصور والنواف
وفي السيد لا يملكه وان جمع سبلا بعد الحصار
لاجتماع الناس على ذلك وان سلع صوفها زليج
والصاحب ان يأخذ منه وكذلك الحكم في
هذا السحان والقباس ان لا يكون كذا شي
بالشرط وهو السامعي ساري
عليه في القضاء هذا عندنا وعند الشافعي يجب الدفع الى من
يملكه في السحان الذي في من ماله قدس
المعروف الذي في الضالين ولو ضال شي فقال من دلي
الى من له من غير قصد سحان فله كذا فقد انسان الاشياء
نقائه
واذا يجب الابيق تعزير بالرواية لا يؤمن من الاباق
فانها ولها لا يوجر وان كان له منفعة ولا يجوز
الضالة لانه لا يستحق التعريف ولا ابقى وان كان
له منفعة آجره وانفق عليه من اجرة كذا في الدرر
علا بلا تعرض لقبة الابيق فيجب اتباعه سحان
فيحسابه

هذا هو المال الذي لا يورث
ولا يورثه غيره من الناس
ولا يورثه غيره من المالكين
ولا يورثه غيره من المالكين

ليرثه والا فلا شيء له ويضمن ان ابقى منه و
جعل الرهن على المثلين وجعل الجاني على المولى ان ذكرا
وعلى ولد الجارية ان دفعه وجعل المديون من ثمنه
ويقرن على الدين ان بيع فيه وعلى المولى ان اذاع عنه
وجعل الموهوب على الموهوب له وان رجع الوهب
في حقه بعد الرد وام نفقته كالنقطة والمدرى وام الولد
كالقن وان كان الراد اب المولى وابنه وهو في
عياله او وصيه او احد الزوجين فلا شيء له و
المالك المصبي كالبائع **كتاب المنقوض** هو ما يبطل
اذ جعل مؤذنه المالك وهو يتان في المالكية فيه
مكانه ولا حيوة ولا موتة فيصب له القاضي من
يحفظ ماله ويستوفي حقه بما لا وكيل له فيه
ويبيع ما يخاف عليه من ماله ويتفق على وجهه
وتقريبه ولا فاء وهو حي في حق نفسه لا تنكح له
وقريبه ولا فاء ولا فاء وعه واسلمه بلقي
ولا يقسم ماله ولا تقسم اجارته ميت في حق غيره
فلا ترث من مات حال نفقه ان حكم بموته فيوقف
نصيبه منه كذا او بعضا المان بحكم بموته فان جاء قبل
حكم بموته فهو له والا فلن يرث ذلك المال لولاه واذا سفي

هذا هو المال الذي لا يورث
ولا يورثه غيره من الناس
ولا يورثه غيره من المالكين
ولا يورثه غيره من المالكين

هذا هو المال الذي لا يورث
ولا يورثه غيره من الناس
ولا يورثه غيره من المالكين
ولا يورثه غيره من المالكين

من عمره ما لا يعيش اليه اقربه وقيل تسعون سنة
وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله
فلا يرثه من مات قبل ذلك وتحتد زوجته له
عند ذلك والله اعلم **كتاب الشركة** هي ضربان شركة
ملك وشركة عقد فالاولى ان يملك اثنان عينا
ارثا وشرا او اتهما او اقساما او اختلط مالهما
بحيث لا يتميز او خلطاه وكل منهما اجنبي في نصيب
الآخر ويجوز بيع نصيبه من شركته في جميع القصور
ومن غيره بغير اذنه فيما عن الخلط ولا اختلاط فلا
يجوز بلا اذنه والثانية ان يقول احدهما شاركك
في كذا ويقبل الآخر شركتها الايجاب والقبول شرط
عدم ما يقطعها كشرط دهرهم معينة من الزرع
للاحد هما وهي اربعة انواع شركة مقايضة وهي ان
يتشارك متساويان تصرفا ودينا ومكلا ومجا
وتضمن الوكالة والكفالة فلا يجوز بين مسلم
وفري خلافا لابي يوسف ولا بين فري وعبد
وبالفري وصبي ولا بين صبيين او عبيدين او مسكانيين

فانه يقطع الشركة في البيع والاختيار ان لا يبيعي بعد هذه
الا اقسام السهولة من بيع بشر كان فيه سح لقوله
فاو فوضوا فانها اعظم بكم من سح

فانه يقطع الشركة في البيع والاختيار ان لا يبيعي بعد هذه
الا اقسام السهولة من بيع بشر كان فيه سح لقوله
فاو فوضوا فانها اعظم بكم من سح

والمال بينهما
والمال بينهما
والمال بينهما

ولا من المفاوضة اوبى ان جميع مقتضياتها
في شرط تسليم المال ولا خلط ولا شرا
منها سوى طعام اعله وكسوتهم فلهما وكل
دين لزم احدهما بما تصح فيه الشركة كبيع وشراء
وتسليم لزم الآخر وان لزم بكفالة بامر لزم
الآخر خلافا لهما وكذا ان لزم بغصب خلافا
للامر لا يلزمه في التصحيح
وان ورث احدهما مات تصح به الشركة او وهب
له وقبضه صارت عتقا وكذا ان فقد فيها شرط
لا يشترط في العتاق وان ورث عرضا وعقارا فبقي
مفاوضة ولا تصح مفاوضة ولا عتاق الا بالدرهم او
الدنانير او بالفلوس انما فقه عند محمد والشافعي
والنقطة ان تعامل الناس بهما ولا تصح بالعموم
وهي فضة غير مضمونة بين حبيبيهما
الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر
ثم يعقد الشركة ولا مكمل والموزون والعردى
ليكون كل واحد وكيل للآخر فكل واحد
المقارب قبل الخلط وان خلط احدهما
انفاقا لانه يتعين بالتعيين فيكون
ثم اشترى شركة عقد عند محمد ومالك عند ابو

بما لا يملك فيه الشركة
بما لا يملك فيه الشركة
بما لا يملك فيه الشركة

وانما سميت شركة العتاق به لان كل واحد منهما جعل
عتاقا لنفسه في بعض ماله اى صاحبه وقبل سمى عتاقا
لان شئ عرض لهما في هذا الفرض ولا يثبت على العموم
فوله هو عتاق هو بغير التعيين مأخوذ من
فعله عن له اى فله ان يشارك في بعض المال
لان المساواة فيها لا يصلح رأس المال الشركة ليست
بشرط المفاوضة

ولا يلزم صاحب
انفاقا بين

لا يملك فيه الشركة
لا يملك فيه الشركة
لا يملك فيه الشركة

لا يملك فيه الشركة
لا يملك فيه الشركة
لا يملك فيه الشركة

وان خلط احدهما لا ينعقد اتفاقا وشركة عتاقا
هي ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين
وتتضمن الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من التجار
وفي عمومها وبعض مال كل منهما وبكله ومع التفاضل
في مال المال والبيع ومع التساوي فيهما او في احدهما
دون الآخر عند علمهما ومع زيادة الزم للعامل عند عمل
احدهما ومع كون مال احدهما درهم والآخر دنانير
ولا يشترط الخلط فيها ايضا والوضعية على قدر المال
وان اشترط غير ذلك وما شابه كل منهما طولا وبثينة
هو فقط ورجع على شريكه بحصته منه ان اخاه من
من ماله وبطل الشراء بالمالك المالكين او احدهما قبل
الشراء وهو على ماله قبل الخلط هلك في يده او
في يد الآخر وعليهما بعده فان هلك احدهما شري الآخر
بماله فالمشترى بينهما ورجع للمشترى على شريكه
حصته وان هلك قبل شراء الآخر فان كان وكيله
حين الشركة صريحا فالمشترى لهما شركة ملك ورجع
بحصته والا فلم يشترى فقط ولكل من شريكي المفاوضة

ولا يملك فيه الشركة
ولا يملك فيه الشركة
ولا يملك فيه الشركة

ولا يملك فيه الشركة
ولا يملك فيه الشركة
ولا يملك فيه الشركة

ولا يملك فيه الشركة
ولا يملك فيه الشركة
ولا يملك فيه الشركة

والعنان ان يضع ويضارب ويستاجر ويؤكل
ويودع ويده في المال بزمالة وشركة الصانع والقول
^{لا بد من عانة التجار} حتى اذا هلك لم يضمنه
وهي ان يشتري كحيوان او صنعة وحيثما على ان يتقبل
الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصيب
والرجح ان لا تجاز وكل عمل تقبله احدهما يلزمهما فعلى كل
منهما الطلب بالعمل وتكفل منهما طلب الاجرة وبراء الدفع
بالدفع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط
وشركة الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا
بوجوههما ويبعا والرجح بينهما فان شرطتا معا فواصة
صحت ومطلقا عان وتضمن الوكالة فيما شترتا به
وان شرطتا مناصفة المشتري او مثالثة والرجح كذلك
وشرط الفضل باطل **فصل** ولا يجوز لشركة فيما لا
تصح الوكالة به كالخطاب والاختصاص والاصطفاط
والاستفتاء وما جمعه كل فله وان اعانه الآخر فله اجر
^{ان يخطب} مثله لا يزاد على نصف ثمن المأخوذ عند ان يوقف
^{ان يخطب} خلافا للمحمد وما اخذ من ماله ما نصيبه وان كان لا
^{ان يخطب} حرجا بطل ولا خلاف في ان يوقف احداهما فالكسب لهما

وحيثما شركة الوجوه لانه انما
اشترى بالنسبة من له وجاهة عند
الناس
وحيثما شركة الوجوه عن قبل فله نصف الثمن
وحيثما شركة الوجوه عن قبل فله نصف الثمن
فما بين الناس حتى يخطب

والاخر اجر مثله ماله ولكن في الشركة الفاسدة على قدر المال
ويبطل شرط التفاضل وتبطل الشركة بموت احدهما
وبلحاقة مرتدا ان حكم به ولا ينفي احدهما مال الاخر
بلا اذنه فان اذن كل صاحبه فاذيا معا ضمن
كل خصة صاحبه وان اذيا معا قبا ضمن الشا على
باطله الا قول الاول لا يضمن ان لم يعلم وان اذن
احدهما وضمن لشريكه ان يشتري امية ليطاها
ففعل فهو له حصة بلا شيء ويؤخذ كل منهما
قالا يضمن حصة شريكه **كتاب الوقف**
هو حبس العين على ملك الواقف والتصرف
بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم
به حاكم قبل او يعلق بموته بان يقول اذا مت فقد
نقت وعندها هو حبس العين على ملك الله تعالى
على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ويؤول ملكه
بحرر القول عند ان يوقف وعند محمد لا مال يسلمه
الى وقف فلو وقف على الفقراء ابني سقاية او خانا
او رباطا لبنى السبل او جعل ارضه موقفا لا يزول
^{وهو قول الله تعالى}

على التمام بالمشيئة وقف على اولاده واولاد اولاده هل يخل
فيه اولاد البنات فيه وبيان وفني بانهم لا يخلون
شرا في اخر من اخصر فصول الاسير وفني معين الحكم

اي البائع ان يطالب بالثمن ايتها المارة
التي تسمى بالاصالة
وصاحبة بالمال
الوقف اذا اقيم واجتاز الى الوقف
يرفع الى القاضي حتى يفسح الوقف
اذا لم يكن مسجلا من الخلاصة
وقال النبي عم اذا مات الانسان انقطع عمله الا من
ثلثة اشياء صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح
يدعو له ربي
واما الحكم ففقه اختلاف الشايخ كذا في الهداية وطريق
ذلك ان يسم الواقف ما وقفه الى المتولي ثم يجمع
محتجا بعدم التزوم فيختصم الى القاضي فيقضي
بلزومه على قولهما فيلزم لانه قضي في محل مجتهد
فيه كذا في الفتاوى الظهيرية موضع
حتى يجوز وجوبه فيه اتي وقت شاء
ويؤخذ عنه اذا مات ويبيع ويؤخذ
شرا في الزيلع

السقاية موضع احد في الطريق
فيهداه بالماء ينتفع به ابناء السبل
ولمان الذي يبنى التجار في الامصار
والرباط واحد الرياضات الهندية في
الطريق لا تنفع الا فرين احي

ملكه على الحاكم وعند أبي يوسف نزول بمجر القول
 وعند محمد إذا سلمه إلى متولى واستقر الناس من التراب
 وسكنوا الخان والرباط ودنوا في المقبرة وشرط لتمام الوقف
 ذكر مصرف مؤبد وعند أبي يوسف يصح بدونه وإذا انقطع
 صرف إلى الفقراء وصح عند أبي يوسف وقف المشاع
 وجعل غلة الوقف أو الوكالة لنفسه وجعل البعض
 أو الكل لأهله أو لولده أو مذبته ما داموا أحياء وبعد
 للفقراء وشرط أن يستبدل به غيره إذا شاء خلافاً لمحمد
 في الكل وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقفه
 عند محمد كالفأس والتمسك والتمسك والمنشأ والبناء
 وشاها والقدر والمراجل والمصاحف والكتب وأبو يوسف
 معه في وقف السلاح والبراع والخليل والابل في سبيل
 الله تعالى ويصح تركه يصح عند أبي يوسف وقفه تبعاً
 لمن وقف ضبعة بقرها وأكرتها وهم عبده وسائر
 آلات الخواص وإذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك
 إلا أنه يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف ويبرأ
 من ارتفاع الوقف بعمارة وإن لم يشترطها الواقف

لأن المقصود هو التقرب إلى الله وإذا قد يكون بالعرف
 الوجهة ينقطع ونارة بالعرف الوجهة تتأكد
 فيصح في فصلين تحصيل المقصود الواقف
 وشرط أن يستبدل به غيره إذا شاء فلا ينعقد
 تحويله إلا ما يكون خيراً من الأول أو مثله وكان تقريباً
 لا يبطل إلا فيصح

أن

أن وقف على الفقراء وإن على معين فعليه فإن امتنع
 أو كان فقيراً آجره الحاكم وعمره من أجرته ثم رقبه إليه
 ونقص الوقف يصرف إلى عمارة إن احتاج وإذا
 حفظ إلى وقت الحاجة وإن تعذر صرف عينه يباع
 ويصرف ثمنه إليها ولا يقسم بين مستحق الوقف
 إذا بنى مسجداً لا يزول ملكه عنه حتى يفرغ من
 ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه ^{أو يجهز} ويصلي
 فيه واحد في رواية شرط صلوة جماعة ولا يضر
 جعله تحت سارية أو بأصله فإن جعله لغير صالحه
 أو جعل فوقه بيتاً وجعل باباً إلى الطريق وغيره
 أو اتخذ وسطاً بين مسجدين أو ذن بالصلوة فيه
 لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند
 أبي يوسف نزول بمجر القول مطلقاً ولو ضاق المجر
 وجنبه طريق العامة يوسع منه وبالعكس
 رباط استغنى عنه يصرف وقفه إلى أقرب رباط
 إليه والوقف في المرض وصية ويتبع شرط الواقف
 في إجازة الوقف إن وجد ولا يفتقر إلى الإجازة

الضياع أكثر من ثلث سنين ولا غيرها أكثر من سنة
 ولا يجوز إلا بأجر المثل ثم لا ينقض أن زادت الآ
 حقة لكثرة الرغبة وليس الموقوف عليه أن يوجه
 الأمانة أو ولاية ولا يعار ولا يهرن وإن غصب
 عقار يختار وجوب الضمان ولو بشرط الولاية
 لنفسه وكان خائفاً ينزع عنه وإن شرط أن لا
 ينزع والله تعالى أعلم **كتاب البيع** البيع مبادلة مال بمال
 ويتعقد بإيجاب وقبول بلفظ الماضي كعبت وكذا
 وما دل على معناها والتعاطى في النفس والخسيس
 هو الصحيح ولو قال اخذه بكذا فقال اخذت أو
 ضيت صح وإذا وجب أحدهما فلا آخر أن يقبل
 كل المبيع بكل الثمن في المجلس أو يتك لا بعضاً و
 بعض إلا إذا بين ثمن كل وإن رجع الموجب أو قام
 أحدهما عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب
 وإذا وجد الإيجاب والقبول لزم البيع بالخيار
 مجلس ويصح في العوض المشار إليه بلاسفة
 قدرة ووصفه لا في تميزه وثن حال ومؤجل أجل
 معلوم ولو اشترى بأجل سنة فمعه البائع المبيع

مضت ثم سلم فله أجل سنة أخرى خلافاً لهما وإن
 أطلق الثمن فإن استوت مائة النقود وبيعها
 صح ولزم ما قدر من أي نوع كان وإن اختلفت
 رواجها فمن الأرجح وإن استوى رواجها لا يثبت
 فدرما لم يبين وصح في الطعام وكل كيل وموزون
 كيلاً وموزوناً وكل جزءاً فإن بيع بغير جنسه وبأثراً أو
 حجر معين لا يدرك قدره ومن باع صبرة طعام كل صاع
 بدرهم صح في صاع فقط إلا أن يسمى بجملة والمشتري
 الفسخ بالخيار وكل كيل وسمى بجملة في المجلس
 بعد ذلك ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم لا يبيع
 في شيء منها وكذا لو باع ثوباً بكل درهم وكذا
 كل معدود متفاوت وعندهما يصح في كل في جميع
 ذلك وإن باع صبرة على ثمان مائة فبين مائة درهم
 فوجدت أقل أو أكثر أخذ المشتري الأقل **فصل في**
الوفسخ والزيادة للبائع وفي المذموم يأخذ الأقل
 بكل الثمن أو فسخ وإن أيدله بالخيار للبائع وإن
 سمي بكل درهم فبسطاً أخذ الأقل بخفضه وكذا

الى يدوله الخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم
 من مائة سهم من دار لبيع عشرة اذرع من مائة
 ضراع منها وعند ما يصح فيها ولو باع عدلا على
 انه عشرة اشواب فاذن هو اقل او اكثر فسد البيع
 ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بخصته
 ويخير المشتري ولو باع ثوبا على انه عشرة اذرع
 كل ذراع بوزنهم اخذه المشتري بعشرة او عشرة و
 نصف بالاخير وتسعة وتسعة ونصفا بخيار وعند
 ابو يوسف ويخير في اخذه باحد عشر في الاول بعشرة
 في الثاني وعند محمد ويخير في اخذه في الاول بعشرة
 ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف **فصل** يدخل
 البناء والمفاتح في بيع الوار بلا ذكر وكذا الشجر في
 بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد
 وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع
 الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا باشتراطه وان
 ذكر الحقوق والمرفق يقال للبايع اقلعه وقطعه او
 سلم البيع وكذا لا يدخل حب بغيره ولم ينبت بعد وان

ولو
 لم ينبت

ثبت ولم يصرف قيمة دخل وقيل لا ومن باع ثمرة بواحد
 حها ولم يدر متى ويقطعها المشتري الحال وان شرط
 تركها على الشجر فسد ولو بعد ثنها عظمها خلافا
 لمحمد وكذا شراء الزرع وان تركها باذن البايع بلا اشتراط
 طالب له الزيادة وان بغير اخذه تصدق بما نذر في
 ثمرها وان بعد ما نذر هب لا يتصدق بشيء وان
 استأجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة
 وطالب الزيادة وان استأجر الارض لترك الزرع
 فسدت ولا يطيب الزيادة ولو اثمرت ثملا آخر قبل
 القبض فسد البيع وبعد القبض رث كان والقول في
 قدر الحادث للمشتري ولو باع ثمرة واشترى منها ارضا
 معلومة صح وقيل لا يجوز بيع الثمر في سبيله ان بيع
 بغير جنسه وكذا الباقي في قشره والارض والسم
 وكذا الثمن والفتق والجوز في قشرها الاول والجرة
 الكيل وبعد البيع وزنه فدفعه على البايع واجرة ثمن
 الثمن وزنه على المشتري وفي بيع سلعة بثمن
 سلم هو ان لا يكون مؤجلا وفي سلعة او ثمن

لان العرف لم يجز بائعا الشجر ما به

لا

سلعة

بشن سلا ماعا **باب الخيار** مع خيار الشرط لكل
 من العاقدين ولمهما عاقلته ايام لا اكثر الا ان اجاز في
 الثلثة وعندهما يجوز ان يبين مدة معلومة اى مدة
 كانت وان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى الثلثة ايام
 فلا بيع صح والى اربعة لا يقع الا ان ينقد في الثلثة
 وعند محمد يجوز الى اربعة واكثر وخيار البايع يمنع
 خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فهلك
 لزومه قيمته وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده
 لزومه الثمن وكذا لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك
 المشتري خلافا لهما ولو اشترى زوجته بالخيار لا
 يفد الكاح وان وطئها فله ردها لانه بالكاح الا
 في البكر ولو ولدت في مدته لا تصير ام ولده ولو اشترى
 قريبا او عبدا برقوله ان ملكا عبدا فهو حر لا يقع
 في مدته ولا يحد حيزا مشتراه في مدته من الاستبراء
 ولا استبراء على البايع ان ردت به ولو قبض المشتري
 به المبيع باذن البايع ثم اودعه عنده فهلك فهو
 على البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو اشترى

المأذون شيئا به فابله بايحه عن ثمه يبقى خياره
 وله الرد لانه يلى عدم التملك ولو اشترى ذمى
 من ذمى خمر به فاسلم في مدته بطل شراؤه كيلا
 يملكها مسلما بالاجازة خلافا لهما في الجميع ومن
 له الخيار يجيز كضرة صاحبه ونعيته ولا
 يفسخ الا بحضرة خلافا لابي سف فان فسخ
 وعلم به في المدة انفسخ والا تم العقد ويتم العقد
 ايضا بموت من له الخيار وكذا بمضرة المدة والاخذ
 بشفعة بسبب المبيع وبكل ما يدل على الترضع
 كالركوب لغير الاختيار والوطئ والاعتاق وتوابع
 ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز وايتهما
 اجازا وفسخ صح وان اجاز واحد وفسخ الآخر
 اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ اولى وتوابع
 عبيدين بالخيار فاحدهما فان عينه وفضل
 ثمن كل صح والا فلا ويجوز خيار التبيين وهو
 بيع احد اثنين او ثلثة على ان ياخذ المشتري
 اياها فاء ولا يجوز في اكثر من ثلثة ويتحقق بمدة

خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والجهة اما
 ثمة فلو قبض الكل فهلك واحدا وتعيب لزوم البيع فيه
 وتعين الجهة للامانة وان هلك الكل لزمه نصف
 ثمن كل او ثلثه وليس له رد الكل الا ان ضم اليه
 خيار الشرط ويورث خيار التعيين والعيب لا الشرط
 والرؤية ولو اشترى باعلى ثمنها بالخيار فرضى احدهما لا
 يرد الآخر خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو
 اشترى عمدا على ان يختار او كاتب فظهر بخلافه ا
 خذه بكل الثمن او ترك **فصل** من اشترى مالم
 يره جاز وله رده اذا آله مالم يوجد ما يبطله و
 ان رضى قبلها ولا خيار لمن باع مالم يره وبطل
 خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب
 في يده وتعذر رده بعضه وتصرف لا يفسد كالاختلاف
 وتواضعه او يوجب حقا للغير كالباع المطلق والرجوع
 والاجارة قبل الرؤية وبمدها وما لا يوجب حقا
 للغير كالباع الخيار والمساومة والجهة بالانكسار
 يبطل بوجهها لا قبلها وكفت رؤية وجهه الى يقيق

لا يفسد لان
 لا يفسد لان
 لا يفسد لان

لان القول له
 لان القول له
 لان القول له

المساومة بمرئتك بها من سواك
 المساومة بمرئتك بها من سواك

ان في البيع
 ان في البيع
 ان في البيع

والصبرة والدابة وكفلهما وفي شاة اللحم لا بد من
 الجعش وفي شاة القنية لا بد من رؤية الضرع
 ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية و
 رؤية علمه ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم
 يشاهد بيوتها وعند زفر لا بد من مشاهدة
 الهيوت وعليه الفتوى اليوم وان رأى بعض
 المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه وما يعرف بالتميز
 كالمكيل والموزون فرؤية بعضه كروية كله
 وفي ما يطعم لا بد من الزوق ونظر الوكيل بالشراء
 او القبض كاف للنظر الرسول وعندهما هو الوكيل
 وبيع الاعمي وشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشترى
 وسقط بحسنه المبيع او شتمه او فقه فيما يعرف
 بذلك وتوصف العقار له ومن رأى احد الثوبين
 فشراهما ثم رأى اخر فله اخذها او ردها لانه احدهما
 ومن رأى شيئا ثم شراؤه فوجده متغيرا بخير والافلا
 وان اختلفا في تغيره فالقول للبايع وان في الرؤية
 فلم يشترى ومن اشترى عدل زطلي فباعه منه

ج
 ج
 ج

ان لا يفسد
 ان لا يفسد
 ان لا يفسد

ان لا يفسد
 ان لا يفسد
 ان لا يفسد

ان لا يفسد
 ان لا يفسد
 ان لا يفسد

ان لا يفسد
 ان لا يفسد
 ان لا يفسد

في البيع على عيب
أو في البيع على عيب
أو في البيع على عيب

ثوباً أو ذهباً وسلم فله ان يردّه بعيب الاختيار
رؤية أو شرط مطلق المبيع يقتضى سلامة المبيع
فلن وجد في مشريه عيباً رده أو اخذه بكل ثمنه لا
امسأله ونقص ثمنه إلا برضاء بايعة وكل ما او
جب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فالاباق
ولو الى مادون السفر من صغير يعقل عيب وكذا
السرقة والبول والفراس وهي في الكيس عيب آخر
فلو ابق او سرق او بال في صفره ثم عاوده عند المشتري
فيه رده به فان عاوده عنده بعد البلوغ لا يجوز
عيب مطلقاً ولو جنى في صفره وعادوه عند المشتري
فيه او في كبره رده به والبحر والفرس والزنبا والتولد
منه عيب في الجارية لا في الغلام الا ان يكون من
والاستحاضة عيب وكذا عدم حيض بنت سبع
عشرة سنة لا أقل ويعرف ذلك بقول الامامة قدس
اذا انقم اليه تكول البايع قبل القبض وعده هو الصحيح
والكفر عيب فيه ما وكذا الشيب والدين والسهال
القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم

لانها بطلان البصير

لان ما يلقه تكون مشغول بحق الفراء

بعد ما حدث عند المشتري آخر رجوع بالنقصان كقوب
شراه فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا
ان يرضى البايع باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه
المشتري سقط رجوعه فان خاط الثوب او صنفه
آخر اولت التوبى بسمين ثم ظهر عيبه رجوع
بنقصانه وليس لبايعة ان ياخذ حتى لو باعه بعد رؤية
عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بلا مال او بدين
او استولد ثم ظهر العيب رجوع وكذا ان ظهر بعد
موت المشتري وان اعتق على مال او قتل لا يرجع
بشيء وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او ليس الثوب
في حرق لا يرجع خلافا لهما وان اشترى بيضا وجوزا
او بطيحا او ثناء او خيالا فكسره فوجده فاسداً
كان ينتفع به رجوع بنقصانه ولا في كل ثمنه ولو وجد
البعض فاسداً وهو قليل كالواحد والاثنين في الماء
صح البيع ولا في سبب رجوع بكل ثمنه ومن باع ما يشاه
فرد عليه بعيب بقضاء او قولاً او تكوياً او بنية رده
على بايعة ولو قبله بوضاه لا يردّه عليه ومن قبضه

لان الكسرة بعد العلم
عيب حادث
ن وانه يرضى بالقديم

لان ان لم ينتفع به رجوع بالثمن
فكان البيع باطل عيباً

فان كان البيع باطل عيباً
فكان البيع باطل عيباً

ان بايع الاول

ما شراهم ثم ادعى عيبا لا يجزى على دفع ثمنه ولكن يبرهن
 او يحلف بايعة فان قال شهودى غيب دفع ان حلف
 بايعة ولزم العيب ان نكل ومن ادعى اباق مشرقة
 يبرهن اولا انه ابق عنده ثم يحلف بايعة بالله لقد
 باعه وسلمه وما ابق قط او بالله ماله حق الرد
 عليك من الوجه الذي يدعى او بالله ما ابق عندك
 قط لا بالله لقرباؤه وماله هذا العيب او قد باعه
 وسلمه وماله هذا العيب وفي اباق الكيس يحلف بالله
 ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري
 على باقه عنده يحلف البائع عندها انه ما يعلم انه
 ابق عنده واختلفوا على قول الامام فان نكل على قولها
 حلف ثانيا كما من ولو قال بايعة بعد ان قبضت منك
 هذا مع آخر وقال المشتري بل وجره فالقول له و
 كذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض و
 لو اشترى عشرين صفقة وقبض احدها وجد
 المقبوض او بالآخر عيبا ردها واخذها ولا
 ردة العيب وجره الا ان ظهر عيب بعد قبضها

ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري على باقه عنده يحلف البائع عندها انه ما يعلم انه ابق عنده واختلفوا على قول الامام فان نكل على قولها حلف ثانيا كما من ولو قال بايعة بعد ان قبضت منك هذا مع آخر وقال المشتري بل وجره فالقول له و كذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض و لو اشترى عشرين صفقة وقبض احدها وجد المقبوض او بالآخر عيبا ردها واخذها ولا ردة العيب وجره الا ان ظهر عيب بعد قبضها

اذا اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض فقال المشتري قبضت احدها فقط فقال البائع بل قبضتها فالقول للمشتري على ما من صدر

ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري على باقه عنده يحلف البائع عندها انه ما يعلم انه ابق عنده واختلفوا على قول الامام فان نكل على قولها حلف ثانيا كما من ولو قال بايعة بعد ان قبضت منك هذا مع آخر وقال المشتري بل وجره فالقول له و كذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض و لو اشترى عشرين صفقة وقبض احدها وجد المقبوض او بالآخر عيبا ردها واخذها ولا ردة العيب وجره الا ان ظهر عيب بعد قبضها

ولو وجد بعض الكيل او الوزي معيبا بعد القبض ردة
 كله واخذه وقيل هذا ان لم يكن في الوعاين والافه
 كالجدين ولو التحق بعضه بعد القبض ليس له ردة
 ما بقي بخلاف الثوب ومداواة العيب بعد ردة العيب
 ولو كونه رضى ولو ركب لردته او سقيته او شرا علفه
 ولا يرد له منه فلا ولو قطع المبيع بعد قبضه او قبل
 بسبب كان عند البائع ردة واخذ ثمنه وما لا رجوع
 بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارقا فلا
 وغير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء ولا فلا
 ولو تدا ولته الايدي ثم قطع في يد الاخرى جمع
 البايعة بعضهم على بعض كما في الاحتاق وعنهما
 يرجع الاخير على بايعة ولو باع بشرط البراءة
 من كل عيب صح وان لم يعد العيوب ويدخل في البراءة
 لحاوت قبل القبض عند ان يوف خلافا لمحمد

باب بيع الفاسد بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدم واليتة والحصى وكذا بيع ام الولد والمذنب وكذا بيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير والخنزير

اي جهر ثوبا او خذ الباء عليه كما يقولون بعت هذا الثوب بهذا اليتمه مشدود وكذا بيع المكاتب الا ان يجيزه صحيح

وكذا شرطه مع غيره بشئ من الاول قبل نفعه ويصح في الغو
 بحصته ولا يشترط نيت على ان يزنه بظرفه ويصح عليه
 لكل طرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الطرف
 يصح وان اختلفا في الطرف وقدره فالقول المشتري
 ولو امر مسلم ذميا ببيع خمر وشراها صح خلافا لهما
 وكذا لو امر المجوسي ببيع صيد ووشى كافر عبدا
 مسلما او صحفا صح ويجوز على اخرجهم من ملكه و
 والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك
 المشتري وكذا بشرط لا يقتضيه العقد ولا نفع فيه
 لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة ولو بشرط لا
 يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقلين او لم يتحقق
 فهو فاسد كبيع عبد على ان يعتقه المشتري او يد
 بعه او يكاتبه او امة على ان يستولوها فلوا اعتقه
 المشتري عاد البيع صحيحا فلزمه الثمن وعندها لا
 يعود قتل من القيمة وكشرط ان يستعمله البائع
 شهرا او تسكنها او لا يسلمه الى رئاس الشهر ويصح
 المشتري درهما او يهدي له هدية او يقطع البائع الثوب

وشرط تسليم المشتري الثمن
 وشرط تسليم البائع المبيع
 لا يشترط تسليم البائع المبيع
 قبل ان يسلمه المشتري
 كما في...

ب

ويخطه قباء او قميصا او خذوا النحل او يشركه و
 يفتح في النحل استحسانا ولا يجوز بيع امة الاحلها
 ولا البيع الى التبرؤ والمهرجان وصوم النصارى وفصل
 اليهود ان لم يعلم العاقلون ذلك ولا البيع الى الخصا
 والبكر والانس والقطاف والجزان لا يقدم الحاج ويصح
 الكفالة الى هذه الاوقات فان اسقط الاجل قبل حلوله
 صح وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاوقات ون
 باع نصيبه من دار يجوز ان علمه المتعاقدان خلافا لا
 في يوفه ويكفي علم المشتري عند محمد **فصل** قبض المبيع
 المبيع يباع باطلا باذن بايعه لا يملكه وهو امانة في يده
 عند البعض ومضمون عند البعض وقيل الاول قول
 الامام والثاني قولهما اخذا من الاختلاف فيما
 لو بيع مدبر واهم ولا فوات في يد مشتريه حيث لا يضمن
 عنده خلافا لهما ولو قبض البائع يباعا فاسدا باذن بايعه
 صحيحا او دالة كقبضه في مجلس عقده فكل من عوضه
 مال ملكه ولزنه له لانه مثله حقيقة او معنى كالقيمة
 في القيمة وتحتلها فسخه قبل القبض وبهره ما طام

و هو او يرد من نزول الشمس
 في الليل او ابتداء حريف

والمهرجانه وصوم النصارى
 وفطر اليهود

بكر الجليم وفتحها وقف
 جز الضمون من ظهر الذنم
 وقيل جزا النخل وفي الهدية
 بالزاد وذكر الزيلعي انه يملكه
 بالزاد المعجمة غام في قطع الثمار
 وبالمعجمة خاص في النخل

و هو او يرد من نزول الشمس
 في الليل او ابتداء حريف

بكر الجليم وفتحها وقف
 جز الضمون من ظهر الذنم

في ملك المشتري اذا كان الفاسد في صلب العقد كبيع
درهم بدرهمين وان كان بشرط نريد كشرط ان
يهدى له هدية فكذا قبل القبض وانما بعده فالفسخ
للمر له الشرط لالمن عليه ولا يأخذه البايح حتى
يرد ثمنه فان مات البايح فالمشتري احق به
حتى يأخذ ثمنه وطالب للبايح ربح ثمنه بعد التقاض
لالمشتري ربح مبيعته فتصدق به كما طالب بربح
مال ادعاه ففضله ثم تصادقا على عدمه فربح بعد ما ربح
فيه المتي فان باع المشتري ما شراه فاسدا
صح وكذا لو اعتقه او وهبه وملكه وسقط حق الفسخ
وعليه قيمته ولو بنى في طر اشترى اها فاسدا وغرس
فعلية قيمتها وقال لا ينقض البناء والغرس وترد
شكك ابو يوسف في رواية لمحمد عن الامام لزوم قيمتها
ولم يشك محمد وكراه النجاشي والتسوم على تسوم غيره
اذا رضى بائنا وتلقى الحلب المضربا هل البلد بايع
الحاضر للبايح ملكا في غلاء الثمن ومن القحط
والبيع عن طاقن بالجمعة لا بيع من يتردد مبيع البيع

في الجميع ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرين وصغيرا
احدهما زورهم محرم من الآخر كره له ان يفرق بينهما
بدون حق مستحق ويصح البيع خلافا لابي يوسف
في قرابة الولادة في رواية وفي الجميع فالآخر فان كانا
كبيرين فلا باس بالتفريق **باب الاتفاق** تصح باء
بلفظين احدهما مستقبلا خلافا لمحمد وتتوقف على
القبول في المجلس كالباع وهي بيع جديد في حق غير
العاقدين اجماعا وفي حقهما بعد القبض فسخ فان
تعذر جعلها فسخا بطلت وعند ابي يوسف بيع فان
تعذر ففسخ وان تعذر بطلت وعند محمد فسخ فان
تعذر فبيع وان تعذر بطلت وقبل القبض فسخ في
الثقل وغيره وعند ابي يوسف في العقاب بيع فلو شرط
فيها اكثر من الثمن الاول او خلا للجنس بطل الشرط
ولزم الثمن الاول وعندهما يصح الشرط لو بعد القبض
وتجعل بيعا وان شرط الاقل من غير تعيب لزوم الاول
ايضا وعند ابي يوسف يجعل بيعا ويصح الشرط وان
تعيب مبيع الشرط اتفاقا ولا تصح بعد ولادة المبيعة

خلافا لهما ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع
 وهلاك بعضه يمنع بقدره **باب المراجعة والتولية**
 المراجعة بيع ما شراه بما شراه به وزيادة والتولية
 بيعه به بلا زيادة ولا نقص والوضعية بيعه بما نقص منه
 ولا يصح ذلك ما لم يكن الثمن الاكلا مثليا او في ملك من
 يبرئ الشراء والبرج معلوما يجوز ان يضم الميراث للمال
 ابر القصار والصبي والطائر والقتل والحمل وسوق الغنم
 والسمسار لكن يقول القتل والحمل قام على كذا لا اشترى
 يته ولا يضم نفقته واجر الراعي والطبيب ومعلم بيت
 الحفظ فان ظهر المشتري خيانه في المراجعة خيرا في
 اخذه بكل ثمنه او تركه وفي التولية يحظر من ثمنه
 قدر الخيانة وهو القياس في الوضعية وعندنا في خوف
 يحظر فيها قدر الخيانة مع حقتها من الربح في المراجعة
 وعندنا بخير فيهما فلو هلك قبل الرد او امتنع
 الفسخ لزوم كل ثمن اتفاقا ومن شري شيئا بعشرة
 فباعه بخمسة عشر ثم شراه ثانيا بعشرة يراجع على
 خمسة وان شراه ثانيا بخمسة لا يراجع وعندنا يراجع

على الثمن الاخير مطلقا وان اشترى ما ذكروه مديون
 بعشرة وابع من سيده بخمسة عشر او بالعكس
 يراجع على عشرة والمضارب بالنصف لو شري بعشرة
 وابع من رب المال بخمسة عشر يراجع رب المال
 على ثمن عشرون ونصف ويراجع بلا بيان اعوترت المبيع
 او وطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرض فارة
 او حرق نار فان فقيئت عينها او وطئت وهي كبر او
 تكسر الثوب من طيته ونشره لزوم البيان وان اشترى
 بنسيئة ولا يراجع بلا بيان خير المشوي فان اتلفه ثم
 علم لزوم كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين صفقة
 كلا بخمسة كره بيع احدهما من ارجحة بخمسة بلا
 بيان ومن ولي بما قام عليه ولم يعلم مشريه قدره
 فسد وان علمه في المجلس **فصل** لا يصح بيع
 المنقول قبل قبضه وتصح في العقار خلافا للمحدث ومن
 اشترى كيليا كيلا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله
 وكفى كيل البايع بعد العقد بحضرته هو الصحيح ومثله
 الوزني والعددي لا المزدري وصح التصرف في الثمن

قبل قبضه ولخط منه والزيادة فيه حال قيام البيع
 لا يبره لآله وكذا الزيادة في البيع ويتعلق الاحتقا
 بكل ذلك في راجح ويؤيد على الكل ان زيد وعلم ما بقي
 ان نخطه والشفيع يأخذ بالاقول في الفصيلين ومن
 قال بيع عبدك من زيد بالف على ان يضمن كذا من الثمن
 سوي الا الف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان
 ان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء عليه
 وكل دين اجل باجل معلوم صح تأجيله الا الغرض
 الا في الوصية ولا يصح التأجيل في المجهول متفاحش
 كهبوب الربح ويصح في المتقارب كالمحصاد و
 نحوه **باب الربوا** هو فضل مال حال عي عوم شرط
 لاحد العاقلين في معاوضة مال بمال وعلته القو
 والجنس فحرم بيع الكيلبي او الوز في جنسه متفا
 ضلاً او نسيئة ولو غير مطعوم كالجص والحديد
 وحل تماثل مع التقابض او متفاضلاً غير متفاحشة
 بحضتين وبيضة بيضتين وتمرة بتمرين فان
 وجد الوصفان حرم التفاضل والنساء وان عدا

١٢١
 ما حلاً وان وجد احدهما فقط حل التفاضل لا النساء
 فلا تصح سلم هروبي في هروبي ولا ترو في شعير و
 شرط التعيين والتقابض في الصرف والتعيين
 فقط في غيره وما نص على تحريم الربوا في كيداً
 فهو كيلي ابد كالبتر والشعير والتمر والملح او على
 تحريمه وزناً فهو وزناً ابد كالأذهب والفضة
 ولو عورف بخلافه وما لانص فيه حمل على العر
 كغير الستة المذكورة فلا يجوز بيع البتر بالبر
 تماثلاً وزناً ولا الأذهب بالأذهب كيداً وجاز
 بيع فلس معين بفلسين معينين خلافاً للمحدد و
 يجوز بيع الكسراس بالقطن وبيع اللحم بالحيوان
 وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان جنسه حتى
 يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم ويجوز بيع
 الرقيق بالديق تماثلاً كيداً لا بالتسويق اصلاً
 خلافاً لهما ويجوز بيع الرطب بالرطب تما
 ثلاً وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب
 تماثلاً خلافاً لهما وكذا بيع البتر بطراً او

او يملأ بمثله او باليابس والتمر والذبيب
 منقوعين بمثلها متساويا خلافا للمحذر ويجوز
 بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا
 وكذا الثمن ولجأ موسى مع البقر جنس واحد
 كذا المعز مع الضأن والبعير مع الغنم ويجوز
 بيع خيل الغنم بخيل الدقل متفاضلا وكذا شحم البطن
 بالذبيحة او باللحم والخير بالبر والدقيق والسويق
 وان كان احدهما بيعة وبه يفتى ولا يجوز بيع الخيل
 بالبردي مما فيه الزنوا المتساويا وكذا البسر
 بالتمر ولا بيع التمر بالدقيق او السويق او الخبالة
 مطلقا ولا بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالزيت
 حتى يكون الزيت والسمسم اكثر مما في الزيتون والسمسم
 لتكون الزيادة بالسمسم ولا يستقرض الخبز اصلا
 وعند ابو يوسف يجوز وزنا وبه يفتى وعند محمد يجوز
 عرضا ايضا ولا ريب بين السيد ومحمد والمسلم والخزفي
 في طهر الحبوب **باب المحقوق والمقحوق** لا يدخل الملو
 الكنيف في بيع الدار لا الظلة الا بذكر كل حق هو لها

او بملأ فقها او بكل قليل وكثير هو فيها او منها وعندها
 تدخل ان كان مفتوحا في الدار ولا يدخل العول في شواء
 منزل الا بذكره نحو كل حق ولا في شراء بيت وان ذ
 كل حق ولا الطريق والمسيل والشرب الا بذكر
 نحو كل حق وتدخل في الاجارة بدون ذكر **فصل**
 البيعة حجة متعدية لا قس رجعة قاصرة والتقص
 يمنع دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب
 فلو ولدت امة مبيعة فاستحققت ببيتة يتبعها
 ولها ان كان في يده وقضى به ايضا وقيل يكفي
 القضاء بالام وان اقربها لرجل لا يتبعها وان
 قال شخص لآخر اشتري فانا عبد فانا هو حر فان
 كان البائع حاضرا او كانه معلوما لا يضم الاخر
 والا ضمن ورجع على البائع اذ خفض وان قال لا
 تهني فلا ضمان اصلا ومن ادعى حقا مجهولا في دار
 فصول على شيء فاستحق بعضها فلا رجوع عليه
 ولو استحق كلها ردت كل العوض وفهم منه صحة
 الصلح عن المحمولى ولو كان ادعى كلها ردت حصته

كر

مطهر

ما يتحقق ولو بعضا ولم يباع فضولي بملكه ان لم يملك
 وله ان يجيزه بشرط بقاء العاقدين والمعقود عليه
 والملك الاول وكذا بقاء الثمن ان كان عرضا وان ا
 اجاز فالثمن العرض ملك للفضولي وعليه مثل البيع
 لو مثليا والافقيته وغير العرض ملك للمجيز اذ
 في يد الفضولي ان يفسح قبل اجازة الملك وصح
 اعتاق المشتري من القاصب اذا اجيز البيع خلافا
 لمحمد ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند المشتري فا
 جيز فارتبه له ويتصدق بما زاد على نصف ثمنه و
 من يشتري عبدا من غير سيده ثم اقام بيته على
 اقرار البايع او السيد بعدم الامس وادردته
 لا تقبل ولو اقر البايع بذلك عند القاضي فله
 رده ولو اشتري طرا من فضولي وادخلها في بيته
 فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد **باب البيع**
 هو بيع اجل بعاجل ويصح فيما امكن صفته ومعرفة
 قدره لا في غيره فيصح في الكيل والوزن استوى القدر
 في العدد والقياس المتقارب كالجوز والبيض عودا

ين

وكذا وكذا الفلوس خلافا لمحمد وفي اللبن والاجر
 اذا سمي سمي معلوم وفي المزروع كالثوب ان
 بين طوله وعرضه وقعته وفي السمك والمبيع
 وزنا ونوعا معلومين وكذا المصرة في حينه تقط
 ولا يجوز فيها عددا ولا في الحيوان واطرافه و
 لا في جلوده عددا ولا في الخطب جزما والرطبة جزئا
 ولا في الجوهر والخرز ولا في اللحم طريا ولا لا يصح
 اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة
 ولا يجوز السلم بكيل او راع معين لا يدري
 قدره ولا في طعام قرية او تمر نخلة معينة ولا فيما
 لا يبقى من حين العقد الى حين المحل بشرطه بيان
 الجنس كبر وشعير والنوع كسقية او خشية
 والصفة كجيد وري والقدر نحو كذا رطلا او كذا
 بما لا يقبض ولا ينسبط واجل معلوم واقلة شهر
 في الاصح وقدر رأس المال ان كان كيليا او وزنيا
 او عدديا فلا يجوز في جنسين بلا بيان رأس
 مال كل منهما ولا بتقدين بلا بيان حصص كل منهما

فربح

المسلم فيه ومكان ايفائه ان كان له حمل وموئنة
 وعندها لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان
 معيناً ولا مكان الايفاء ويوفيه في مكان عقده و
 مثله الثمن والاجر والقسمه وبما لا حمل له
 فيه حيث شاء في الاصح اتفاقاً وقبض رأس المال قبل
 التفريق بشرط بقاءه فلوا سلم مائة نقداً ومائة
 ديناراً على المسلم اليه في كتم بطل في حصه الدين فقط
 ولا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل قبضه
 بشركة او تولية ولا شراء شيء من المسلم اليه
 المال بعد التقايل قبل قبضه ولو اشترى كتم وأمر
 رب السلم بقبضه قضاء لا يصح ولو أمر مقرر
 بذلك صح وكذا لو أمر رب سلمه بقبضه له ثم لنفسه
 فآكتاله لاجل المسلم اليه ثم لنفسه صح ولو آكتال
 المسلم اليه في ظرف رب السلم بأمره وهو غائب
 لا يكون قبضاً بخلاف ما لو آكتاله في ظرف نفسه او في
 ناحية بيته ولو آكتال الدين والعين في ظرف المشتري
 ان بعاه بالعين كان قبضاً وان بعاه بالدين فلا

عندها صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة
 وان شاء فسخ البيع ولو سلم امة في كتم وقبضت
 ثم تقايل فانت قبل ردها بقبض التقايل فجب قبضها
 يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايل صح وكذا المتقا
 بضه في الوجهين بخلاف شراء بالثمن فيها
 ولو ادعى أحدهما قري السلم بيان الاجل واشترى ط
 الرطوة وانكر الاخر فالقول لمرعيهما مطلقاً
 وقالوا للمكران كان رب السلم في الاول والحاول
 المسلم اليه في الثانية والاستصناع باجل
 سلم فيصح فيما امكن ضبط صفته وقدره
 عورف او لا ولا اجل يصح فيما تعورف وكخف
 وطسب وقفمة وهو بيع لا عدة فيجب الصانع
 على عمله ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو
 العين لا عمله فلوا قى بما صنعه غيره ارضعه
 هو قبل العقد فاخذه صح ولا يتعين المستصنع
 بالاخياره فيصح بيع الصانع له قبل رؤيته وله
 اخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالشوب



يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع علمت أو لا
الذي في البيع كالمسلم الذي في غيرها فانها في حقها كالخل
والخمر في حقها كالشاة ومن زوج مشربته قبل قبضها
جاز فان وطئت كان قابضا والذلا ومن اشترى شيئا
فغائب غيبة معروفة للرباع في دين بايعه وان لم يكن
معروفة يباع فيه اذ ابرهن انه باعه منه اذ لم يكن
قبضه فان غاب احد المشتريين فللمحاضر رفع
كل الثمن وقبض المبيع وجسه اذا حضر الغائب حتى
ينقر حقه وان اشترى بالف مثقال ذهب ونقطة
فيها نصفان وان قال بالف من الذهب والنقطة في الز
هب خمس ما يث مثقال ومن النقطة خمس ما يث درهم
وزن سبعة ومن قبض زينا بدل جدر غير عالم به فانفقه
وهلك فهو قضاء قال ابو يوسف رده مثل الزيف
ويقبض الجيد وان فرخ طير او باض فارض او تكنس
فلي هو لمن اخذه وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة
للجفاف او دخل دارا ودرهم او سكن نثر فوقع
على ثوب فان اعده صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط

او غلق باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير
اخذة كما لو غسل النحو فارضه او نبت فيها شجرة
او اجتمع ثوب بجريان الماء ما لا يصح تطبيقه
بالشرط ويبطله الشرط الفاسد البيع والقسمة
والاجازة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن
الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة
والاقرار والوقف وكذا التحكيم عند ابي يوسف خلافا
لمحمد وما لا يبطله الشرط الفاسد القرض والهبة
والصدقة والنكاح والطلاق واللعن والعقود والوصية
والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء
والامارة والكفالة والمحوالة والوكالة والاقالة و
الكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد و
الصلح عن دم العمد والجراحة وعقد الزمة وتعليق
الوديعة او خيار الشرط وعن القاضي **كتاب**
القر هو بيع ثمن بثلث تجانساً او لا بشرط فيه التقا
و صح بيع الجنس بغير مجازفة في فضل لايه
بجنسه الامسا ويا ذلك اختلافاً جودة وصيانة

فان بيع مجازفة ثم علم التساوي قبل التفريق جاز
 ولا يجوز التصرف في بدل الصرف قبل قبضه فلو
 باع ذهباً بفضة واشترى بها ثوباً قبل قبضها
 فبيع الثوب ولو اشترى امة تساوي الف
 مع طوق قيمته الف بالفين ونقد الف فهو ثمن الطوق
 ولو اشترى هاتين الفين نقد الف ثمنه فالتقدير
 ثمن الطوق ولو اشترى سيفاً حليته خمسون مائة
 ونقد خمسين فهي حصّة الحلية وان لم يبين اذ قال
 هي من ثمنها وان تفرقا بلا قبض صح في السيف
 دونها ان تحلظ بلا ضرر والابطل فيهما وان باع
 اثناء فضة وقبض بعض ثمنه وافترقا صح فيهما و
 قبض فقط والائناء مشترك بينهما وان استحق
 بعضه اخذ المشتري ما بقى حصته او رقه ولو استحق
 بعض قطعة نقره اشتراها اخذ الباقي حصته بلا
 خيار وصح بيع درهمين ودينار بدينارين ودرهم
 وبيعه كبري وكبر شعير بكري وكري شعير وبيع
 احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار ببيع درهم

صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة و
 بيع دينار بعشرة من هي عليه او بعشرة مطلقة
 ان دفع الدينار ويتقاضان العشرة بالعشرة
 وما غلبه الفضة والذهب فضة وذهب
 حكماً فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض
 الامتساوي او زنا ولا استقراضه الا وزناً وما غلب
 عليه الغش منها فهو في حكم المروض في بيعه بالخا
 لص على وجوه حلية السيف ويصح بيعه بجنسه
 متفاضلاً بشرط التقابض في المجلس والتبايع و
 الاستقراض بما يرجع منه وزناً او عوطاً او
 ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمناً ولو اشترى به و
 فكسدت بطل البيع وقال لا يبطل وتجب قيمته
 يوم البيع عند ابي يوسف واخر ما تعومل به عند
 محمد ومالا يرجع منه يتعين بالتعيين والمتساوي
 الغش مغلوبة في التبايع والاستقراض وكذا في الصرف
 وقيل كغالبه ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان
 لم يتعين فان كسدت فالخلاف كما في كساد الغش

فلو اشترى بها فكسدت برء مثلها وعند أبي يوسف
 قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم الكساد ولا يجوز
 البيع بغير النافقة ما لم يتعين ومن اشترى بنصف
 درهم فلوس او طاق فلوس او قباط فلوس جاز
 البيع وعليه ما يباع بنصف درهم او طاق او قباط
 منها ولو دفع الى صرف درهمين وقال اعطني بنصفه
 فلوسا وبنصفه نصف الاجبة فرب البيع في الكل
 وعندهما صح في الفلوس ولو كثر اعطني صح في الفلوس
 اتفاقا ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس و
 نصف الاجبة صح في الكل والنصف الاجبة بمثلها
 الفلوس بالباقي **كذلك** هي ضم ذمة الى ذمة
 في المطالبة لا في الدين هو الاصح ولا تصح الا تمت
 يملكوا التبرع وهي ضربان بالنفس وبالمال فالاول
 تنعقد بكفالت بنفسه او رقبته ونحوهما ممن
 يعين به عن البدن او بجزي شايخ منه كصفه
 او عشرة وضمينته او هو على او الى او انا عيم
 او قيل به لا باناضا من معرفته وصح اخذ كفيلين
 كلاهما بمعنى الكفيل **كذلك** فلا باناضا من الدين

اي ذمة الاجبة
 الاصيل شرح

او اكثر ويجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه
 المكفول له فان لم يحضره ^{اي المكفول له} حبس ذلك عيني وقت
 تسليمه لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه و
 قبل ذلك برى فان غاب المكفول به وعلم مكانه
 امهله الحاكم مدة ذهابه وايابه وان مضت
 ولم يحضره حبسه فان غاب ولم يعلم مكانه
 لا يطالب به وتبطل بموت الكفيل والمكفول به
 ولو عطل دون موت المكفول له بل يطالب وارثه
 اوصيته والكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن
 بخاصته وان لم يقل اذا دفعته اليك فانا بركي و
 تسليم وكيل الكفيل ورسوله وتسليم المكفول
 نفسه من كفالته فان شرط تسليمه في مجلس
 القاضي سلمه في السوق قالوا يبرأ والمختار
 في زماننا انه لا يبرأ وان سلمه في مصر اخرا لا يبرأ
 عندهما ويبرأ عند الامام وان سلمه في البرية
 او في السواد لا يبرأ وكذا ان سلمه في السجن
 وقد حبسه غير الطالب فان كفل نفسه على انه

اي ان النفس
 المكفول بها عطل

اي ان النفس
 وهو قول من فسر قوله يفتي في زماننا
 انه ان الناس في اعانة الحق شرح الجمع

الى وقت يتأجل عن الاصيل الى وقتة ايضا ولو صالح
 الكفيل عن الف على ما يرى في الرجوع ^{الكفيل} فقط ان كفل
 بالمرء وان صالح عن الالف بمنسأخر رجوع بالالف
 وان صالح عن موجب كفاله برئ هو دون الاصيل
 وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت الى من الما
 رجع الحاصيله ويكتفى برئت عند يوسف خلافا
 لمحمد وفي برأتك لا يرجع وان كان الطالب
 حاضرا يرجع اليه في البيان في كفل ولا يصح تعليق
 البراءة عن الكفالة بالشرط كإبراهيمات وال
 المختار الصحة ولا تجوز الكفالة بما تعذر استيفاء
 من الكفيل كالحودود والقصاص ولا بالاعيان المضمر
 بغيرها كالبيع والمهرهون ولا بالامانات كالوديعة
 والمستأجر والمشتاخر وما للمضاربة والشركة و
 لا بد من غير صحيح كبذل الكتابة حتى كفل به او بعد
 وكذا بدو السعاية عند الامام ولا يحمل على طلبة معينة
 او بخدمه عديمه بخلاف غوا المعين ولا عن ميت
 مفلس خلافا لهما ولا بلا قبول الطالب في المجلس

لانه مبادله
 فضاء ما في ذمة
 الاصيل في الرجوع
 عليه من
 اي برئت الى من الما
 كفلت عن فلو ان

ان من موصيها الطالب
 الكفيل عنها لا يقبل

ان يضمن
 فان لم يضمن
 بالما في
 ولا بد من

ان كفالته العبد
 ينبغي ان يصح لانه
 يجوز بيعه عليه
 لانه محل الكفالة

ان الكفالة لا تقبل الطالب

وقال ابو يوسف يجوز مع غيبة اذا بلغه فاجاز فان
 قال المردض لو ارثته تكفل عني بما على تكفل مع غيبة
 الغرماء جاز اتفاقا ولو قاله للجني اختلف فيه المشايخ
 ويجوز بالايمان المضموه بنفسه المقبوض على سوا
 الشراء والمقصوب والبيع فاسدا وبتسليم البيع
 الى المشتري والمهرهون الى الرهن والمستأجر الى المستأجر
 وبالثمن **نص** ولو دفع الاصيل المال الى كفيله ان
 يتعين قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يترده منه و
 ما يرج فيه الكفيل فله ولا يتصرف به ورثته الى المطلوب
 احب ان كان المدفوع شيئا يتعين كالبخلاف لهما
 ولو امر الاصيل كفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالثو
 للكفيل والرجوع عليه ومن كفل لآخر عازبا له على غريمه
 او بما قضى له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب
 على الكفيل بان له على الغريم الف لا يقبل ولو برهن ان
 له على زيد الف او هذا كفيله باسمه قضى به عليه ما ولو
 بالامر قضى على الكفيل فقط وضمان الدار له المشتري
 عند البيع تسليمه بطل دعوى لصان من البيع

وهو ان يخذ المشتري من البايع الثوب قبل حصول
 الايجاب والقبول بعد معرفة الثمن فاذا هلك يجب
 قيمته للبايع بالاجماع ويجوز ان لا يقبل الاصل الدين وهو قول
 من وعنده انه يتصدق به وقالوا بطيبه الرجوع وهو رواية

وهو المثل عنده
 ولا بد من الاقاضي ان كان ما يرج فيه مما لا يقبل
 والد ينظر لانه خلال طيب لما كسر فانه ملكه انما
 ب صورة المسئلة اذا قال الاصيل اشتري ثوبا بالنسيئة
 من القيمة ثم دفع من اخر باقل من ذلك فاذا كفل بذلك
 الخسران بطل النسيئة وكذا لو كفل بالنسيئة ففقد الخسران
 على الكفيل لا على الاصيل

عند استحقاق
 البيع فيه

بعد ذلك وكذا لو كتب شهادته وحتم على صك كتب
 فيه باع ملكه او بعا بائنا بخلاف ما لو كتبها على اقوال
 العاقرين وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل
 وكذا ضمان المضارب الثمن لرب المال وضمان المحدث
 الشريك حصته شريكه من ثمن ما باعاه صفقة
 واحدة وصح لو بصفقتين وضمان الدرك والخراج
 والقسمه صحيح وكذا ضمان النوايب سواء كانت
 بحق كروا النهى واجرة الخارس او غير حق كالجباية
 وضمان العمدة باطل وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما
 ولو قال الكفيل ضمته الى شهر فقال الطالب بل حالاً فاما
 فالقول للكفيل وفي الاقرار للمقر له ولا يؤخذ ضمان
 الدرك ان استحق بالمبيع ما لم يقض ثمنه على بايعه
باب كفالة الرجلين والعبدين دين عليهما كمال
 كل من صاحبه فاما اياه احدهما لا يرجع به على الآخر الا
 اذا زاد على النصف ولو كفلا بمال عن رجل وكفل كل
 منهما به عن صاحبه فاما اياه رجوع بنصفه على شريكه
 او كله على الاصيل او امره وان ابراء الطالب احدهما

فله اخذ الآخر بكفله ولو فسخت المفاوضة فلرب
 الدين اخذ من شاء من شريكها بكد دينه وما اظ
 احدهما لا يرجع به على الآخر ما لم يزد على النصف
 واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل على الآخر
 عن صاحبه رجوع كل على الآخر بنصف ما ادى فان
 اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ
 حصته الاخر منه اصاله او من المعتق كفالة ويرجع
 المعتق فقط بما ادى على صاحبه ولو كان على عبد مال
 لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفالة
 مطلقة لزم الكفيل حالاً واذا ادى لا يرجع على العبد
 الا بعد عتقه ولو ادى رقبه عبد فكفل به رجل فما
 العبد فيرهن المدين اياه له ضمن الكفيل قيمته وكو
 كفل سيد عن عبده بامر او عبد غير مديون عن
 سيده فعتق فاق ادى لا يرجع على الآخر **كتاب**
المحال هي نقل الدين من ذمته الى ذمته وتصح في الدين
 لاني العين يرضى المحال والمحتمل عليه وقيل لا يرضى
 رضى المحيل ايضا واذا تمت بوى المحيل بالقبول فلا

ياخذ المحتمل من تركته لكن ياخذ كفيلا من الور
 او الغرماء مخافة التوى ولا يرجع عليه المحتمل الا اذا
 توى حقه وهو يموت المحتمل عليه مفلسا او
 انكار الحوالة وحلفه ولا بينة عليها وعندها سا
 بقيليس القاضي اياه ايضا وتصح بالدين اراهم المودعة
 ويبرأ المحتمل عليه بهلاكها وبالمقصوبة ولا يبرأ
 بهلاكها واذا قيدت الحوالة بالدين او المودعة او الف
 الغصب لا يطالب المحيل المحتمل عليه مع ان المحتمل
 اسوة لغرماء المحيل بعد موته وان لم يقيد بشئ
 فله المطالبة ولا تبطل الحوالة باخذه ما على المحتمل
 عليه او عبده واذا طالب المحتمل عليه المحيل بمثل ما
 احال به فقال احلت بدين لي عليك لا يقبل بلا حجة
 ولو طالب المحيل المحتمل بما احال فقال احلتني
 بدين لي عليك لا يقبل بلا حجة ويكره السفحة
 وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق **كتاب**
القضاء القضاء بالحق من اقوى الغرض وافضل
 العبادات واهله من هو اهل الشهادة وشروط

١٣١
 اهليته شرط اهليتها والفاسق اهل له ويصح
 تقليده ويجب ان لا يقلده كما صح قبول شهادته
 ويجب ان لا يقبل ولو فسق العدل يستحق
 الغزل ولا ينزل في ظاهر المذهب وعليه مشا
 يخنا ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا
 والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون
 القاضي فظا غليظا جبارا غنيلا وينبغي ان يكون
 القاضي موثوقا به في دينه وعفافه وعقله و
 صلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والاثار ووجوه
 الفقه وكذا المفتي والاجتهاد شرط الا لو تميز فيصح
 تقليد الجاهل ويختار بالقدم والاول وكذا التقليد
 لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به ولا بأس
 به لمن يشق من نفسه باداء فرض ومن تعين
 له فرض عليه ولا يطالب القضاء ولا يسأل
 ويجوز تقلده من السلطان الجائر ومن
 اهل البغى الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق
 فلا تقلد يسأل ديوان قاض قبله وهو طر

لم يربط التي فيها السجلا والمخاض وغيرها
 يبحث اثنين يقضانها بحضرة المعزول او امينه
 ويسئلانه شيئا فشيئا ويجعلان كل خبر يطلع
 على حدة وينظر في حال المحبوسين فمن اقر بحق او
 قامت عليه بيينة الزمة ولا يصل بقول المعزول
 والا ينادى عليه ثم يخلى سبيله بعد ما يستظهر في امره
 ويأخذ الكفيل ويعمل في الودائع وغلات الوقف بالبينة
 او باقرار ذي اليد لا يقول المعزول الا ان اقر فكما يرد
 بالتسليم منه ويجلس الحكم جلوسا ظاهر في المجدد
 والجامع اولى ولو جلس في ظله واذن في الدخول فلا
 بأس به ولا يقبل هدية الامن قريبه او ممن
 جرت عادته بمهاطاة ان لم تكن لهم حصومة ولا
 يرتد على العادة ويحضر الدعوة العامة للحاجة
 وهي بالالتحذ ان لم يحضر ويشهد الجنان و
 يعود المريض ويتخو متجرا وكاتب عدلا ويسوى
 بين الخصمين جلوسا وقبالا ونظرا ولا يسهرا احدا
 ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الاخر ولا يضيئ

اليه ولا يمزج معه ولا يلقنه حجة وكرة تلقينه الشا
 بقوله اشهد بكذا وتحسنه ابو يوسف في غير موضع
 التهمة ولا يسمع ولا يثري في مجلسه ولا يمازج
 فان عرض له هم او نعاس او غضب او جوع او
 عطش او حاجة كف عن القضاء واذا تقدم اليه
 الخصمان فان شاء قال لهما ما لكما وان شاء سكنت
 واذا تكلم احدهما اسكت الآخر **فصل** واذا ثبت
 للحق المدعى وطلب حبس خصمه فان ثبت با
 لاقرار لا يحبس الا اذا امره بالاطاعة فاني و
 ان ثبت بالبيينة حبسه قبل الامر بالدفع وقيل لا
 فان ادعى الغفر حبسه في كل ما الزمه بذلك كالثمن
 والغرض او بالتزامه كالمها المحجل والكفالة لا في
 ما عدا ذلك الا اذا برهن خصمه ان له مالا يحبس
 مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا يظهر
 هو الصحيح وقيل شهرين او ثلاثة فان لم يظهر
 له مال خلى سبيله الا ان يبرهن خصمه على سبيل
 فيؤيد حبسه ولا يسمع البيينة على اعساره

قبل جسه عليه عامة المشايخ ويجلس الرجل النقة
زوجته لا والرفيق وله الآ ان من الانفاق
عليه ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من
يخدمه فيه والا اخرج ولا يمكن المحتوف من اشتغاله
فيه هو الصحيح ويمكن من وطئ جاريته ان كان
فيه حلق وانما تمت المدة ولم يظهر له مال خلى بيده
ولا يحول بينه وبين غريماء بل يلازمونه ولا يمنعون
من التصرف والسفر وتأخذون فضل كسبه
يقسم بينهم بالحصص والملازمة ان يدور معه
حيث طرفان دخل طرفة جلسوا على الباب ولو كان
الدين لرجل على امرأة لا يلازمها بل يبعث امرأة تلازمها
وقالا اذا فلسه الحاكم يحول بينه وبين غريماء الى ان
يرى هوانا له مالا **فصل** اذا شهدوا عند القاضي على
حسم حاضر حكم بها وكتب بالحكم وهو المسجل وان شهدوا
على غائب لا يحكم بل يكتب بها ليحكم المكتوب اليه
وهو كتاب القاضي الى القاضي وكتاب الحكمي وهو
نقل الشهادة والحقيقة ويقبل في كل ما لا يقطع بالشبهة

كالدين والعقار والكساح والنسب والغصب
والامانة والمضاربة المحجورين وعن محمد قبوله
في كل ما ينقل وعليه المتأخرون وبه يفتي ولا بد
ان يكون الى علوم بان يقول من فلان الى فلان
ويذكر نسبهما فان شاء قال بعده والى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين ويقطعه على من يشهدهم عليه
ويعلمهم كافي ويكون اسماءهم داخلية ويختتم بحضر
تهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم وابويوسف
لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه
كتابه لما ابتلى بالقضاء واختار السرخسي قوله
وليس للخبر كالحيان واذا وصل الى المكتوب اليه
نظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضرة الخصم وبشرها
رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاض
قراء علينا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه
عند ابني يوسف انه كتاب فلان وختمه وعنده
ان الختم ليس بشرط وان شهدوا فتمحه و
قله على خصمه والزمة ما فيه ويبطل الكتاب

بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب
اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين لا بموت الخصم بل ينفذ على
ولده واذا علم القاضى بشئ من حقوق العباد في
زمن ولايته ومحلها جاز له ان يقض به **نص**
ويجوز قضاء المرأة في غير حدود ولا يستخلف
قاض الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة
واذا استخلف المفوض اليه فثابته لا ينزل بعزله
ولا بموته بل هو نائب الاصيل وغير المفوض ان قضى
ناصبه بحضرة او بغيبته فجاز له في الوكالة
واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر في امر مختلف
فيه التصدير الاول امضاه ان لم يخالف الكتاب
او السنة المشهورة او الاجماع وما اجتمع عليه
الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض والقضاء بحل
او حرمة يفتقر ظاهرا وباطنا ولو بشهادة زور اذا
ادعى سبب معين وعندهما لا ينفذ باطنا
بشهادة الزور فلو قامت بيينة زور انقضت

١٣٤
١٣٤
جهما وحكم به حلها تمكته خلافا لهما وفما ملك
المهلة لا ينفذ باطنا اتفاقا والقضاء في مجتهد
فيه بخلاف ثرايه ناسيا او عامدا لا ينفذ عند
هما وبه يفتى وعند الامام ينفذ لو ناسيا وفي الحد
روايتان ولا يقضى على غائب الا بحضور نائبه
حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نبيه القاضي او حكما
بان كان ما يدعى على الغائب محبا لما يدعى على الحاضر
فان كان شرطا لا يصح ويقرض القاضى مال اليتيم ويكتب
ذكر الحق ولا يجوز ذلك للوصى ولا الاب في الاصح
نص ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا ليحكم بينهما
ونفذ حكمه عليهما بيينة او اقرارا وكول واخبارا
قرارا احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته ولكل
منهما ان يرجع قبل حكمه لا بعده واذا رفع حكمه الى
قاض امضاه ان وافق مذهبه والا نقض ولا يصح
الحكيم في حدود وقود ويصح في سائر المجتهدات
قالوا ولا يفتى برفع التجار العوام ولو حكماء في دم
خطا فحكم بالدية على الماقله لا ينفذ ولا يصح حكم

الحكم ولا المولى لا بويه وولده ونزجته ويصح عليهم
ويصح لمن ولّاه وعليه **سائر** شيء ليس الذي سئل
عليه على غيره أن يتدوّن في عقله أو ينقب عنه
كثرة بلا رضى ذلك العلوي والذي العلوان يبنّا عليه وعند
هما لكل منهما فعل ما لا ضرر فيه بلا رضى الآخر وقيل
قولهما تفسير لقوله وليس لأهل نرايقة ^{أو موقاة}
مستطيلة تنشعب منها مستطيلة غير نافذة فتح
باب في المنشعبة وفي النافذة مستديرة لزق
طرفاها لم ذلك ومن ادعى هبة في وقت فسئل
بينة فقال جحد المبه فاشترته منه أو لم يقل
ذلك فبرهن على الشراء وقت للمبه تقبل ولو قبله لا
يقبل وفرا دعى أن زيدا اشترى جارية فأنكر
زيد وترك هو خصوصته طاله وطرها ومن اقرب قبض
عشرة وادعى أنها زيوفاً في نهجته صدق لا إن ادعى
أنها ستوقة ولا إن اقرب قبض الجياد أو حقه أو
أو الثمن أو بلا استيفاء أو أن يوفى ما رده بيت المال
والنهجته ما رده التجارة أيضاً والتوقفة ما غلبه غشه

ومن قال المان أقسم بالله ليس عليك شيء ثم
قال في مجلسه نعم لي عليك الف لا يقبل منه بلا
حجة بخلاف ما لو كذب من قال له اشتريت
منى هذا ثم صدقه ومن قال لمن ادعى عليه ما لا ما
كان لك على شيء قط فبرهن عليه به فبرهن
هو على القضاء أو الإبراء قبل برهانه وإن زاد على
انكاره ولا اعرفك فلا ولو ادعى على آخر بيع أمانة
منه وأراد ردها بعيب فأنكر فبرهن المدعى على
البيع والمنكر على البراءة من كل عيب لا يسمع بها
المنكر وذكر أن شاء الله في آخر صك يبطل طه
وعندهما آخره فقط وهو استحسان **فصل**
مات نصرا في فقالت نروجته أسلمت بعد موته
وقال وارثه بل قبله فالقول له وكذلك مات مسلم
قالت زوجته أسلمت قبل موته وقال الوارث
بعده وإن قال المودع هذا بن مودعي الميت لا وأ
رث له غيره دفع الوديعة اليه وقال لا آخر هذا
ابنه أيضاً وكذبه الأول قضى للأول ولو قسم المورث

بين العشرة او الغرماء شهادة لم يقولوا فيها لا
تعرف له وارثا او غريبا آخر لا يؤخذ منهم كغير
هو اطلاق ظلم وعندهما يؤخذ ومن ادعى عتقا
ارثاله ولاخيه الغائب وبرهن عليه دفع اليه
نصفه وترك باقيه مع ذى اليد لا اخذ كغيره
ولو جازيا وقال ان كان جازيا اخذ النصف
الاخر منه ووضع عند امين وفي المنقول يؤخذ منه
بالاتفاق وقيل على الخلاف واذا حضر الغائب
دفع اليه نصيبه بدون اعادة البيعة ومن ادعى
بثلث ماله فهو على كل ماله ولو قال ماله او
ما املك صدقة فهو على مال الذكوة ويؤخذ فيه ارض
المسكين عند ابي يوسف خلافا لمحمد فان لم يكن
له مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب ماله
تصدق بثلث ما امسك ومن ادعى اليه ولم يعلم فهو
وصى بخلاف التوكيل وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر
فرد وان كان فاسقا لا في العزل منه الا خبر عدل
او مستورين وعندهما هو الاول وكذا الخلاف

فاخبار السيد بجناية عبده والشفيع بالبيع والكفر
بالزوج ومسلم لم يهاجروا بالشرائع ولو باع الله
او امينه عبدا للغرماء واخذ المال فضاع وانفق
العبد لا يضمن ويرجع المشتري على الغرماء و
لو باعه الوصى لاجلهم بامر القاضي ثم استحق
او مات قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري على
الوصى وهو على الغرماء ولو قال لك قاض عدل
علم قضيت على هذا بالرحم او القطع او الضرب
فافعله وسعك فعله وكذا في العدل غير العالم ان
استفسر فاحسن تفسيره فيها ولا فلا ولا
يحل بقول غير العدل مطلقا ما لم يعاين سبب الحكم
ولو قال قاض عزل الشخص اخذت منك الفاء
ودفعها الى فلانة قضيت بها عليك او قال قضيت
بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها او قطعت
ظلم او اعترف بكونك في حال ولا يثبت صدق
القاضي ولا يمين عليه ولو قال فعلته قبل ولايتك
او بعد عزلك وادعى القاضي فعله في ولايته فالقول له

ايضا هو الصحيح والقاطع والاحزان كان دعوى
 كدعوى القاضى ضمن هذا الاصل **كتاب النشأ**
حات هي اخبار بحق الغير على الغير عن مشاهدة
 لا عن ظن ومن تعين لتحملها لا يسعه ان يتنعم منه
 ويفرض ادائها بعد التحمل اذا طلبت منه ان
 يقوم للحق بغيره واستر في الحدود افضل ويقول
 في السرقة اخذ لا سرقة بشرط للزنا اربعة رجال
 وللقصاص وبقة الحدود رجلان وللولادة و
 البكارة وعيوب النساء مما لا يطلع عليه الرجال
 امرأة وكذا الاستهلال المولود في حق الصلوة لا
 الارث وعندهما في حق الارث ايضا وبغير ذلك
 رجلان او رجل وامرأتان مالا كان او غير مال
 كالنكاح والرضاء والطلاق والوكالة والوصية
 وشروط لكل الحرية والسلام والعدالة ولفظ
 الشهادة فلا تصح لو قال اعلم او يتيقن ولا
 يسأل قاض عن شاهد بلا طعن للمخيم الا في
 حد وقود وعندهما في سائر الحقوق ستر

وعلى

وعلى ما به يفتى في زماننا ويجزئ الاكتفاء بالسر
 ويكفي للتركية هو عدل في الاصح وقيل لا بد من
 قوله عدل جازا ان الشهادة ولا يصح تعديل الخصم بقوله
 هو عدل لكن اخطاء اوسى فان قال هو
 عدل صدق ثبت الحق ويكفي الواحد في تركية
 السر والترجمة والرسالة الى المسمى والاثنان ا
 احوط وعند محمد لا بد من الاثنين **وتسقط**
 الحرية في تركية العلانية دون السر **فصل**
 يشهد بكل ما سمعه او رآه كالبيع والاقارب
 وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه
 ويقول اشهد لا اشهد في ولا يشهد على شهادته
 غيره اذا سمع ادائها او شهادتها الغير عليها لم
 يشهد هو عليها ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا
 لا يخطه ما لم يتذكر وعندهما يجوز ان كان محفو
 فيده ولا يشهد بما لم يعاينه الا بالنسب
 والموت والنكاح والدخول ولا ية القاضى
 اصل الوقف اذا اخبر به امر يشق به من عاين

او عدل وعدلتيه وفي الموت يكفى العدل ولو
 انش وهو المختار ويشهد من قاضي جالس مجلس
 القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ومن ترك
 رجلاً وامراً سكنان معا وبينهما انبساط
 الزوج انها زوجته ومن رأى شيئاً سوى الآدمي
 في يوم تصرف فيه تصرف الملاك الله له ان وقع
 في قلبه ذاك والآدمي ان علم رقة او كان صغيراً
 لا يعبر عن نفسه فكذلك ولو فسر للقاضي
 انه شهد بالتسامع او بمعاينة اليد لا يقبلها
 ومن شهد انه حضر دفن زيد او صلى عليه
 قبلت وهو عيان **باب من تقبل شهادته**
ومن لا تقبل لا تقبل شهادة الاعمي خلافاً
 في خوف فيما اذا تحمّلها بصير ولا شهادة
 المملوك والصبي الا ان تحمّلها حال الرق
 والصف ^{والصبي} واذا يابص العتق والبلوغ ولا شهادته
 المحذود في قذف وان تاب الا ان حذ
 كافراً ثم اسلم ولا الشهادة لاصله وان

دة

علا

علا وفرعه وان سفل وعبدته ومكاتبه ومن
 احد الزوجين للآخر والشريك لشريكه
 فيما هو من شركتهما ولا شهادة المختث
 الذي يفعل الرقي والنايحة والمغنية والعدو
 بسبب الدنيا عدوه ومذموم الشرب
 على اللهو ومن يلعب بالطيور او يغني لنا
 او يلعب بالنرد او تقامر بالشطرنج او تنو
 الصلوة بسببه او يرتكب ما يوجب الحلا
 او ياكل الربوا او يدخل الحمام بلا ازار او يفعل
 ما يتحلف به كالبول والاكل على الطريق
 او يظهر سب السلف وتقبل الشهادة لآخيه
 ونحوه ومحرمه رضاعاً او مضاهرة وشهادة اهل
 الأهواء والخطائيه والذي على مثله وان اختلفا
 ملّة وعلى المشتأ من دون عكسه والمشتأ من
 على مثله ان كانا من طر واحدة وعدو بسبب
 الدين ومن ألم بصغيرة ان اجتنب الكبار
 غلب صوابه والاقلف والحصى وولد الزنا و

س

تلاوة
 تلاوة

للشئ والعمال والمعتق لعققة والمعتبر حال الشاهد
وقت الاداء لا التحميل ولو شهدا ان اباها او
صلى الى زيد وزيد يدعيه قبلت ولو انكر فلا و
لو شهدا ان اباها الغائب وكلمه لا تقبل وان اد
عاه ولو شهدا طينا ميت انه اوصى الى زيد وهو
يدعيه قبلت وكذا لو شهدا مديونا او من اوصى
لها او وصياه ولا تقبل الشهادة على جرح مجروح هو
ما يفتق به من غير ايجاب حق للشئ او للعبد
نحوه فاسق او كل ربوا او انه استأجرهم لها بكذا
وتقبل على اقرار المدعي بفسقهم او على انهم عبيدا او
محدودون في قذف او شاربوا خمر او قذفة او شر
كاه المدعي او انه استأجرهم لها بكذا او اعطاهم ذلك
مما له عنده او اتي صلحتهم بكذا ودفع اليهم على ان
لا يشهدوا على فشهدوا ومن شهد ولم يبرح حتى
قالا وهبت بعض شهادتي قبل ان كان عدلا
باب الاقرار شرط موافقة الشهادة الدعوى
فلو ادعى دارا شراء او ارضا وشهدا بملك مطلق

ردت وفي عكسه تقبل وكذا شرط اتفاق الشاهدين
لفظا او معنى ولا تقبل لو شهدا احدهما بالف ومائة
او صلقة والآخر بالفين ومائتين وبطلقتين او
او ثلث وغدهما تقبل على الاقل ولو شهدا احدهما
بالف والآخر بالف ومائة والمدعي يدعي الاكثر
قبلت على الالف اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة
وطلقة وطلقة ونصف ولو شهدا بالف او بقرض
الف وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على الالف
لا على القضاء ما لم يشهد به آخر وينبغي لمن عمل له
ان لا يشهد حتى يقر المدعي به ولو شهد بقتله
زيد يوم النحر بمكة واخر ان بقتله اياه فيه بكوفة
ردتا فان قضى باحديهما اولا بطلت الاخيرة
ولو شهدا بسرقة بقرعة واختلفا في لونها قطع وان
اختلفا في الذكورة والانوثة لا وعندهما لا يقطع فيهما
وفي الغصب لا تقبل اتفاقا ولو شهد واحد بالشراء
او بالكتابة بالف والآخر بالف ومائة ردت وكذا
العقق على مال والصلح عن قود والرهن والخلع وان

اذعى الجرد والقاتل والراهن والمراة وان ادعى
الآخر كان كدعوى الدين والاجارة كالبيع عند اول
المدعى والدين بعدها وفي النكاح تقبل بالالف
استحسانا ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر
وقال اوردت فيه ايضا ولا بد من الجوف شهادة الا
رث بان يقول الشاهد مات وترك ميراثا للمدعى
او مات وهذا ملكه او في يده خلافا لابي يوسف
فان قال كان هذا الشيء لابى المدعى اعاد من
خالي او او دعه اياه قبلت بلا جوف وان شهد
ان هذا الشيء كان في يد المدعى من كذا ردت
وان شهد انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعى
عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع اليه وكذا
لو شهد باقراره بذلك **باب الشهادة على تقبل**
في غير حد وقود وان تكررت وشرط لها تعذر
حضور الاصل بموت او مرض او سفر وان شهد
عن كل اصل اثنان لا تغاير في مدعى الشاهدين وصفها
ان يقول الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا

ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد في
على شهادتي بكذا وقال الى اشهد على شهادتي به
ويصح تعدد الفرع اصله واحد الشاهدين الا
خرفان سكت عنه جاز له نظره في حاله عند ابي يوسف
وقال محمد ترد شهادته وتبطل شهادة الفرع بالكار
الاصل الشهادة وان شهدا على شهادة اثنين على
فلانة بنت فلان الفلانية وقالوا اخبرنا انهما يع
فانهما وجاء المدعى بمائة لم يدريا بانها هي ام لا
قبل له هات شاهدين انها هي وكذا في نقل الشهاد
فان قال فيهما التيمية لا يجوز حتى ينسباها الى
فخذها والتعريف يتم بذكر جد او الفخذ ونسبة
خاصة والنسبة الى المص والمحلة الكبيرة عامة
والى السكة الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن الشهاد**
دة لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فلو ادعى
المشهود عليه رجوعهما عند غيره لا يحلفان
ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه
عند قاض وتضمنه اياها فان رجعا قبل الحكم لا

لا يحكم وان بعده لا ينقض وضما ما اتلفا بهما اقا
قبض المذموم موعاه دينان او عينا فان رجع احد
هما ضمن نصفاً والعبوة لمن بقي لا لمن رجع فان
شهر ثلثة ورجع واحد لا يضمن وان رجع آخر ضمنا
نصفاً وان شهد رجل وامرأتان فرجعت ضمننت
اربعا وان رجعتا ضمننتا نصفاً وان شهد رجل
وعشرة فرجعت ثمان لا يضمن شيئاً فان رجعت
اخرى ضمن التسع ربعاً وان رجع العشر ضمن نصفاً
وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن خمسة
اسداس وعندهما عليه نصف وعليهن نصف
وان شهد رجلان وامرأة رجعا فالقوم على الرجل
جليلين خاصة ولا يضمن راجع شهد بنكاح بمهر مسمى
عليها او عليه الا ما زاد على مهر المثل ولا من شهد
بطلاق بعد الدخول ويضمن في الطلاق قبل
الدخول ضمن نصف المهر وفي البيع ما نقص عن
قيمة المبيع وفي العتق القيمة وفي القصاص الدية
فقط ويضمن الفرع ان رجع لا الاصل ان قال

ما اشهدته على شهادتي ولو قال اشهدت وغلطت
ضمن عند محمد لا عندهما وان رجع الاصل والفرع
ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المَشْهُود
عليه اي الفرع يقين شاء وقول الفرع كذب اصل
او غلط ليس بشيء وان رجع المُرَكَّب عن التز
كية ضمن خلافا لهما ولا يضمن شاهد الا حصان
برجوعه ولو رجع شاهد اليمين وشاهد الشرط
ضمن شاهد اليمين خاصة ولو رجع شاهد الشرط
وجوه اخف المَشَايخ ومن علم انه شهد زورا
يشهر ولا يعزى وعندهما يرجع ضرا ويحبس
كتاب القسامة هي قامة الغير مقام نفسه في التصرف
وشروطها كون الموكل يملك التصرف والوكيل
يعقل العقلاء ويقصده فيصح توكيل الحر البالغ
او المأذون حرّاً بالغاً او مأذوناً او صبياً عاقلاً
او عبداً مجبورين بكل ما يعقده هو بنفسه و
بإثفاء كل حق وباستيفائه الا في حد وقودع
غيبية الموكل وبالحصومة في كل حق بشرط رض

بما شهدته

للخصم للزومها الا ان يكون الموكل مريضاً لا يمكنه
 حضور مجلس الحكم او غائباً بمسافة سفر او مريداً
 للسفر او مخدراً غير معتادة بالخروج الى مجلس الحكم
 وعندها لا يشترط رضی الخصم وحقوق عقد
 يضيقة الوكيل الى نفسه كبيع واجارة وصالح
 عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجوراً فيسلم
 المبيع ويتسلمه ويقبض الثمن ويطالب به
 ويرجع به عند الاحتقاق ويخاصم في عيب مشرق
 ويرده به ان لم يسلم الى موكله وبعد تسليمه
 لا الا باذنه ويخاصم في عيب مبيع في شفعة
 ان كان في يده وكذا شفعة مشريته والملك يثبت
 للموكل ابتداء فلا يعتق قريب وكيل شراؤه
 حقوق عقدي يضيقة الموكله تتعلق بالموكله
 ككساح وخلع وصالح عن النكاح اودم عداً وكتابة و
 عتق على مال وهبة وصدقة واعادة وايجاع و
 رهن واقراض وشركة ومضاربة فلا يطالب
 وكيل الزوج بالهرقة وكيل المراهقة بتسليمها ولا يبدل

للخلع والمشتري منع الثمن عن الموكل فان دفعه
 اليه صح ولا يطالب ثانياً وان كان المشتري
 على الموكل دين وقعت المقاصة به وكذا اذا كان
 له على الوكيل دين خلا فلا يبيح ويضمنه
 الوكيل الموكل وان كان دين عليهما فالمقاصة
 بدین الموكل دون الوكيل **باب الوكالة بالبيع**
والشراء لا يرضع التوكيل بشيء شيء يشمل اجناساً
 كالرقيق والثوب والدابة او ما هو كالاجناس
 ولان بين الثمن فان سمي نوع الثوب كالحرقى
 جاز وكذا ان سمي نوع الدابة كالفرس والبغل
 او بين ثمن الدار والمحلة او بين جنس الرقيق
 كالعبد ونوعه كالتركي او ثمناً يعين نوعاً او عيماً
 فقال ابتع لي ما رايت ولو وكله بشراء الطعام
 فهو على البرودة قيقة وقيل على البر في كثير الدوام
 وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي
 متخذ الوليمة على الخبز بكل حال وصح التوكيل بشراء
 عين بدین له على الوكيل وفي غير العين ان هلك

في يد الوكيل فعليه وان قبضه الموكل فهو له وقال
هو لازم للموكل ايضا وهلاكه عليه اذا قبضه الو
كيل وعلى هذا اذا امر ان يسلّم ما عليه او يصرفه
ولو وكل عبداً ليشتري نفسه له من سيده فان
قال بغير نفسي لفلان فباع فهو له وان لم يقل
فلان عتق وان وكل العبد غيره ليشتريه من
سيده وان قال الوكيل لسيدي اشتريته لنفسه
فباع عتق على السيد ولا شيء له وان لم يقل
لنفسه فهو للموكل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد
لأجل الثمن للمولى واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء
عبداً اشتريت لك عبداً فمات وقال الموكل اشت
ريته لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن
ولا فللوكيل وللوكيل طلب الثمن من الموكل
وان لم يدفعه الى البائع وجب للمشتري لأجله
فان هلك قبل حبسه هلك على الآخر ولا
يسقط ثمنه وان بهر حبسه سقط وعذوا
ابن يوفى هو كالمهرن وليس للموكل شراء

معين شراؤه لنفسه فان شراه بخلاف جنسها
سمى من الثمن او بغير النقود وقع له وكذا ان امر
غيره بشراء بغيرته وله بحضوره فله الموكل وفي غير
المعين هو للموكل الا اذا اضاف العقد الى مال
الموكل واطلق ونوى له ويعتبر بالسلم والصرف
مفارقة الوكيل للموكل ولو قال بغيري هذا الزيد
فباع ثم انكر كون زيد امره فلن يداخذه ان لم يصدق
انكاره فان صدقه لا يداخذه جبراً فان سلم المشتري
اليه صح ومن وكل بشراء رجل لم يدرهم فشرطه
بدرهم مما يباع رجل بدرهم لزم موكله رجل
بنصف درهم وعندهما يلزمه الرطلان بالدرهم
ولو وكل بشراء عبيدين بعينه ما فشرى احدهما جاز
وكذا ان وكل بشراءهما بالف وقيمتها يسواء فشرى
احدهما بنصفه او باقل فان باكثره لا وقال لا يجوز
ايضا ان كان بما يتعارف فيه وقد بقي قبل الخصومة
ما يشتري بمثله الآخر فان اشتري الاخر بما بقي قبل
الخصومة جاز اتفاقاً فان قال الوكيل بشراء عبد

فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول
 لا الثاني فلا يعزل بعزله وموته وينعزل لان
 بموت الاول فان وكل بلا اذن فعقد الثاني
 بحضرة جاز وكذا لو عقد بغيره فاجازه او كان
 قد قدر لثمن ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف
 في مال طفله يبيع او يشرى ولا تزوجه وكذا العبد
 في حق طفله المسلم **باب الوكالة بالخصومة والقض**
 للوكيل بالخصومة القبض خلافا للزفر والقوي وهو القبض
 اليوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضى واللو
 كيل بقبض الدين للخصومة قبل القبض خلافا لهما
 والوكيل باخذ الشفعة للخصومة قبل الاخذ اتفاقا
 وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة او بالرد
 بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة وليس
 للوكيل بقبض العين للخصومة فلو رخص ذواليد
 على الوكيل بقبض عبداً موكله باعه منه يقصر
 يد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعادة البيعة
 اذا حضر الموكل كما يقصر يد الوكيل بنقل الزوجة

ابن جبر
 اى عينية الوكيل الاول
 اذ العبد والكافر
 لا ولاية في
 مال
 صغير
 المسلم
 وهو القبض
 مالك النخامة
 للوكيل
 اطلب الدين

لظهور الخيانة في الوكالة وقد يقع من على
 الخصومة من لا يقع من على القبض

اتفاقا فان قبض العين ليس بمبادلة فان شبه
 الرسول وفي عبارته مواحدة لان قبض
 قبض العين معطوف على قوله والوكيل
 لا يكون وكلا وعنه جملة اسمية فكيف
 دل بها على الوفاق

فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول
 لا الثاني فلا يعزل بعزله وموته وينعزل لان
 بموت الاول فان وكل بلا اذن فعقد الثاني
 بحضرة جاز وكذا لو عقد بغيره فاجازه او كان
 قد قدر لثمن ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف
 في مال طفله يبيع او يشرى ولا تزوجه وكذا العبد
 في حق طفله المسلم

والعبد ولا يثبت الطلاق والعق لوبرهنا
 عليهما بلا خضوع الموكل واقدا للوكيل بالخصومة
 على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافا
 لابي يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في غير
 مجلس القضاء خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه
 المال كالأب او الوصي اذا اقر في مجلس القضاء
 لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح توكيل ربة
 المال كغلبه بقبض ما على المكفول عنه ومن صدق
 مدعى الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه ايضا
 ورجع به على الوكيل ان لم يملك في يده وان
 هلك الا الا ان كان ضمنه عند دفعه او دفع
 اليه على ادعاء غير مصدق وكالته ومن صدق
 مدعى الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع
 اليه وكذا لو صدقه في دعوى شرائها من المالك
 ولو صدقه في ان المالك مات وتركها ميراثا
 له امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الو
 كيل بقبض الدين استيفاء الدين ولا يثبت

اى كان من طرف المدعى عليه يجمع
 من طرف المدعى عليه يجمع
 وقال من طرف لا يعتبر لانه مأثور بالخصومة
 لا بالاولى ولنا ان حقيقة الخصومة
 شرعا فحمل على الجواب اقرار الشاهد او انكاره
 بعموم المجاز والوكيل كان مالكا لكلا الجوابين
 فكذا نأثبه شرح

صورت كفل عن رجل بمال فوكله صاحب المال
 بقبضه عن الغريم لم يصب لان الوكيل من يعمل
 في الغيرة ولو صح هذا اصار عاملا لنفسه
 ابتداء ذمته فان عدم الركن بخلاف الرسول
 ووكيل الامام يبيع الغنائم والوكيل بالتمزيق
 حيث يصح ضمها فلهم بالتمزيق
 واحد منهم صغير ومعبور الزيلع شرح
 حق في القبض والاستسداد اسهل من التضمين
 فله لذلك الولاية هذا هو صدق
 لان الاقرار بمال الغير غير مقبول توافق

مال الوكيل قيد فله اليه

له امر برفعه اليه ولا يستخلفه انه ما يعلم
 استيفاء موكله بل يتبع رب الدين ويستخلف
 انه ما يتوفى ولو ادعى البائع على وكيل الردبا
 لعيب ان موكله رضي به لا يؤمر برفع الشئ
 قبل حلف المشتري ومن دفع الى اخرى عشرة سنة
 ينقصها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده
 فله ان يبيعها **باب عزل الوكيل** للموكل عزل وكيله الا اذا
 تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة بطلب الخصم
 ويتوقف انزاله على اية فتصرفه قبله صحيح
 وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا
 وحده مثل عند ابي يوسف وحول عند محمد وهو
 المختار وبالحاقه براد الحرب من تداخلها لهما
 وكذا بعجز موكله مكاتبا وخجرا ما زونا واقررا
 في الشر يكره وتصرف الموكل فيما وكل به ولا
 يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل **كتاب**
الدعوى هي اخبار بحق له على غيره والمدعى
 من لا يجبر على الخصومة والمدعى عليه من يجبر

حلف استخافا والقياس ان يكون متبرعا لانه حالف
 امره فيرد العشرة على الموكل وحده الاستحسان
 ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشئ لان الا
 نفاق لا يكون بدون الشئ فيكون التوفيق
 به توكيلا بالشئ والوكيل بالشئ يملك
 العقد من مال نفسه ثم يرد به على الامر

ناقة فلا يبطل الوكالة الى ان يموت او
 يقبل على سائرته او يحاكم بلحاقة قبل
 مرئيا لان الموكل لو كانت امرأة فامر
 فالوكيل على وكالة حتى يموت او يلحق
 الحرب اتفاقا فسر

ولا يبرح

ولا تصح الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه وقدره
 فان كان دينا ذكر انه يطالب به وان عينا ثقلها
 ذكر انها في يد المدعى عليه بفريق حق وان يطالب به
 بها ولا يبر من احضرها ان امكن ليشار اليها
 عند الدعوى وعند الشهادة والحلف وان تعذر
 تذكر قيمتها وفي القمار لا يحتاج الى قوله
 بفريق حق ولا يثبت اليد فيه بتصادقهما بل
 بيينة او علم القاضى في الصحيح ولا بد فيه من
 ذكر البلد والمحلة والجود والاربعة في الدعوى
 الشهادت واسماء اصحابها ونسبهم الى الجود
 في الرجل المشهور يكتفى بذكره فان ذكر ثلثة
 وذكر الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا واذا
 صححت سأل القاضي الخصم عنها فان اقر حكم
 عليه وان انكر حكمه سأل المدعى البيينة فان
 اقامها حكم والا حلف الخصم ان طلبه خصمه
 فان حلف انقطع الخصومة حتى تقوم البيينة
 وان نكل مرة او سكنت بلا آفة ففرض بالنكول

سعدنا ذلك فيقولون
 سعادنا ذلك فيقولون
 ان شهد

الدعوى
 المدعى عليه
 المدعى عليه
 المدعى عليه

قال لا حلف
 او اصم
 من امره

لا تصح الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه وقدره
 فان كان دينا ذكر انه يطالب به وان عينا ثقلها
 ذكر انها في يد المدعى عليه بفريق حق وان يطالب به
 بها ولا يبر من احضرها ان امكن ليشار اليها
 عند الدعوى وعند الشهادة والحلف وان تعذر
 تذكر قيمتها وفي القمار لا يحتاج الى قوله
 بفريق حق ولا يثبت اليد فيه بتصادقهما بل
 بيينة او علم القاضى في الصحيح ولا بد فيه من
 ذكر البلد والمحلة والجود والاربعة في الدعوى
 الشهادت واسماء اصحابها ونسبهم الى الجود
 في الرجل المشهور يكتفى بذكره فان ذكر ثلثة
 وذكر الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا واذا
 صححت سأل القاضي الخصم عنها فان اقر حكم
 عليه وان انكر حكمه سأل المدعى البيينة فان
 اقامها حكم والا حلف الخصم ان طلبه خصمه
 فان حلف انقطع الخصومة حتى تقوم البيينة
 وان نكل مرة او سكنت بلا آفة ففرض بالنكول

بتصادق المدعى والمدعى عليه ان العقار في يد
 المدعى عليه لان اليد فيه غير مشاهدة فيه ولعله
 في يد غيرهما تواضعا فيه ليكون زريعة
 الى اخذ بحكم الحاكم فلا بد من اقامة البيينة
 او علم القاضى لينتفي ثبوتها للمواضعة
 بخلاف المنقول من يبيع ولا يثبت بتصادق
 المدعى والمدعى عليه انه في يده ليمكن نكته
 المواضعة وهو ان المدعى سريها واضع من جلا
 وحضره مجلس القاضي وادعى عليه العقار
 بخذونه فيقر ذلك الرجل ان العقار في يده ولم
 يكن في يده حقيقة يكون في يد غيره فاذا قضى
 ثبت الاستحقاق على صاحب اليد فلما يمكن
 ثبوتها للمواضعة بهذه الصفة قلنا ان
 القاضي باقر المدعى عليه انه في يده بخلاف
 المنقول فسر

يعني لو اشترى رجل من رجل ففقدوا او اشترى رجل من رجل ففقدوا او اشترى رجل من رجل ففقدوا
 من رجل ففقدوا او اشترى رجل من رجل ففقدوا او اشترى رجل من رجل ففقدوا
 عليه ولا يثبت على البنات على فعل نفسه او على فعل غيره فان قيل
 والاضابط ان التخليف على العلم فان قيل
 على البنات وعلى فعل غيره على العلم فان قيل
 اني يستقيم هذا ولو ادعى عليه رجل انما كان عليه
 قد باعه والمشتري عليه قبله الذي يدعي عليه
 البنات وان كان فعل غيره قلنا الذي يدعي عليه
 عين من العلم وهو العيب وهو يتكسر وان فعله
 واعلم ان كل موضع وجب فيه البيع على
 فحلف على العلم لا يكون مقبولا حتى لا يقضي
 بالتكليف ولا يسقط البيع عنه وكل موضع
 وجب فيه البيع على العلم فيحلف على البنات
 يعتبر حتى يسقط عنه البيع ويقضي عليه اذا
 نكل لان الحلف لان الحلف على البنات اقوى
 من ان في النهاية التي
 المصالب او لا بالثمن والبادي اظلم قرى
 وقيل يفرج بينهما في البداية هذا اذا باع لعمه
 بثمان وان باع ثمن بثمان او لعمه بسلعة
 بدين الفاضل بايها شاء لا يستأثر بها
 يعني اذا اختلفا في الثمن في فائدة التناول
 بعد هلاك المبيع في يد المشتري لا يتخالفان
 عند ابي حنيفة وابي يوسف ابن مالك
 يعني اشترى عبد بن ببيعة وقبضهما
 ثم مات احدهما قبل النقد الثمن
 واختلفا في الثمن فقال المشتري اشترى
 بالف درهم وقال البايع بعتهما
 بالف درهم لم يتخالفان عند ابي حنيفة

على البنات وعلى العلم كلاهما
 يعني لو ادعى على آخر بالالف الكسر
 فاحلف فافترى من يمينه جمال
 او صالح عن يمينه على مال صحيح
 فان كان التخليف على فعل نفسه
 فحلف على البنات وعلى فعل غيره
 على العلم فان قيل
 والاضابط ان التخليف على العلم فان قيل
 على البنات وعلى فعل غيره على العلم فان قيل
 اني يستقيم هذا ولو ادعى عليه رجل انما كان عليه
 قد باعه والمشتري عليه قبله الذي يدعي عليه
 البنات وان كان فعل غيره قلنا الذي يدعي عليه
 عين من العلم وهو العيب وهو يتكسر وان فعله
 واعلم ان كل موضع وجب فيه البيع على
 فحلف على العلم لا يكون مقبولا حتى لا يقضي
 بالتكليف ولا يسقط البيع عنه وكل موضع
 وجب فيه البيع على العلم فيحلف على البنات
 يعتبر حتى يسقط عنه البيع ويقضي عليه اذا
 نكل لان الحلف لان الحلف على البنات اقوى
 من ان في النهاية التي
 المصالب او لا بالثمن والبادي اظلم قرى
 وقيل يفرج بينهما في البداية هذا اذا باع لعمه
 بثمان وان باع ثمن بثمان او لعمه بسلعة
 بدين الفاضل بايها شاء لا يستأثر بها
 يعني اذا اختلفا في الثمن في فائدة التناول
 بعد هلاك المبيع في يد المشتري لا يتخالفان
 عند ابي حنيفة وابي يوسف ابن مالك
 يعني اشترى عبد بن ببيعة وقبضهما
 ثم مات احدهما قبل النقد الثمن
 واختلفا في الثمن فقال المشتري اشترى
 بالف درهم وقال البايع بعتهما
 بالف درهم لم يتخالفان عند ابي حنيفة

عند محمد وتعتبر قيمتهما في الانقسام يوم القبض
 وان اختلفا في قيمة الهالك فيه فالقول للبايع وان
 برهنها فبرهانه وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقالته
 البيع تخالفوا عاذا البيع ان لم يقبض البايع المبيع وان
 قبضه فلا تخالف خلافا لمحمد ولو قدر راس المال بعد
 اقالته السلم فالقول للمسلم اليه ولا يهود السلم ولو
 اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او قيمتها قبل استيفاء
 المنفعة تخالفوا ورثة او يدعي يمين المستأجر ان
 في الاجرة ويمين المورع في المنفعة واثباتها لكل لزمه
 دعوى الاخر واثباتها برهن قبل وان برهنها فحجج المستأجر
 في المنفعة وحجة المورع في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة
 لا يتخالفان والقول للمستأجر وبعد استيفاء البعض
 يتخالفان وتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر فيما مضى
 وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتخالفان والقول
 للعبد وقال لا يتخالفان وتفسخ وان اختلفا الزودان
 في متاع البيت فالقول لها فيما صلح لها وله فيما صلح له
 اولها وبعد موت احدهما فالقول في المختار للحي وعندك

لا يملك العقل ساعة وساعة فصار ما بيني وبين
 من لدية كالنفر بالعدل فيمتحنان فيه
 لا يملك العقل ساعة وساعة فصار ما بيني وبين
 من لدية كالنفر بالعدل فيمتحنان فيه
 لا يملك العقل ساعة وساعة فصار ما بيني وبين
 من لدية كالنفر بالعدل فيمتحنان فيه

لأن الحق أقوى لا فها يد ملك
 ويد الملوك ليست بيد ملك
 ابن فقلت
 وإذا مات أحدهما فلا بد للميت فقلت
 في الامارات بلا معارض وكان الحق منهما
 يد الحق في الهداية والجامع الصغير
 ذكر الحكم في الاسلام الخواص في
 الشهيد وصلى الله عليه وسلم
 وقال في شرح الجامع الصغير
 ان مات أحدهما كان النافع الحق منهما
 ثم قال وقع في بعض النسخ الحق منهما
 وهو هو وهذا على اصله في
 ولو قال لا العبد المأذون والكاتب كالحق
 لأن لهما يد معتبرة في الخصومة

كذلك في الزيد على جهاز منلها وفيها منلها اولورثها
 وعند محمد للرجل اولورثته وان كان احدهما مملوكا لرجل
 للرجل في الحياة والحق في الموت وقال المأذون والمكانة كل
 سواء كان الحق رقيقا ان حر لانه لا
فصل ولو قال ذواليد هذا الشيء او ذعني فلا
 الغائب او اعارني او اجرني او هبني او غصبته منه
 وبرهن على ذلك انذعت حصومة المدعي وقال ابو
 فيمن عرف بالخيل لا تدفع وبه يؤخذ وان قال الشهود
 او دعه من لا تعرفه لا تدفع وخلاف قوله يعرفه
 بوجهه لا باسمه ونسب حيث تدفع عند الامام
 خلافا لمحمد ولو قال شرته منه لا تدفع وكذا لو قال
 المدعي سرقته او غصبته متى وان برهن الذوليد على
 ايداع الغائب وكذا ان قال سرق متى خلافا لمحمد ولو قال
 المدعي ابعتني من زيد وقال ذواليد او دعني هو
 انذعت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكذا
 بعض باب **باب دعوى الرجل** لا يعتبر بينة ذواليد في الملك
 المطلق وبينة الخارج فيه الحق وان برهن على ما في يد
 قضى به لهما ولو على نكاح اسراء سقطا وهو من صدقة فان

في الزيد على جهاز منلها وفيها منلها اولورثها
 وعند محمد للرجل اولورثته وان كان احدهما مملوكا لرجل
 للرجل في الحياة والحق في الموت وقال المأذون والمكانة كل
 سواء كان الحق رقيقا ان حر لانه لا
 يد الحق في الهداية والجامع الصغير
 ذكر الحكم في الاسلام الخواص في
 الشهيد وصلى الله عليه وسلم
 وقال في شرح الجامع الصغير
 ان مات أحدهما كان النافع الحق منهما
 ثم قال وقع في بعض النسخ الحق منهما
 وهو هو وهذا على اصله في
 ولو قال لا العبد المأذون والكاتب كالحق
 لأن لهما يد معتبرة في الخصومة

ارخا قال سبق الحق فان اقربت لاحدهما قبل البرهان
 فهي له فان برهن الآخر بعد ذلك قضى له فان بر
 من احدهما نقض له ثم برهن الآخر لا يقبل الا
 ان اثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان الخارج
 على ذي يوثق كاحه ظاهر الا ان اثبت سبقه
 وان برهننا على شراء شيء من آخر فكل نصفه
 بنصف ثمنه او ترك احدهما بعد ما قضى له ما لا
 يأخذ الاخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ
 فهو اولى فان ارخا فالسابق اولى وان كان
 لاحدهما يد وللآخر تاريخ فذواليد اولى والشراء
 الحق من هبة او صدقة مع قبض والهبة و
 الصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء وكذا الشراء
 والمهر عند ابى يوسف وقال محمد الشراء اولى و
 وعلى الزوج القيمة والرهن مع القبض اولى من
 الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي اولى
 وان برهن خارجا على ملك موقوف او شراء
 موقوف من واحد غير ذي اليد فالسابق اولى

وأن برهن أحدهما على الشراء من زيد والآ
 خر عليه من بكر وانفق ثأمرهما فما سواء
 وكذا لو وقت أحدهما فقط ولو برهن خارج
 على الشراء من شخص وآخر على الهبة والقبض
 من غيره وآخر على الارث من أبيه وآخر على
 الصدقة والقبض من رابع قضى بينهم ار
 باعا ولو برهن خارج على ملك مورخ وذو اليد
 على ملك أقدم منه فهو أولى خلافاً للمحمد في ركة
 وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج
 وذو يد على ملك مطلق ووقت أحدهما فقط
 فالخارج أولى وعند أبي يوسف ذو الوقت أولى
 ولو كان المدعى في أيديهما أوفى بذلك فالمسألة
 بحالها فما سواء وعند أبي يوسف الذي وقت
 أولى وعند محمد الذي اطلق أولى وإن برهن
 خارج وذو يد على التناج فذو اليد أولى وكذا
 لو برهن كل على تملك الملك من آخر وعلى التناج عن
 ولو برهن أحدهما على الملك المطلق والآخر

على التناج فهو أولى وكذا لو كانا خارجين ولو
 قضى بالتناج لذى اليد ثم برهن ثالث على التناج
 قضى له لا أن يهد ذوا اليد برهانه كما لو برهن
 للمقضى عليه بالملك المطلق على التناج يقبل
 ينقض القضاء وكل سبب لا يتكرر فهو مثل
 التناج كنسج ثياب لا تنسج الأمرة وكليب
 اللبن واتخاذ الحين واليد والمزني وجز الصوف
 وما يتكرر بمنزلة الملك المطلق كنسج الحر
 وكالبناء والغرس ونزله البر والحبوب
 وما اشكل رجع فيه إلى أهل الخبرة فإن اشكل
 عليهم جعل كالمطلق وإن برهن خارج على
 ملك مطلق وذو يد على الشراء منه فهو
 أولى وإن برهن كل منهما على الشراء من صاحبه
 ولا تخرج تها تترك المال في يد ذي اليد
 وعند محمد يقضى للخارج وإن ارتخا في العقار
 بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج سبق قضى
 لذى اليد وعند محمد للخارج وإن اشتبا قضا

ولو برهن أحدهما على الشراء من زيد والآ

قضى لذي اليد اتفاقا وان كان وقت ذى
اليده اسبق قضي للخارج في الوجهين ولا ترجيح
بكثره الشهود وان ادعا احدهما جين نصف
دار والاخر كله فالربع للاول وعندهما الثلث
والباقي للاخر وان كانت في يدهما فكلها لمدعى الكل
نصف بقضاء ونصف بلا قضاء وان برهن خار
جان على تناج طائفة وارتضا قضي لمن واقف ستمائة
ريخه وان اشكل فلمها وان خالفها بطلا وان بر
هن احد الخارجين على نصب شيء والاخر على و
بيعة استويا **فصل في التنازع بالايدي** لا يثبت التنازع
اولى من الاخذ بكنية والركب احق من الاخذ بالجام
ومن السرج احق من الرديف وصاحب المحل اولى
من علق كونه عليها والراكبان بلا سرج اوفيه طاء
وكذا الجالس على البساط والمتعلق به ومن معه
ثوب وطرفه مع آخر والمخاطب لمن جذوعه عليه
او اتصل بينا به اتصال تربع لا يمن له عليه هل ذى
بل الجاران فيه سواء وان كان لكل عليه ثلثة

جذوع فيبينها ولا ترجيح بالكثر منها وان كان لاحد
هما ثلثة والاخر اقل فهو لصاحب الثلثة والاخر
موضع خشبه وتولاهما جذوع والاخر اتصال فلزى
الاتصال والمخرج حق الوضع وقيل لذي الجذوع وذو
بيت من ديار كذا بيوت منها في حق سياجتها
وتلوا دعيا ارضا كل اثنان في يده وبرهنا قضي بيدها
فان برهن احدهما او كان لبن فيها او بنى وحضر
قضى بيده في يده صبي يعتبر عن نفسه قال انا حر
فالقول له وان قال انا عبد فلان فهو عبد لذي
اليده وكذا من لا يعتبر عن نفسه فلوا دعى لخرية
عند كبره لا يقبل بلا حجة **باب دعوى النسب**
مبيعة ولدت لاقبل من نصف ستة منذ بيعت فاد
عاه البائع فهو ابنه فهي ام ولده ويفسخ البيع و
رقة الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوتيه او بعد
ها وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عتقها و
ترد حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت
وقال لا حصته فيها ولو ادعاه بعد موته او عتقه

ردت ولو ولدت لأكثر من نصف سنة أو أقل
 من سنتين إن صدقة المشتري فالحكم كالاول
 ولا فلا يثبت وإن ادعاه لأكثر من سنتين لا
 تصح دعواه فإن صدقة المشتري ثبتت نسبه
 وحمل على الكاح وكلازة البيع ولا يعتق الولد وإن
 باع عبداً ولد عنه ثم ادعاه بعد بيعه مشتملاً
 صححت دعواه وورثه بيع مشتملاً وكذا لو كاتبه
 المشتري أو كاتب أمه أو من أو جاز فزجرها
 ثم كانت الدعوى صحيحة ونقضت هذه الصفات
 وأوباع أحد توأمين ولأعنه فاعتقه مشتملاً
 ادعى البائع الآخر ثبتت نسبهما وبطل عتق المشتري
 ومن في يده صبي لوقاه هو ابن زيد ثم قال هو ابني
 لا يكون ابنه وإن جدد زيد بنوته وعندها
 يصح أن يجد ولوكان في يده فادعى المسلم
 رقه والكافر بنوته فهو حر إن لكما في ولوكان
 في بعض وجين فزعم أنه ابنه من غيرها وزعمت
 أنها ابنها من غيره فهو ابنهما ولو استولد مشتملاً ثم

استحققت فالولد حر وعلى الأب قيمته يوم الخصومة
 فإن مات الولد فلا شيء على أبيه وتركته له
 أن قتله غير فاحذر ^{أو غير الأب} يته ويجمع بقيمته وبالثمن
 على أبيه لا بالعق **كتاب الاقرار** هو اخبار
 بحق لآخر على نفسه ولا يصح إلا المعلوم وحكمه
 ظهور المقر به لا إنشاء فصحة الاقرار بالخمس
 للمسلم لا بطلاق وعتاق مكرهاً وإذا اقر حراً
 مكلف بحق معلوم أو مجهول كشيء وحق صح
 ولزمه بيان المجهول بماله قيمة والقول قوله
 مع يمينه أن ادعى لمقر له أكثر وفي مال لا يصد ^ق
 في أقل من درهم ومال عظيم نصاب مما بين به
 قصّة أو غيرها ومن الأبلخية وعشرون
 ومن البرخية أو سق ومن غير مال الكوفة
 قيمة النصاب وأموال عظام ثلاثة نصيب ^ب
 درهم ثلاثة قدراهم عشرة وعندها نصا
 وكذا درهمان وكذا درهم واحد وعشرون
 ثلث فذلك وكذا وكذا أحد وعشرون وإن

ثلث نريد مائة وان ربيع نريد الف وكذلك مكيل
وموزون وبشرك في عبد فهو نصف عندي
يوسف وعند محمد يؤمر بالبيان وقوله علي
او قبل اقرار بدين فان وصل به هو ودعة
صدق وان فصل لا وعندى او معى او فى بيتى
او صدقى او كسى اقرار بامانة ولو قال لمن اذ
على عليه الف اتزنها او اتصدقها او اجلبى بها او
قد قضيتكم بها واحلتكم بها او برأتى منها او وجهتها
الى او تصدقت بها على فقداقره وبلا ضمير لا ي
لواقره بدين مؤجل وقال المقر له هو حال لزمه
حالا وحلف المقر له على الاجل ولو قال على مائة
ودرهم فاكل درهم وكذا كل ما يكال ويؤذن ولو
قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة
ولو قال مائة وثلاثة ابواب فاكل ثياب ولواقره بقر
في قوصة لزمه او بخاتم لزمه الخلق والفص او سيف
فالنصل والخفين والخمائل او بحجلة فالكسوة والعيدان
وان برائة في اصطبل لزمه الدابة فقط وبثوب

في منوب لزمه وكذا ثوب في ثوب وان بثوب
في عشرة اثواب لزمه ثوب واحد عند ابي يوسف
واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة في خمسة
لزمه خمسة وان لوى الضرب وتبينة مع يلزم
عشرة وفي قوله على من درهم الى عشرة او ما بين
درهم الى عشرة يلزمه تسعة وعندهما عشرة
وان قال له من طري ما بين هذا الجدار الى هذا
الجدار فله ما بينهما فقط وصح الاقرار بالجل
وجعل على الوصية من غيره والجل ان يبين سببا
صالحا كارت او وصية فان ولدت حيا لا قل
من نصف حول مذاقر به فله ما اقر به وان
حيين فلمها وان ميتا فلموصى والمورث وان
فسر بيع او قراض او ائتمهم الاقرار لها وان
اقر بشرط الخيار لزمه المالا وبطل الشرط **باب**
الاستثناء ما في معنا ه صح استثناء الكل وان
اقر بشيئين او استثناء احدهما وبعض الآخر
بطل استثنائهما خلافا لهما وان استثناء بعض احدهما

استثناء بعض ما اقر به لونه متصلا ولزمه باقية وبطلان

او بعض كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى كيطل اجزها
 كيدا او زنيا او عددا متقاربا من طهرهم صح
 بالقيمة خلافا لمحمد ولو استثنى منها شاة او ثوبا
 او طرا بطل اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاء الله
 بطل اقراره وكذا ان علقه بمشيئة من لا تعرف
 مشيئته كالملاكمة والجن ولو اقر بدار واستثنى
 بناءها كالمقر له ولو قال بناؤي هالي والعرض له
 كان كما قال ونقص الخاتم ونخل البستان كبناءها
 وان قال له على الف من ثمن عبيد لم يقبضه
 فان عينه قيل للمقر له سلم وتسلم ان شئت
 وان لم يعينه لزمه الالف ولغا قوله لم يقبضه
 ولو قال من ثمن خمر او خنزير لا يصدق وعندهما
 ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او اقرضني وهي
 زيوف او بهرجة لزمه الجهاد وقال لا يلزمه ما قال
 ان وصل وان قال من غصب او ديعه وهي زيوف
 او بهرجة صدق ولو قال ستوفة او رصاص
 فان وصل صدق ولا فلا ولو قال غصبت ثوبا

وجاء

وجاء بمعيب صدق ولو قال على الف الا انه
 ينقص مائة صدق ان وصل ولا لزم الالف ولو
 قال اخذت منك الفا وديعه فربكفت وقال المقر
 له اخذتها غصبا ضمن ولو قال بدلا اخذت اعطيت
 لا يضمن ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد
 لا بل من عمري فهو لزيد وعليه قيمته له ولو قال
 هذا كان لي وديعه عندك فاخذته وقال الاخر
 هو لي دفع اليه وان قال اخذت فريسي او ثوبي
 هذا فلانا فركبه او لبسه وركبه على او اعزته
 او اسكنته داري ثم ردها على صدق وعندهما القول
 لا اخذ منه ولو قال احاط ثوبي هذا بكذا ثم قبضته
 منه وادعاه الاخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح
 ولو قال قضيت من فلان الفا كانت لي عليه
 او اقرضته الفاء ثم اخذتها منه وانكر فلا له بالقول له
 ولو قال زرع فلان هذا الزرع او بغير هذا الدار او عزر هذا
 الكرم لي استغنت به فيه وادعى فلان ذلك فالف للمقر
 ولو قال اقرضني دين صحته والزينة في مرضه بسبب

معروف سوا أو يقدمان على اقتراب في مرضه واكل
مقدم على الارث ولا يصح تخصيصه غير بما بقضاء دينه
ولا اقراره لوارثه الا ان يصدق بغير الورثة وان اقر
لاجنبى صح ولو احاط بماله وان اقر لاجنبى ثم ا
اقر افعه ابنه ثبت نسبه وبطل اقراره له وان
اقر لاجنبى ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى
لها ثم تزوجها بطلت ولو زوجها ثم تزوجها فلا رجوع
ولو اقر بسلام بمجهول النسب وبولده مثله مثله
انه ابنه وصرفه الغلام ثبت نسبه منه و
لو مرضا وشارك الورثة وصح اقرار الرجل بالو
لدين والولد والزوجة والمولى بشرط تصديق
هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن بشرط في اقرارها
بالولد تصديق الزوج ايضا او شهادة قابلة
وصح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج
بعد موتها وعندهما يصح ايضا وان اقر بنسب
غير الاولاد كاخ وعم لا يثبت ويرثه ان لم يكن له و
وارث معروف ولو بعيدا ومن مات ابوه فاقو

١٥٥
١٥٥
باخ شاركة في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان
لايهما الميت دين على شخص فاقرا أحدهما
بقبض يبييه نصفه فالنصف الباقي للآخر وللآخر
للمقر **كتاب المصالح** هو عقد يرفع النزاع و
يجوز مع اقلهم وسكوت وإيجاب فالأول كالبيع
ان وقع عن مال بمال فتثبت فيه الشفع
والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ويقصد
جهاالة البدل لاجهالة المصالح عنه وتشرط
القدرة على تسليم البدل وان استحق بعض المصا
لح عنه او كله رجوع بكل البدل او بعضه وان
استحق بعض البدل او كله رجوع بكل المصالح عنه
او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبارا جارة
في شرط فيه التوقيت ويبطل بموت أحدهما
في المدة والاخير ان معاوضة فحق المدعى وفداء الدين
وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة في طر صوغ
عنها مع أحدهما وتجب في طر صوغ عليها وما استحق
من المدعى كلا او بعضا ^{أو سكوته} رد المدعى حصته من البدل

بعضا او كل ارجع المدعي الى

الدعوى في فارق

ويرجع الخصومة فيه وما استحق من البدل لو هلك البدل
قبل التسليم كاستحقاقه في الفصيلين ولو صالح على بعض
دار يدعها لا يصح وجيلته ان يزيد في البدل شيئا وبراء
عن دعوى الباقي **فصل** ويجوز الصلح عن مجهول
ولا يجوز الا على معلوم ويجوز عن دعوى المال
والمنفعة والجناية في النفس ومادونها عمدا او خطأ
وعن دعوى الرق وكان عتقا بمال ولا ولاء عليه
ودعوى الزوج النكاح وكان خلعا ويحرر عليه
ديانة ان كان مبطلا ولو صالح بمال لتقر له بالنكاح
ح
جاء ولا يجوز ان ادعته المرأة وقيل يجوز
عن دعوى الحر وان قتل عبدا ما زون رجلا عمدا
وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلحه عن نفسه
عبد له قتل رجلا عمدا وان صالح عن مغبوب
ثلف بأكثر من قيمته جاز وقال لا يبطل الفضل ان
كان لا يتخاين فيه وان بعرض صلح مطلقا اتفاقا
وان اعتق موصرا ميثرا وصالح عن باقيه
ياكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان بعرض

صلح ويجوز صلح المدعي بمال يدفعه الى المنكر ليقبله
ويبر الصلح عن دم عمد او على بعض دين يتوعيه
يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه وبدل ما هو
كبيع يلزم الوكيل وان صالح فضولي وضمن البديل
او اضاف الى ماله او اشار الى عرض او نقد لا
اضافة او اطلق وسلم صلح وان كان متبرعا
ان اطلق ولم يسلم توقف فان اجاز المدعي
عليه جاز ولزمه البديل ولا يبطل **باب الصلح في**
الدين الصلح عما استحق بعقد المداينة على بعض
جنسه اخذ لبعض حقه واستقاط لباقيه
لامعا وضمة ولو صالح عن الف حال على مائة
حالة او الف مؤجلا صلح وكذا عن الف جياذ
على مائة زيوف ولا يصح عن درهم على دينار
مؤجلة او عن الف مؤجلا على نصف حالا
او عن الف سود على نصفه بيضا ولو صالح
عن الف درهم ومائة دينار على مائة درهم
او مؤجلة صلح وان قال من له على اخر الف اقتر

غدا نصفه على انك برئ من باقية ففعل برئ ولا
 فلا يبرئ خلا فالادنى يوسف وان قال صالحك
 على نصفه على انك ان لم ترفع غدا النصف فالادنى
 لف عليك كبرئ اذا لم يرفع اجماعا وان قال
 ابرأتك من نصفه على ان يعطيني نصفه غدا
 برئ من نصفه اعطى ولم يعط وكذا لو قال
 اذ الى نصفه على انك برئ من باقية ولم
 يوقت ولو قال ان اذيت الى نصفه فانت
 برئ او اذ اذيت او متى اذيت لا يصح الابرأ
 وان ادنى ومن قال ستر الرب دينه لا اقر كذا
 حتى تؤخر عني وتخط عني ففعل جاز وان اعلن
 لزم الحال **فصل** ان صالح احد نفي الدين عن
 نصفه على ثوب فليسريكه ان يتبع المديون
 بنصفه او ياخذ نصف الثوب الا يضمن له
 المصالح ربع الدين وان قبض شيئا من الدين
 شاركه شريكه فيه واتبع الغريم بما بقي وان
 اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شريكه ربع الدين

او اتبع الغريم ومن ابراء عن نصيبه او قاص الغريم
 بدين سابق لا يضمن لشريكه وان ابراء عن البعض
 قسم الباقي على سهامه وان اجل نصيب لا يصح خلا
 لادنى يوسف وبطل صلح احد نفي سلم عن نصيبه
 على ما دفع خلا فانه ايضا وان اخرج الورثة احد
 هم عن عرض او عقار بمال وعن احد النقيدين با
 لاخر او عنهما بما صبح قل البطل او كثر وعن نقيدين
 وغيرهما باحد النقيدين لا يصح الا ان يكون
 المعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان
 بعرض جاز مطلقا وان في التركة دين على الناس
 فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح فان شطوا
 براءة الغرماء من نصيبه صح وكذا ان قضوا حصته
 منه تبرعا او قرضوه قدرها واحالهم به على الغرماء
 وصالحوه من غيره ففي صحة الصلح عن تركته
 هي اعيان غير معلومة على مكيل وموزون
 اختلاف ولا يصح الجوازن علم انهما غير المكيل
 او الموزون اذا كانت كلهما في يد البقية وبطل

الصلح والقسمة ان كان على الميت دين مستغرق
 وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضا
 ولو فعل قالوا يجوز والقسمة تجوز قياساً لا
 استحساناً وقيل القياس ان يوقف الكل و
 الاستحسان ان يوقف قدر الدين ويقسم
 الباقي **كالمضاربة** هي شركة في الربح بحال من جهة
 وعمل من جانب والمضارب امين فاذا تصرف
 فوكيل فان ربح فشريك وان خالف فغام
 صبب وان شرط كل الربح له فمستقرض وان
 شرط لرب المال فمستبضع وان فسدت
 فاجبر فله اجر مثله ربح او لم يربح ولا يزداد
 على ما شرط له عند ان يوفى خلافاً للمحرم ولا يضمن
 المال فيها ايضاً ولا يصح المضاربة الا بحال يصح
 به الشركة فان دفع عرضاً وقال بعه وعمل في
 ثمنه مضاربة او قال اقض مالي على فلان
 وعمل فيه مضاربة جازت ايضاً وشرط تسليم
 المال الى المضارب بلا يد لرب المال فيه عاقداً

كان او غير عاقد كالصغير اذا عقدها له وليه
 واحد الشريكين اذا عقدها الآخر وكون الربح
 بينهما فتنفسدان شرط لاحدهما عشرة درهم
 مثلاً وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسد
 وكلاً فلا يبطل الشرط كشرط الوضعية
 على المضارب والمضارب في مطلقها ان يبيع
 ويشترى ويوكل فيهما ويسافر ويبضع ويو
 دع ويرهن ويرتهن ويوثر ويستأجر ويحتمل
 بالثمن على الدير وغيره ولو ابضع رب المال صح
 ولا يفسد به المضاربة وليس له ان يضارب
 الا باذن رب المال او بقوله اعمل برأيك
 ولا ان يقرض او يستدين او يهب او يتصدق
 الا بتخصيص فان شري بماله بذا وقصره اجملة
 بماله فهو متبرع وان قيل له اعمل برأيك وله
 الخلط والصنع ان قيل له ذلك ولا يضمن به
 ويصير شريكاً ما اذا الصنع وحصة له اذا بيع
 وحصة الثوب في المضاربة وان قيدت ببلد

او سلة او وقت او معامل معين فليس
 ان يتجاوز في الشركة فان تجا وزمن والبيع له
 فان قال له عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل
 في الكوفة غير اهلها او صارف مع غير الصيارفة
 لا يكون مخالفا وكذا لو قال اشترى في سوقها
 فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق
 وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل
 به فيها او خذ به بالنصف فيها فهو تقييد بخلاف
 خذ وعمل به فيها والمضارب ان يبيع بنسبة
 ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار وان باع بنقد
 ثم اخرج اجماعا وله ان ياذن لعبد المضاربة
 في التجار وليس له ان يزوجه عبدا او امه من
 مالها ولا ان يشتري به من يعتق على رب المال
 فان شري كان له لاله ولا ان يشتري من
 يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن
 وان لم يكن ربح مخرج فان حدث ربح بعد الشراء
 اعتق نصيبه ولا ينفي بل يستحق المعق في نصيب رب

المال ولو اشترى المضارب بالنصف امة بالف
 وقيمتها الف فولدت ولد يساوي الف فادعاه
 موسى نصارت قيمته الف ونصفه استعاه رب المال
 في الف وربعه او اعطاه فاذا قبض الف ضمن المدة
 نصف قيمة الامه **باب المضارب يضارب**
 فان مضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان ما لم يعمل
 الثاني في ظاهر الرواية وهو قوله ما وفي رواية
 الحسن عن الامام لا يضمن ايضا ما لم يربح وان
 كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح وحيث
 ضمن فرب المال تضمن ايها شاء في المشهور
 وقيل على الخلاف كما في راجع المودع وان اذن له
 بالمضاربة فمضارب بالثلث وقد قيل له ما ربح
 الله بيننا نصفان او في النصف او ما فضل فنصفان
 فنصف الربح ورب المال وثلثه الثاني وسدسه
 للاول وان دفع بالنصف فنصفه رب المال
 نصفه للثاني ولا شيء للاول وان شرط للثاني
 فكما شرط ويضمن الاول للثاني سوسا وان كان

قيل له ما رزقك الله او ما رزقت بيننا نصفان قد
 فع بالثلث فلكل منهم ثلثه وان دفع بالنصف فلكل
 نصف ولكل من الاول ورب المال ربع ولو شرط بعد
 رب المال ثلثا ليعمل معه ولرب المال ثلثا لنفسه
 ثلثا صريح وتبطل موت احدهما ولحقا رب
 المال من ثلثا لا يلحق المضارب ولا ينزل بهزله
 ما لم يعلم به فان علم والمال عروض فله بيعها
 ولا يتصرف في ثمنها وان كان نقدا من جنس
 رأس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنس
 فله تبديله بجنسه استحسانا ولو افرقا
 وفي المال دين على الناس لزمه الاقتضاء
 ان كان ربح ولا فلا ويوكل المالك به وكذا
 سائر الوكلاء والبياع والتمسار يجبران على
 وما هلك من المال المضاربة تصرف الى الربح ا
 او لا فان زاد على الربح لا يضمن المضارب فان
 اقتسماه وفسخت ثم عقدت فهلك المال
 او بعضه لا يترقان الربح وان اقتسماه من

غير فسخ تراطاه حتى يتم رأس المال فان فضل
 شيئا اقتسماه وان لم ينف فلا ضمان على المضارب
فصل لا ينفق المضارب من ماله في مصره او في
 مصر اخذه طرا ولا في الفاسدة فان سافر فطعمه
 وشرابه وماله بالمعروف وكذا كسوته وركوبه
 شراء واستيجارا وكذا اجرة خادمه وفراشه
 عليه وغسل ثيابه واليه في موضع يحتاج فيه
 اليه وضمن ما كان نرايكا على العادة ونفقته
 في مصره من ماله كالدوا وميرة ما بقي من كسوته
 وغيرها اذا قدم الى رأس المال ومادون السفر
 كسوق المصل الى مكنته ان يغدو ويبيت
 في اهله ولا فكا السفر وليس للمستبضع
 الانفاق في ماله ويؤخذ ما انفق المضارب
 من المصح او لا وما فضل قسم وان سافر
 بماله وما الى المضاربة او يملين لرجلين انفق
 بالحصه وان باع متاع المضاربة ممل بخره
 حسب ما انفق عليه من حمل ونحوه لانفق

رب

يجب

نفسه ولو شري مضارب بالنصف بالف
المضاربة بربا وباعه بالفين واشترى بهما عبدا
فضاعا في بيع قبل نقدهما يغير المضارب ربهما
ولما لك الباقي وربع العبد للمضارب وباقي
للمضاربة وراس المال الفان وخمسائة ولا
يبيعه ما نجة الأعلى الفين فلو بيع بأربعة الآ
آلاف فحصة المضاربة ثلثه آلاف والربع منهم
خمسائة بينهما ولو اشتري رب المال عبدا بخمس
مائة وباعه من المضارب بالف لا يبيعه ما نجة
الأعلى خمسمائة ولو اشتري مضارب المال عبدا بخمس
بالتصنف بالف مضاربة عبدا يعدل الفين فقتل
سرجا لخطاء فربيع الفداء عليه وباقيه على الما
لك وإذا فدى خرج عن المضاربة ويخدم المضا
رب يوما والمالك ثلثة أيام ولو اشتري بالف المضاربة
عبدا وهلك المالك قبل نقيه دفع المالك الثمن
ثم وثم وجميع ما دفع رأس المال ولو كان مع
المضارب الفان فقال دفعت إلى الفان وقال المالك

١٩١
١٩٢
بل دفعت إليك الفين فالقول للمضارب ولو
اختلفا مع ذلك في قدر الزرع فلكم ولو قال من
معه ألف قد سرح فيه هي مضاربة نريد وقال نريد
بل بضاعة فالقول لنريد وكذا لو قال واليه هي فمض
وقال نريد بضاعة او ودعة او مضاربة ولو قال
المضارب اطلقت وقال المالك عتيت نوعاه
فالقول للمضارب ولو ادعى كل نوعا فلكم **كتاب**
الوديعة الايداع تسليط المالك غيره على
حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين للحفظ
وهي امانة فلا تضمن بالهلاك وللمودع ان يحفظها
لنفسه وعياله وله السفر بها عند عدم النهي
والخوف خلافا لهما فيما له حمل ومؤنة فان حفظها
بغيرهم ضمن الا اذا خاف للخرق او الفرق فدفعها
الجارة او السفينة اخرى فان طلبها ربهما فحسب
وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو حمله
اياه وان اقر بعبده بخلاف جردها عند غيره و
ان غلطها بما له حيث لا يثبت فان بجنسها ضمن

وانقطع حق المالك منها في المايع وغيره عند الامام
وعندها في غير المايع للمالك ان يشرك ان شاء و
كذا في المايع عند محمد وعندها في يوسف يصير الاقل
تابع الاكثر وان غير جنسها كبر وشعير ونزيت
بشريح ضمن وانقطع حق المالك منها اجماعا و
ان اختلطت بلا صفة شتر كما اجماعا وان تصدى
فيها بان كانت ثوبا فلبسه او طباخة فركبها او غير
فاستخبره ضمن فاذا زال التصدي زال الضمان
بخلاف ^{المستعبر} المشاجر وكذا لو اودعها ثم
استردها وان انفق بعضها فله المالك ^{المستعبر} ما انفق فقط وان ردت مثله وخطط بالباقي ضمن
لجميع ولو تصرف فيها فربح يتصدق به وعند
ابويوسف يطيب له وان اودع اثنان من و
احد شيئا لا يدفع الا احدهما حصته بغيرية الآخر
خلافهما وان اودع عند اثنين ما يقسم اقتسما
وحفظ كل حصته فان دفع احدهما الى الآخر ضمن
الرافع لا القاع وعندها لكل حفظ العمل باذن الآخر

١٤٢
١٦٥
مما لا يقسم حفظ احدهما باذن الآخر اجماعا و
ان نوى عن دفعها الى عياله فودع الى من له بدله
منه ضمن وان الممن لا بدله منه كرفع الدابة
الى عبده وشيخ تحفظ النساء الى زوجته لا يضمن
وان امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها
في غيره منها لا يضمن الا اذا كان فيه خلل ظاهر
وان امر بحفظها في طرفة فحفظ في غيرها ضمن و
لو اودع المودع فملك ضمن الاقل فقط و
عندها ضمن ايا شاء فان ضمن الثاني رجع
على الاول لا بالعكس ولو اودع الغاصب ضمن
ايا شاء اجماعا ولو اودع عند عبدين شيئا فالتلفه
ضمنه بعد عتقه وان اودع عند صبي فالتلفه فلا
ضمن اصلا وقال ابو يوسف يضمن للحال وان دفع
العبد لوديعة الى مثله فملك ضمن الاول بعد
العتق وعند ابو يوسف ضمن ايتها شاء للحال وعند
محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن
الثاني فالحال وعين معه الف فاذ على كل من اثنين

ايديها عنده فنكل لهما فهي لهما وضمن لهما مثلها
كتاب العارية هي تمليك منفعة بالبدل ولا يكون
 الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه واعارة المكمل والمؤجر
 والمعدود قرض الا ان عينه انتفاعا يمكن رده العين
 بعده وتصح باعرتك ومنحكك واطعتك ارضى
 وجعلتك على طاعتى واخذت منك عبيدى اذا لم يرد
 بذلك الهبة وطارى كك سكتى او عبرى سكتى
 واللعين الرجوع فيما متى شاء ولو هلكت بلا
 تعد ولا ضمان ولا تجبر ولا ترهن كالوديعة
 فان آجرها غفلت ضمن لهما شاء وان ضمن
 الموجب لا يرجع على احد وان ضمن المستأجر
 رجع على الموجب ان لم يعلم انه عارية وله ان يعبر
 ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة
 لا ما يختلف كالركوب ان عينه مستعمل وان
 لم يعين جاز ايضا ما لم يعين فان تعين لا يجوز
 فلو ركب هو فليس له اركاب غيره وان اركب
 غيره ليس له ان يركب هو وان قيدت بنوع

في ردها

او وقت او بهما ضمن بالخلاف الى متى فقط وان
 اطلق فيهما فله الانتفاع باى نوع شاء في اى
 وقت شاء وتصح اعارة الارض للبناء والغرس
 وله ان يرجع متى شاء ويكلفه قلمها ولا يضمن
 ان لم يوقف وان وقت ورجع قبله كره له ذلك
 ذلك وضمن ما نقص بالقطع وقيل يضمن قيمته و
 يتملكه والمتعين قلمه بلا تضمين ان لم تنقص
 الارض بكثير وعند ذلك الخيار للمالك وان
 اعارها للزراعة لا تؤخذ حتى يحصد وقت ام لا
 واجرة ردة المستعار والمثاجر والوديعة
 والرهن والمفصوب على المتعين والموجر
 والمودع والمرتهن والغاصب واذا ردت المتعين
 الدابة الى اصطلح ربتها او العبد والثوب الى طار
 مالكها برئ بخلاف الفصص والوديعة
 وان ردت المتعين الدابة مع عنده واجيرة مشاهرة
 ومساومة برئ وكذا ان سرقها مع اجير ربتها
 او عبده يقوم على الدابة ولا بخلاف الاجنبى

في الشهرين

والاجير ميا ومبة ورد شي نقيس الى طار ما لكه
ويكتب مستعمل الارض للزراعة قد اطعته ار
ضك لا اعزني خلا فالحما **كتاب الهبة** هي ملكك
عين بلا عوض وتصح بايجاب وقبول وتتم بالقبض
الحامل فان قبض في المجلس بلا اذن صح وبعده
لا بد من الاذن وتنفقد بوهبت ونخلت واعطيت
واطعتك هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب
واعمرتك هذا الشيء وجعلته لك عمري وداري
لك هبته سكنها وبنيتها في حملك على هذه
الطابة وان قال طاري لك هبة سكني اوسكني
هبة او نحلي سكني اوسكني صدقة او صدقة عارية
او عارية هبة فعارية وتصح هبة مشاع لا يحتمل
القسمه لا ما يحتملها فان قسم وسلم صح ولا تصح
هبة دقيق في برودهن في سسم ومن فلبس
وان طحن واستخرج ولم وهبه لبس فيضرع و
صوف على غنم ونخل وزرع فارض وتصح في نخل
كربة المشاع وهبة شيء هو في يد الموهوب

له تتم بلا قبض جدير وهبة الاب لطفله تتم
بالعدوان كان الموهوب في يد الاب او يد مودعه
لان كان في يد غاصب او مبتلع بعا فاسدا او
منتهب والصدقة في ذلك كالهبة والام كالأب
عن غيبته غيبة منقطعة او مودة وعدم وصية
ان كان الطفل في عيالها ولا كل من يعدل الطفل في
هبة الاجنبي له تتم بقبضه لو عاقلا وبقبض ابيه
او جدته او وصي احدها والتمه ان كان في حجرها او
اجنبي يربيه او يقبض زوج الطفل لها ولو مع
حضره الاب بعد الزفاف لا قبله وتصح هبة اثنين
لواحد طال لا عكسه خلا فالحما وتصح تصدق
عشرة على فقيرين وهبتها لها وتصحان لغنيين
خلا فالحما **باب الرجوع عنها** صح الرجوع عنها
كلا او بعضا ويكره ويمنع فيه حروف ومنع **قوله**
فالدال الزيادة المتصلة كالبناء والغرس
والسمن لا المنفصلة والميم موت احد العاقد
والعين العوض المضاف اليها اذا قبضت **قوله**
في

عوضاً عن هبتك او بدلاً عنها او في مقابلتها ولو كان
من اجنبي ولو لم يصف فكل ان يرجع فيما وهب
والقاء للخروج عن ملكك الموهوب له والراء الو
الزوجية وقت الهبة فله الرجوع لو وهب
ثم كبح لا لو وهب ثم ابان والقاء القرابة فلا
رجوع فيما وهب لك رحم محرم والقاء هلاك
الموهوب والقول فيه قول الموهوب له و
في عدم الزيادة قول الواهب ولو عوض فالتحق
نصف الهبة رجوع بنصف العوض فان لم يتحقق نصف
العوض لا يرجع شيء حتى يرد الباقي وان لم يتحقق
الكل يرجع بالكل فيهما ولو عوض عن نصفها فله
ان يرجع ما لم يعوض ولو خرج نصفها من ملكه
فله ان يرجع ما لم يخرج ولا يصح الرجوع الا
بتراض او حكم قاض فلو اعتق الموهوب
له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ
ولو منعه فذلك لا يضمن وهو مع احدهما فسخ
من الاصل للهبة من الموهوب له فلا يشترط

في الرجوع

قبضه وصح في المباح وان تلف الموهوب فالتحق
فضمن الموهوب له لا يرجع على الواهب والهبة
بشرط العوض هبة ابتداء بشرط القبض
في العوضين ومنعها الشبوع في احدهما بيع انما
تثبت الشفعة وخيار العيب والشرط والرؤية
فيمنهما **فصل** ومن وهب امه الاصلها او
على ان يرد ما عليه او يعتقها او يستوليها صححت
الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا لو وهب
داراً على رقة عليه بعضها او يعوض شيئاً منها
ولو رد بالكل ثم وهبها فالهبة باطلة بخلاف
ما لو اعتقه ثم وهبها ومن قال المديون انه اذبح
غداً فالدائن لك او فانت برئ منه او ان ادته
الى نصفه فالباقي لك او فانت برئ منه فهو
باطل والغرمي جائزة للمعسر الحيوة ولو رثته
بعده وهي ان يجعل دار مدة عمره فاذا مات رقة
اليه والرقي باطلة وعند أبي يوسف تصح الهبة
وهي ان يقول ان مت قبلي فلي فان قبضها

فذلك فذلك وان مت

كانت عارية في يده والتصدق كالمهبة لا تصح قبل
القبض ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو
لغنى ولا في الهبة ولو قال جميع مالي او ما املكه
لفلان فهو هبة وان قال ما ينسب الي او
يعرفني فاقبل **كتاب الاجارة** هي بيع منفعة
معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح
ثمنا صلح اجرة وتفسد بالشرط ويثبت فيها
خيار الشرط والرؤية والعيب وتقال ^{الاجارة} تفسخ
والمنفعة تعرف ببيان المنة كالسكنى والزراعة
وتصح مدة معلومة اي مدة كانت وفي الوقف
يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالفتوى
على ان لا يزاد في الاراضي على ثلاث سنين وفي غير
على سنة وتارة تعلم بذكر العمل كصبغ الثوب
وخياطته وحمل قدر معلوم على طبة مسافة
معلومة وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع
كذا والاجرة لا تتحقق بالعقد بل بالتجديد
او بشرطه او استيفاء المعقود عليه او التمكن
ذوق

144
منه فتجب لوقبض الدار ما يكفيها حتى مضت
المدة وتسقط بالغصب بقدر فوت التمكن و
لرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم و
لرب الدابة لكل مرحلة وللغصن وللخياط بعد
الفرار من عمله وان عمله في بيت المستأجر
وللخياط بعد اخراج الخبز فان احترق قبل الاخراج
سقط الاجر وان بعده فلا وان في بيت المشا
ج
والاضمان وقالوا ان شاء المستأجر ضمه مثل
دقيقه ولا اجر له ان شاء ضمه للخبز وله الاجر
وللطباخ للوليمة بعد الغرف ولضوب اللبن بعد
اقامته وقالوا بعد تشريحه ومن عمله اثر في العين
كصبغ وقصا بقصر بالنشاء والبيض فله جبرها
للاجر فان حبسها فضاغت فلا ضمان ولا اجر
وقالوا ان شاء المالك ضمه مصنوعا وله الاجر
او غير مصبوغ ولا اجر ومن لا اثر لعمله فيها
كالحملا والملاح وغاسل الثوب ليس له حبسها
بخلاف امرأة الآبق وانما اطلق العمل للصانع فله

نزع سرج الحمار واسرجه بما يسرج به مثله
 لا يضمن وان اسرجه او وكفه بما لا يسرج او وكفه
 به مثله ضمن وكذا ان او وكفه بما يوكف به مثله
 وقال لا يضمن قدر ما نلده وزنه على السرج فقط
 وان سلك الخيل طريقا غير ما عينه المالك مما
 يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت
 الطريقان وان تفاوتا وكان لا يسلكه النكاح
 او حملته في البحر فتلف ضمن وان بلغ فله البحر
 وان عثر في شربع بر وزرع رطوبة ضمن ما نقصت
 الارض ولا اجر عليه وان امر بخياطة الثوب
 فمضا فخطاه قباء خيتم المالك بين يديه فمضته
 وبين اخذ القباء ودفع اجر مثله لا يزداد على ما
 سمي وكذا لو امر بقباء فخطاه سر او قيل في الاصح
 وقيل يضمنه بالخيار **باب اجارة الناس** يجب
 فيها اجر المثل لا يزداد على المسمى ومن استأجر
 حمارا كل شهر بكذا صح العقد في شهر فقط الا ان سمي
 بجملة الشهور وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه

وسقط حق الضخ وظاهر الرواية بقاؤه في الليل
 الاول ويومها وان اجرها ستة بمذاصح وان
 لم يبيتين قسط كل شهر وابتداء المدة ماسمي ولا
 فوقت العقد فان كان حينه هل يعتبر بالاهلة
 ولا فبالايام وعند محمد الاول بالايام والبيت بالاهلة
 وابتدأ بوقت معة في رواية ومع الاجام فلا خرى و
 كذا العقد ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام لا يجر
 عيش النيس ولا على الطاعات كالاذان والنجار
 والامامة وتعليم القرآن والفقه والمعاصي كالغناء
 والنوح والملاهي ويفتى اليوم بالجواز على الامامة
 وتعليم القرآن والفقه ويجوز الميثاق على دفع
 ماسمي ويجبس به وعلى دفع الخلق المستوفى
 ولا تصح اجارة المشاع الا من الشريك وعنده
 تصح مطلقا وان اجر دار من رجلين صح اتفاقا
 ويجوز استيجار الظئر باجر معلوم وكذا بطعامها
 وكسوتها خلافا لها وعليها غسل ثيابها واصلاح
 طعامه ودهنه لاثمن شي منها بل هو واجرها

والملاهي

تهدى الى المسلمين على رؤس
 بعض سور القرآن سميت بها
 طاعة
 هذا

... جو حق امدرن آنه

وعليه غسل البسقي

علم من نقضته عليه فان ارضعته في المدة قبلين
نشأة او غدرته بطعام فلا اجر لها ولا زوجه او طها
لا في بيت المستاجر وله فسخها ان لم تكن
برضاها ان كان نكاحه ظاهرا لان اقرب به
ولا اهل الطفل فسخها ان مرضت او حبلت
وقد استجارها ^{مؤننه} لك لينسج له غزل لنفسه
او حمار يحمل عليه طعاما بقفيلا منه او ثوبين لطحن
له بركا بقف من دقيق ويجب اجر المثل
في الكل لا يجاوز المسمى وان استجار ليخبر له
اليوم قفيل بدرهم فسو خلافا لهما ولو قال
في اليوم صح اتفاقا وان استجار رضا على ان يكر
ها او ينزعها او يبقها او ينزعها صح وعلى ان
يشترها او يكرها او يبقها او ينزعها لا تصح وكذا
الاستيجار للزراعة ^{الزراعة} بركة والركوب بركوب
وللسكنى بسكنى واللبس بلبس وان
استاجر شي يكره او حماره يحمل طعام هو
لها لا يلزم الاجر كراهي استجار تره من

المؤمن وأن استأجرها ولم يذكر الله عز وجل
أول بيتين ما نزرعها لا يضح ان لم يعلم فان نزرعها
ومضى للجل عاد صيحى وأن استأجرهما
الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد فتفق
لا يضمن وأن بلغ مكة فله المسمى وان اخضا
قبل الترع والحمل نقضت الاجارة للفساد **فصل**
الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق
الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في
يؤده امانة لا يضمن ان هلك وان شرطه
ضمانه به يفتى وعندها يضمن ان امكن التحضر
منه كالغصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن
كالموث والحريق الغالب والعقد المكابى
ويضمن ما تلف بعلمه اتفاقا كتحريق الثوب
من دقه وزلق الخال وانقطاع الجبل الذي
يشربه الكارى وغرق السفينة من مدها
لكن لا يضمن به الا متى تمت غرق في السفينة
او سقط من الدابة ولا يضمن فصا ولا بئرا

داده قان
چو دهنه

ما لم يتجاوز ما اعتاد ولوا تكبر في طريقها فقلت
 فلما لك ان يضمنه قيمته في مكان عمله ولا اجر
 او في مكان كسره وله الاجر بحسابه **والاجير**
الحاضر من يعمل لواحد ويسمى اجير واحد
 ويستحق الاجر بتسليم نفسه مدة كان
 استوجر للخدمة سنة او لغير الفهم ولا يضمن
 ما تلف في يده او بعمله وصح ترديدا لاجير بين
 نفعين مختلفين واكثرهما وجد لزوم ما سمي له
 نحو ان خطته فارسي فبدرهم او رومي فبدرهم
 رهمين فان صبغه بعض فبدرهم او بن عفران
 فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر
 او هذه فبدرهمين وان ركبها الى الكوفة فبدرهم
 او الى قباط فبدرهمين وكذا يصح لو رده
 بين ثلثة لابين اربعة ولو قال ان خطته
 اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه فخطه اليوم
 فله الدرهم وان خاطه فله اجر المثل ولا يجاوز
 نصف درهم وقال الشيطان جائلون ولو

قال ان سكنت هذا الجانيوت عطاء فبدرهم
 او غدا فبدرهمين جاز خلا فاهما وكذا الخلاف
 لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الخيرة فبدرهم
 وان جاوزتها الى الفارسية فبدرهمين وقال ان
 حملت عليها الى الخيرة فبدرهمين فبدرهمين وان حملت
 كثر فبدرهمين ولا يسافر بعبد شاجر للخدمة
 بلا اشتراطه ولو شاجر عبدا مجورا فعلمه واخذ الاجر
 لا يبرده منه ولو اجر العبد المصوب نفسه
 فكل غاصبه اجره لا يضمن خلا فاهما وما وجدته
 سيده اخذه وقبض العبد اجره صحيح ولو اجره
 عبده هذين الشهرين شهرين اربعة وشهرين خمسة
 صح والاول اربعة ولو شاجر عبدا فابق او مرض
 فاقضى وجوده او للمنة والمولى قبيل الاخبار
 بساعة حكم الحال فان كان حاضرا او صحيحا
 صدق المولى والا فالم شاجر وكذا الاختلاف
 في انقطاع ماء الرحي وجب يانه ولو قال رب
 الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغه اصفر وقال الصانع امرني

المسمى فان محمد الفاضل ملكه او لم يجره لكن
قال لا امر يدعها بالاجر فلا وان برهن على ملكه
بعد جرده ومن اجر ما يحتاجه يكسب يتصدق
بالفضل وتصح الاجارة مضافة وكذا فسخها والملا
رعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والامانة
وصياء الوصية والقضاء والامارة والطلاق
والصق والوقف والبيع واجازته وفسخه
والقسمة والشركة والهبة والكساح والرجعة
والصلح عن مال وابراء الدين **كتاب المكاتب**
الكتابة تحرير المملوك يد في الحال وقرينة في المال
من كاتب مملوك ولو صغير يعقل بحال او
مؤجل او منجيم فقبل صح وكذا لو قال جعلت عليك
الفان قد ربه نجوما اقلها كذا واخرها كذا فاذا اذنته
فانت حرة وان عجزت فمئة فقبل ولو قال
اذا اذيت الى الفاكل شهر مائة فانت حرة فهو
تعليق وقيل مكاتبه واذا صححت الكتابة خرج
عن يد المولى دون ملكه فان ائلف ماله ضمن

وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها او على ولدها
وان كاتبه على قيمته فسدت وان اقاها عتق
وكذا تفرد لو كاتب على يمين اخيه بتبعية بالتبعية
او على مائة وترفع عليه عبدا غيرة حرة ومولود
يجوز وتقيم المائة على قيمة المكاتب وقيمه
عبد وسط فيسقط له وسط العبد والباقي
بدل الكتابة وان كانت المسلم بخمسة فغير
فسد فان اقاها عتق فله قيمة نفسه والكتابة
على ميتة او دم باطلة فلا يعتق باطاء المسمى
وتجب القيمة في الفاسدة ولا ينقص عن المسمى
ويؤاد عليه وصحت على حيوان ذكر جنسه لا
وصفه ولزم الوسط وقيمه وصح كتابة كافر
عبد الكافر بغير مقدرة وان اسلم فليس يند قيمتها
وعتق باطاء عنها **باب تصريف المكاتب**
له ان يبيع ويشتري ويسافر وان شرط عدمه
ويزوج امته ويكاتب عبده فان اقر بعرق
الاول فوالاه له وان قبله فليس له ولا يسره

ان يتزوج بالاذن ولا يهب ولو يعوض ولا يقرض
 الابيسير ولا يكفل ولا يقرض ولا يعقب ولو
 بمال ولا يتزوج عبده ولا يبيعه عن نفسه و
 الاب والوصي في مرقيق الصغير والمكاتب
 ولا يملك المأذون شيئا من ذلك وعند ابي يوسف
 له تزويج امته وعلى هذا الخلاف المضارب
 والشرى وان اشترى المكاتب قريبا ولا فاك
 دخل كتابته وان اشترى ذى رحم محرم غير الو
 لا ولا يدخل خلا فاليها وان اشترى ام ولد
 ولدها دخل الولد في الكتابة ولا تباع الام وان لم
 يكن معها جازيبيها خلا فاليها ولده من امته
 يدخل في كتابته وكسبه له ولو زوج امته من
 عبده ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابة الام
 وكسبه لها ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة زعمت
 انها حرة فولدت لم تحق فولدها عبد وعند
 محمد حرة وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه وان وطئ
 المكاتب امه بملك بغير اذن سيدها فاستحق

اخذه منه عقرها في الحال وكذا ان شراها فاستحق
 طهرها فرددت وان وطئها بشكاح لا يقض منه
 الا بعد عتقه ومثله المأذون في التجارة **فصل**
 واذا ولدت المكاتب من مولاها مضت على الك
 اخذت منه عقرها وان مات المولى عتقت
 وسقط عنها البدل وان ماتت وترك مالاً
 اديت منه كتابتها وما بقي ميراث لابنها ولا
 يثبت نسب من تلده بعده بل ادعوى بل هو
 مثلها في الحكم وان كاتب مذبذبة وام ولد صحيح فان
 مات عتقت بمجانا والمذنب يسعى في بدل كتابته
 او ثلثي قيمته ان كان معسر وعند ابي يوسف
 يسعى في الاقل من ثلثي بدل او ثلثي القيمة وان دبر
 مكاتبه صحيح ومضى عليها او عجز عنه وصار مذنباً
 فان مضى عليها فمات سيده معسراً سعى في
 ثلثي البدل او ثلثي قيمته وعندهما يسعى في الا
 قل من ثلثي كل منهما وان اعتق وسقط عنه
 بدل الكتابة وان كوتب على الف مؤجل فصالح

في تزويج امته
 ولو ولد له امه
 في الكاتبة

على اصفه حالاً صح وان مات مريض كاتب عبداً
قيمه الف على الفين الى سنة ولا مال له غيره ولم
يجز الورثة ادى العبد ثلثي البدل حالاً والباقي الى
اجله اورد رقيقاً وعند محمد يردى ثلثي قيمته
للمحال والباقي الى اجله اورد رقيقاً وان كاتبه
على الف وقيمه الفان ولم يجز واذا ثلثي القيمة
للمحال اورد الى الرق اتفاقاً ومثلها البيع وان كاتب
حر عبداً بالف واذا عنده عتق ولا يرجع به
عليه وان قيل العبد فهو مكاتب وان كاتب
عبداً عن نفسه وعن آخر غائب فقبل صح و
قبول الغائب ورد له فو ويؤخذ الحاضر بكل البدل
ولا يؤخذ الغائب شيئاً وايهما ادى اجبر المولى
على القبول وعتقا ولا يرجع احدهما على الآخر
وكذا لو كاتبهما معاً ولا يعتق احدهما باء حققت
بخلاف ما لو كانا لاشدين ولو عجز احدهما ثم
ادى الاخر الكل عتقا ولو كاتب امه عنها وعن
صغيرين لها جاز واذا ادى اجبر المولى على القبول

وَعَقُّوا وَلَا يَرْجِعْ عَلَى غَيْرِهِ **بابُ تَابِعِيهِ الْعَقْدُ**
وَلَوْ أَنَّ أَحَدَ التَّشْرِكِينَ فِي عَقْدِ الْآخَرَانِ يَكْتَسِبُ
حَقَّهُ مِنْهُ بِالْفِ وِيقْبُضْ أَيْدِي فِيعِلْ وَبِقَبْضِ
الْبَعْضِ فَعِجْرُ الْكَاتِبِ فَاَلْمَقْبُوضُ لِلْقَابِضِ حَاقَّةٌ
وَقَالَ ابْنُهُمَا أُمَّةٌ لِرَجُلَيْنِ كَاتِبَاهَا فَأَتَتْ بَوْلَدَ
فَادْعَاهُ أَحَدَهُمَا ثُمَّ أَتَتْ بَاخِرَ فَادْعَاهُ الْآخَرَ
فَعِجْرَتْ فَهِيَ أُمُّ وَلَدِ الْأَوَّلِ وَضَمِنْ نِصْفِ قِيمَتِهَا
وَنِصْفِ عَقْرِهَا وَضَمِنْ الثَّانِي تَمَامَ عَقْرِهَا وَقِيمَةَ
الْوَلَدِ وَهِيَ أُمُّ ابْنِهِ وَإِيَّاهَا دَفَعَ الْعَقْرَ لِيَمَّا قِيلَ
الْمُجْرَجَانِ وَعِنْدَهُمَا لَا يَثْبُتُ نِسْبُ الْوَلَدِ مِنْ
الْثَّانِي وَلَا يَضْمِنْ قِيمَتَهُ وَحِكْمُهُ كَأُمَّةٍ وَضَمِنْ
تَمَامَ الْعَقْرِ وَيَضْمِنْ الْأَوَّلُ نِصْفَ قِيمَتِهَا كَاتِبَةً
عِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ وَالْأَوَّلُ مِنْهُ وَمِنْ نِصْفِ مَا بَقِيَ
مِنْ الْعَقْرِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَلَوْ لَمْ يَطْأِ الثَّانِي بِلَدِّهَا فَعِجْرَتْ
بَطْلُ التَّدْبِيرِ وَهِيَ أُمُّ الْوَلَدِ لِلْأَوَّلِ وَالْوَلَدُ لَهُ
ضَمِنْ نِصْفِ قِيمَتِهَا وَنِصْفِ عَقْرِهَا وَلَوْ أَعْتَقَهَا
أَحَدُهُمَا أَوْ سَرَّهَا فَعِجْرَتْ ضَمِنْ الْمُعْتَقِ نِصْفَ

بالأخوة حقيقة

لا اله الا في الاستبداد

ابن عن أبي

لن نستطيع ان ندرك

وان اعتقوه كلهم عتق مجازاً **كتاب الولاء**
 الولاء لمن اعتق ولو بتدبير واستيلاء او كاتبه
 او وصيته او ملك قريب ولغا شرطه لغيره
 او سائبة ومن اعتق حاملاً من زوج قري
 فولدت لاقل من نصف سنة فولد الو
 لد له لا ينتقل عنه ابداً وكذا لو ولدت ثوا
 مين احدهما لاقل من نصفها وان ولدت
 لأكثر من ذلك فولد له ايضاً لكن ان اعتق
 الاب جراً الى مواليه ولا يرجع الاقربون عليهم
 بما عقلوا عنه قبل الجرى ولو تزوج عجمي له
 مولا مولا الاقرب او ولد معتقه فولد الولد لموا
 ليها وعندي يوسف حكمه حكم ابيه والمعتق
 مقدم على ذك الارحام مؤخر عن العصبية
 النسبية فان مات السيد ثم المعتق فارثه
 لاقرب عصبية سيده فيكون لابنه دون
 ابيه لو اجتماعاً وعند يوسف لا يبيد السدس
 والابن والابن وعند استواء القرب تستوي القرب

١٧٤
 ١٧٦
 وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق
 ما اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين **فصل**
 وكلاء الموالاة سببه العقد فلو اسلم عجمي على
 رجل وولاه على ان يرثه ويهقل عنه او على
 غير من اسلم على يده صح ان لم يكن معتقاً وعقل
 عليه وارثه له ان لم يكن له وارث وهو
 مؤخر عن زوى الارحام وله ان يفسخه قولاً
 بحضوره وفعلاً مع غيبته بان ينتقل عنه الى غيره
 وبعد ان عقل عنه او عن ولده لا يفسخه هو
 ولا ولده ولا على ايضا ان يبرأ عن ولده بمحض
 ولو اسلمت امرأة وذات ثمن واقترت بالولاء فولد
 لذات مجهول النسب او كان معها ولد صغير
 كذلك تبهم فيه خلافاً لها **كتاب الكراهة**
 هو فعل يوقعه الانسان لغيره يفوت به
 رضاه او يفسد اختياره مع بقاء اهليته و
 وشرطه قدرة المكروه على ايقاع ما هو دره
 سلطاناً كان او لضعافاً وخوف المكروه وقوع

ذلك وكونه متعاقبا عنه عن فعل ما كره عليه لحقه
او لحق آخر او لحق التشريع وكون المكره به متلفا
نفسا او عضوا او موجبا عما يعدم الرضا فلو اكره
على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل او ضرب
شديدا وجبس مديخي بين الفسخ
والامضاء ويملك المشتري ملكا فاسدا
ان قبضه فلو اعتق صح اعتاقه وزومه
قيمه وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا انجا
لا فعلها اكرها ولا دفع الهبة طوعا بعدما
اكره عليها وان هلك المبيع في يد مشتري
غير مكره لزومه قيمته وللبايع تضمين اياها
من المكره والمشتري فان ضمن المكره وجع
على المشتري بقيته فان ضمن المشتري بعد
ما تداولته البياعات نفذ كل شراء وقع
بعد شرائه لاما وقع قبله وان اجاز عقد
منها جاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا
فسخ لو اقبيا وضرب سوط وجبس

يوم ليس باكره الا فيمن يستنصر به لكونه
خا من نصب وان اكره على كل ميتة او دم
او لحم خنزير او شرب خمر وضرب او حبس
لا يحل التناول وان يقتل او قطع عضو رجل
وياثم بصبره على التلف ان علم الاباحة كما
في المحصنة وان اكره على الكفر وسب النبي
صلى الله عليه وسلم يقتل او قطع عضو حر
له اظهاره وقلبه مطيئا بالايماء ويوجب بالصبر
على التلف ولا رخصة بغيرها وان اكره على اكل
مال مسلم باحدهما رخص له والضمان على
المكره او على قتله او قطع عضو لا يرخص
فان فعل بالقصاص على المكره فقط وعند
ابي يوسف لا قصاص على احد ولو اكره
على ان يترقى من جيل فديته على عاقلة المكره
وعند ابي يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص
وان اكره بقتل على تركه او اقتحامه او ماء
وكل ملك فله الخيار في الاقدام والصبر و

ولا يلزمه الصبر ولو وقعت نار في سفينة
ان صبر واحترق وان القى نفسه غرق فله
الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات وان
اكرم على طلاق او اعتاق او توكيل بهما نفذ
ويرجع بقيمته العبد على المكره وكذا بنصف
المهر لو كان الطلاق قبل الدخول ولا يرجع
بما منح له من نفقة وصح يمين المكره ونذر
وظهاره ولا يرجع بما عنده بسبب ذلك
ويرجعته وايلائه وفيه وسلامه لكن
لا قتل فيه لو اراد ولا يصح ابراء ولا يترك
ولا تبين بها امراته وان ادعت تحققا
بما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن الايمان
صدق ولو اكره على ان يفعل حده ما لم يكره
هـ سلطان وعندها لاحد عليه وبه يفتي
كتاب الحج هو منع نفاذ تصرف قول
ولسبابة الصغر والجنون والرق فلا يصح
تصرف صبي او عبد بلا اذن ولما اوسيد

في المكره

ن

ولا

ولا تصرف الجنون المخلوب بحال ومن عقد
منهم وهو يملكه فوليته مخير بين ان يبيعه
او يفسد حقه ومن ا تلف منهم شيئا فعليه ضمان
ولا يصح طلاق الصبي والجنون ولا اعتاقهما
ولا اقرارهما وصح طلاق العبد واقراره في حق
نفسه لا في حق سيده ولما اقترب بال لزومه
بعد عتقه وان يجد وتعود لزومه في الحال ولا
يحجر على التسفيه وان كان مبدرا ومن بلغ غير
مرشده ولا يسلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه خمس
وعشرين واذا بلغها وقع اليه وان لم يونس
مرشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ وعند
هما يحجر على التسفيه ولا يدفع اليه ماله ما لم
يونس مرشده ولا يصح تصرفه فيه فان باع
لا ينفذ وان فيه مصلحة اجاز الحاكم وان
اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته ولا يرد بصره
وان فان مات قبل مرشده سعى العبد في قيمته مبدرا
ويصح تزوجه بمهر المثل وان سمي اكثر بطلت

وان

الزيادة فتخرج زكوة مال السفيه وينفق منه
 عليه وعلى من تلزمه نفقته ويدفع للمقاضي قد
 الزكوة للمدعي ليؤدى بنفسه ويؤكل عليه امينا
 الى ان يوقرها وآيا اراد حجة الاسلام لا يمنع
 منها ولا من عرق واحدة وتدفع نفقته الى ثمة
 ينفق عليه في الطريق لا اليه ويصح منه الوصية
 في القرب وبواب الخير من ثلث ويحجر على المفتة
 الماخذ والطبيب الجاهل والكاري المفلس ثقافا
 ولا يحجر على فاسق مفقودا كان مصلحا لماله و
 لا على مدبره ولا يبيع القاضى ماله فيه بل يحبس
 ابد حتى يبيعه نفسه فان كان ماله من
 جنس دينه اذاه للحاكم منه ويبيع احد الفقير
 بالآخر استخسانا وعندهما يحجر عليه ان طلب
 غرماؤه ويمنع من التصرف والاقرار ويبيع
 الحاكم ماله ان امتنع ويقسمه بين غرماؤه
 بالخصص وان اقر حال حجره لزمه بعد قضاء
 ديونه الا في الحال وينفق من مال المفلس عليه

وعلى من تلزمه نفقته والفتوى على قولها في
 بيع ماله لا يمتناعه وتباع النقود ثم العرق
 ثم العقار ويترك له دسست من ثياب بدنه
 وقيل دستان ومن افلس وعنده متاع
 رجل شراه منه فرب المتاع اسوة للغرماء
فصل يحكم ببلوغ الغلام بالاختلام او الانزال
 او الاخبال ويبلغ الحارثية بلحيض او الاختلام
 او الخبل فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا
 تم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع عشرة
 سنة وعندهما اذا تم خمس عشرة سنة فيهما
 وهو رواية عن الامام وبه يفتى واد في مدته
 له ثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين و
 اذا مر هقا وقالا بل غنا صدقا وكانا كالبالغ
كما كتاب لما دفعه الاذن فك الحجة والق
 الحق ثم تصرف العبد باهلية فلا تلزم بيده
 عهده ولا يتوقف فلو اذن له يوما فهو
 مأذون طيما الى ان يحج عليه فلا يخصص

فإذا اذن له في نفع من التجارة كان ما ذوناو
سائر الانواع وثبت صريحا ودلالة بان رأى
عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع
للمولى واخيه بامر او بغير امر صحيحا او
فاسدا والمأذون اذا عامما لا يشترط شي
بعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة ان
يبيع ويشترى ويؤكلهما ويسلم ويقبل المسلم
ويهرهن ويترهن ويذرع ويشترى بذرا
بزرعه ويشارك عنانا ويشترى ويبيع
ولو نفسه ويضارب ويدفع المال مضاربة
ويضع ويعين ويقر بدين ووديعة
وغصب وكوباع واشترى بغير فاحش جاز
خلافا لهما ولو جازيا في مرض موته صح من جميع
المال ان لم يكن عليه دين وان كان من جميع
ما بقي وان لم يبق اذ لم يشترى جميع العتبات
او رقة المبيع وله ان يضيف معاملة ويحط
من الثمن بعيب ويأذن لرفيقه في التجارة

١٨٠
١٨١
لان يتزوج او لا يتزوج عبده وكذا امته خلافا
لابي يوسف ولا ان يكاتب او يعتق ولو
بمال او يقرض او يهب ولو بعوض او يهدى
الا اليسير من الطعام والمجور لا يهدى اليسير
ايضا عند ابي يوسف اذا دفع المولى الى المجور قوت
يومه فدعى بعض فقائه للاكل معه فلا باس
به بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر قالوا ولا
باس للمائة ان يتصدق من بيت نزوجها با
باليسير كالتخفيف ونحوه وما ان منه المأذون
في الدين بسبب تجارة او في عناها كبيع وشراء واجارة
ولشجار وغصب ومجدا مائة وعقرا مائة
شراها فوطها فاستحققت يتعلق برقبته فيها ع
ان لم يفده المولى ويقسم ثمنه وما في يده
من كسبه بالخصص سواء كسبه قبل الدين
او بعده او اتهب او ما بقي عليه يطالب به بعد
عقده وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يرد
وله اخذ غلته مثله مع وجود الدين والزائد

عليها للفرمان ويجوز المأذون ابق او مات
سيده او جرت مطبقا او لحق بدار الحرب
موتها او هجر عليه وعلم به اكثر اهل سوقه و
الامة ان يستولدها لان دبرها ويضمن
القيمة للفرمان فيها واقارنه بعد الحجر بدین
او بان ما في يده امانة او غصب صحيح خلافا
لما لها وان استغرق دينه رقبته وما في
يده لا يملك سيده ما في يده فلو اعتق عبدا
خاف في يده لا يصح وعندهما يملك فيصح عتقه
وان لم يستغرق صح اتفاقا وصح بيعه
من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع سيده
منه بمثلها لا باكثر فلو باع باكثر حط الزائد
او لينقض البيع فان سلم سيده اليه المبيع
قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا يملكه
حتى يأخذ ثمنه ويضمن باعتاقه المأذون مديونا
الاقل بقيته ومن الدين وما زاد من دينه على
قيمتها طوبى به معتقا وان باعه وهو مديون

مستغرق

اجارة بغيره وان كان منه او تضمن من اى شئ اذ من السيد والمشتري

مستغرق وغيبه مشتريه فالفرمان قيمته فان
ضمنوا السيد ثم رده عليه يعيب رجع عليهم بالقيمة
وعاد حقهم في العبد وان باعه وعلم بكونه مديونا ما
فالفرمان رده البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وصل ولا
محاباة في البيع فلا فان غاب البائع فامثرت ليس
خصما لهم وان انكر الدين وعند باي ينفذ هو
خصم ويقضي لهم بالدين ومن قال لا تاخذ فلان
فاشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع
في الدين ما لم يقرب سيده **فصل** تصرف الصبي ان
نفعه كالاسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن
وان ضي كالطلاق والاعتاق فلا ولو باذن وان
احتملها كالبيع والشراء صح بالاذن لا بدونه فاذا
اذن للصبي في التجارة ابوه عند عدمه او وصي احد
هما والقاضي فحكمه حكم عبد المأذون بشرط ان
يعقل كون البيع سائلا لمالك والشراء جالبا له
فلو اقترع ما في يده من كسبه او ارشده صح والمعتوق
بمنزلة الصبي وصح اذنه الوصي والقاضي بعد

اليتيم **كتاب الغضب** هو إزالة اليد المحقة با
 ثبات اليد المبطلة فاستحوذ العبد وحمل التراب
 غضب لا الجلويس على البطا وحكمه لا ثم لم علم
 ووجوب رقة عينه في مكان غضبه وان كانت
 باقية والضمان لو هلك في المشاي كالكيل و
 التورخ والهدوى المتقارب يجب مثله فان
 انقطع المتلجب قيمته يوم الخصومة وعند
 ابي يوسف يوم الغضب وعند محمد يوم الا
 نقطاع وفي القيمي كالهدوى المتقارب والبق
 المخلوط بالشعير يجب قيمته يوم الغضب اجماع
 فان ادعى الهلاك خسر حتى يعلم انه لو كان باقيا
 لظهر ثم يقضى عليه بالبدل والغضب انما هو
 في ما ينقل فلو غضب عقارا فهلك في يده لا
 يضمن خلافا لمحمد وما نقص منه بفعله كسكن
 ونهره ضمنه ولا خذ زاس ماله ولا تصدق
 بالفضل وعند ابي يوسف لا تصدق به ولا
 لو استغل الغصوب ^{العبد} فنقصه الاستقلال

آجر السعار ونقص يضمن النقصان وما فضل
 من الغلة والاجر تصدق به خلافا له فان تصدق
 في الغصب او الوديعة فربح وهما يتحيتان با
 لتعين تصدق بالتبع خلافا له ايضا وان
 كانا لا يتحيتان فان اشار اليهما ونقدتهما
 فكذلك وان اشار الى غيرهما او اليهما ونقدت
 هما او اطلق ونقدتهما طاب له الربح اتفاقا
 قيل وبه يفتى والمختار ان لا يطيب مطلقا ولو شوي
 بالغضب او الوديعة جارية تعد للفين
 فوهبها او طعما فأكله لا تصدق بشيء
فصل وان غنى ما غضبه فزال اسمه وعظم
 منافعه ضمنه وماله لا يحمل التفاعه به قبل اداء
 الضمان كشاة ذبحها وطبخها او شويها او قطعها
 او بي طمخه او زرعته ودقيق خبزها وعنب
 او زيتون عصوه وقطر غزل له وغزل نسجه
 وحديد جعله سيفاً او صفر جعله آينة وشابحة
 او ائنة بنى عليها **وان جعل الفضة او الذهب**

وبراها او دنانير ^{كثيرة} لا يملكه وهو المالك بالكلية
 وعندهما ملكه الغاصب وعليه مثله فان زرع
 الشاة فللمالك ان شاء طرحها عليه وضمته قيمتها
 او اخرها وضمن نقصانها وكذا لو قطع يدها او
 قطع طرف طائفة غير مأكولة او خرق الثوب
 خرقا فاحشا فوثت بعض العين وبعض نفقه و
 في غير نقصه ولم يفوت شيئا من النفع ضمن
 نقصانه ومن بني في أرض غير آتية من
^{وان كانت تنقص بالقلع} بالقلع فللمالك ان يضمن له قيمتها ثامورا
^{والردي} بقلعها فتقوم الارض بلا شجر او بناء وتقوم
 مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل
 وان صبغ الثوب احمر او اصفر وليت السويق
 بسمن فللمالك ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض
 ومثل سويقه او اخذهما وضمن ما زاد الصبغ لسمن
 وان صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض واخذه بلار
 شيئا لانه نقص وعندهما الاود كغيره وهو اختلا
 زمان وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه

مستند الى وقت الغصب وتسلم له الاكسب
 دون الاولاد والقول في القيمة للغاصب ثمينة
 ان لم يبرهن ما ملكه على الزيادة فان ظهر وقيمتها
 اكثرت وقد ضمنه بقول المالك او براهبه او بالنكول
 فهو للغاصب ولا خيار له للمالك فان ضمنه
 بقوله فللمالك ان شاء امضى الضمان واخذ
 ورثة عوضه ولو برهن كل من المالك والغاصب
 على الهلاك عند الآخر فيبينة الغاصب اولى
 خلا فالذي يوسف ومن غصب عبدا فباعه
 فضمنه نفذ بيعه وان اعتقه فضمنه لا ينفذ
 اعتقه ونروا يد المغصوب غير ضمانة ما لم ينفذ
 فيها او يمنحها بعد طلب المالك اياها سواء كانت
 متصلة كالحسن والسمن او منفصلة كالولد
 والتمرة وان قصت الجارية بالولادة في يد الغاصب
 ضمن نقصانها ويجب بقيمة الولد او بالفرقة ان وقت
 ولو زنى بامه غصبها فرقة حاملا فولدت فما
 نت بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرية

وعندها لا يضمن في الامة ايضا ولو ردها محمودة
فما ت لا يضمن وكذا لو نزلت عنده فرة هانفت
فما ت منه ولا يضمن منافع ما غصبه سواء
سكنه او عطلة الا في الوقف ولا خمر المسلم او
خزيره بالاتلاف وضمن القيمة فيها لو كانا
لذمي وان اتلف ذي خمر ذمي ضمن مثلها
ولا ضمان بالاتلاف الميتة ولو ذمي لا بالاتلاف
متركة التسمية عمدا ولو لم يتبعه وان غصب
خمر لم يخلها بما لا قيمة له اخذها المالك بلا
شيء فلو تلفها الغاصب ضمنها لولا تلفت وان
خلها بالقاء ملح ملكها ولا شيء عليه وعندها لا يضمن
المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الخل فلو
تلفها الغاصب لا يضمن خلا فالها فان خلها
بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام ولا يضمن
ان تخلت من سعتها ولا فالخل بينهما على قدر
ملكها وان غصب جله ميتة فدفعه بما لا قيمة له
لغده المالك بلا شيء فلو تلفه الغاصب ضمن

قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دبغه
بماله قيمته يأخذ المالك ويرد ما زاد الربح بان
يقوم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ ويرد فضل
ما بينهما والغاصب ان يحبس حتى يستوفي
حقه وان اتلفه لا يضمن وعندها يضمنه مد
بوغا الا قدر ما زاد الربح ولو تلف لا يضمن اتفاقا
ومن كسر سلم بربط او طبل او من ماركا و
او اراق له سكر او منقفا ضمن قيمته بغير لهو
ويشترى بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز
بيعها وعليه الفتوى ومن غصب مدبرة فما
تت في يده ضمن قيمتها ولو اتم ولد فلا ضمان خلا
لها ولو شق الزرق لا رافة الخمر لا يضمن عند أبي
خلافا للمحدث ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او
رباط دابته او فتح اصطبلها او فتح قفص طير
فذهب خلافا للمحدث في الدابة والطير ولا على من
سعى الى سلطان بمن يضره ولا يرفع الا بالسي
او بمن يفسق ولا يمنع من يديه ولا على من قال السلطان

قد يفرغ وقد لا يفرغ ان فلانا وجدنا لا ففرغ شيئا
وان كان عادته ان يفرغ البتة فمضى وكذا لو سلم
بغير حق عند محمد بن جرجان له وبه يفتي ولو اطعم
الفاصب المفضوب ما كلفه بركه وان لم يعلمه
كتاب الشفعة هي تملكك العقار على شتره
بما قام عليه جبراً وتجب بعد البيع وتستقر بالاشهاد
وتملك بالاذن بقضاء او رضاء وانما تجب للخليط
ففسر المبيع فان لم يكن او سلم فبالخليط في حق
المبيع والشرب والطريق الخاصين كنه لا تجوز
فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم الجار الملاصق ولو
باب في سكة اخرى ومن له جذوع على اخطرها
او شركة في حشبة عليه وان في نفس الجدار
فشريك وهي على عدد الرؤس لا الأسهم فاما
فاذا علم الشفيع بالمبيع يشترط مجلس علمه
انه يطلبها ويسمى طلب موافقة ثم يشهد عند
العقار وعلى المشتري او البائع ان كان المبيع
في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد

189
كنت طلبت الشفعة او انا اطلبها الان فاشهدوا
على ذلك ويسمى طلب تقرير واشهاد ثم يطلب
عند قاض فيقول اشترى فلان دارا كذا وانا شفيها
بمسبب كذا فمضى بالتسليم ويسمى طلب خصوصية
وتمليك ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر
المذهب وعليه الفتوى وقيل يفتي بقوله محمد انه
اذا اخره شهرين بلا عذر بطلت واذا ادعى الشراء
وطلب الشفعة سئل القاضي المتدعي عليه فان
اقر بملك ما شفع به او نكل عن الحلف على العلم
بملكه او برهن الشفيع سئل عن الشراء فان
اقر به او نكل عن اليمين انه ما ابتاع او ما شق
عليه هذه الشفعة او برهن الشفيع قضى له بها
ولا يشترط احضار ائمن وقت الدعوى فاذا قضى
له لزم احضاره والمشتري حبس الدار لقبضه
ولا تبطل شفيعته بتأخير الشفيع بعد ما امر باذنه
والشفيع ان نجاصم البائع ان كان المبيع في يده ولا يسمع
القاضي البتة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمحض

ويقتضى بالشفعة على البايع ويجعل العريضة عليه
والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلّم إلى الوكيل
والشفيع خيار الرقبة والعيب وأن شرط المشتري
البقاء منه **فصل** وأن اختلف الشفيع والمشتري
في الثمن فالقول للمشتري وإن برهنا فالشفيع
وعند أبي يوسف للمشتري وإن ادعى المشتري ثمننا
والبايع أقل منه أخذه الشفيع بما قال البايع قبل قبض
الثمن وبما قال المشتري بعده وإن عكسا فبعد القبض
يعتبر قول المشتري وقوله يتجالفان وإن نكل
اعتبر قول صاحبه وإن حلفا فسخ البيع وتأخذ
الشفيع بما قال البايع وإن حلف عن المشتري بعض
الثمن يأخذه الشفيع بالباقي وإن حلف الكل يأخذ
بالكل وإن حلف النصف ثم النصف يأخذ بالنصف
الاخير وإن زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع
الزيادة وإن كان الثمن مثلثا لزم الشفيع مثل
أن قيمته فقيمته وإن كان مؤجلا أخذ بثمن
حال أو يطلب في الحال وتأخذ بعد مضي الاجل

ولا يجوز

ولا يجوز ما على المشتري لو أخذ الشفيع بالحال
سكت عن الطلب ليحل الاجل بطلت شفيعه خلافا
لأبي يوسف ولو اشترى ذمي نخرا وخزير يأخذ الشفيع
الذمي بمثل النخر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة فيها
ولو بئى المشتري أو غرس أخذها الشفيع بالثمن
وبقيمتها مقلوعين كما في الفصب أو كلف المشتري
قلعها ولو استحققت بعد ما بئى الشفيع أو غرس
رجع على المشتري بالثمن فقط وإن جف الشجر
أو انهدم البناء عند المشتري يأخذها الشفيع
بكل الثمن إن شاء وإن هدم المشتري البناء
أخذ الشفيع العرصه بحصتها وليس له أخذ
النقص وإن شترى المشتري الأرض مع شجر مثمر
أو غير مثمر فاشترى في يده أخذ الشفيع مع ثمره فيها
فإن جره المشتري فليس للشفيع أخذه وتأخذ
ما سواه بالحصة في الأول وبكل الثمن في الثاني **باب**
ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب وما يبطل
انما تجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعض

هو مال وان لم يمكن قسمته كرجي وجمام ويثري
فلا تجب في عرض وفلك وبناء وشجر يباع دون
الارض ولا في ارث وصدقة وهبة بلا عوض مشروط
وما بيع بخيار البايع او بيبعا فاسدا ما لم يسقط حق الرد
الفسخ ولا في ما قسم بين الشركاء او جعل اجرة او
بدل خلع او عتق او صلح عن دم عميد ومهر وان
قوبل بيعه مال وعندهما تجب في حصة المالك ولا
فيما صلح عنه بانكار او سكوت وتجب فيما صلح عنه
بانكار او سكوت وتجب فيما صلح عليه باحدهما
ولا فيما سكت شفعة ثم رجع بخيار رؤية او
شرطا او بخيار رعيب بقضاء وما رده به بلا
قضاء او باقالة تجب فيه وتجب في العلو وحده وفي
السفل بسببه وفيما بيع بخيار المشتري وان
بيعت دار بجنب المبيعة بالخيار فالشفعة
للمن له الخيار بايها او مشتركا او يكون اجازة من المزني
والشفيع الاولى اخذها منه لا اخذ الثانية فان بيعت
دار بجنب ما بيعت فاسدا فشفيعها البايع ان بيعت

187
قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بها لا تبطل وان
بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري
فان اشتري البايع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة
بطلت شفيعته وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه
والمسلم والذمي في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد
المأذون والمكاتب ولو فسخ بيع السيد كالعكس
فصل وتبطل الشفعة بتسليم الكل او البعض ولو
من الوكيل وتبرك طلب الموائمة او التقرير وبإلحاق
عن الشفيع على عوض وعليه رقة وكذا لو باع شفيع
بمال وكذا لو قال للمختارة اختاري بالف او قال العنين
لامرأته ذلك فاختارت بطل خيارها ولا يجب العوض
وتبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم له بها ويموت الشفيع
لا يموت المشتري ولا شفعة لمن باع او بيع له او
ضمن الدرك او ساوم المشتري بيبعا واجارة وتجب
للمن ابتاع او اتبع له ولو قيل للشفيع انما بيعت بالف
فسلم ثم بان انما بيعت باقل او بكيلى او زنى او
عدوى متقارب قيمته الف او اكثر فله الشفعة و

ولو بان بانها بيعت بعرض قيمته الف او بونانين
 قيمتها الف فلا ولو قيل له المشتري فلان فلم يبا
 انه غيره فله الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فلا
 الشفعة في حصته الغير ولو بلفه بيع النصف فسلم
 فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها الاذلا عامر
 طول جانب الشفع فلا شفعة له وان شري منها
 سهما بثمن ثم شري باقيا فالشفعة في السهم فقط
 وان ابتاعها بثمن ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفع
 بالثمن لا بقيمة الثوب ولا تكره الخيلة في اسقاطها
 عند ابي يوسف وبه يفتي قيل وجوبها وعند محمد
 تكره والشفيع اخذ حصته بعض المشتري بين لا
 حصته بعض الباعين والمجار اخذ بعض مراع فقسم
 وان دفع في غير جانبه ولا بعد المأذون المديون الشفعة
 في بيع سيدها وبالعكس وصح تسليم الاب والو
 صي شفعة الصغير خلافا لمحمد فيما بيع بقيته او قل
 وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغابن
كتاب القسمة هي جميع نصيب شايع في معين وتشمل

على الاقرار والمبادلة والافراز غلب في المثلقات
 في اخذ الشريك حظه منها حال غيبة صاحبه و
 لو اشتراه فاقسمه فلكل ان يبيع حصته مراعاة
 بحصة ثمنه والمبادلة اقلب في غيرهما فلا يخرجه و
 لا يبيع مراعاة بعد الشراء والقسمة ويجبر عليها
 فيه بطلب الشريك في متجر الجنس لا في غيره و
 نوب القاضى نصب قاسم من قبله من بيت المال
 ليقيم بلا اجر فان لم يفعل نصب قاسما يقسم
 باجر يقدر له القاضى وهو على عدد الرأوس وعند
 هما على قدر السهام واجره بالكيل والوزن على قدر
 السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة ولد لها فله القسمة
 ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يجزئ الناس
 على قاسم واحد ولا يترك القسمة ليشتري كولا وصح
 الاقتسام بانفسهم بلا امر القاضى ويقسم على
 الصبي وليه او وصيه فان لم يكن فلا بد من امر القاضى
 ولا يقسم عقارب بين الورثة باقرارهم عالمين ههنا
 على الموت وعدد الورثة وعندهما يقسم وغير العقار

يقسم إجماعاً وكذا العقار المشترك والمذكور مطلقاً
 ملكه وأن برهنا من العقار في أيديهما لا يقسم حتى
 يبرهن أنه لهما وأن برهنوا على الموت وعدة الورثة
 والعقار في أيديهم ومهم وارث غائب أو صبي
 قسم ونصب وكيل أو وصي يقبض حصّة الغائب
 أو الصبي ولو كان العقار في يد الغائب أو شيئاً منه أو
 في يد مودعة أو في يد الصغير لا يقسم وكذا الحضر
 وارث واحد وإن كانوا مستترين وغائب أحدهم
 وإذا اشترع كل من الشركاء نصيبه بعد القسمة قسم
 بطلب أحدهم وإن تضرر الكل لا يقسم إلا برضاهم
 وإن انتفع البعض دون البعض قسم بطلب
 ذي النفع لا بطلب الآخر هو الأصح ويقسم المروض
 من جنس واحد ولا يقسم الجنس بعضها على بعض
 والجواهر والخمائم ولا البير ولا الرخى ولا الثوب
 الواحد ولا الخاتم بين دارين إلا برضاهم وكذا الرقيق
 خلافاً لها والبر في مصر واحد تقسم كل على حدة
 وقال إن كان الأصل قسمه بعضها في بعض جاز في ميراث

يقسم كل على حدة اتفاقاً وكذا دار وضيفة أو طر
 وخانات والبيوت في محلة واحدة أو في محلات
 تجوز قسمة بعضها على بعض والمنازل المتلاصقة
 كالبيوت والمتباعدة كالقصور **فصل** وينبغي للقاسم
 أن يصوّر ما يقسمه ويعدله وينزعه ويقوم
 بنافئ ويفرز كل نصيب بطريقه وشبهه ويجب
 الانصاف بالاول والثاني والثالث ويكتب
 اسماءهم ويقرع فالاول لمن خرج اسمه أولاً
 والثاني لمن خرج ثانياً والثالث لمن خرج ثالثاً ولا
 يدخل الدراهم في القسمة إلا برضاهم فإن وقع مسيل
 أو طريق لأحدهم فنصيب آخر ولم يشترط في
 القسمة صرف عنه إن أمكن ولا فخت ويقسم
 سهمين من العلوي سهم من السفلي وعند أبي يوسف
 سهماً بسهم وعند محمد يقسم بالقيمة وعليه الفتوى
 فإن أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى
 أن بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق إلا
 بحجة وقيل شهادة القاسمين فيها خلافاً لمحمد

وان قال قبضته ثم اخذ بعضه حلف حصه
 فانه قال قبل ان يقر بالاستيفاء اصابني كذا
 وطريقتي وكذبه الاخرى الفا وفسخت ولو
 ادعى غنما لا يذهب كالباع الا اذا كانت القسمة بقضا
 والفن فاحش فتفسخ ولو استحق بعض معين
 من نصيبه البعض لا تفسخ ويجمع بقطر
 في حظه شريكه وكذا في المشاع وعند ابى يوسف
 تفسخ وفي بعض المشاع في كل تفسخ اجماعا
 ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت محيط
 نقصت وكذا لو غير محيط الا اذا بقي بلا قسم
 ما بقي به ولو ابراء الغرماء او اذاه الورثة من مالهم
 لا ينقص مطلقا **فصل** ويجوز للمهاجرة ويجبر عليها في
 دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا او هذا
 علوها وهذا سفلها وفي بيت صغير يسكن
 هذا شركا وهذا شريكا وله الاجارة واخذ القلة
 في نوبته وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما
 وفي مجلدين يخدم احدهما والآخر الاخرى

ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جائز
 استحسانا بخلاف الكسوة وفي دارين يسكن هذا
 هذه وهذه الاخرى ولا يجوز ذلك في طائفة او
 دابتين الا بتراضيهم بخلاف ما ويجوز في استغلال
 دارا ودارين هذا هذه وهذه الاخرى لا في استغلال
 عبدا وداية وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة
 مشترك لا في الدارين وفي استغلال عبيد هذا
 هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا لما وعليه هذا دابتين
 ولا في ثمر شجر او لبن غنم او اولادها ويجوز في
 عبد وطريق على السكنى والخدمة وكذا في كل يختلفي
 المنفعة ولا تبطل المهاداة بموت احدهما ولا بموت
 اتهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت **كتاب**
المرعة هي عقد على تزويج ببعض الخارج وهي
 فاسدة وعندهما جائزة وبه يفتي قال الخصمي و
 ابو حنيفة هو الذي فرغ هذه المسائل على اصوله
 لعلمه ان الناس لا يخذلون بقوله ويشترط فيها
 صلاحية الارض للزواج واهلية العاقدين وتعيين

المنة ورب البذر وجبه ونصيب الآخر
 والتخلية بين الارض والعاقل والشركة في الخارج
 فتفردان شرط لاحدهما قفزان معينة او
 ما يخرج من موضع معين كالماء ذرات والشوا
 وان يقع قدرا لبذر والخراج ويقسم ما يبقى او
 يكون التبن لاحدهما والتب للآخر ويكون
 الحب بينهما والتبن لغير رب البذر وان يكون
 التبن بينهما والحب لاحدهما وان شرط كون
 الحب بينهما والتبن لرب البذر او شرط رفع
 العشر صحت وان لم يتفرض للتبن فهو بينهما
 قيل لو تب البذر واجر المصاير والرفاع والترويس
 والتزوير ^{حربا} عليهما بالحصص فان شرط على العاقل
 فسدت وعن ابي يوسف انه يصح وعليه الفتوى
 وشرطه على رب الارض فسد اتفاقا وما قبل
 الاطرك بالسقي والحفظ فهو على المزارع وان لم
 يشترط واذا كان البذر والارض لاحدهما والعمل
 والبقر للآخر والارض لاحدهما والبقية للآخر

او العمل لاحدهما والبقية للآخر صحت وان كانت الارض
 والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت وكذا
 لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل
 للآخر والبذر لاحدهما والبقية للآخر واذا صحت
 فالخارج على الشرط وان لم يخرج بشيء فلا شيء
 للعاقل ومن ادعى من مضمع بعد العقد جبر لا رب
 البذر وان فسدت فالخارج لرب البذر و
 للآخر المثل عمله او ارضه ولا يزداد على ما شرط
 خلافا للمحمود وان فسدت لكون الارض والبقر
 فقط لزوم اجر مثله هو الصحيح واذا فسدت
 والبذر لرب المزارع فالخارج كله حل له وان
 للعاقل تصدق بما فضل عن قدر بذره واجرة
 الارض واذا ادعى رب البذر عن المضي وقد كرب
 العاقل الارض فلا شيء له حكما ويسترضى به
 وتبطل المزارعة بموت احدهما وتفسخ بالا
 عزل كالاجارة فيفسخ ان لم يرضى به
 المبيع الارض قبل نبات الزرع لا بعده ما لم يحصره

ولا يشي للعامل ان كان كرت الارض او حف الزهر
وان تحت مديتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل
الجر مثل حصته من الارض حتى يدرك وثيقة الزرع
عليها بقدر حصصهما وانما انفق بغير إذن الآخر
ولا امر قاض فهو متبرع وليس لرب الارض
اخذ الزرع بطلا واذا اراد المزارع ذلك قيل لرب
الارض اقلع الزرع ليكون بينهما او اعطيه قيمة
نصيبه او انفق انت على الزرع وارجع فحقت
قوتها لرب الارض والزرع بقل فعلى العامل
العمل الى ان يدرك وان مات العامل فقال واثر
انا عمل الى ان يستحصل فله ذلك وان ادى رب
الارض **كتاب المساقاة** هو دفع الشجر الى من يصلح
بجري من ثمره وهي كل مزارعة حكمها بخلافها وشرطا
الا المدة فانها تنقضي بلا ذكرها وتقع على اقل ثمره تخرج
وفي الرطبة على ادراك ثمرها ولو دفع نخيلا او حول
رطبة ليقوم عليها او اطلق في الرطبة فسدت و
يفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خرو

جها وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط و
ان ثاخر عنها فسدت وللعامل اجر مثله وكذا كل
موضع فسدت فيه وان لم تخرج شيء فلا شيء
له وتنقضي المساقاة في النخل والكروم والشجر
والرطاب واصول البادنجان فان كان في الشجر
ثمر ان كان يريد بالعمل صحته والا فلا وكذا في المزارع
لو دفع ارضا فيها بقل فما قبل الادراك كالسقي و
التلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالخيار والحفظ
فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقية
وتبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما عند
الموت او تمام المدة يقيم العامل او وارثه عليه وان
ابى الدافع او وارثه فان اراد العامل او وارثه ضمه
بسر اخير الاخر او وارثه بين ان يقسموه على الشرط
او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا ويرجعوا كما في
المزارعة ولا تنسخ بلا عذر ومريض العامل اذا
عجز عن العمل عذرا وكذا كونه سارقا يخاف منه
على الثمر والسعف ولو دفع قضاء مدة معلومة

لمن يقرس لتكون الارض والشجر بينهما الاتصاف و
 الشجر ارض الارض والغارس قيمة غرسه وعمله
كتاب الذبيحة الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع
 الاوتاج وتحل ذبيحة مسلم وكتاب ذبيحة وذبح
 ولو امرأة او صبيا او مجنونا يعقلان او اخرس
 او اقلف لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتد او تارك
 التسمية عمدا فان تركها ناسيا تحل وكرمه ان يذ
 كرم مع الله تعاغيره وصلا دون عطف وان يقول
 بسم الله اللهم تقبل من فلان فان قاله قبل الا
 ضجاع والتسمية او بعد الذبح لا يكره وان
 عطف حرمت نحو بسم الله وفلان بالجر وكذا
 ان اضجع شاة وسمي وذبح غيرها بتلك التسمية
 وان ذبحها بشجرة اخرى حلت واذرى الى
 صيد وسمي فاصاب غيره اكل وان سمي على
 سهام ورمى بغيره لا يؤكل والارسال كالرمي
 والشرط الذكر المثلث الصلوات اللهم اغفر
 لا تحل وبالحمد لله وسبحان الله يحل لآلو

عطس وحمله والسنة نحر الابل وذبح البقر
 والغنم ويكره العكس ويحل والذبح بين الخلق
 واللبنة اعلى المخلوق واسفله او اوسطه وقيل
 لا يجوز فوق العقرة والعروق التي تقطع
 فالزكوة للملحوم والمرى والودجان ويكفي قطع
 ثلثة منها ايا كانت وعند محمد لا بد من قطع اكثر
 كل واحد منها وهو رواية عن الامام وعند بعض
 لا بد من قطع للملحوم والمرى واحد الوجهين و
 قيل محمد معه ويجوز الذبح بطل ما افري الادوج و
 انهر الدم ولو مرة او ليطه او سنا او ظفر من رعين
 كالباقين وترب احدى الشفرة قبل الاضجاع و
 كرم بعده وكذا جرحها برجلها الى الذبح والنخع وقطع
 الرأس والسلم قبل ان يرد والذبح من القفاء ويحل
 ان بقيت حية حتى قطعت العروق ولا
 فلا ولزم ذبح صيد استانس وجاز جرحه ثم
 توخس او ترقى في بيءا لم يمكن ذبحه ولا
 يحل للجنين بركوة امه اشهر **فصل** ويحرم

ذبح
 ذبح
 ذبح

اكل كل نك ناب ومخلب مع سبع او طير ولو
 ضعا او علبا والحمير الالهية والبغال والقيط والضب
 واليوسوع وابن عرس والزبور والسلمحات
 والحشرات ويكس الغراب الابقع والغرف
 والنجم والبغات والخيول تحريما في الاصح وعند
 هما الايكة للخيول وحل العقوق وغراب
 النزع والارنب ولا يؤكل من حيوان الماء الا
 السمك بانواعه كالجريت والمار ماهي ولا
 يؤكل الطافي منه وان مات الحية او بر في فية رايها
 ويحل هو والجراد بلا ذكوة ولو ذبح شاة لم تعلم
 حيوتها فتحركت او خرج منها دم حلت ولا فلا
 وان علمت حلت مطلقا **كتاب الاضحية**
 هي واجبة وعند النبي سنة وقيل هو
 قولها ما وانما تجب على من سلم مقيم موسر عن
 نفسه لا عن طفلة قيل تجب عنه ايضا وقيل
 يضحي عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها ما
 امكن ويستبدل بالثمن ما ينتفع به مع بقائه

وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع ستة
 في بقرة او بعير وكل يربد القرية وهو من اهلها ولم
 ينقص نصيب احدهم عن سبع فلو اراد احدهم
 بنصيبه اللحم وكان كافلا او نصيبه اقل من سبع
 لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشراك اقل من
 سبع ولو اثنين ويقسم اللحم وزنا اجزا فاما
 الا اذا خلط به من اكارعه او جلده ولو شري
 بدنة للاضحية ثم اشترك فيها استجاز استحسانا
 والاشراك قبل الشراء احب واقل وقتها بعد فجر النحر
 ولا تذبح في المص قبل صلاة العيد واخره قبيل غروب
 اليوم الثالث واعتبر آخره للفقر وضده والولادة
 والموت واقلها افضل وكرة الذبح ليلا فان قمت
 وقتها قبل فبحم الزم التصديق بعين المنذرة
 حية وكذا ما شراها فقير التضحية والغني يتصدق
 بقيمة شراها ولا وانما يجزئ فيها الجذع من الضأن
 والشي فصاعدا من الجميع ويجوز الجداء والحصى و
 الثولاء والجرياء السمينة لا العمياء والعوراء و

والجفاف التي لا تنق والرجاء التي لا تمسني إلى المنك
ومقطوعة اليد أو الرجل ونهاية الكثر الصبر
والاذن أو الذنب أو الالية وفي هاب النصف
سراياتان وتجاوزان ذهب أقل منه وقيل ان
هب أكثر من الثلث لا يجوز ولا يضرب تعبيرها من
اضطرابها عند الذبح وان مات احد سبعة وقال
ورثته اذبحوها عنكم وعند صح وكذا لو ذبح بدنة
عن اضحية وسبعة وقران ويأكل من لحم اضحية ويطعم
من شاء غني وفقير وندب ان لا ينقص الصدقة
من الثلث وترك ذى عيال توسعة عليهم وان يذبح
بيده ان احسن ولا يأخذه ويحضرها ويكره ان يذبحها
كتابى ويتصدق بجلدها ويعمله التكراب او حف
لو يشتري به ما يستفيع به مع بقائه كفر بالوخوه لاما
يستره لك كحل وشبهه فان بدل اللحم او الجلد يتصدق به
ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط
اشان فذبح كل شاة الاخر صح ولا ضمان ويتحلل
وان تشاها ضمن كل صاحب قيمة لحمه وتصرف

بها وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة
الوديعة ومنها **كتاب الكراهية** المكروه الى
الحرام اقرب عند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ
به لعدم القاطع **فصل في الاكل** منه فرض وهو
ما ينفع به الهلاك وتندوب وهو ما زاد يمكن
من الصلوة قائما ويسهل عليه الصوم وينبأ
وهو ما زاد الحاسب لزيادة قوة البدن وحرام
وهو ان يزيد عليه الا قصد التقوى على صوم الغد
ولئلا يستحق الضيف ولا يجوز الرياضة بتقليل
الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة ومن امتنع
عن الميتة حال المحصة او صام ولم يأكل حتى مات
لزم بخلاف من امتنع من الشاة حتى مات
ولا بأس بالتفكك بانواع الفواكه وتركه افضل
واتخاذ الاطعمة شرف وكذا وضع الخبز على المائدة
أكثر من قدر الحاجة ومسح الاصابع او السكين
بالخبز ووضع المملحة عليه مكروه وستة الاكل
بسملة في قلبه والحمد لله في آخره وغسل اليدين

قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله والشيوخ
بعده ولا يحمل شرب لبن الاثان ولا بولا الابل و
ولا استعمال اناء ذهب او فضة لرجل وامرأة
وكل استعمال اناء عقيق وبلور وزجاج وصا
فصل في الكسب افضلها دشم التجارة ثم
الحرفة ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية
لنفسه وعياله وقضاء ديونه ومستحب وهو
الزيادة عليه ليؤاسى به فقيرا او يصل به قريبا و
مباح وهو الزيادة للتعجل وحرام وهو الجمع للفاخر
والبطر وان كان من حل ويتفق على نفسه وعياله
بلا اسراف ولا تقير ومن قدر على الكسب لزمه
وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات
اثم وان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه
او يدرك عليه من يطعمه ويكره اعطاء سؤال السجود
وقيل ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر
بين يدي مصلي لا يكره ولا يجوز قبول هدية
امرء الجور لانه اذا علم ان اكثر ماله من حل ولا يكره

اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيتا او كنيسة او
بيعة او يباع فيلحق وعندها يكره ويكره في المص
بجاءا وكذا في سواد غالبه اهل الاسلام ومن حمل
لنفسه خمر باجر ظالمه وعندها يكره ولا بأس
بقبول هدية العبد للتاجر واجابة دعوته وثما
دايته وكره قبول كسوفه ثوبا وهداية احد
النقدين وقيل في المعاملات قول الفرد ولو انشئ
او عبدا او فاسقا او كافرا قوله شريث هذا الحكم
من مسلم او كتابي فيحمل او من مجوسي فيحرم
وقول العبد والامة والصبي من الهدية والاذن
وشروط العدل في الديانات كالتخبر عن نجاسة
الماء فتيميم ان اخبر بها مسلم عدل ولو انشئ
او عبدا فيتحرك في الفاسق والمستور ثم يعمل
بغالب رأيه ولو اوراق فتيميم عند غلبة صدقه
وتوضاء وتيمم عند غلبة كذبه كان **احوط فصل**
في اللبس والكسوة منها الغرض وهو ما يستر
العورة ويدفع ضرر الحر والبرد واللا ولا يكون

من القطر او الكتان بين النفيس والخسيس
 وتحت وهو الذي لا يخلو الفريضة واظهار
 نعمة الله تعالى وقبح وهو الثوب الخليل للثوبين
 ومكره وهو البس للتكبر ويتحقق الابيض وال
 الاسود ويكره الاخضر والمخضر والاسنة ارخاء
 طرف العمامة بين كتفيه قدر شبر وتدل الى موضع الخوك
 واذا اراد تجريد لقمها نقضها كما قلنا وبجل النساء لبس
 الحرير ولا يحمل للرجال الا ثيابا رابع اصابع كالعلم ولا
 لباس يتوسده او افراسه خلافا لها ولا لباس لبس
 ما سداه ابرسيم ولحمته غيره وعكسه لا يلبس
 الا في الحرب ويكره لبس خالص فيها خلافا لها ويجوز
 للنساء التحلي بالذهب والفضة للرجال الا الخاتم
 والمنطقة وحلية السيف من الفضة وسائر
 الذهب في ثقب الفص وكتابة الثوب بذهب
 او فضة وشدة السن بالفضة ولا يجوز بالذهب
 خلافا لها ولا يتختم بحجر ولا صفر ولا حديد وتدل باح
 بالحجر الثيب وترك التتم افضل لغير السلطان

وفي الحديث صلوة مع عيادة خير من سبعين
 صلوة بغير عيادة وروى من صلى صلاة
 كان خيرا ممن صلى سبعين صلاة ويحجب
 مكشوق قال عليه السلام ان الله يحب
 ان يرى اثر نعمه على عبده كما ترون

والقاضي يجوز الاكل والشرب من ماء مفضض والجوس
 على سرير مفضض بشرط اتقاء موضع الفضة ويكره
 عند ابي يوسف وعند محمد روايتان ويكره لباس
 الصبي ذهابا او حريرا ويكره حمل حرقه لمسح العرق او
 الحائط او الوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا هو الصحيح
 والرتاح لا بأس به **صلوات في النظر** ويجرم النظر الى العورة
 الا عند الضرورة كالطبيب والمخاض والحائض
 والقابلة والمخاض ولا يتجاوز قدر الضرورة وينظر
 الرجل في الرجل الى ما سوى العورة وقد ثبتت في
 الصلوة وتنظر المرأة في المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل
 في الرجل ان امنيت الشهوة وينظر الى جميع بدن
 زوجته وامته التي تحل وطنها ومن حارب او امته غيره
 الى الوجه والراس والصدر والساق والعصا
 ولا لباس بمسح بشرط امن الشهوة في النظر
 والمستس ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان آمن
 ولا في العرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان في الشهوة
 ولا فلا يجوز لغير الشاهد عند الداء والحائض عند الكتم

عن زوجتك وامتك فيد الزنى ان لا ينظر
 احد واحد منهما الى عورة صاحبه لانه يورث
 النسيان وكذا لا ينظر الرجل عورة نفسه
 لان الله الصديق رضى الله عنه لا ينظر الى
 عورة ولا يمسها بميمية قط وقال البعض ان الذم
 ان ينظر الى فرج امرته وقمة الوقاع ليكون
 ابلغ في تحصيل معنى اللذة وقية الدمة يكونها
 يحل له وطؤها لانه ما لا يحل وطؤها كما منه
 المشتركة او المنكوحه للغير او المجوسية لا يحل
 له النظر الى فرجها ثم

ولا يجوز ستر ذلك وأنه آمن أن كان تشابه يجوز
 أن يجوز الاستهوى وهو شيء يأمن على نفسه وعليها
 ويجوز النظر والمستمع خوف الشهوة عند إرادة
 الشراء والنكاح والعبد مع سيده كالاجنبي والمحرم
 والخصي كالفلح ويكره للرجل أن يقبل الرجل ويعانقه
 في زار بلا قبض وعندنا ويكره ولا بأس بالمصافحة
 وتقبيل يد العالم والسلطان العادل ويعزل عن أمته
 بلا إذنهم لا عن زوجته إلا بالاذن ولا تعرض للأمة
 إذا بلغت في الزار واحد **فصل في الاستبراء** من ملك
 أمة بشر أو غيره يحرم عليه وطئها ودواعيها
 حتى يسير في حيضة فيمن تحيض وبشر في غيره
 وفيه رفعة الحيض إلا بأس بثلاثة أشهر وعندنا
 بأربعة أشهر وفي رواية بنصفها وفي الحامل بوضع
 ولو كانت بكرا أو شربة في امرأة أو مال طفل أو من
 يحرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للبائع ولا
 يجب عليه ولا تكفي حيضة ملكها فيها ولا التي قبل القبض
 أو قبل الاجارة في بيع الفصولي وكذا الولادة وتكفي

حيضة وجدت بعد القبض وهو مجبوبة فإ
 سلمت وتجب عند ملك نصيب شريكه لا
 عند عود الأبهة ورد المغصوبة والمثاجرة
 وفك الموهونة ولا تكرر الحلية لاستقاطه عند
 أبي يوسف خلافا للمحمد وأخذ بالآول أن علم عدم
 الوطئ من المالك والثاني أن احتمل والحلية
 أن لم تكن تحته حرة أن يتزوجها ثم يشتريها أو
 أن كانت تحت حرة فإن يزوجه البائع أو يشتري
 بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء
 أو القبض ومن ملك أمة لا يجتمعان نكاحاً
 فله وطئ أحدهما فقط ودواعيه فأن وطئها
 أو فعل بها شيئاً من الدواعي حرم عليه وطئ
 كل منهما ودواعيه حتى يحرم أحدهما بملك
 أو نكاح أو عتق **فصل في البيع** ويكره بيع العترة
 حالته وجاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز
 بيع السرقين والانتفاع كالبيع ومن رأى جارية
 رجل مع آخر يبيعها قال لا وطئ صاحبها أو اشتريتها

منه او وهبها الى او تصدق بها على ووقع في قلبه صدقة
حلها شرأوها منه ووطئها ويجوز بيع بناء ملكه
ويكره بيع ارضها واجازتها خلافا لمما وقوله ما رواه
عن الامام ويكره الاحتكار في اقوات الادمين والبهائم
يلد يضر باهل وعندها يوسف في كل ما يضر احتكاره
بالعامة ولو ذهب او فضة او ثوبا وادار فخر الى الملك
حال المحتكر اسره يبيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع
عليه ولا احتكار في غلته ضيعته ولا فيما جليبه بل لا يضر
وعنده يوسف يكره وكذا عند محمد يكره الى المصر
عادة وهو المختار ويجوز بيع العصير ممن يتخذ خمر
ولو باع مسلم خمر او في دينه من تمنها كره لرب الدين
اخذ وان كان المدينون ذمتا لا يكره ويكره التيسير
الا اذا تعدي ارباب الطعام والقيمة تعد يا فاحشا
فلا باس به بمشورة اهل الخبرة ويجوز شراء ما لا بد
للطفل وبيع لاختيه وعمته وامه ومملوكة او هو في
حجرهم وتوجره امه فقط **فصل في النحر** يجوز المسابقة
بالسهم والخيول والحمير والبغال والابل والاقلام فان

199
199
شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث
لا سبقها جاز وان من كلا الجانبين يحرم
الا ان يكون بينهما محلل كفي لهما ان سبقها
اخذ منها وان سبقاه لا يعطيهما وفي ما بينهما
ايهما سبق اخذ من الآخر وعلى هذا لو اختلف
اثنان في مسألة واراد الرجوع الى شيخ وجعل
على ذلك جعلاً وقيمة العرس ستة وثمان
دعوى فليجب فان لم يجب اثم ولا يرفع منها
شيئاً ولا يعطى سائلاً الا باذن صاحبها وان
علم المدة عقوان فيها هو لا يجيب وان لم يعلم
حتى حضر فان قدر على المنع فعل ولا فان كان
مقتدى به او كان الكفو على اليد فلا يقعد ولا
فلا باس بالعقود وقال الامام ابتليت به مرة
فصبرت وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتداً
قدال قوله ابتليت على حصة كل الملاء لان
الابتلاء انما يكون بالمحرم والطلاق منه ما وجبت
كالسبيح ونحوه وقد ياثم به اذا فعله في مجلس

الفسق وهو عمله وأن قصديه في الاعتبار
والانكار فحسن ويكره فعله للتاجر عند فتح
متاعه والترويج بقرأة القرآن والاشتغال اليه
وقيل لا لباس به وعن النبي صلى الله تعالى عليه
الله كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجلالة
والزحف والتزكيز فحافظتك عند الغناء الذي
يسمونه وجدوا كره الامام القراءة عند القبر
وجوزها محمد وبه اخذ ومنه ما لا اجريه ولا
وزنخوقم واقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه
ما ياتهم به كالكذب والخيبة والتمية والشيعة
والكذب حرام الا في الحرب للمخدعة وفي الصلح
بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم
عن الظلم ويكره التعريض به الا الحاجة ولا غيبة
لظالم ولا اثم في السعي به ولا غيبة الا لملوم
فاغنياب اهل قرية ليس بغيبة ويحرم اللعب
بالنرد والشطرنج والاربعة عشر وكل هوو
تكره استخدام الحصان ووصل الشعر بشعر

آدمي وقوله في الدعاء اسئلك بمقعد العز من
عرشك خلافا لابيوسف وقوله اسئلك بحق
انبيائك ورسلك واستماع الملاهي حرام
يكره تعشير المصحف ونقطة الا للجمع فانه
حسن ولا لباس بتجليه ولا لباس بدخول الدعة
المسجد الحرام ولا بيعاته ويجوز احصاء البهايم
وانشاء الخمر على الخيل والحفنة للرجال والنساء لا
يحرم كالحمر ونحوها ولا لباس بزرق القاضي كفاية
بلا شرط ولا لباس بسفر الامة وام الولد بلا
محرم والمخلوق بها قيل تناج وقيل لا ويكره جعل الروية
في عنق العبد لا بتقييد ويكره ان يقرض بقالا
صرتها ليناخذ منه به ما يحتاج اليه ان يتفرقه
والسنة تقليم الاظافر وتنف الابط وحلق العانة
والشارب وقصه حسن ولا لباس بدخول الحمام للرجال
والنساء اذا اتوا وغض بصرهم ويتحيت اتحاد الاقارب
نقل الماء الى البيوت وكونها من الغدقة افضل ولا
باس بستر حيطان البيت بالبود البرد ويكره

الزينة وكذا امر خاء السر على البيت واذا اتى
الغرياض واحب ان يتنعم بمنظر حسن وجوار
جميلة فلا بأس به والقناعة بأدنى الكفاية وصرف
الباقى ما ينفع في الآخرة اولى **كتاب الاحياء والاموات**
هي ارض لا يتنعم بها عادية او مملوكة في الاسلام لا يكون
يسلمها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد
ان ملكك في الاسلام لا يكون مواتا ويشترط
عند ابو يوسف كونها بعيدة من العامر ولو صغر
من اقصاده لا يسمع فيها وعند محمد ان لا يتنعم
بها اهل العامر ولو قربة من احيائها باذن الامام
ولو ذميا ملكها وبلادته لا خلافا لهما ولا يجوز احياء
ما قرب من العامر بل يترك مرغى لاهل القرية
ومطر حاصدهم ولا ما عدل عنه الغرات و
نحوها واحتمل عوده اليه فان لم يحتمل جاز
ومن حجاز ثلث سنين ولم يعمرها اخذت
منه ودفعوا الي غيرها ومن حفر ثوبا في ارض
موات فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان يغري

اذنه عندهما وحرم المطن اربعون ذراعاً من كل جانب
هو الصحيح وكذا حرم الناصب وعندهما الناصب
ستون وحرم العين خمسة اذرع من كل جانب
ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا فيما وراءه فان حفر
احد في حريم النقصان ويكس وان حفر فيما
وراءه فلا ضمان وله الخوم فيما سوى الحريم الاول
واللقاة حريم بقدر ما يصلحها ولا حريم لها ما لم
يظهر ماؤها وعندها كالبيئر وان ظهر ماؤها فهي
فهي كالعين اجماعاً ولا حريم للنهر في ارض الغير الا
بحجة وعندها له مئة بقدر نصف عرضه من كل
جانب عند ابو يوسف وبقدر عرضه عند محمد
هو الارفق فالمسافة بين النهر والارض ليست
في يد احد صاحب الارض فلا يغرس فيها صاحب
الارض ولا يلقى عليها طينه ولا يعمى وقيل له المروءة
والقاء الطين ما لم يفحش وعندهما الرب النهر
فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الامام
في الغرس ويقولها في القاء الطين ومن غرس

شجرة في ارض موات فله حرمها خمسة اذرع من
كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه **فصل في الشفة**
هو النصب من الماء والشفة شرب بني آدم
والبهائم الانهار العظام كالفرات وديجلة غير
مملوكة وكل احد في حق الشفة والوضوء
ونصب الرحي وكري شهر الحارضة ان لم يضر
بالعامه وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة
كل حق الشفة ان لم يخف الاضرار بكثرة
المواشر والاتيان على جميع الماء لا في ارضه
او شجرة الا باذن مالكه وله الاخذ للوضوء غسل
التياب ويسقى شجره وحضر في داره بالجوار
في الاصح والحر من الماء بحسب اوكوز ونحوه
لا يؤخذ الا برضاء صاحبه وله بيعه ولو وجب
البير والعين او النهر في ملكه لم يخرجه
اليه الماء او يملكه من الدخول فان لم يفعل وجب
العطش قوتل بالسلاح وفي الحروب قاتل بالسلاح
كان في الطعام حال المحضة **فصل في** وكري الانهار العظام

فقد منع من ريد الشفة
من الدخول فان لم يجد غيره

من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكري
ما ملك على اربابها على اهل الشفة ويجبر من ابي ومؤنة
عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه
وليس له سقي ارضه ما لم يضر شركاؤه وقبل ذلك
وعندما عليهم جميعا ما اقله الى آخره بحصص الشرب
وتصح دعوى الشرب بلا ارض ومن كان له نهر يجري
في ارض غيره فاراد رب الارض منع الاجراء فليس له
ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن جارا فادعى انه له
وقصد اجراءه لا يسمع لادعيته اذ له اوانه كان له حق
الاجراء وعلى هذا المصنف نهر او على سطح والميراث
والمحمية في دار الغير وان اختص جماعة في نهر بينهم
قسم على قدر ارضهم ومنع الاعلى من سكر النهر بلا
رضاهم وان لم تشتر ارضه بدونه وليس لواحد
منهم ان يشق منه نهر او ينصب عليه رحا او آلة
او جسر بلا اذن البقية الا رحي في ملكه ولا تصرف
بالنهر ولا بعماله ولا ان يوسع فم النهر ولا ان يقسم
بالاياهم او مناصفة بعد كون القسمة بالكلية لان

يزيد كفة وأن لم يضر بالباقيين ولا أن ينقص بعض
كواه ولا أن يستوق شرب إلى أرض أخرى له ليس
لها منه شرب فإن رضى البقية بشئ من ذلك جاز
ولهم نقضه بعد الأجازة ولو رتبهم من بعدهم والشرب
يؤثر ويوصى بالانتقاء به ولا يوجب ولا يؤجر
ولا يصدق به ولا يجعل مهر أو بدل صلح ولا يضمن
من ملأ أرضه فزرت أرض جاره ولا من سقى من
شرب غيره **والأشربة** تحرم الخمر على الخمر في ماء العنب
إذا غلب واشتد والقذف بالزبد شرط خلافهما
والطلاء وهو ما طبع منه قد غلبت فيه فأن ذهب
نصفه يسمى بنصفه وإن طبع أدنى طبعه سمي با
فقالوا على واشتد والسكر وهو الذي تبي ماء الرطب
إذا غلب واشتد ونفع الذهب إذا غلب واشتد
وأشربة القذف الزبد فيهن على ما في الخمر والكل حرام
وحرمتها دون الخمر في كل الخمر غليظة ويكفر من كل
الخمر دون هذه ويحد بشرب فطرة في الخمر وأن لم يكن
مختلف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن مثلها خلافا لها

أخبار هذه مختلف في غليظتها وأنها

في الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان إجماع ولو
طبع الخمر أو غيرها بعد الاستدانة لا تحل طأن
ذهب الثلثان لكن قيل لا يحد ما لم يسكر
ويحل نبذ التمر والذهب إذا طبخ أدنى طبخة
وأن اشتد ما لم يسكر وكذا نبذ العسل والتين
والنخلة والشعر والتمر والمخلطين طبخت أو لا
وكذا الثالث وعصير العنب إذا طبخ حتى ذهب
ثلثاه وأن اشتد وفي الحد بالسكر روايتان والصحيح
وجوبه ورفق طلاق من سكر منها تابع الحرية والكل
حرام عند محمد بن يونس والخلاف إنما هو عند قصد
الفتوى وأما عند قصد التلويح فحرام إجماعا وحل الخمر
حلال ولو حالت بعلاج ولا بأس بالانتباذ في
الديار والفتن والمزقة والنقير ويكره شرب ذلك **تورث**
الخمر والاستدانة به ولا يحل شاربها بالسكر ولا
يجوز الانتفاع بالخمر ولا أن يداوى بها جرح ولا دبر
دابة ولا تسقى دابة ولو صبها للداوى ولا تسقى
الدواب وقيل لا يحل الخمر إلا ما كان في يد الخمر

فلا يئس به كما في الكلب مع الميت ولا يئس بالقار
الدردي في القل لكن يحل الخلل البدون عكسه
كتاب الصيد هو الاصطياد وهو جائز
بالجوارح المعتزة والمحمدة من سهم وغيره لما يؤكل
لأكله وما لا يؤكل لجلاله وشعره ولا بدنيه من الجرح وكذا
المرسل أو الراس مسلما أو كتابيا وإن لا يترك النسيئة
عند الأرسال أو الراس ويكون الصيد ممتنعا
بأن لا يقعد عن طلبه بعد التوارى عن بصره وإن
لليشارك المعلم غير المعلم أو مرسل من لا يحل إرساله
وإن لا يطول وقفته بعد الأرسال لغير إمكان للصيد
ويجوز بكل جرح علم من ذي ناب ومخلب وشيت
التعلم بغالب الرأي أو الرجوع إلى أهل الخبرة وعندها
وهو رخصة عن الإمام ثبت في ذي الناب بترك
الأكل ثلثا وفي ذي المخلب بالإجماع إذا دعي
بعد الأرسال فلو أكل منه الهازي أكل لأن أكل
منه الكلب أو الفهد فإن أكل أو ترك الإجماع بعد الحكم
بتعلمه حرم ما صاده بعده حتى يتعلم وكذا ما صاد

قبله وبقي في ملكه خلافا لما فإن شرب الكلب
من دمه أو أنشأه فقطع منه بضعة فربما هو تابعه
أكل فلن أكل تلك البضعة بعد صيده وكذا لو أكل
ما أطعمه صاحبه من الصيد أو أكل هو بنفسه
منه بعد حراز صاحبه بخلاف ما لو أكل القطعة قبل
أخذه الصيد ^{حفظ} ولأن حقه ولم يجز له لا يؤكل وكذا
أن شاركه كلب غير علم أو كلب مجوسى أو كلب
ترك مرسل التسمية عدا وإن أرسل مسلما كلبه فخرج
مجوسى فأنزجر حل وبالعكس حرم وإن لم يرسل
أخذ فزجر مسلما أو غير فالعبرة بالزجر وإن
أرسله ولم يسم ثم رجعه فسمي فالعبرة بحال الأرسال
وإن أرسله على صيد فأخذ غير حل ما دام على ستر
أرسله وكذا لو أرسله على صيد بتسمية واحدة فأخذ
كلمها حلت وإن أرسل الفهد فمكن حتى يستمكن ثم
أخذ حل وكذا الكلب إذا اعتاد ذلك ولو أرسله
على صيد فقتله ثم أخذ آخر كلب كما لو رمى صيدا فأصاب
اثنين وأظن رمي سهمه وسمي أكل ما أصاب إن جرحه

وان تركها بعد حرم وان وقع السهم به فتحامل
 وغاب ولم يقدر على طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يكن
 به جراحة غير جراحة السهم ولا يحل ان تقدر على
 طلبه ثم وجده ولكم في ما جرحه الكلب بالحكم فيما
 جرحه السهم وان رماه فوق في ماء او على سطح او
 جبل او شجر او حائط او بقعة ثم تردى فمات حرم
 وكذا لو وقع على ربح منصوب او قصبة قائمة او
 اخترق اجرة فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء
 حل وكذا لو وقع على صخرة او اجرة فاستقرت و
 لم يتخرج فان وقع الماء فمات حرم وان كان الطير
 ما قيا فوق فيه فان انخرج جرحه فيه حرم ولا
 حل ويحرم ما قتله المراض بعرضه او البندقية و
 لم يخرج حرم وان اصاب بحجر وجرحه بجذوة فان
 ثقيل لا يؤكل وان خفيفا اكل وان لم يخرج حرم لا يؤكل
 مطلقا ولو رماه بسيف او سكين فاصاب ظهره او
 مقبضه فقتله لا يؤكل بشرط في الجرح الادماء
 وقيل لا بشرط وقيل ان كبير لا بشرط وان

فان صغيرا بشرط وان اصاب السهم ظفرا
 او قرنه فان ارماه حل ولا فلا وان رمى صيدا ففقط
 عضوا منه اكل وله العضو وان قطعه ولم يبق له فان
 اكل التيامه اكل العضو ايضا ولا فلا وان قوه نصفي
 او ثلثا او اكثر من جانب العجز اكل وكذا لو قطع
 نصف راسه او اكش واذا ادرك الصيد حيا حيوانا
 حيوانا المذبوحة فلا بد من ذكوه فان تركها بممكنها منها
 حرم وكذا لو غنم تمكن في ظاهر الرقبة وان لم يبق
 من حيوانه الا مثل حيوان المذبوح وهو لا يتوهم بها و
 وله جرحه حيا وقيل عند الامام لا بد من تركيته
 ايضا فان رماه حل وكذا ان فكي المتوقفة والطبيعة
 والموقوفة والتي تفر الذئب بطنها وفيه حيا خفية
 او جلية حل وعليه الفتوى وعند ابو يوسف ان كان
 لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش
 فوق ما يعيش المذبوح حل ولا فلا وان رمى
 صيدا فامتنعه واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه
 آخر مثله حرم عليها وضمن قيمته بجرحه والا فلا

فلن لم يتخذناه الا وحلوه لثاني ومن ارسل كلبا
على صيد فادركه ففصر به ففصر عنه ثم فصر به فقتله
اكل وكذا لو ارسل كلبين ففصر به احدهما وقتله
الاخر حل ولو ارسل رجلان كل منهما كلبه ففصر به
احدهما وقتله الاخر حل وهو الاول ولو ارسل كلبين
بغير صرع الا حرم وضمن كما في الرمي ومن سمع
حشا فظنه انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه
فاذا هو صيد اكل **كتاب الرهن** هو من
شيء بحق يمكن استيفاء منه كالدين ولا ينفذ
بايجاب وقبول ويتم بالقبض ^{مستوفى} كخزائن كالميراث
والتحليل فيه فبالبيع قبض والرهن ان يرجع عنه
قبل القبض فاذا قبض لازم وهو مضمون بالاقبل
من قيمته ومن الدين فلو هلك وهما سواء صار الى
رهن مستوفيا الدين وان قيمته اكثرتا لا يدر امانة
فان كان الدين اكثرتا سقط منه قدر القيمة وطوب
الرهن بالباقي وتعتبر قيمته يوم قبضه ويملك
على ملك الرهن فلفته عليه والامر ان يطل

الرهن برئته ويجبسه به وان كان الرهن غنمه
وله ان يحبس الرهن بعد فسخ عقده حتى يقضى
دينه الا ان يبرأه وليس عليه ان كان الرهن في
يد من يمكن الرهن من بيعه الا بقاء وليس للرهن
الاتفاق بالرهن ولا اجارته ولا اعارة ويصير بذلك
متمم ياك ويطلب به الرهن واذا طلب دينه امر
باحضار الرهن فاذا حضر امر الرهن بتسليم
كل دينه اولا ثم الميراث بتسليم الرهن وكذا
لو طاب له الدين في غير بلد العقد ولم يكن للرهن
حمل وموت فان كان له حمل وموت فله ان يستوفي
دينه بالاحضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع
عند عدل ولا يخطف باحضار ولا باحضار
ثمن رهن باعه الرهن بامر الرهن حتى يقبضه
ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حقه حتى يقبض
الباقي والميراث ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه
وولد وامامه الذي في عياله فان حفظه غير
هم او اودعه ضمن كل قيمة وكذا ان تموت في

وكذا الوصي فأنك إن هاتهما سقط به من
دينهما ولو رهنه الأب من نفسه أو من ابن
آخر صغير له تجبر لا دين عليه صح بخلاف
الوصي وإن استدله الوصي لليتيم في كسوته
أو طعامه ورهن به متاعه صح وليس الطفل
إذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض
الدين ولو رهن شيئاً بشئ عبد فظهر حر أو
بشئ ذكوة فظهرت ميتة فالرهن مضمون و
جاء رهن الذهب والفضة وكل مكيل وموفو
فإن رهنهت بحسنها فلهلاكها بمثلها من الدين
ولا عبرة الجودة وعندهما هلاكها بقيمتها إن
خالف وزنها تضمن بخلاف الجنس ويجعل
رهنها مكان الهلاك ومن شري على أن يعطى بالثمن
رهنها بعينه أو كفيلاً بعينه صح استحساناً فإن
امتنع عن إعطائه لا يجبر والبايع فسخ البيع
إلا أن دفع الثمن حالاً أو قيمة الرهن رهنها
ومن شري شيئاً وقال لبايعه أمسك هذا

أما الرهن فلهذا

الرهن هو ما رهنه المرء
بشيء من ماله أو غيره
لغيره كرهن الذهب
بالفضة أو الرهن
بالدينار

حتى أعطيك الثمن فهو رهن وعند أبي يوسف
وديعة ولو رهن عبدين بالف فليس له اخذ
أحدهما بقضاء حصه كالبيع ولو رهن عينا عند
رجلين صح وكلها رهن لكل منهما والمضمون على
كل حصه دينه فإن تهايا فحفظها فكل في نوبته
كالعمل في حق الآخر فإن قضى دين أحدهما وكلها
رهن عند الآخر ولو رهن اثنان من واحد صح
وله أن يمسه حتى يستوفي جميع حقه منها أو
لو ادعى كل من الاثنين أن هذا رهن هذا الشيء
منه وقبضه وبرهنا عليه بطل برهنانهما أو
لو بعد موت الراب قبل أن يحكم بكون الرهن
مع كل نصفه رهنًا بحقه **باب الرهن بوضع على**
بدل ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح
ويتم قبض العدل وليس لأحدهما أخذه منه
بلا رضی الآخر ويضمن برفعه إلى أحدهما وهلا
في يده على المسترهن فإن وكل الرهن العدل والمترهن
أو غيرهما يبيعه عند حلول الدين صح وإن شرطت

فإنه لا

في عقد الرهن لا ينحل بالعرض ولا بموت الرهن
 او المرتها وله بيعه بقبضة ورثته ويطلق موت
 الوكيل ولو كلفه بالبيع مطلقا ملك بيعه بالتقيد
 والنسبة فلو نهاه بصره عن بيعه نسبه لا يثبت
 نهيه ولا بيع الراهن ولا المرتها الراهن بلا رضى الآخر
 فان حل الاجل والراهن غائب اجب الوكيل على
 بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبته
 موكله وكذا يجبر بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه
 العدل ثمنه مفسد وهلاكه كهلاكه فان اوفاه
 المرتها فاستحق الرهن وكان هالكاً فلا يستحق
 ان يضمن الراهن ويصح البيع والقبض والعدل
 ثم العدل ان شاء ضمن الراهن ويصحان
 او المرتها ثمنه وهوله ويبطل القبض فيرجع
 المرتها على الراهن بدنيه وان كان الرهن
 قائماً الحذف المستحق ورفع المشتري على العدل
 ثمنه ثم هو على الراهن به وصدق القبض او على المرتها
 ثم المرتها على الراهن بدنيه وان لم يكن التوكيل شرطاً

عطف على الرهن

في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط قبض المستحق
 ثمنه او لم يقبض فان هلك الرهن عند المرتها
 ثم المستحق فلا يستحق ان يضمن الراهن قيمته ويصير
 المرتها مستونيا وان يضمن المرتها ويرجع
 المرتها بها وبدينه على الراهن **باب التصرف**
في الرهن وجناتيه والجناتية عليه بيع الراهن
 الرهن موقوف على اجازة المرتها او قضاء
 دينه فان اجاز صار ثمنه رهناً مكانه وان لم يجز
 ونسخ لا يفسخ في الاصح وان شاء المشتري
 صبر الى ان ينفك الراهن او رفع الامر الى القاضي
 ليقتضيه وصدق عقق الراهن وتدييره واستلاده
 فان كان مؤسراً طوب بدنيه ان حالاً واخذت
 قيمة الرهن فحلت رهناً مكانه لو عجز لا وان كان
 معسراً سعى المعلق في الاقل بدينه وبنه الدين ويرجع
 على سيده والمدبر وام الولد في كل الدين بلا رجوع
 وتلافه كاعتاقه مؤسراً وان اتلف اجنبى ضمنه
 المرتها قيمته وكان رهناً مكانه ولو اعار المرتها

يحكم الخبز عن التسليم ولا ينال الفسخ
 الى اقل من اربعة اشهر

رجع به

الرهن من رهنه خرج من ضمانه ويرجوع بعود
 ضمانه وله الرجوع متى شاء ولو اعاره احدهما
 باذن الاخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا ولو هلك
 في يده هلك مجتانا وكل من هان يردده رهنه فان
 مات الراهن قبل رده فالمرتبهن احق من سائر
 الغرماء ولو استعار المرتبهن الرهن من رهنه
 او استعمل باذنه فهلك حال استعماله سقط
 ضمانه فان هلك قبل استعماله او بعده فلا يصح
 استعاره شئ ليرهن فان اطلق رهنه بماله
 عندهم شاء وان قيد بقدر او جنس او مرتبه
 او بلد تقيده وان خالف فان شاء الميعر ضمن
 المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتبه او المرتبه
 ويرجع المرتبهن بما ضمنه وبدينه على المستعير وان
 وافق وهلك عند مرتبه صار مستوفيا دينه او
 قدر قيمته الرهن لو اقل من الدين وطالب الرهن
 بياثمه ووجب الميعر على المستعير قتل الرهن
 او بعد فكه لا يضمن وان كان قد استوفى قبل ولو اراد

الميعر عند المستعير قبل الرهن
 القيمة

الميعر افتكاك الرهن بقضاء دين المرتبه من
 عنده فله ذلك ويرجع بما اتك على الراهن ولو
 قال المستعير هلك في يدي قبل الرهن او بعد لا
 تفكاك واذا عي الميعر هلكه عند المرتبهن فالقول
 المستعير ولو اختلفا وقع ما امره بالرهن
 فلم يعير وجناية الراهن على الرهن مضمونة و
 كذا جناية المرتبهن فيسقط من دينه بقدرها
 وجناية الرهن عليهما وعلى الراهن هدر خلافا
 لهما في المرتبهن ولو عير من غير ارباوى الغالب
 مؤجلة فصارت قيمته مائة فقتله رجل وغرم
 مائة وحل الاجل يقضي المرتبه المائة قضاء
 عن حقه فلا يرجع على رهنه بشئ وان باعه
 بالمائة يا امر رهنه رجع عليه بالباقي وان قتله
 عبد يعدل مائة فدفع به افتكاه الراهن بكل الدين
 وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتبهن وان شاء
 افتكاه بالدين وان جنى الرهن خطاه فذاه المرتبهن ولا
 يرجع فان ابى دفعه الراهن او ذاه وسقط الدين ولو

الراهن باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن
له وصي نصب القاضي له وصيا وامره بذلك
فصل رهن عتيق قيمته عشرة بعشر فتمت
ثم تخلل وهوب او بها فهو رهن بها وان رهن
قاة قيمتها عشرة بعشرة فمات فبيع جلد لها
وهوب ساوي درهمها فهو رهن به ونماء الرهن
كولده ولبنه وصوفه ونمره للراهن ويكون رهنا
مع الاصل فان هلك بغيره وان بقي وهلك الاصل
يفتقر بحضته من الدين على قيمة الاصل يوم القبض
وقيمة النماء يوم الفكاك فاذا اصاب الاصل سقط
وما اصاب النماء افتك به ويصح الزيادة في الرهن
ولا يصح في الدين فلا يكون الرهن رهنا بها خلافا لابي
يوسف وان رهن عبدا يعدل القابل فندفع مكان
عبدا بعد لها فالاول رهن حتى يرد الى راسه والموت
امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول ولو ابراء المهرين
الراهن او وهب منه هلك الرهن هلك بغيره
عن الدين
ولو قبض دينة او بعضه منه او غيره او شري عينا

او صالح عنه على شيء او احتمال به على آخر ثم هلك
قبل رده هلك بالدين في رد ما قبض الى من قبض
منه وتبطل الخوالة وكذا الوتصادقا على عدم الدين
ثم هلك هلك بالدين **كتاب الجينات**
القتل اما عمد وهو ان يقصد ضرب به بما يفرق الاجزاء
من سلاح كحجر من حجر او خشب او ليطقة او
حرقة بناو وعندهما بما يقتل غالبا وموجب
الاثم والقصاص عينا الا ان يعفى ولا كفارة فيه
واتا شبه عمد وهو ضربه قصدا بغير ما ذكر
وموجب الاثم والكفارة والدية المغلظة على العاقلة
لا القوي وهو في ما دون النفس عمد ولا خطأ
وهو في القصد بان يرمى شخصا ظنه صيدا
او حربيا فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل
بان يرمى غرضا فيصيب آدميا واما ما جرى
بجرم الخطاء كناية ثم انقلب على آخره فقتله وهو
جبهما الكفارة والدية على العاقلة واما قتل سبب
وهو نحو ان يحضئ ثيلا او يضع حجرا في غير مكانه

بلا اذن فمهلك به انسان وموجبه الدين على
 العاقلة لا الكفارة وكلها توجب حرمان الاش
 الا هذا باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب
 يجب بقتل من هو محقون الدم على الثابت
 عمدا فيقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والمسلم بالمسلم
 ولا يقتلان بمثل من بل المثلان بمثله والذكر
 بالانثى والعاقلة بالمجنون والبالغ بغيره والصحيح
 بغيره وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله لا
 الاصل بفرعه بل يجب الدية في مال القاتل في ثلث سنين
 ولا السيد بعبد ومديره وكاتبه وعبد ولده
 وعبد بعتله وان ورث قصاصا على ابيه سقط
 ولا قصاص على خربك الاب او المولى او المخطي
 والعبي والمجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله وان
 قتل عبد الرهن لا يقبض حتى يحضر الرهن والموت
 وان قتل مكاتب بوفاء وله وارث مع سيده
 فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقبض سيده وكذلك كان
 وفاء لا وارث غير سيده خلافا للمذاهب ولا قصاص لغيره

ولاب المعتوه ان يقتصر من قاطع يده وقاتل يديه وان
 وان يصلح لان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالا
 هو الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتصر في النفس ومن
 قتل له اولياء كبار وصغار فللكبار الاقتصاص من
 قاتله قبل كبر الصغار خلافا لما ولو غاب احد الكبار
 ينظر اجماعا ومن قتل بجديدة المترقت من ارجحه
 وان يظهره او عصاه فلا عليه الدية وعندهما يقتصر
 وكذا الخلاف في كل متقرب في التفريق والحنق وان تكرر
 منه قتل به اجماعا ولا قصاص في القتل بمولاته
 السوط ومن جرح فلم يزل ذا فرائض حتى مات
 اقتصر به جرحه واذا التقى الصفا من مسلمين واهل
 الحرب فقتل مسلمهما ظنه حربيا فعليه الدية والكفارة
 لا القصاص ومن مات بفعل نفسه وزيد وخيته
 فقتل زيد ثلث دية ومن شهده على المسلمين سيفاً وجرحه
 فقتل ولا شيء بقتله ولا في قتل من شهده على اخر سلاحا
 ليلا او نهارا في مصر او غيره او شهده عليه عصا ليلا
 في مصر او نهارا في غيره فقتل المشهور عليه ولا عليه قتل

من سرق ليلا واخرجه ان لم يكن ^{مقاعده} لا يتركه اذ بدون
القتل ويجب القصاص على قاتله شهر عصا بهار
في مصر او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع وتوكل
مجنون او صبي على آخر سيفا فقتل الاخر عمدا عليه
الدية في ماله ولو قتل جلاصا عليه ضمن قيمة **باب**
القصاص في ما دون النفس هو فيما يمكن فيه حفظ
المماثلة اذ كان عمدا فيقتصر بقطع اليد من مفصل
وان كانت البر من يد المقتوع وكذا الرجل وفي يار
الأنف وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضوءها وهي
قائمة لان قلعت فيجعل على الوجه قطن رطب وتقابل
العين بمراة نحاس حتى يذهب ضوءها وفي كل شجة
تراجع فيها المماثلة كالموضحة ولا تقصاص في عظم
السن فيقطع ان قلع ويبرد ان كسر ولا يبرأ في ذكر
واثنى وخر وعيد او طرفي عبيدين ولا في قطع يده نصف
الصاعد لامن جائفة برئت ولا في اللسان ولا في
الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط وطرف المسلم الذي
سواء وخير المجنن عليه بين القصاص ولخذ الارش

لو كانت يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع او رأس
الشجاج اصغرا واكبرا لا يستوعب الشجة بين قرينة وقد
استوعب ما بين قرني الشجوة **فصل** ويسقط
القصاص بموت القاتل ويعفو الاولياء ويصلحهم على
ماله وان قتل ويجب جلا ويصلح بعضهم او عفوه ومن
بقي حصته من الدية في ثلث سدين على القاتل هو الصبي
وقيل على العاقلة ولو قتل حر وعبد شخص فاسر الحر
وسيدة العبد رجلا بالصليح دمه بالف فصاح فهو
نصفان وبقتل الجمع بالفرد والفرد بالجمع اكشافا ان
حضر اولياء وهم وان حضر واحد قتل له وسقط حق
البقية ولا تقطع يدا يديا وان امر اسكينا فقطعا
معا بل يضمناك ديتها وان قطع رجل يميني رجلين
فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضر معا وان حضر
احدهما وقطع فللاخر الدية وصح اقرار العبد بقتل العمد
ويقتض به ومن رى جلا عمدا فنقذ الى اخر فمات اقتض
للاول وعلى عاقلة الدية للثاني **فصل** ومن قطع يد
رجل ثم قتل احدهما مطلقا ان تحل لهما برء والا فان اختلفا

عمدا وخطاء احدهما الا ان كانا حطائين لم يكن في دية
 وفي العمدتين يؤخذ بهما وعندهما يقتل فقط ولو ضرب به
 ثمانية سوط فبر من تسعين ومات بمائة عشرة وحيث
 دية تقط وان جرحه وبقى الاثر ولم يميت نجس حكومته
 عدل وانه قطعت يده عمدا فعفى عن القطع فمات منه
 فعلى قاطعه الدية في ماله وعندهما هو عفو عن النفس وان
 عفى عن القطع وما يحدث منه او عن الجنابة فهو عفو
 عن النفس اجماعا والعمد في كل المال والخطاء من ثلثه
 والشح كالقطع وان قطعت امرأة يده رجل فزوجهما
 على يده تم مات فعليه مهر مثلها وعليها الدية في ماله بالان
 عمدا وعليها قتلها ان خطاء ولان تزجها على اليد وما
 يحدث منها او على الجنابة ثم مات فعليه مهر المثل
 في العد ويرفع على العاقلة مقداره بالخطاء والباقي
 وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقدر
 ما يخرج منه وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى من
 قطعت يده فمات بعد ما اقتصر له من القاطع قتل
 قاطعه ومن قتل له ولي عمدا فقطع يده قاتله ثم عفى

عن القتل فعليه دية البدن وقطعت يده فاقصر من ماله
 قاطعه ففسر الى نفسه فعليه دية النفس **في القتل**
في القتل واعتبار حال القود ثبت للوارث ابتداء
 لا بطريق الارث فلا يكون احدهما خصما عن البقية فيه
 بخلاف المال فلو اقام احدا بنين حجة بقتل ابيه عمدا
 والاخر غائب الزم اعادة ثمنها بعد عود الغائب خلافا لها
 والخطاء والدين لا تلزم ولو برهن القاتل على
 عفو الغائب فالخاض خصم ويسقط القود
 وكذا لو قتل عبد لرجلين واحدهما غائب ولو
 شهدها وليا قصاص عفو فيها لغت فان
 صدقهما القاتل فالدية بينهما الثلثا وان كذبها
 فلا شيء لهما ولا خيهما ثلث الدية وان صدقها
 اخوها غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذونه
 منه وان اختلف شاهد القتل في زمانه او
 او مكانه او آله او قال احدهما ضربه بمضار الآخ
 لا ادري بماذا قتله بطلت وان شهدها بالقتل
 جهلا الآلة لزممت الدية ولو اقر كل من الرجلين

بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعاً فله قتلها ولو
شهدوا بقتل زيد عمره والآخران يقتل بكره اياه و
ادعى وليه قتلها لغنا والعبر بحال المرى لا الواصل
في بيد بحال المرى عند الامام فلو مرمى مسلماً فارتد
فوصل السهم اليه فمات تجب الدية خلافا لهما
فلو مرمى مرتداً فاسلم قبل الوصول لا يجب شيء
انفاً وان رأى عبداً فاعتق فوصل فعليه قيمته عبداً
وعند محمد فضل ما بين قيمته مريئاً او غير مريئ
وان مرمى محرماً صيداً فحل فوصل وجب الجزاء
وان رماه خلالاً فاحرم فوصل فلا ولد مرمى من
قضى عليه برجم فوجع شهوده فوصل لا يضمن
فلو مرمى مسلماً صيداً فتمتحن فوصل حل وفي العكس
يحرم **كتاب الديار** الدية المخلطة من الابل
مائة ارباعاً بنات مخاض وبنات لبون وحقاً
وجذعة من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلثون
حقاً وثلثون جذعة واربعون ثنية كلها خلقت
في بطونها اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه

الهد والمخففة وهي في الخطاء وما بعده من الذهب
الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن
الابل مائة انخاسا ابن مخاض وبنات لبون وحقاً
وجذعة من كل عشرون وكادية في غير هذه الاموال
وقال الامام ومن البقر ايضاً ما باقرة ومن الغنم الفا
شاة ومن الخيل ما باحلة كل حلة ثوبان
وكفارة شبه الهد والمخطاء عتق رقبة مؤمنة فان
عجز فصام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها وصح
اعتاق رضيع احداً بويه مسلم كالجنيين والبراءة
في النفس وما دونها نصف ما للرجال وللزنى ما
للمسلم **فصل في النفس الدية** وكذا في لسان الانف
وفي اللسان ان منع النطق او اطاع اكثر الحروق
وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافضاء اذا منع
استمسك البول وفي الذكر وفي حشفته وفي
العقد وفي السمع وفي البصر وفي الشتم وفي الزنى
وفي اللحية ان لم تنبت وفي شعر اللباس وكذلك
جبان والاهواب وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين

في هذين كبرك ساجي

وفي دية المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي الشفا
 العينين وفي كل واحد مما هو اثنان وفي اليدين نصف
 الدية وتمامها أربعة ربيعها وفي كل اصبع من
 يدا ورجل عشرها وفي كل مفصل منها ثمانية مفاصل
 نصف عشرها وتمامه ثلثة مفاصل ثلثة وفي كل سن
 نصف عشرها وفي كل عضو ذهب
 نفعه ففيه دية وان كان قابلاً لمكدر شلت عين
 ذهب ضوؤها **فصل** ولا تود في الشجاع الا
 في الوجهة ان كانت عمداً وفيها خطأ نصف
 عشر الدية وهي التي توضع العظم وفي الهاشمة
 وهي التي تهشم العظم عشرها وفي المنقطة و
 هي التي تنقل العظم عشرها ونصف وفي الالة
 وهي التي تصل اليها اتم الدماغ ثلثها وكذا في الجائفة
 فان نفدت فرها جائفان ويجب ثلثها وفي كل
 من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدمع وهي
 التي تخرج منه وما يشبه الدمع والداية وهي
 التي تبيل الدم والباضع وهي التي تبضع

للجلد والمتلاحة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق
 وهي جلده فوق العظم تصل اليها الشجة حكومة
 عدل وعند محمد فيها القصاص كالموضحة والشجا
 يختص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف الخيب والظهر
 واسوى ذلك جراحتا وفيها حكومة عدل وهي
 وهي ان يقوم عبد بالاهذا الاثر ومعه فما نقص من قيمته
 وجب بنسبته من دية وبه يفتى وفي اصابع
 اليد وحدها او مع الكف نصف الدية ومع نصف
 الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كف
 فيها اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فخمسة
 ولا شيء في الكف وعند محمد يجب الاكثر من اثن
 الكف ودية الاصبع او الاصبعين ويدخل الاقل
 فيه وان فيها ثلث اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة
 اعشار اجماعاً وفي الاصبع النائدة حكومة عدل و
 كذا في الشارب ولحية الكوسيع وثدي الرجل وذكر
 الخصم والعينين ولسان الاخرس واليد والشلاخ
 العين الموهلة والرجل المرحاء والسن السوداء وكذا

في دية العينين
 في دية الرجلين
 في دية الشفا

في دية الشفا

في عين الطفل ولد وذكروا اذ لم تعلم صحة ذلك
 بما يدل على ابصاره وتحرك فكره وكلامه وان شئ
 رجلاً فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش
 الموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره
 او كلامه لا يدخل وان ذهب بها عيناه فلا قصاص
 ويجب ارشها وارش العيدين وعندهما القصاص
 في الموضحة والدية في العيدين ولا قصاص في اصبع
 قطعت فشلت اخرى وعندهما يقتص في المقلوبة
 ويجب الدية في الاخرى ولو قطع مفصله الاعلى فمثل
 ما بقي فلا قصاص بل الدية فيما قطع وحكومة فيما
 شل ولا لو كسر نصف سن فاسودت باقية ابل
 دية السن كلها وكذا لو احمى او اصفر او احض
 ولوا سودت كلها بضربة وهي قائمة بالدية في الخطاء
 على العاقلة وفي العمد في ماله ولو قلع سن رجل
 فنبت مكانها اخرى سقط ارشها خلا فالرهماو
 في سن الصبي يسقط اجماعاً وان اعاد الرجل
 سنه المقلوبة الى مكانها فنبت عليها اللحم لا يسقط

ارشها اجماعاً وكذا لو قطع اذنه فالصقها فالتحت من
 قلع سنه فاقتص من قالها ثم نبت فله دية
 سن المقتص منه سياق في قصاص السن والمو
 ضحة حوالاً وكذا لو ضرب سنه فتمكنت فلو اجله
 القاض فجاؤ المضر وب وقد سقطت سنه فاختلفا
 في سبب سقوطها فان قيل مضم السنه فالقول المضر
 وان بعد مضيها فالضارب ولو شئ رجلاً فالتحت
 ونبت الشعر ولم يبق بين لهما ارش يسقط الارش
 وعندنا يوسف يجب الارش الالم وهو حكومة
 عدل وعند محمد جرة الطيب وكذا لو جرحه بضرب
 فزال اثره وان بقي فحكومة عدل بالاجماع ولا يقتص
 لخرج او طرف او موضحة الا بعد البرء وكل عد سقط
 فيه القود بشبهة كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال
 القاتل وعمد الصبي والمجنون خطاء ودينه على عاقلة
 ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث والمعتوق والمجنون
فصل ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنيماً ميتاً
 فعلى عاقلة غنة خمسمائة درهم فان القتته

حيات فمات فديته وان ميتا فماتت الامة ففرقة و
 دية وان ماتت فالقتته حيات فمات فديتها وحيته
 وان ميتا فديتها فقط وما يجب في الجنين يورث عنه
 ولا يرث منه الضارب وفي جنين الامة نصف
 عشر قيمته لو ذكر او عشر قيمته لو انثى وعند ابي
 يوسف ان نقصت الامة ضمن نقصانها ولا فلا ضمان
 فان ضربت فحررت سيدها حملها فالقتته حيات فمات
 تجب قيمته لاديته ولا كفارة في الجنين والمستبين
 بعض خلقه كتاب المخلق وان شربت دونه او عا
 لجحت فرجها طرح جنينها فالفرقة على عاقلها ان
 فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا **باب ما يحدث**
في الطريق من احدث في طريق العامة كسفا او ميلا يا
 او خروضا او كانا وسعه ذلك ان لم يضربهم وكل
 منهم نزعه وفي الطريق الخاص لا يسعه بلا اذن المالك
 التشريك وان لم يضرب وعلى عاقلته دية من مات بسقو
 فيها وكذا لو عثر بنقضه انسان وان وقع العاقل
 على آخر فانا فالضمان على من احدثه وان اصاب طرف

الميراث

الميراث الذي في الحائط فلا ضمان وان طر في الخارج
 ضمن من خفي يثرك او وضع حجر في الطريق فقتل
 به انسان وان تلف به بهيمة فضاها في ماله والقار
 التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا
 قطعه بلا اذن الامام فان فعل شيئا من ذلك
 باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في البر جوعا او
 غما فلا ضمان على جافره وان بلا اذن وعند محمد
 عليه الضمان وكذا عند ابي يوسف في الغم لا في الجوع
 وان وضع حجر فجاءه آخر فضاها ما تلف به على
 الثاني ولو اشيع جناح في دار ثم باعها فضاها
 ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق
 ثم باعها ويكرى الى المشتري منها فتركها المشتري فضاها
 ما تلف بها على البائع ولو وضع في الطريق جمل فاحرق
 شيئا ضمنه ولو احرق بعد ما حرته الرجح الى موضع آخر
 لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه ويضمن
 من حمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه
 منه وكذا من ادخل حصيرا او قنديل او حصاة في البحر

مصدق انما يضاف الى اصف الرب
 لان موته سبب الوقوع ليجعل الحاف
 اذا مات سبب الوقوع ليجعل الحاف
 كالدافع له وانما مات سبب الوقوع ليجعل الحاف
 ولا يضع الحاف فلا يضاف اليه ابن مملك
 لان العاقلة تحمل النفس دون المال ابن مملك
 وعند ابي يوسف ان انسان غرق في البحر
 والضمان لان الله سبب الوقوع ليجعل الحاف
 والموت بالغ حياضه في الغرق لا في غيره
 يوم غرق اذا كان في داره او في دار غيره
 ثم كذا في الضمان في جمل
 طريق من البناء عليه باصه
 لان فعله اذا وقع بفعل القاتل
 فاضمان على القاتل صراحة

غير بلا اذن فعطب به احد خلافا لها ولو ادخل
 هذه الاشياء الى مسجد ^{او هلك} حية لا يضمن اجماعا وكذا لا يضمن
 لو ائلف شيئا يسقط رداءه ^{او يفسد} هو لا يضمن
 جالس في المسجد غير متصل فعطب به احد
 ضمن خلافا لها ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة
 او للتعليم او لقراءة القرآن او نام فيه في أثناء الصلوة
 وبين ان يمر فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد حية
 وغيره واقام المعتكف فقبل على هذا الخلاف وقيل
 لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس صليا لا يضمن
 اجماعا وان من غير اهله ولو استاجر بيت الدار
 عملة لخراج الجناح او الظلمة فئلف به شيء فاعطى
 الضمان عليهم ان قيل فراغ عليهم وان بعده فعطى
 ويضمن من صب الماء في الطريق العام ما عطب
 به وكذا ان رثته بحيث يزلق او توضع به
 واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك
 في سكة غير نافذة وهو من اهله او قصد فيها او
 وضع متاعه لا يضمن ^{او ساقط} وكذا ان رثته لا يزلق عادة

لا يضمن

او الظلمة

او يفسد

او بعض الطريق فتعطل المار مرور عليه ووضع
 الخشبة كالرشد في استيعاب الطريق
 وعدمه وان رثته فناء حانوت باذن صاحبه
 فالضمان على الآخر استحسانا كما لو استاجر بيتي
 له في فناء حانوته فئلف به شيء بعد فراغه
 ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان
 على الاجير ولو كنس الطريق لا يضمن مائلف
 بموضع كنهه ولو جمع الكنايسة في الطريق ضمن
 ما ئلف بها ولا ضمان فيما ئلف بشيء فصل في الملك
 او فناء له فيه حق التصرف بان لم يكن العامة
 ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة وان استاجر
 من حفر له في غير فناءه فالضمان على المستاجر
 ان لم يعلم الاجير انك غير فناءه وان علم فعلى الاجير
 وان قال هو فناءه وليس لي فيه حق الحضر فالضمان
 على الاجير قياسا وعلى المستاجر استحسانا ومن
 بنى قنطرة بغير اذن الامام فتعطل احد الممرور
 عليها فعطب فلا ضمان على الباقي **فصل** ان

او يفسد

او يفسد

مال الحائط الطريق العامة فطوبى له بنقضه
 من مسلم او ذمي واشهد عليه فلم ينقضه في مدة يمكن
 نقضه فيها فتلف به نفس او مال ضمن عاقلة
 النفس وهو المال وكذا لو لب به من يملك نقضه
 كالب طفل وصبيته والراهن بفك الرهن
 والعبد التاجر والمكاتب ولا يضمن ان يباعه
 بعد الاشهاد وسلكه الى المشتري فسقط
 ولا ان طوبى به من لا يملكه كالمترين والمثا
 والموجع وان بناء ما يلا ابتداء ضمن ما تلف
 بسقطه وان لم يطالب بنقضه كما في اشراج
 الجناح ونحوه وان مال الى دار رجل فاطلب
 لربها او ساكنها فيصح تاجيله ولا يصرح
 التاجيل فيما مال الى الطريق ولو من القاض او
 للشهد ولو كان الحائط بين خة فاشهد على
 احدهم ضمن خمس ما تلف به وعندهما نصفه وان
 حفر احد ثلثة في دارهم يترى بغير اذن شر
 يملكه وبني حائط ضمن ثلثي ما تلف به وعندهما نصفه

روي في نسخة او كالب لان الناس في السوق الطريق
 شكا وطريق الطريق ان يقول في قدومت الى هذا
 التاجر لهدى ساطعة وهذا القدر يكتفي ولا حاجة الى التمسك به
 وذكر في الكتب يستعمل من الشبان عند الزكوة

لان يملك بفك الرهن
 وان يباع الموهون الى يده

وهو المخرج من الجنان
 الى الطريق والبناء عليه
 ولا يصرح بالكتف والبناء

باب جنات البرية وعليها يضمن الراكب ما
 وطئت دابته او اصاب يدها او رجلها او راسها او كلبها
 او خبطت او صيدت لا ما تحت برجلها او ذنبها الا اذا
 اوقفها ولا ما عطف برجلها او بولها سائرة او موقفة لاجله
 فان اوقفها لاجله ضمن ما عطف به فان اصاب يدها
 او رجلها حصاة او نوات او اثار غبار او حجر صغير
 فقضاء عينها او فسد ثوبها لا يضمن وان كبر يضمن ويضمن
 القاييد ما يضمنه الراكب وكذا السابق في الاصح وقيل
 يضمن النخلة ايضا ولا كفارة عليها ولا حرمان ارض او صبة
 بخلاف الراكب وان اجتمع الراكب والقاييد والراكب
 ولت سبق فالضمان عليها وقيل على الراكب وحده وان
 اصطدم فارسان او ماشيتان فاما ضمن عاقلة
 كل دية الاخر وان تجاذبا جبالا فانقطع فاما فان
 وقعا على ظهريهما فهما هدر وان على وجهيهما فعلى
 عاقلة كل دية الاخر وان اختلفا فدية من على
 وجهه على عاقلة من على ظهره وان قطع آخر الجبل
 فاما فدية يدها على عاقلة وان ساق طيبة فوقع

سرجها او غير مراد واما على ان ان فمات
ضمن وكذا قائد قطار وطشي بعين منه انسانا
والنفس على عاقلة والمال فماله وان كان مع
القائد سابق فالضمان عليهما فان ربط بعين
على قطار غير علم فائدة فعطب به انسان ضمن
عاقلة القائد الدية ورجعوا على عاقلة الربط
ومن ارسلهم يمة او طبا وساقه ضمن ما اصاب في
فوقه وفي الطير لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة
والكلب ان لم يسق او انفلت بنفسها ليلدا او
تهارا فاصاب مالا او نفسا او ضرب دابة
عليها راكب او نخسها فنفت او ضربت بيدها
احدا او نقرت قصده فمات ضمن هو لا راكب
ان فعل ذلك حال السير وان وقفها لا في ملكه
فعليلها وان نفخت الناحس فدعه هدر وان
القت راكب فضمانه على الناحس ذلك فعل ذلك
باذن راكب فهو كفعل راكب لكن ان وطئت
احدا في فورها بعد الناحس بالاذن فديته عليهما

ولا يرجع الناحس على راكب في الاصح كما لو امر
بشمسك على دابة بتيسيرها فوطئت انسانا
فمات لا يرجع عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على
الامر وكذا لو ناول الصبي سلاحا فقتل به احدا
كذلك الحكم في نخسها ومها قائد وسابق وان
نخسها شيئا منصوب في الطريق فالضمان
على من نصبه ولا فرق بين كون الناحس
صبيًا او بالغًا وان كان عبدا فالضمان في قتله
وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان
كان الهلاك آدميًا فالدية على العاقلة وان
كان غيره فالضمان في ما يلحقه ومن فقاهه عن
شاة قصاب ضمن ما نقصها وفي عين الفرس
او البغل والحمار او بعير الجزار او بقرة ربيع القيمة
باب جنابة الرقيق وعليه جنابات المملوك
لا تجوز الادفعا واحدا لو محلا للدفع والقيمة
واحدة لو غير محل له فلو جنى عبدا خطاء فان شاء
مولاه دفعه بها ويملكه وليها وان شاء فداها

بارشها حالاً فان مات العبد قبل ان يختار شيئاً
بطل حق المجنى عليه وان بعد ما اختار الفداء لا
يبطل فان فداه فجنى فالحكم كذلك وان جنى جناً
دفعه بهما فيقسمائه بنسبة حقوقهما او فداه
بارشها فان باعه او وهبه او عتقه او برقه او
استولاه غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن
الارش وان عالم بها ضمن الارش كما لو علق عتقه
بقتل زيد ورقيه او شجحه ففعل وان قطع عبداً
يدحر عمداً فدفع اليه فاعتقه فسرى فالصالح
بالجناية وان لم يكن اعتقه برقه على سيده فيقاد
او يبيع وكذا لو كان القاطع حرّاً فصالح المقتطوع
على عبده ودفعه اليه فان اعتقه ثم سرق فهو
صالح بها وان لم يعتقه فسرى رقه واقيد وان
جنى ما دون مديون خطاء فاعتقه سيده غير
عالم بها ضمن رب الدين الاقل من قيمته ومن
دينه ولو جنى الجناية الاقل من قيمته ومن ارشها
ولو ولدت مملوكة مديونة يباع معها في دينها

ولو جنت لا ترفع فجنايتها ولو اقر رجل ان زيدا
حرر عبده فقتل ذلك العبد ولو المقر خطاء فلا
شيء له وان قال معتق قتلته اخا زيد قبل عتقه
وقال زيد بل عبده فالقول للمعتق وان قال المولى
لامنة اعتقها قطعت يدك قبل العتق وقالت
بل عبده فالقول لها وكذلك ما نال منها الا للجماع والغلة
وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه يؤمن برقه ولو امر
عبد مجبور او صبي صبياً بقتل رجل فقتله فالدية
على عاقلة القاتل وجعوا على العبد بعد عتقه لا على
الصبي الامر ولو كان مأموراً العبد مثله دفع السيد
القاتل وفداه ان كان خطاء او المأمور صغيراً ولا يرجع
على العبد الامر في الحال ويجب ان يرجع عليه بعد
عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء وان كان عمداً
والمأمور كبيراً اقتضى وان قتل عبداً حرّاً فكل
منهما وليان ففعل احدهما فقتل كل منهما دفع نصفه الى
الآخرين او فدى بديته لهما وان قتل احدهما عمداً
والآخر خطاء ففعل احدهما ففدى بديته لولي

الخطاء وينصفها لاحد وفي العمد يدفع اليهم بقسم
اثلاثا عولا وعندهما اربعا منازعة وان قتل عبد
لاثنين قريبا لهما ففقه احدهما بطل الكل وقال لا يدفع
العاق نصف نصيبه الى الآخر ويغدير ببيع الدية و
قيل محمد مع الامام **فصل** دية العبد قيمة فان كانت
قدرة دية الحر او اكثر نقصت عنه دية الحر عشرة دراهم
وكذا لو كانت قيمة الامتة كدية الحر او اكثر وفي القصب
تجب القيمة بالغاما بلغت وما قدرته دية الحر قدر
من قيمة الرقيق في يده نصف قيمته لا يزد على خمسة
الآلاف الا خمسة ومنه قطع يده عند عدا فاعتق فسرى
اقتصر منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا وعند
محمد لاقتصاص اصابا وعليه ارش اليد وما نقص الى
حين العتق ومن قال للعبدية الحد كما حر وقيمة عبد
ان كان القاتل واحدا وان قتل كلا واحد فقيمة العبد
ومنه فقاء عيني عبد فان شاء سيده دفعه اليه فاخذ
قيمه او اسكه ولا يبي له وعندها ان اسكه فلا ان
يضمنه نقصا **فصل** وان جنى مولا او ام ولد ضمن

السيد الاقل من القيمة ومن الارش فان جنى اخي
شارك وفي الثانية وفي الاولى في القيمة ان دفعت
اليه بقضاء والا فان شاء اتبع وفي الاولى وان شاء
اتبع المولى وعندهما يتبع وفي الاولى بكل حال وان
اعتق المولى المديون وقطع جنيبايات لا يلزمه الا
قيمة واحدة فان اقر المديون بجناية خطأ لا يلزمه
شيء في الحال ولا بعد عتقه **باب غصب العبد**
النصي والمديون والجناية في ذلك ولو قطع سيده
يد عبد فغصب فمات من القطع في يد الغاصب
ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند
الغاصب فمات برك الغاصب ولو غصب مجنون
مثله فمات في يده ضمن ولو غصب مديون فجنى
عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده
قيمه لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى
رب الاولى في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه
وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة الا
الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والقن في

الفصل في كمال الدين لا أنه يدفعه وفي المدين يدفع القيمة
وكم تكرازا الرجوع والدفع كما في المدين اختلافات اتفاقا
ولو غصب رجل مديرا من تين فنجف عنه في كل منهما
غرم سيده قيمته لهما ورجع بها على الغاصب ودفع
نصفها الى ولي الاول ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل
في خلاف محمد ومن غصب صبيّا عرافات في يده
نجاة او يحمي فلا شيء عليه وان بصا عتقة او
لهش حية فعلى عاقلته دية ولو قتل صبي
عبدا مودعا عنده ضمن عاقلته وان اكل طعاما
او تلف مالا او دغ عنه فلا ضمان خلافا لابي
يوسف ولو اودع عند عبد مجبور مال فاستهلكه
ضمن بعد العتق لا في الحال خلافا له والاقاض والا
عارة كالايديع فيها والمراد بالصبي العاقل وفي غير
العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل
ايضا مالا تلفه بلا ايديع ونحو **باب القسمة**
اذا وجع الميت في محلة به اثر القتل من جرح او
خروج دم من اذنه او عينه او اثر خنق او ضرب

ولم يدر قاتله وادعى وليه قتله على اهلها او بعضهم
ولا يثبت له حلف خمسون رجلا منهم يختارهم
الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلنا ثم قضى على
اهلها بالدية وماتم خلقه كالكيس ولا يحلف الولي
وان كان لوث فان نقص اهلها عن الخمسين
كهرت اليمين الى ان يتم ومن نكل جيب حتى يحلف
ومن قال منهم قتله فلان استشهاده في يمينه وان
ادعى الولي القتل على غيرهم خلافا لهما ولا على بعضهم
سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا
لها ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا ووجود اكثر
البدن او نصفه مع الرأس كوجود كله ولا قسمته
على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة
ولا دية في ميت لا اثر به او يخرج الدم من فمه
او انفه او دبره او ذكره او وجد اقل من نصفه
ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول وان
وجد على ذنبه يسوقها رجل فالدية على عاقلته و
كذلك ان يقودها او ركبها وان اجتمعوا فعليه

وَأَنَّ وَجَدَ عَلَى دَابَّةٍ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ فَعَلَى اقْرَبِهَا وَادْنَى
وَجَدَ فِي دَارِ نَفْسِهِ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ وَعِنْدَهَا لَأَشْيَاءٌ فِيهِ
وَأَنَّ وَجَدَ فِي دَارِ النَّسَاءِ فَعَلَى الْقِسَامَةِ وَعَلَى عَا
قِلَتِهِ الدَّيَّةِ وَأَنَّ كَانَ الْعَاقِلَةُ حُضُورًا يَدْخُلُونَ
فِي الْقِسَامَةِ أَيْضًا خِلَافَ الْإِنِّي يَوْسُفَ وَلَا كَرِهَتْ
عَلَيْهِ وَالْقِسَامَةُ عَلَى الْمَالِكِ دُونَ السَّكَّانِ وَعِنْدَ
إِنِّي يَوْسُفَ عَلَى الْجَمِيعِ وَهِيَ عَلَى أَهْلِ الْخَطَّةِ وَلَوْ بَقِيَ وَاعْتَدِلَ
دُونَ الْمُشْتَرِينَ وَعِنْدَهُ عَلَى الْمُشْتَرِينَ أَيْضًا وَأَنَّ
لَمْ يَبْقَ مِنْ أَهْلِ الْخَطَّةِ وَلَوْ بَقِيَ أَحَدٌ فَعَلَى الْمُشْتَرِينَ وَأَنَّ
يَبْعَثُ دَارَ وَلَمْ تَقْبُضْ فَعَلَى الْبَايَعِ وَعِنْدَهَا عَلَى الْمُشْتَرَى
وَفِي الْبَيْعِ بِخِيَارٍ عَلَى ذِي الْيَدِ وَعِنْدَهَا عَلَى مَنْ يَصِيرُ
لِلْمَلِكِ لَهُ وَلَا تَذَى عَاقِلَتُهُ ذِي الْيَدِ لَا حِجَّةَ أَنَّهُ لَهُ
وَأَنَّ وَجَدَ فِي طَرِيقِ مَشَارِكَةِ سَهَامًا مُخْتَلِفَةً فَالْقِسَامَةُ
وَالدَّيَّةُ عَلَى الرُّؤُوسِ وَأَنَّ وَجَدَ فِي سَفِينَةٍ فَعَلَى مَنْ
فِيهَا مِنَ الْمَلَّاحِينَ وَالرَّكَّابِ وَأَنَّ وَجَدَ فِي مَسْجِدٍ
مَحَلَّةً فَعَلَى أَهْلِهَا وَأَنَّ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ فَعَلَى اقْرَبِهَا وَأَنَّ
فِي سَوْقٍ مَمْلُوكٌ فَعَلَى الْمَالِكِ وَعِنْدَ إِنِّي يَوْسُفَ عَلَى

السَّكَّانِ وَفِي غَيْرِ الْمَمْلُوكِ كَالشَّوَارِعِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ
وَكَلَّا أَنْ وَجَدَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ وَكَذَا أَنْ وَجَدَ فِي
السَّجَنِ وَعِنْدَ إِنِّي يَوْسُفَ عَلَى أَهْلِ السَّجَنِ وَأَنَّ فِي
بَرْيَةٍ لَيْسَ بِقَرْيَةٍ قَرِيبَةٍ يَسْمَعُ مِنْهَا الصَّوْتُ فَهُوَ
هَدْمٌ وَكَذَا لَوْ فِي وَسْطِ الْفَرَاتِ وَأَنَّ مُحْتَبَسًا بِهَا
لَتَشَطَّ فَعَلَى اقْرَبِ الْقَرْيَةِ مِنْهُ وَأَنَّ اتَّقَى قَوْمَ السَّيْفِ
ثُمَّ أَجْلَوْا عَنْ قَتِيلٍ فَعَلَى أَهْلِ الْحَمَلَةِ إِلَّا أَنْ يَدْعَى وَلِيَّهُ
عَلَى الْقَوْمِ أَوْ عَلَى مَعِينٍ مِنْهُمْ فَتَسْقُطُ عَنْهُمْ وَلَا يَثْبُتُ
عَلَى الْقَوْمِ إِلَّا الْحِجَّةُ وَلَوْ وَجَدَ فِي مَعْسَكٍ بِأَرْضٍ غَيْرِ
مَمْلُوكَةٍ فَأَنَّ فِي خَبَاءٍ أَوْ قِسْطًا فَعَلَى رَبِّهِ وَلَا فَعَلَى
الْأَقْرَبِ مِنْهُ وَأَنَّ كَانَ قَدْ قَاتَلُوا عَدُوًّا فَلِلْقِسَامَةِ
وَالدَّيَّةِ وَأَنَّ الْأَرْضَ مَمْلُوكَةً فَالْعَكْسُ كَالسَّكَّانِ وَ
الْقِسَامَةُ عَلَى الْمَالِكِ لَا عَلَيْهِمْ خِلَافَ الْإِنِّي يَوْسُفَ وَأَنَّ
جَرِحَ فِي قَبِيلَةٍ ثُمَّ نَقَلَ إِلَى أَهْلِهِ وَلَمْ يَزَلْ ذَا فَرَسٍ حَتَّى
مَاتَ فَالْقِسَامَةُ عَلَى الْقَبِيلَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَعِنْدَ إِنِّي يَوْسُفَ
لَأَشْيَاءٌ فِيهِ وَلَوْ مَعَ الْجَرِجِ رَجُلٌ فَعَلَى وَمَاتَ فِي أَهْلِهِ
فَلَا ضَمَانَ عَلَى الرَّجُلِ عِنْدَ إِنِّي يَوْسُفَ وَفِي قِيَاسِ

قول الامام يضمن ولو ارجل من كانا في بيت فوجد
احدهما مذبوحا ضمن الآخر عندنا يوسف خلافا للمحدث
ولو وجد القليل في قرية الامر ان كثر ثرت اليمن عليها
وتوى عاقلها وعندنا يوسف على عاقلها القسامة
ايضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة
في هذه الملة ولو وجد فارض رجل في جنبه فمرو
ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب الارض
كتاب العاقلة هي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة
من توفيقها وهم اهل الديون ان كان القاتل منهم يؤخذ
من عطاياهم في ثلث سنين فان خرجت
ثلث عطاياهم في اقل واكثر اخذ منها ومن لم يكن
منهم فعاقلة قبيلته يؤخذ منهم في ثلث سنين ومن
كل واحد ثلثة دراهم واربعة كل سنة درهم
او درهم وثلث لا يزيد هو الاصح وقيل في كل سنة ثلثة
دراهم واربعة فان لم يتسع القبيلة لذلك ضم اليهم
اقرب القبائل نسباً على ترتيب العصابات والقاتل
كاحدهم وان كان ممن يتناصرون بالحرف او بالخلف

فعاقلته اهل قريته خلفه وعاقلة المعتق ومول
الموا الالة مولاه وعاقلته وعاقلة واد الملاء عا
قلة امته فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه وجعل
على عاقلته بما غرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب
بنفس القتل فلا تعقل جنابة عمد ولا جنابة عبودية
ما لم يصلح او اعتراف الا ان يصد قوه ولا اقل من
نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني ولا يدخل
النساء والتببيان في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر
ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا
ملة ان لم تكن العلوية بين المسلمين فظهره كاليهود
مع النصارى وان لم يكن للذي عاقلة فالديته في
ماله في ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال
وقيل كالذي ولد جنى حي على عبد خطاء فعلى العاقلة
كتاب الوصايا الوصية تملك مضاف الى ما بعد
الموت وهي مستحبة بما دون الثلث ان كان
الورثة اغنياء او ينفقون بانصابتهم ولا فقرهم
احب ولا نصح بما زاد على الثلث ولا لعاقله مباشرة

ولا وارثه الا باجازه الورثة وتصح بالثلث للام
 جنبى وان لم يجز ولا تصح من المسلم للذمت
 وبالعكس وتصح للمحل وبه ان كان بينهما وبين
 ولادته اقل من ستة اشهر ولا تصح الهبة له
 وان اوصى بامته دونه صححت الوصية والاشياء
 ولا بد في الوصية من القبول ويعتبر بعدموت
 الموصى ولا اعتبار بالرد والقبول في حيوته وب
 تملك الام ان يموت الموصى له بعدموت الموصى
 قبل القبول فانه يملكها وتصح لورثته ولا تصح
 من صبي ولا مكاتب وان ترك وقاء والوصية
 مؤخره عن الدين فلا تصح ممن يحيط دينه
 بماله الا ان يتراه الغرماء والموصى ان يرجع في
 وصيته قولا او فعلا يقطع حق المالك في الغصب
 او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه او رجع
 بعد ذلك او وجب في الموصى به زيادة لا يمكن
 التسليم الا بما كملت التسويق والبناء والدار
 والخشوف القطن وقطع الثوب وفتح الشاة

رجوع

لا يصح للثلاث الا بالاجازة
 لا يصح للثلاث الا بالاجازة
 لا يصح للثلاث الا بالاجازة

رجوع لا غل الثوب وتخصيص الدار وهدمها
 والمجود ليس رجوع عند خلوها الذي يوفى
 ولا قوله آخرت الوصية او لا وصية اوصت بها
 لفلان فهي حرام ولو قال ما اوصيت به لفلان فهو
 لفلان فرجوع الا ان يكون فلان الثاني ميتا
 تبطل هبة المريض ووصيته لاجنبيه نكحها بعد
 وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه النكاح والوقف
 ان اسلم او عتيق بعد ذلك وهبته المقدر والمفك
 والثلث والمسلول من كل ماله ان طال ولم يخف
 موته منه ولا في ثلثه **باب الوصية ثلث المال**
 ولو اوصى بكل من اثنين ثلث ماله ولم يجز وارثه
 قسم الثلث بينهما نصفين ولو لاجدهما ثلثه
 والاخر بسدسه قسم اثلاثا ولو لاجدهما ثلثه
 والاخر بثلثيه او بنصفه او بكليه ينصف الثلث
 بينهما وعندهما ثلث في الاول ويخمس خمسين
 وثلاثة اخماس في الثاني ويربع في الثالث ولا يرض
 الموصى له بالزيادة على الثلث عند الامام الا في الحيات

لا يصح للثلاث الا بالاجازة
 لا يصح للثلاث الا بالاجازة
 لا يصح للثلاث الا بالاجازة

لا يصح للثلاث الا بالاجازة
 لا يصح للثلاث الا بالاجازة
 لا يصح للثلاث الا بالاجازة

لا يصح للثلاث الا بالاجازة
 لا يصح للثلاث الا بالاجازة
 لا يصح للثلاث الا بالاجازة

انني اقول للورثة عند قوته فيها شئتم فاما
 اقولوا شئتم فقلنا لا الشئ في حقهم وهو
 تلك المال والباقي للورثة ايضا
 اني اقول للورثة عند قوته فيها شئتم فاما
 اقولوا شئتم فقلنا لا الشئ في حقهم وهو
 تلك المال والباقي للورثة ايضا

فصدقوه فانه تصدق الى الثلث فان اوصى مع
 ذلك بوصيا غير الثلث لها وثلثان للورثة ويقال
 ان تصدقوه فما شئتم في هذا صاحب الوصايا الثلث
 ما اقر قايده والورثة بشئ ما اقر قايده ويختلف كل
 على العلم بدعوى الزيادة على ما اقر قايده وان اوصى
 بعين لوارثه ولا جنبى فلا جنبى نصفها
 ولا شئ للوارث وان اوصى لكل من ثلثة ثوب
 وهي متفاوتة فضاء ثوب ولم يدبرها فهو
 الورثة تقول لكل هلك حقه بطلت الوصية
 فان سلموا ما بقي فلهي الجدة ثلثا جدها ولذي
 الرقي ثلثا رقيهما ولذي الوسط ثلث كل منهما
 وان اوصى ببيت معين من دار مشتركة قسمت
 فان خرج البيت في نصيب الموصى فهو الموصى
 له وعند محمد له نصفه والا فله قدر ذلعه
 وعند محمد قدر نصف ذلعه ولا قايده كالوصية
 وقيل لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار وان او
 صى بالف عين من مال غيره فليها الاجازة بعد

عني قال اوصيت لفلان بهذا الثوب لفلان لهذا
 الثوب لفلان لهذا الثوب الردي فيها
 لان الوصية اصبحت الى مالك والى مالك
 بملك و بطل فيها لا بملك فاصاب كل واحد
 ثلثا من ثلثين اذا قسم ثلثة اصاب كل واحد
 منهم الثلثان وانما اعطى صاحب الثوب ثلث كل واحد
 والاخران الثلثين من ثوب واحد لان صاحب الجدة لا حق له
 في الردي باقيين من ثوب

وفي فتاوى الفضلي من يرضى لا يقدر على الكلام لضعفه فامسى
 وانشاء ليس به علم ان يقول امجد بن مقاتل اما لا
 جازن وصية وقال في الرقي انزل هذا جعفر عند
 موت

موت

موت الموصى وله المنع بعد الاجازة بخلاف
 الورثة لواجازة ما نال على الثلث ولو اقر احد
 الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه
 دفع ثلث نصيبه طين اوصى بامة فولدت بعد
 موته فمها الموصى له ان خرجا من الثلث والا
 اخذ الثلث منها ثم منه وعندهما منها على السواء
باب العتق في المرض العتق بحال التصرف في التصرف
 المتحقق فان كان في الصحة فمن كل المال وان في مرض الموت
 فمن ثلثه والمضاف الى الموت من الثلث وان
 كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة فالتحريم
 في مرض الموت والمحاباة والكفالة والهبية وصية
 في عتقه من الثلث وان اعتق وحايه وضاق
 الثلث عنها فالمحاباة اولى ان قدمت وهما سواء
 ان اخرجت وان اعتق بين محاباة ونصف
 الاولى ونصف بين العتق والحق وان حايه بين
 عتقين فنصف المحاباة ونصف المصوتين وعند
 هما المصوتين اولى في الجميع وان اوصى بان يعتق عنه

يعني بطلت وصية او الامن الام
 نعم من الدليل عند ابي حنيفة
 وعندهما تنقل منهما على
 السواء ف
 التصرف في المرض هو الذي اوجب
 حكمه في الحال صحة والعتاق
 فمكة

موت

بهذه المائة عبد فملك منها درهم بطلت الوصية
 وعندهما يعتق بما بقي ولو كان العتق حجج
 بما بقي اجزاء وتبطل الوصية بعق عبده لو جنى به موت
 سيده فدفعت بها فان ملك فلا ولو اوصى لزيد بثلث
 ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث
 عتقه في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد
 الا ان يفضل الثلث من قيمته او يبرهن على دعواه
 ولو ادعى رجل على الميت ديناً والعبدا عتاقه
 في الصحة وصدمهما الوارث سوى العبد في قيمته و
 تدفع الى الغريم وعندهما لا شيء وان اجتمعت
 وصايا وضاق الثلث عنها قدمت الغرايض
 وان اخرجها فان تساوت في الغرضية او غيرها
 قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكوة على الحج وقيل لا
 لعكس وتقدم الحج والزكوة على الكفارات في القتل
 والظهار واليمين والكفارات على صدقة الفطر
 وصدقة الفطر على الاضيحة وان اوصى بحجة
 الاسلام ايجوا عنه رجلا من بلده ركبا ان و

ط
 لان العتق في الصحة لا يكون وصية حتى ينفذ من كل المال
 والقول للعنق مع العتق من كل المال

ان العتق وقع في الصحة فيكون له ثلث جميع المال سوى
 العبد لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة شريك

من الحج والزكوة والكفارات لان الغرضية اهم من النافعة
 والفلاح من البدنية بما هو الاهم

وقت النفقة ولا في حيث توفي وان خرج حيا
 مات في الطريق واوصى ان يحج عنه حج عنه
 من بلده وعندهما من حيث مات استحسانا
 وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غير في
 الطريق **باب الوصية للاقارب وغيرهم** جار
 الانسان ملاصقة وعندهما من يدى محلة
 وتجمعهم مسجداهما ويتوفى فيه الساكن ولما
 لك والذكر والانشى والمسلم والذمي وصهم من
 هو ذمهم محرم من امته وختمته من هو
 نوح ذات رحم محرم منه يستوي في ذلك
 المحرم والعبد والاقرب والابعد واقرباؤه
 وذوقا ربه وارحامه وذوا حمله وانسابه الاقرب
 فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل
 فيه الوالدان والولد وفيجد ريتان وان لم يكن
 له ذمهم محرم بطلت ويكون للاثنين فصاعدا
 وعندهما من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام
 بان اسلم او احركت الاسلام وان لم يسل فم
 له

يعني لو اوصى بصهره فالوصية لكان ذمهم محرم من امته فم
 لانهم لا يسمون اقربا بعادة ومن سمي والد فم
 ان والاقربان كان عتقوا في القرب في عرف اهل اللغة
 ونحوهما من يتقرب اليه بغيره بولاسطة غيره وقرب
 والد والولد بنفسه لا بغيره ولهذا عطف
 القرب على الوالدان في قوله تعالى بلع
 عطف الاقربين على الدارين في قوله تعالى
 اسم القريب وكذا الاقربين عليهما الاسما
 ففي عدم دخول الاب فيها اشكال فم
 عند لان المذكور فيه بلفظ الجمع وفي الحديث يدل على
 بالجمع المثنى فكذلك الوصية لانها اخذت قال الرازي
 هذا ظاهر في الاقارب ونحوه واما في الانساب فم
 لان جمع نسب وفيه لا يدخل قرابته من جهة الام
 فكيف دخلوا فيه هنا بلعي
 هذا تفسير للاصل
 المذكور في قوله
 والاقرب والمسلم والذمي وصهم من
 يعني لو اوصى بصهره فالوصية لكان ذمهم محرم من امته فم

عمان وخالان الوصية لعميه وعندها لكل على السواء
ومن له عم وخالان نصف الوصية لعمه و
بنصفها بين خالين وان له عم فقط فنصف
له وان له عم وعمه وخال وخالة فالوصية لا
لعم والعمه على السواء وعندها الوصية لكل
على التسوية في جميع ذلك واهل الرجل زوجته
وعندها من يعولهم وتضمنهم نفقته وآله
اهل بيته وابوه وجدة من اهل بيته واهل
نبيه من ينسب اليه من جهة الاب وجده
اهل بيت ابيه والوصية لبني فلان وهواب
صلب للذكور خاصة وعندها وهم بارية عن
الامام يدخل الاناث ايضا وورثة فلان للذكر
مثل حظ الانثيين ولولد فلان للذكور والانثى
على السواء ولا يدخل اولاد الابن عند وجود
اولاد الصلب ويدخلون عند عدمهم دون
اولاد البنت وان اوصى لبني فلان وهواب وقيله
لا يحصون فهي باطلة وان لا يتامهم او عيالهم

عم له لانه لا يترك من اعتبار الجميع فله وورثة النصف الاخر
الوصية له لانه لا يترك من اعتبار الجميع فله وورثة النصف الاخر

يعزل اوصى
للأهل فلان
فهو على زوجته
وكان

لا يحصى عددهم بصلوبه قبل
ان يمتلأ من عددهم لانه لا
الاحشاء بملك تلك
صديق وكوي يتحكم

جميع ائمتهم في الميراث التي ماتت
من ائمتهم في الميراث التي ماتت

من ائمتهم في الميراث التي ماتت
من ائمتهم في الميراث التي ماتت

او من ائمتهم او ائمتهم فلا يخفى والفقير منهم الذكر ولا
نشي ان كانوا يحصون والفقراء منهم ان كانوا لا يحصون
ولو ائمتهم فهي لمن اعتقهم في الصحة او المرض ولو
دعم ولا يدخل من المولات ولا من الموالى الا عند
عدمهم وتبطل ان كان له معتقون ومعتقون
واقل الجمع اثنان في اوصايا كالموارث **باب الوصية**
بالخدمة والسكنى والتمتع والنفقة تصح الوصية
بخدمة عبيد وسكنى داره وبغلة مملوكة وابدا
فان خرج فذلك من الثلث علم الى الموصى له ولا قسمت
الدار وتماثرت في العبد يومين لهم ويوم له وان مات
الموصى له رقت الى ورثة الموصى واذا مات في حياة
الموصى بطلت ومن اوصى له بغلة الدار والعبد لا
لا يجوز له السكنى والاستخدام في المصنع والامن او
ص له بالخدمة والسكنى ان يوصى له بغير
بستانه فأت وفيه ثمرة فله هذه فقط وان زاد
ابدا فله هي وما يتقبل وان اوصى بغلة بستانه
فله الموجود وما يتقبل وان اوصى له بصوف
فلا يتقبل الا ما يتقبل

ان الوصى اسم مشترك يطلق على الاعلى لانه منع وعلى
الاسفل لانه منعه عليه فمنهم من يقصد الاعلى ومنهم
من يقصد الاسفل كقوله اوصى بالانعام فوجب التقيد حتى
يقوم البناء وان لم يوجد بطلت

الثلثا سكن الوصى لثلثها وسكن الوصية الثلثين فمكة
فله صيغة الجهول تشبه التي في الغائب من باب النفاذ

للموصى له لم يوص له الا بحساب فمكة
بذل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملكه بملكه بملكه
بستانه فأت وفيه ثمرة فله هذه فقط وان زاد
ابدا فله هي وما يتقبل وان اوصى بغلة بستانه
فله الموجود وما يتقبل وان اوصى له بصوف
فلا يتقبل الا ما يتقبل

فلا يتقبل الا ما يتقبل
فلا يتقبل الا ما يتقبل

قال الشافعي هذا اذا وصى ببناتها
في القربى والاعا في الامصار فلا يصح
بالاتفاق ايجاز

احتمل الشافعي في كل الوصية من مال النعم
فقط بواحد من العقبين في قبيل فربما قدم
قبيل لا ياكل من اعيان ماله فاما من
يؤثره فقبيل لا ياكل من الاشجار فاما من
البار للواشي وفيها من لا ياكل من ثياب
ماله بغيره بالنعم وقال ابو حنيفة في كتاب
الانسان لا ياكل ولا ياكل من احد فربما قدم
فقبيل وقال الطحاوي ان واحد قد ياكل
بقبيل ولو نصب القاضى عين له ايجاز
لعمله جائز في ادب القاضي بجميع النعم

غنى اوليها اولادها فله ما يوجد من ذلك
عند موته فقط قال ابدًا ولم يقل **باب**
ولو جعل ذى دار بيعة او كنية في وصيته ثم
مات فهي ميراث ولو وصى به يقوم نسبتين
جاز من الثلث وكذا في غير النسبتين خلافا لما
وتصح وصية مستثامن لا وراثته في طرنا بكل
ماله مسلم او ذى دار وصى ببعضه ردة بغير
الورثة وتصح الوصية له ما دام في طرنا من
مسلم او ذى وصاحب الطوى ان لم يكفر به او
فهو مسلم في الوصية والا فكل من تروى وصية
ان ذى نصيب من الثلث ولا تصح لوارثه وتكون
لا ذى من غير ملة للحرفى في طرنا **باب**
الوصى ومن وصى الى رجل فقبل في وجهه ردة
في غيبته لا يرتد وان ردة في وجهه يرتد وان
لم يقبل ولم يرتد مات الموصى فهو مختار بين
القبول وعدمه فان باع شيئا من التركة لم يبق
له الرد وان غير عالم بالايضاء فان ردة بعد موته

ان امتناع الوصية بما زاد على الثلث لحق الوصية
وليس لورثته حق من ماله ولو لم يصر في طرنا
انهم لم يملكون في حقنا والله اعلم ايضا
فكل من طرنا في طرنا في نصرة فانه بين الوصى
وصاحبه وفي الرتبة الا يصح ان يصر وصاها
لانها تبقى على الرتبة بخلاف كسر التركة
بقبل او يسلم هذا
او وصى بغير ثلث ماله الفقراء حوزة الفضل
صحة البيم فان صرف في الغيبة من الفقراء جاز وعليه
الفتوى وكذا الوصى لفقراء المحتاجين بغير قيد
هم او وصى بان يتصدق الى عشرة ايام فنصف
في يوم جاز او وصى كل فقير بدينارها فاعطى
الوصى نصفه ثم اعطاه النصف بعد ما تلف
النصف الاول جاز من نقل من يوازيه

اذا قال الوصى الوصى اعط الوصية من ثلث
محت وبطلها من ثلث من الفقير والغنى
تأجيلها
او وصى بخلاف الثلث جاز
انما لا ياكل ولا ياكل من احد فربما قدم
فقبيل وقال الطحاوي ان واحد قد ياكل
بقبيل ولو نصب القاضى عين له ايجاز
لعمله جائز في ادب القاضي بجميع النعم

الغنى
الحكام
الاسلام
الى المعاملات

ثم قبل

ثم قبل صرح ما لم ينفذ قاض ردة وان اوصى الى عبد
او كافرا او فاسقا اخرج القاض ونصب غيره
وان الى عبده فان كان كل الورثة صغار اصح خلافا
لما وان فيهم كبير بطل اجماعا ولو كان الوصى
عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره وان كان
قادر امينا لا يخرج وان شكى الورثة او بعضهم
منهم ما لم يظهر منه خيانة وان وصى الى اثنين
لا ينفرد احدهما الا بشراء كفن وتجهيز وخصوصية
وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة
له ورد ودية معينة وتنفيذ وصية معينة وا
عناق عبد معين ورد مغضوب او شرطي
شراء فاسد او جمع اموال ضايعة وحفظ المال
وبيع ما يخاف تلفه وعند ابو يوسف يجوز الانفراد
مطلقا فان مات احد الوصيين اقام القاضي
مقامه غيره ان لم يوص الى احد فان اوصى الى
الحى جاز ان يتصرف وحده ووصى الوصى وصى
فى الترتيب وكذا ان اوصى اليه في احديهما خلافا

الوصى الذي اوصى اليه الميت الاول
وفي المتن الوصى لمن يوصى على الميت وبناته وان لم يوصى
والوصى من يوصى على الميت او وصى ولا
على الميت وبناته فالحصم هو الوصى او وصى
يسمع على الغريم الذي على الميت وبناته

لها وتصح قسمة الوصي عن الورثة مع الموصى له
 فلا يرجعون على الموصى له لو هلك حظهم في
 يد الوصي لا مقاسمته معهم عن الموصى له فيرجع عليهم
 بثلاث ما بقي لو هلك حظهم في يد الوصي وصحت
 للقاضي لو قاسمهم عنه وأخذ قطعه وفي الوصية
 حجج لو قاسمهم الوصي الورثة فضاء عنه يؤخذ
 الحج بثلاث ما بقى وكذا لو دفعه لمن حجج فضاء
 في يده وعندنا يوسف ان بقي من الثلث شيء
 أخذ ولا فلا وعند محمد لا يؤخذ شيء ولو باع
 الوصي في التركة عبد مع غيبة الغائب جاز
 ان اوصى ببيع شيء من تركته والتصدق به
 فباعه وصية وقبض ثمنه فضاء في يده والتحقيق
 للبيع ضمنه ويرجع به في التركة ولو قسم
 الوصي التركة فاصاب الصغير شيء فقبضه
 وابعه وقبض ثمنه فضاء والتحقيق ذلك
 الشئ يرجع في مال الصغير والصغير على يقة
 الورثة بحصته ولا يصح بيع الوصي والاشرا في

يقضي صاحب الفاضل قسمة التركة عن الموصى له مع الورثة
 ولا يؤخذ نصيب الموصى له وفائدة الجواز
 لو حضر الغائب وقد هلك نصيبه في يد القاضي
 ليس له ان يرجع على الورثة بشئ قسمة

الآيات تقابن فيه ويصح ان من نفسه ان كان فيه
 تقع خلافا لها وله دفع المال مضاربة وشركة و
 بضاعة وقبول الخوالة على الاملاء الا على الاعسر
 ولا يجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز للاب
 الاقراض لا الوصي ولا يتجوز في مال الصغير ويجوز
 بيعه على الكبير الغائب غير العقار ووصي الاب
 احق بمال الصغير من جده فان يوصي الاب
 فالجد كالأب **فصل** في شهادة الوصيان ان الميت
 اوصى الى من يريد ممرها لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذا
 ابنا الميت ولغت شهادة الوصيين حال للصغير و
 كذا الكبير في مال الميت وصحت له في غيره وعندهما
 تصح الكبير في الوجهين وشهادة الوصي على الميت
 جائز لاله ولو بعد العمل وان لم يحاصم ولو شهد
 رجلين الآخرين برى الف على ميت وللآخر ان لم يما
 بمثله صحت خلافا لابي يوسف وأوشهد كل فريق
 للآخر بوصية الف لا تصح ولو شهد احد الفريقين
 للآخر بوصية جارية وللآخر بوصية عبد صحت
 بالاتفاق لانه لا شركة فلا تهمه هداية

يعني لا يجوز ما اذا كان الحال عليه من الحيوان
 ويجوز للقاضي ان يقض لانه قادر على اخذ ماله
 ولا يقض الوصي ماله اي مال اليتيم جمع
 اي اقدر على اداء الدين من الحيوان وهو الذي
 وليس لهما اي الوصي والاب اقدر من حفيظا
 اي اقدر على اداء الدين من الحيوان وهو الذي
 لا يقض الوصي ماله اي مال اليتيم جمع
 اي اقدر على اداء الدين من الحيوان وهو الذي
 لا يقض الوصي ماله اي مال اليتيم جمع

معنا لانفسهما هداية
 يعني الوصيين لو اراد صغير
 ان يبيع فشهدا بطلان لانفسهما بطلان
 ولاية الناصر لانفسهما في الشهادة به هداية
 وان شهدا الواسر كبير في مال الميت لم يجز
 وان كان في غير مال الميت جاز هداية
 لانفسهما بطلان ولاية الناصر بخلاف شهادة
 لانفسهما عند غيبة الواسر لانقطاع ولايتهما
 فان كان في غير التركة لانقطاع ولايتهما
 لان ولاية الناصر في مال الميت
 اذا كانت الوصية كباقي وصيات من التهمة
 من يبيع

ان الشاهد الاخر له بوضعية ثلث لا تصح كتاب

ان شاهد الاخر له بوضعية ثلث لا تصح كتاب
ثلاثي هو من له فكر فرج فان بال من احدهما
اعتبر به وان بال مبهما اعتبر بالسبق وان استويا
فالسبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا
لما اذا بالغ فان ظهر بعض علامات الرجال من
نبات الحية او دقة على الجماع او اختلام كالرجال
فرج وان ظهر بعض علامات النساء من حيض
وجبل وانكسار الثدي ونزول لبن فيه وتمكين من
الوطئ فامراة وان لم يظهر شيء او تعارضت
فشكل قال محمد الاشكال قيل البالغ فاذا بالغ فلا شك
واذا ثبت للاشكال اخذ فيه بالاحق ^{لا احتمال انه امرأة} ففصل بقناع
ويقف بين صف الرجال والنساء فلو وقف في
صفهم بعيد من ولاصفه من جانبيه ومن بجدا
من حلقه وان في صفه اعاد هو فلا يلبس حرجا
ولا حليا ويلبس المخيط في احرامه ولا يكشف
عند رجل ولا امراة ولا يخلويه غير محرم من رجل
ولا امراة ولا يافس بالاحرام ولا يحتنه رجل
حرام مطلقا

ولا امراة

ولا امراة بل يتناع له امراة تختنه من ماله ان كان
له مال ولا فمن بيت المال ثم يتناع فان مات قيل
ظهور حاله لا يغسل بل يتيمم ويكفن في خمسة
اثواب ولا يحضر بعد ما راهق غسل رجل ولا
امراة ونذب تسحبة قبي وبوضع الرجل ما يلي
الامام ثم هو ثم المرأة ان صلى عليهم جملة وله اخ
التصبيين من الميولات عند الامام فلو مات عنه
ابوه وعن ابن فلان بن ميثمان وله مبهمة وعند الشيخ
له نصف التصبيين وهو ثلاثة من سبعة عند
ابوي خنيفة وخمسة من اثني عشر عند محمد ولو قال
سيده كل عبد لي حر وكل امراة لي حرة لا يعتق ما
لم يستبين ولو قال بعد تقرة اشكاله انا ذكركم
اواني لا يقبل وقبله يقبل **سائل شافعي**
كتاب الاخريس وايماء بما يعرف به اقرار
بنحو تودج وطلاق وبيع وشراء ووصية و
قود عليه اوليه كالبان ولا يحد بقذف ولا
غيره ومقتل اللسان ان امته ذلك وعلمت
دل دوله

فائدة في قوله لا يحد بقذف ولا غيره

يقني ثم يوضع حلقه الخشن ثم حلقه اللينة فمسه
وقال الخشن فان اقام في صف النساء بعد
وهو قول الشعبي فان اقام في صف الرجال بعد
صلواته اجنبا لا احتمال ذلك في خلاف ما اذا
قام في صف النساء الرجال بعد مباذنه ومباهره
ومن حلقه حذائهم صلواتهم اجنبا لا احتمال
في انوثته ويجلس في صلواته جلوس المرأة لان
في السراويل على النساء واجب اكلن وان صلى بغير
قناع يؤمر باعادتها استحبابا باخوذة في

واعلم ان ما ذكره من مسائل شافعي في هذه المسئلة
التي ذكرها في كتابه من مسائل شافعي في هذه المسئلة
التي ذكرها في كتابه من مسائل شافعي في هذه المسئلة

ولا يحد بقذف ولا غيره
فائدة في قوله لا يحد بقذف ولا غيره
فائدة في قوله لا يحد بقذف ولا غيره

اشاراته فهو كالخرس والافلا والكتابة اما
مستبين من سوم وهو كالنطق في الغايب
والخاص ^{ظاهرا} واما مستبين غير من سوم كالكتابة
على الجدر وورق الشجر وينوي فيه واما غير
مستبين كالكتابة على الهولوى والماء ولا عبرة
واذا اختلط الذكيمة ^{اي يطلع من النية فيه} بميتة اقل منها تحركى و
اكل ولا فلا تؤكل حاله الاحيار وتحركى عند
حالة الاضطراب واذا احرق الراس الشاة ^{او بوجه} او
المتطعم بدم او زال دمه فاتخذ منه من قحجان
والحرق كالفضل ولو جعل السلطان الخراج
لرب الارض جاز بخلاف العشر ولو دفع الا
راضى المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز ولو
نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم
صح ولو عن رمضانين فلا فى الاصح وكذا فى
قضاء الصلوة ولو نوى ظهرا عليه مثلا ولم
ينوا قل ظهرا واخر ظهرا وظهر يوم كذا وقيل يصح
فيها ايضا ولو ابلغ الصيام براق غيب فان

فإن الكتاب على قلت ما انت متبين من رسوم
أن يكون بعنوان أي مصداق بال عنوان
وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان =
وعلى ما جرى به العادة في تصنيف الكتاب يكون
على ما جرى به العادة في تصنيف غير رسوم
هنا كالنظم فلان ارجو ان لا يشترط او على
كالكتابة على اليد من او من فلان الى فلان
الاعتماد على وجه الرسم فان هذا يكون في
في اظهار الاسماء وهذا الصنف فلا يكون في
نضمنا من شيء اخر عليه كالكتابة في
على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد يكون
للتحقيق وهذه الاشياء تعين الجهد وغير متبين
غير اشهاد لا يكون جهة الاول اظهر
سلكا كتابة على الهاء والماء وهو بمنزلة
والا يثبت في شيء من الاحكام وان نوى

على ان لا يصح ان يخرج الامراضى الى غير بلاد الجارة
 واداء الجراح دفع الامام الامراضى على النذر لمعة وانما الجراح
 اى يجرى الامراضى للقادر يعين من اجرتها يدفعه الى
 من اجرتها فان فضل شئ من اجرتها الى ملكه الملكة
 بها وهم الملاء لانه لا وجه الى تعويضها حق الملكة
 بهم من غير ضرورة ولا وجه الى يستاجر بها راعها
 فتعين ما ذكرنا فان لم يجد من يستاجر بها راعها
 الامام لم يقدّر على الجراح اصلا ولو كان بيعت
 بفوت حق الملكة في الجراح الى كل فوت فيبيع
 حق الملكة في العين والقوات الى كل فوت فيبيع
 تحقيقا للنظر من الجادين من تلقى
 عند ابى يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد بن
 فيهما لانها فسخت لجماعة المسلمين ولا يبيع
 ان صاحب الجراح له حق في الجراح ففسخه
 صلته من الامام والغرض حق الفقراء على الخلق
 سالكة فلا يجوز تركه عليه وعلى قول ابى
 يوسف الفسخ ي
 في قول ابى يوسف رحمه
 فيه يفتى في الجراح وقال محمد
 من من اهل الجراح حق عامنة
 حرمه لا يجوز ان يملكه الملكة

كان حبيبه لزمه الكفارة والأفلا وصل بعض
قتله الحاج عذري في ترك الحج ومن قال للمئة
عند شاهدين وزن من شدي فقلت -
شدم لا ينفقد النكاح بينهما ما لم يقل قبول
كروم ولو قال لها خويشتن رابن من كوي
يندي فقلت كروا ندم فقال بدير فتم ينفقد
ولو قال لرجل وخويشتن رابن من ار
زاني واشتي فقال لاشتم لا ينفقد ولو منعت
المراة زوجها من الدخول عليها وهو يكن
معها في بيتها كانت ناشئة ولو سكن في بيت
الغصب فامتنعت منه فلا ولو قالت لا
اسكن مع أمتيك وايد بيتا على حدة فليس
لها ذلك ولو قالت من اطلاقه فقال اراده
كي او كروه كي او طاده باو او كروه باطن نوي
يقع الطلاق والأفلا ولو قال طاده است او
كروه است يقع وان لم ينو ولو قال طاده انكار
كروه انكار لا يقع وان نوى ولو قال وي

نشأدتا قيامت او همه عمر لا يقع الا بالينة
ولو قال لها حيلة زمان خويشتن كن فهو
اقرار بالطلاق الثالث ولو قال حيلة خويشتن
كن فلا ولو قالت له كايين ترا بخشيدم مرا
جنك باز در فان طلقها سقط المهر والا فلا
ولو قال لصبي يا مالك والامته انا عبدك لا
يحق ولودعي الى فعل فقال بر من سوكنداست
كمن كان نكتم فهو اقرار باليمين بالله وان
قال بر من سوكنداست بطلاق فهو اقرار
بالحلف بالطلاق فان قال قلت ذلك كذبا
لا يصدق وكذا لو قال من سوكنداست
ان كان نكتم ولو قال المشتري للبائع بعد البيع
بما بارده فقال البائع بدرهم يكون فسخ البيع
الصغار المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد مال
بين من المدعي ولا يصح قضاء القاض في عقار
ليس في ولايته واذا قضى القاض في حادثة
بيته ثم قال رجعت عن قضاء او بدلي

في ذلك المكان وقد اختلف المشايخ هل يعقب
في ذلك المكان وقبل بغير المكان وقيل لا
الكان او لم لا اهل وقيل بغير المكان ولا في غير ذلك
حتى لا ينفذ قضاءه في غير المكان ولا في غير ذلك
على من اعتبر بغير المكان وان خرج القاض
الاقل على من اعتبر الاهل وان خرج وحده
مع الخليفة من المصنف ان يكون على قول
لم يجز قضاؤه فهذا ينبغي ان يعلم من اعلام الدين
من اعتبر المكان لان القضاء والعبد من يرضى
فيكون المصنف طاعا فيه كالجوع واليدين يرضى
بغير ان يكون له في نفسه

بناء على ان القضاء
بقوة السلطان
ولهذا لا ينفذ
قضاؤه في دار
الحرب وهو
قله القضاء
في مصره فقط
قري

عني

في قوله
لو قال لها حيلة
زمان خويشتن
كن فهو اقرار
بالطلاق الثالث

غير ذلك او وقفت في تلبس الشهود
او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يقرب والقضاء
ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
مستقيمة ومن له على آخر حق فحقه قوماً
سائلة عنه فاقربيه وهم يرونه ويسمعونه
وهو لا يراهم بحيث تشهداتهم عليه وان سمعوا
كلامة فليرونه فلا ولو بيع عقار وبعض
اقراره البائع حاض يعلم البيع وسكت ليسع
دعواه بعده ولو وهبت المائة من هاتين
زوجها ثم ماتت فطلبت اقراره المهر وقالوا
كانت الهبة في مرض موتها وقال بلغ صحتها فا
لقوله ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذباً فيما اقرت
حلف المخر له ان المقر لم يكن كاذباً فيما اقرت
ولست بمبطل فيما تدعي عليه عندني يوقر
وبعيفة والاقرار ليس سبباً للملك ولو قال
للخبر وكلتك ببيع هذا فسكنت صاروكيلاً
ومن وكل مائة بطلاق نفقها لا يملك عليها

في قوله
لو قال لها حيلة
زمان خويشتن
كن فهو اقرار
بالطلاق الثالث

وهذا قول ابي حنيفة وهو ان القضاء
للمقر به المهر وهو كالبينة بل اولى لان
فلا يصار معه الى البين ولا يجوز الاستحسان
فيما بعد تنصيره بذلك وجوب الاستحسان
بين الناس انهم يكتبون الصلوات ان ادوا الاستدانة قبل
الاخذ ثم باخذون المال فلا يكون الاقرار له بل على اعتبار
هذه الحالة فبطلت وعليه الفتوى في تفسير احوال الناس فيه
وكثرة الخلفاء والحجرات وهو يتنصر بذلك والذي
لا يفسره البين ان كان صادقا فيصير اليه ركن

قالوا عطاء باسم النبي ومن باسمه هذا
 والله جان لا يحسنه اي الهدي او يحسنه الله
 الذي من حرام ان تكفر وقال ابو جعفر الكوفي
 لو ان رجلا عبد الله تعالى حين جاء يوم النحر
 واهدي الى بعض المشركين بمائة دينار صاحب
 ذلك اليوم فقد كفر وحصل عمله وقالوا صاحب
 الجامع الاصغر اذا هدي يوم النحر واهدي عليه ما
 ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جري عليه ما
 اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي ان لا يفعل
 ذلك في ذلك اليوم خاصته وبقوله قبله او بعده
 كذا يكون تشبهاً بأولئك القوم وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فهو منهم وقال في الجامع
 الاصغر من اجل ان يري يوم النحر من قبله ان يكون
 قبل ذلك ان اراد به تعظيم ذلك اليوم كما يعظمه
 للمشركون كقوله ان اراد الاكل والشرب والنعم
 وجازى قبل ما ينظر من البهايم كالكلب
 العقور والهريرة اذا كانت تاكل الحرام والدجاج
 الضرع ويذبحها ذبحاً ولا يضر بها الام لا يفيده
 فيكون تعذيباً لها بلا فائدة من بلعي

على المقصود من قراءة القرآن فهم معانيد الاعنيان
 كما فيه لا يحسنه قراءة القرآن فقال الله تعالى افلا يتدبرون
 القرآن ام على قلوبهم اقفالها واولئك يحصل بالتأويل
 لا بالتواوي في المعاني فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم ما كل يوم حزب ونصف او كل حزب اقل

الصبي ظاهرة من راي طنه مخبياً ولا تقطع حبله
 ذكره الامام جاز تركه ختانه وكذا شيخنا لم
 وقال اجل البصر لا يطبق الختان ووقت الختان
 غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصلي
 على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع ولا الا
 عطاء بل يوم النحر والهرجاء ولا تأنيس بليل
 القلائد والشباب العالم ان يتقدم على الشيخ
 الجاهل ولما حفظ القرآن ان يختم في اربعين يوماً
فصل في بديهة تركه الميتة نجس به ودفنه بلا
 اسراف ولا تقير ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصايا
 ثم تلت ما بقي بعد الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته
 ويسبق الارث بنسب ونكاح وولاء
 ويبدا باصحاب الفروض ثم بالعصبة التسمية
 ثم بالمعتق ثم عصبته ثم الرقة ثم زوال ارحام ثم
 مولى المولاة ثم المقر له بالنسب لم يثبت
 ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال
 يمنع الارث الرق والقتل كما مر واختلاف الميتين

زكاة
 وفد صحته
 قلنا ليس
 ان النبي كان له

الامة افضل منه قال الله
 تعالى هل ينظرون
 الذين لا يعلمون
 ولهم يقدر في
 الصلوة على كل
 من كان الاسلام
 من ثلثة الاطان
 وقال الله تعالى
 اطيعوا الله
 واطيعوا الرسول
 واولي الامر منكم
 باولي الامر العلماء
 في اصح الاقوال
 والمطاع شرعا
 مقدم وكيف لا
 يقدمون والعلماء
 ورسول الانبياء
 هم على ما جاء
 السنة من قوله

واختلاف

واختلاف الدارين حقيقة اوجها والمجمع على
 توحيثهم من الرجال عشيق الاب وابوه والابن
 وابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوج ومولى
 النعمة ومن النساء بيع الام والجدة والبنت
 وبنت الابن والاخت والزوجات ومولاة النعمة
 وهم ذوفروض وعصبة فذوالفروض من هذه
 سهم مقدرة والسهام المقدرة في كتاب الله تعالى
 ستة النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث
 والسدس فالنصف للبنت ولبنت الابن عند
 عدمها والاخت لابوين والاخت لاب عند
 عدمها اذا فردن والزوج عند عدم الولد وله
 الابن والرابع له عند وجود احدهما والزوجة
 وان تعددت عند عدمها والثلثان كذلك عند
 وجود احدهما والثلثان لكل اثنين فصاعداً
 ممن فرضهن النصف والثلث للام عند عدم
 الولد وولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخت
 ولم يثبت ما يبق بعد فرض احد التوحيين زوج

وابوين اوزوجة وابوين ولو كان مكان الاب
 فيها جده فلم ياتلث الجميع خلافا لابي يوسف وللا
 اثنين فصا عدا من ولد الام يقسم للذكرهم و
 اشاهم بالسوية والسدس للواحد منهم ذكر
 او انثى وللام عند وجود الولد وولد الابن او
 الاثنين من الاخوة والاخوات وللاب مع الوالد
 او ولد الابن وكذا الجدة الصحيحة عند عدمه وهو
 من لا يدخل في نسبه الى الميت ام فان دخلت
 فجده فاسد والمجدة الصحيحة وان تعددت و
 هي من لا يدخل في نسبه الى الميت جده فاسد وليست
 الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب
 والاخت لاب كذلك مع الاخت الواحدة لابوين
 من **فصل** والعصب بن نفسه ذكر ليس في نسبه
 الى الميت انثى وهو ثاخذ ما ابقته الفراض وعند
 الانفراد يحوز جميع المال واقر بهم جزء الميت
 وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله وهو الاب
 والجدة الصحيحة وان علا ثم جزء ابيه وهو الاخوة

ذكر الال نكاحي في المحصل ان الفصل هو الحج
 بين الشمين ومنه فصل الربيع لانه يحجز بين
 الشتاء والصيف وكان ينبغي ان يوصل بين
 فقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين
 بجرحه بجرحي الباب فيقولون بغيره
 فصل في كذا كما يقولون باب في كذا وهو خبر
 مبتدأ محذوف وفي امثلة بدل من فصل او
 مبتدأ محذوف في كذا لكونه للوحدة نص عليه
 مبتدأ لما خصل بالتنوين لكونه للوحدة نص عليه
 الشارح في الطول حيث قال ادخل التنوين
 في الاثنان من الجزئية او بالصفة القديمة
 اي فصل عظيم اجماعه على ما قبل او لما جاز
 التقديرون من تكملة البيت بناء على حصول الفا
 ذلك كما صرح الشارح في الطول حيث قال والخ
 ما ذكره ابن الجاهان من جواز تكملة البيت اذا
 حصلت الفاكهة فاخبره عن اي تكلف انقص
 من اجل على الابن وعلام على الصلح وكما انقص
 الساعة خبره ولو لم يوصل بغيره كان ان يضاف
 الى ما بعده وج اما خبر مبتدأ محذوف في او مبتدأ
 خبره محذوف او بغيره على الوقف حاشا على الخطا

لابوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جنة
 جده وهم الاعام لابوين اولاب ثم بنوهم
 وان سفلوا ثم جنة جده ابيه كذلك والعصبه
 بغيره من فرضه النصف والثلاثان يصرون
 عصبه باخواتهن ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين
 ومن لا فرض لها واخوها عصبه لا نصيب عصبه
 به كالهمة وبيت الاخ والعصبه مع غيره الاخوة
 لابوين اولاب مع البنات او مع بنات الابن
 وذوالابوين من العصبات مقدم على ذوالاب
 حتى ان الاخت لابوين مع البنت تحجب
 الاخ لاب وعصبه وليداتها وولد الملاعنة
 مولداته والاب مع البنت صاحب فرض
 وعصبه وآخر العصبه مولد العتاقة ثم عصبه
 على الترتيب المذكور فمن ترك اب مولاه وابن
 مولاه فاله كاه لابن مولاه وعند ابن يوسف الاب
 السدس واكثر الابن ولو كان مكان الاب جده
 فكله لابن اتفاقا ولو ترك جده مولاه واخاه فالجدة

اولاً وعندهما يستويان والعصبة انما يأخذ
 ما فضل عن ذوى الفروض فلو تركت زوجاً وخواه
 لأم وأخوة لابوين وأماً فالنصف للزوج والسر
 للام والثلث للخواه لأم لا يشاركهم الخوة لا
 بويين ويسمى المشتركة والحارية **فصل** يجب
 للحرمان منق في حق ستة الابن والاب والام
 والام والزوج والزوجة ومن عداهم يجب الا بعد
 بالاقرب وذو القرابة بنى القرابتين ومن يدلى
 بشخص لا يرث مع الأولاد الام حيث يدلى
 بها ويرثون معها ويجب الاخوة بالابن وابن وان
 سفل وبالاب والجد ويجب اولاد العلات بالاخ
 لابوين ايضا وعندهما لا يجب الاخوة لابوين
 اولاد بالجد بل يقاسمونه وهو كذا ان لم ينقص
 المقاسمة عن الثلث عند عدم ذى الفروض
 او عن السدس عند وجوده والفتوى على قول
 الامام واذا استكمل بنات الصلب الثلاثين سقط
 بنات الابن الا ان يكون بخداشهن او اسفل

منهن اى ابن فيعصب من هو بخداشه ومن
 فوقه ايت بذات سهم ويسقط من دونه
 واذا استكمل الاخوات لابوين الثلثين سقط
 الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب والجدات
 كلهن يسقطن بالام والابويات حاصنة بالاب ايضا
 وكذا بالجد الا ام الاب والقرى منهن من اى جهة
 كانت تحجب البعدى من اى جهة كانت وارثه
 كانت القرى او محجوبة كأم الاب معه فانه يجب
 ام ام الام واذا اجتمع جدان احديهما ذات
 قرابة كأم ام الاب والآخرى ذات قرابتين كام
 اب الاب وهو ايضا ام ام الام قبلت السدس
 لذات القرابة والثلثان للآخرى عند محمد وينصف
 عند ابى يوسف والمهرورم بالقتل ونحوه لا يجب
 والمحجوب يجب كما مر في الجدة وكذا الاخوات
 والاخوات يحجبهم الاب ويحجبون الام من الثلث
 الى السدس **فصل** واذا زادت سهرها الفريضة
 على الفريضة فقد عالت واربعه خارج لا نقول

الاثنان والثلاثة والرابعة والثمانية وثلاثة
 تقول الستة الى العشرة وترگا وشفعا والاثني
 عشري الى سبعة عشر وترگا لاشفعا واربعة
 وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا
 في المنبرية وهي امة وبنات وابوان والاربع
 ضد العول بان لا تفرق السهام الفريضة
 مع عدم العصبية فيرث كل بقا على ذوى السهام سوى
 الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرث عليه
 جنسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم وان
 كانوا جنسين او اكثر فمن عدد سهامهم فمن ا
 اثنين لو كان في المسئلة سدسان ومن ثلثه
 لو سدس وثالث ومن اربعة لو سدس و
 نصف ومن خمسة لو ثلث ونصف او سدس
 ونصف او ثلثان وسدس فان كان مع الاول
 من لا يرث عليه اعطى فرضه من اقل خارجة ثم
 قسم الباقي على رؤسهم فان استقام كزوج وثلث
 بنات ولا فان وافق ضرب وفق رؤسهم

في يخرج فرض من لا يرث عليه كزوج وست بنات
 وان باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس
 بنات وان كان مع الثاني من لا يرث عليه قسم
 الباقي على سئلة من يرث عليه فان استقام كزوج
 واربع جدات وست اخوات لام والاضرب
 جميع سئلهم فيخرج فرض من لا يرث عليه ا
 كل ربع زوجات وتسع بنات وست جدات
 ثم يضرب سهام من لا يرث عليه في سئلة من
 يرث عليه وسهام من يرث عليه في باقى من يخرج
 من لا يرث عليه وتصحح بالاصول الآتية **فصل**
 ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم
 ويرث كما يرث العصبة عند عدم ذى السهم
 فمن انفرد منهم احرز جميع المال ويرثون بقدر
 الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وان شاك
 عند اتحاد البهنة فان اختلفت القرابة الاب
 الثلثان والقرابة الام الثلث ثم يقسم التجميع في
 كل في بقا كما لو انفرد وعند الاستعلاء في القرب

والقوة والجهالة المذكور مثل حفظ الانبياء ويعتبر
 ابدان الفروع اذا اتفقت الاصول وكذا ان يختلف
 عند ابي يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من
 الاصول والعدد من الفروع ويقسم على اقل
 بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الزكوة على حدة
 والاثاث على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على
 اقل بطن يختلف كذلك ان كان ولا دفع
 حصص كل اصل الى فرعه ويقول محمد يفتح ويقدم
 جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات
 الابن وان سفلن ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون
 والجدات الفاسدات ثم جزء ابيه وهم اولاد الاخوات
 واولاد اخوات الام وبنات الاخوة ثم جزء جدته وهم
 العمات والمخالات والاخوال والاعمام لام وبنات
 الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جد ابيه وامه وهم
 عمات الاب والام وخالاتهما واخواتهما واعمام الاب
 لام واعمام الام وبنات اعمامها واولاد اعمام الام
فصل الفرق والهدى اظلم عمل اهلهم مات اولاد

يقسم مال كل على ورثته الاحياء ولا يرث بعض
 الاموات من بعض وان اجتمعا ابتاعتم احدهما
 اخ لام اعطى السدس فرضا ثم اقتسم الباقي
 عصوبة ولا يرث الجوسى بالانكحة الباطنة وان
 اجتمع فيه قريتان لو انفردا في شخصين ورثتهما
 يرث بهما وان كانت احديهما تتجيب الاخرى يرث
 بالمحاجة ويوقف المحل نصيب ابيه واحد هو
 المختار عند ابي يوسف نصيب ابنين فان خرج
 اكثرهم حيوات ورث وان اقله فلا **فصل**
 المناسخة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة
 فيصح المسئلة الاولى ثم الثانية فان استقام
 نصيب الميت الثاني على مسئلة والا قارب
 وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول ان وافق
 نصيبه مسئلته ولا فاضرب كل الثاني في الاول
 فالحاصل من الضرب مخرج المسئلتين ثم اضرب
 سهام ورثة الميت الاول في وفق التصحيح الثاني
 او في كله وسهام ورثة الميت الثاني في وفق ما في

يدعى في كل ما يخرج فهو نصيب كل فريق فان ما
 ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان
 الثاني وكذا تفعل ان مات رابع او خامس و
 علم جمل **حساب الفرائض** الفروض نوعان الاول
 النصف ونصفه وهو الثمن والثاني الثلثان و
 نصفهما وهو الثلث ونصف نصهما وهو السدس
 فالنصف يخرج من اثنين والرابع من اربعة و
 الثمن من ثمانية والثلثان والثلث من ثلثة والسدس
 من ستة وان اختلف النصف بالنوع الثاني او
 بعضه فمن ستة والرابع من اثني عشر والثمن من
 اربعة وعشرين وان انكسر سهام كل فريق عليهم
 وباينت سهامهم عددهم فاضرب عددهم في
 اصل المسئلة كامرأة واخوين وان وافق سهامهم
 عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة
 كامرأة وستة اخوة وان انكسر سهام فريقين
 واكثر وتماثلن اعداد رؤسهم فاضرب احد
 الاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات وثلثة اعمام

وان تراخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة
 كاربعة زوجات وثلث جدات واثنى عشر عمًا وان
 وافق بعض الاعداد بعضا واضرب وفق احدهما
 فجميع الثاني والمبلغ في وفق الثالث ان وافق
 ولا في جميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم المالحاصل في
 اصل المسئلة كاربعة زوجات وخمس عشر جدًا
 وثمانى عشرة بنتًا وستة اعمام وان تباينت
 الاعداد فاضرب كل احدهما في جميع الثاني ثم المبلغ
 في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم المالحاصل في اصل
 المسئلة كامرأتين وعشرة بنات وست
 جدات وسبعة اعمام وان كانت المسئلة
 عائلة فاضرب ماضيتها في الاصل فيه مع العول
 في جميع ذلك **فصل** وتدخل العددين يعرف
 بان تطرح الاقل من الاكث مرتين او اكثر فيضيه
 او تقسم الاكث على الاقل فيقسم قسمه صحيحة
 كالخمس مع العشرين وتوافقهما بان تنقص
 الاقل من الاكث من الجانبين حتى يتوافقا

في مقدار فان توافقا في واحد منهما متباينان
وان في اكثرهما فهما متوافقان فان كان اثنين
فمتوافقان بالنصف وان بثلاثة فبالثلث
واربعة فبالربع هكذا في العشرة وان في احدى عشر
وهلم جرا وان اردت معرفة نصيب كل فريق
من التصحيح فاضرب مكان له من اصل
المسئلة في ماضيه في اصل المسئلة فما خرج فهو
نصيب وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان
شئت فانسب سهام كل فريق من اصل المسئلة
الى عدد رؤسهم ثم اعط بمثل ذلك النسبة
من مضروب الكل فرد منهم وان اردت قسمة
التركة بين ورثة او فروع فانظر بين التركة
والتصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب
سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة
ثم اقسم الحاصل على جميع التصحيح فما خرج فهو
نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة
فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسم

الحاصل على جميع التصحيح فما خرج فهو نصيبه وكذا
العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي القسمة بين الفروع
اجعل مجموع الديون كالتصحيح وكل دين كسهام و
رث ثم اعمل العمل المذكور ومن صالح من الورثة
او الغرماء على شئ منها فاطرح نصيبه من التصحيح
او الديون اقسم الباقي على سهام من بقي او
ديونهم **قال الفقيه** هذا آخر ما تلحق الاجر ولم
ال في عدم ترك شئ من مسائل كتاب الاربعة
والتقسيم من الناظر فيه ان اطلع على الاخلال
بشئ منها ان يلحقه بمحله فان الانسان محل
النسيان وليكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك
المسئلة فانه ربما ذكر بعض المسائل في بعض
الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في موضع اخر
فالتفت بذكرها في احد الموضعين ثم انى ذوت
مسائل صغيرة من الهداية ومن مجموع البحر ولم اجد
شيئا من غيرها حتى يسهل الطلب في من اشتبه
عليه صحة شئ مما ليس في الكتب الاربعة و

والله حسبي ونعم الوكيل نحمد الله على ما يسر لنا
 من الانعام * ونشكره على ما يسع علينا من
 الانعام ونصلي على الكرم الانام وافضل الكرام
 سيد الاولين والاخيرين محمد عليه السلام وعلى آله
 واصحابه البقية الفخام * ما طرقت الليالي ولا ايام
 ونسأل الله الكريم الفقار ان يعجزنا من عذاب
 القبر والنار بحرمته رسوله المختار تمت باطراف
 الستار انه هو العزيز الملك الفقار
 سمع يد عبد الفقير الى الله الغني على بن مرتضى بن عبد
 الجليل البونقي الشجاع ارطوغان في وقت الضحك في
 اليوم السادس والعشرين من رجب المرجب سنة
 ست وخمسة وثمانين والف
 غفر الله ذنوبهما وستر عيوبهما
 من كوشه ارطوغان
 غفر الله لولوا ربه
 واحسن اليهما
 واليه

قيمت
 ١٥

القاضي اذا اخطأ في الحكم فبطل حكمه وقضاه
وان كان قد اخطأ في الحكم لا يفسد حكمه
ببطل القضاء الذي اخطأ فيه بل يفسد
مستأجر على القضاء من ان يفسد الحكم
باطل لان القضاء من ان يفسد الحكم
واجب عليه فبطل حكمه وقضاه

مستأجر على القاضي اذا اخطأ في الحكم
فبطل حكمه وقضاه وان كان قد اخطأ
في الحكم لا يفسد حكمه بل يفسد
مستأجر على القضاء من ان يفسد الحكم
باطل لان القضاء من ان يفسد الحكم
واجب عليه فبطل حكمه وقضاه

وذكر السجاني ان الفضل ان يملكها اذا اخطأ
امره يعني الرضا فان كان قبل الدخول
نصف البهر والفضل لها ان لا تأخذ منه
والفضل والكنى والفضل لها ان تأخذ الاقل
من مهر مثلها ومن المسمى والفضل لها
ان تأخذ الاقل من مهر مثلها

وفي الجدة تزوج امرأته من زوجة
ابو جده او اخته فامتنعت هذه الصفوة
على الزوج لانها صامتة اخته بنت اخته
نامر حاسه

واعلم انما يبيع الحرفي الكبير اذا كان منفردا
لا يبيع ما يملكه وان كان له ما يملكه
من ارض او غيرها فبطل حكمه وقضاه
وان كان له ما يملكه من ارض او غيرها
فبطل حكمه وقضاه

ولو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول احمد
وان اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول احمد
وان اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول احمد
وان اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول احمد

والفضل والكنى والفضل لها ان تأخذ الاقل
من مهر مثلها ومن المسمى والفضل لها
ان تأخذ الاقل من مهر مثلها

عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال ان آدم لما تناول
من الشجرة التي فيها فاحصا ما اصاب وخطا
من الشجرة التي فيها فاحصا ما اصاب وخطا
من الشجرة التي فيها فاحصا ما اصاب وخطا

وفي الفناوي الخلاصة قال الفتى بالخيار ان شاء
اخذ بقوله ابي حنيفة رحمه الله وان شاء اخذ بقوله
الاقتضية عن عبد الله بن مبارك ينبغي ان يأخذ بقوله
ابن حنيفة رحمه الله في التهادب ولو خالف صاحبه

فان كان في السئلة خلاف ابي حنيفة في
وكان افعى يفوض ذلك الى رأي القاضي
والفتوى فاصحاح اسماء الشهود الاصل

مستأجر على القاضي اذا اخطأ في الحكم
فبطل حكمه وقضاه وان كان قد اخطأ
في الحكم لا يفسد حكمه بل يفسد
مستأجر على القضاء من ان يفسد الحكم

عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال ان آدم لما تناول
من الشجرة التي فيها فاحصا ما اصاب وخطا
من الشجرة التي فيها فاحصا ما اصاب وخطا
من الشجرة التي فيها فاحصا ما اصاب وخطا

وفي الفناوي الخلاصة قال الفتى بالخيار ان شاء
اخذ بقوله ابي حنيفة رحمه الله وان شاء اخذ بقوله
الاقتضية عن عبد الله بن مبارك ينبغي ان يأخذ بقوله
ابن حنيفة رحمه الله في التهادب ولو خالف صاحبه

فان كان في السئلة خلاف ابي حنيفة في
وكان افعى يفوض ذلك الى رأي القاضي
والفتوى فاصحاح اسماء الشهود الاصل

مستأجر على القاضي اذا اخطأ في الحكم
فبطل حكمه وقضاه وان كان قد اخطأ
في الحكم لا يفسد حكمه بل يفسد
مستأجر على القضاء من ان يفسد الحكم

اما از خاینه ده اید کفن ضروری و کفن کفایه و کفن
 سنت اما کفن ضروری نه بلو نرسد کفن ملک در
 حتی اگر ادا و اگر عورت بر ثوبیدن زیاده کفن اید جگ مالی
 اولسه همان بر ثوبیده کفن نرسد زیاده ای چون حلقه ن
 نشد جز اولمید اما کفن کفایه اید ای یک چادر و بر نر کبدر
 مشهور در بر و ایتده اید بر چادر و بر کو ملک در
 عورت ای یک چادر بر کو ملک دیش اما کفن سنت
 اید اوج ای یک چادر و بر کو ملک عورت ای بش ای یک چادر
 بر کو ملک و بر نر کبدر و بر حرفه الا کو کس بری
 در لیس نقر من التحفة

إذا صلح مع القوم ثم علم أنه صلح غير طهارة يجب
 عليه الاعادة ولا يجب على القوم الاعادة ولا يجب على الامام
 اعلامه القوم بأنه غير طهارة ولا ياتهم بترك الاعلام خلوة
 مسئله اذا احلهم الضيف فخاف ان يفسد على
 وهم صاحب البيت فله ان يتيهم فصله
 فلا اعادة عليه عند ابي حنيفة وقالا عليه
 الاعادة نقر من صاحبان